مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة

مجلة

مجمع اللغة العربية

على الشبكة العالمية

السنة الرابعة

العدد الثاني عشر، ربيع الأول ١٤٣٨هـ- ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦م

مجلة علميّة، محكَّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغةِ العربية، ونشرِ قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وفتاويه وأخباره.

(تصدرُ مرةً كلَّ أربعة أشهر)

أهداف المجلة

- تهدف المجلة إلى نشر البحث العلميّ في مجالات اللّغة العربية بجميع علومها، ونشر قرارات المجمع وتنبيهاته ومقالاته وفتاويه اللّغوية، كما تهدف إلى جمع ومتابعة قرارات المجامع السابقة، وتوصيات المؤتمرات والندوات العلمية.. والمفضّل للنشر لديها من البحوث هو:
  - الدّراسات التي تخدم اللّغة العربية تيسيرًا، وتقريبًا، وترغيبًا، وتصفية.
  - البحوث والمقالات المعنيّة بدراسة الألفاظ والأساليب واللهجات والمصطلحات تأصيلاً وتصحيحًا وتعريبًا وترجمةً وشرحًا.
  - النصوص التراثية المحققة.

منهاج النشر في المجلة:

١- أن يتَّسمَ البحث بالأصالة والجِدّة، والمنهجية السليمة، ويُراعَى فيه قواعدُ السلامة اللغوية.

٢- أن يكون منسقًا وفقَ ضوابط النشر المعتمدة في المجمع.

٣- أن لا يكون مستلّا من بحث سابق، أو منشورًا في جهة أخرى، أو مقدَّمًا لها.

٤- أن يكون البحث مكتوبًا بالعربيّ التقليديّ «Traditional Arabic» (بنط ١٦ للمتن، و١٣ للحاشية).

٥- أن لا يجاوزَ البحث عشرة آلاف (١٠٠٠٠) كلمة، أو أربعين (٤٠) صفحة على مقاس (A4)، ولا يجاوزَ المقال أربعة آلاف (٤٠٠٠) كلمة، أو خمس عشرة (١٥) صفحة على مقاس (A4).

٦- أن يكون البحث مشفوعًا بموجز للسيرة الذاتية للباحث، مع ملخّص ثنائيّ اللغة (عربي وإنجليزي).

٧- تخضعُ البحوث الواردة للتحكيم العلمي، وقبولُها مرهونٌ بعمل التعديلات المقترَحة.

٨- كلُّ رأي مقرونٍ بالدّليل أو النظر يسعُ المجلّةَ قبولُه، وما كان دون ذلك فمسؤوليته على قائله أو ناقله.

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير على عنوان المجمع، أو بريده الشبكي:

المملكة العربية السعودية - ص ب: ٦٥٥٩، مكة: ٢١٩٥٥.

هاتف وفاكس: ١٢٥٤٠٢٩٩٩ (٩٦٦+) — جوال: ٠٥٥٤٠٢١٩٩٩ (٩٦٦+).

E.M :m-a-arabia@hotmail.com WEB :www.m-a-arabia.com

رقم الإيداع ١٤٣٤/٧٢٢٢-تاريخ١٤٣٤/٧/١٩هـ-ردمك ١٦٥٨-٦٥٣٠

ثمن المجلة: في المملكة العربية السعودية والبلاد العربية (٢٥) ريالًا. وفي البلدان الأخرى: (٦) دولارات.

الاشتراكات السنوية للأعداد الثلاثة: للأفراد: (١٥٠) ريالًا في الداخل، أو (٥٠) دولارًا في الخارج.
للهيئات والمؤسسات والدوائر الحكومية: (٤٠٠) ريال في الداخل، أو (١٠٠) دولار في الخارج.

تُرسَل الاشتراكات بشيك بنكي باسم: **مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية**.

أو على رقم حساب المجمع: SA12 8000 0443 6080 1049 10 12.

الهيئة الاستشارية

محتوى العدد

القسم الرابع: الملحقات

فاتحة العدد

الحمد لله، خلَق الإنسانَ، علّمه البيان، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان.. وبعد:

فهذه هي مجلة المجمع في عَدَدِها الثاني عشر، يُشرق محيّاها عن بحوث عِلمٍ، ومقالات كتّابٍ، وتنبيهٍ غالٍ، وأخبارٍ تمدّ أذيال الغبطة، وقصيدٍ يَرتاح له الروح.

على أننا في زمنٍ ضعُفتْ فيه هِمَمُ الجادِّين، وارتفعتْ صيحة الصادِّين، وقصُرَتْ فيه أقلامُ الوادِّين، فهم من قلّتهم كالغُرباء، فاسأل العادِّين.

ولكننا – ولله الحمد – نَصبْنا قِبلةَ الرَّجاءِ، وحرَّكْنا الهِممَ بلطيف القول، وزيَّنّا لهم طرائقَ البحث، ورمَينا بأعِنَّة الآمال، في منتدى المجمعِ وصفحاتِه، فإذا بالبحوث تَهادى وتَتنادى، وعادت الآمالُ بيضَ الوجوه، ثِقالَ المُروطِ، ثِقال البُرَى، غيرَ أنَّها وردَتْ وفيها الغثُّ والسّمِينُ، والعالي والنازلُ، فغَربَلَها حُكَّام البحث، وقَدَّموا أقْوَمَها قَولًا، وأجْوَدَها موضوعًا، وأقرَبَها رُحْمًا.

وإنّا لَنَدْعُو الباحثين دعوةَ صدقٍ، ونَنصَحُ لهم نصيحةَ إشفاقٍ، أن يَكونَ الإيجازُ منهاجَهم، وحُسْنُ التقسيمِ سبيلَهم؛ فإنّ هذين هما أكبرُ ما نَفقِدُه في كثير من البحوث والمقالات المقدَّمة للمجمع، وما أكثرَها!

إنّ البلاغةَ هي الإيجاز، ولما كانت البلاغةُ هي الإيجازَ عَسُرَ على

كثير من الناس أنْ يكون معنى كلامهم أكثرَ مِن لفظِه؛ لأنّ الكلامَ سهلٌ، ورصفُه غيرُ عسيرٍ، ولكنّ انتقاءَ اللفظِ معَ تحرِّي الإصابةِ لا يُحسِنُه إلّا مَن حَذِقَ المَعانيَ وعَرَفَ ثَمن الوقتِ فقدَّرَه تقديرًا.

وكائِن مِّن كاتبٍ حسَنِ الإيجازِ، لكنه لا يُجيدُ التقسيمَ، فيُقدِّم بحثًا مشوَّشًا لا يَزيدُ إيجازُه إلَّا عُسْرًا، ولا يُعْقِبُه إلَّا خُسرًا. فهوَ كمِثلِ مائدةٍ فيها ألوانُ الطَّعامِ وأصنافِ الشرابِ، لم يُحسنِ الطهاةُ وَضْعَها وترتيبَها، وجعَلوا آخرَها أوَّلَها، وأوّلَها آخرَها، ووَضَعوا ثقيلَها مكانَ خفيفِها، وخفيفَها موضعَ ثقيلِها، ولم يُراعُوا في ذلك حُسنَ منظرٍ، ولا جودةَ نظامٍ، فلم يَطِبْ للآكل الطَّعْمُ، والطعمُ شهيٌّ، ولم تَلَذّ الأعينُ بما رأتْ، والمنظرُ رائقٌ.

وهل تستطيبُ العقولُ فيما تَقرأُ إلا ما حسُنَ تقسيمُ وجهه، وجَمُل رصفُه ووصفُه؟

ذلك ما يَفقِدُه كثيرٌ من الكاتبين، وهوَ يسيرٌ إنْ عَزَموا على رعايتِه، وهم قادرون عليه إنْ شاء الله ربُّ العالمين.

ولم أرَ في عيوبِ النّاسِ عيبًا ... كنقصِ القادرين على التَّمامِ

هذه دَعوتُنا ونِداؤنا، ونَعتقِد أنّها دعوةُ كلِّ لُغويٍّ مبينٍ.. واللهُ الموفِّقُ والهادي إلى سَواءِ السَّبيلِ.

رئيس المجمع وتحرير المجلة:

أ.د. عبدالعزيز بن علي الحربي

القسم الأول:

التنبيهات

التنبيه السابع عشر

الترميز بلفظ "صلعم"، أو حرف الصاد عن جملة الصلاة الكاملة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد درس المجمع الموضوع المتعلق بما جرى عليه العمل عند كثير من المصنفين في مصنفاتهم، وهو الرمز لجملة الصلاة الكاملة (صلى الله عليه وسلم = ﷺ) بلفظ «**صلعم**»، وبحرفِ الصاد «**ص**». وانتهت آراء أعضاء المجلس العلمي إلى الآتي:

١- إن استعمالَ هذا الترميز شائع بين المصنِّفين، وقد يُلتَمس له أصلٌ في اللغة العربية، كالحروف المقطّعة في أوائل السور، على قول بعض المفسرين. وأما النحت فكثير.

٢- إن المجمع يَرى عدمَ استعمالِ لفظ «**صلعم**» المنحوت؛ لثلاثة أوجه:

أحدها: منافرة لفظِه لسلامة الذوقِ، وكمال الأدب.

الثاني: غموضُ معناه لغير العارفِ، وإيهامُه معنًى آخرَ؛ وربما ظنّه الجاهلُ اسمًا لنبيٍّ.

الثالث: أنّ مَن حَكى هذا الاختصارَ بلفظه لا يَحصُلُ له أجر الصلاة والسلام. أما حرف الصاد «ص»، فإن دلالة الترميز فيه واضحة، وشهرته معلومة؛ ولكن المجمع يُرجح عدمَ استعمالِه، والإبقاءَ على استعمال جملة الصلاة كاملة؛ لأن في كتابتها كاملةً أجرًا كاملًا.

٣- إن في برامج النصوص الحاسوبية -وهي وسيلة الكتابة الرئيسة في عصرنا- رموزا زخرفية لجملة الصلاة كاملة وما أشبهها، من الترضية والترحُّم تُكتب كلها

بلمسة زرّ؛ دون الحاجة إلى اختصار الجملة بحرفها الأول أو باللفظ المنحوت منها.

وبالله التوفيق.

القسم الثاني:

البحوث

ظاهرة الإشعار في العربية

د. مصطفى شعبان - مصر

- حاصل على دكتوراه، تخصص النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم- جامعة القاهرة ٢٠١٥م، بتقدير «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» عن رسالته «اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين».

- مدرس اللغة العربية وآدابها بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغات الأجنبية في جامعة القوميات/ شمال غربي جمهورية الصين الشعبية من ٢٠١٣م حتى الآن.

مقدمة

تعد ظاهرة الإشعار من الظواهر اللغوية البارزة في اللسان العربي، وتنبني على نظام من الأحكام المحدودة، ويندرج تحتها ما لا ينحصر من الجزئيات التي تراها مبثوثة في الكلام العربي، وتلك الظاهرة باب واسع من أبواب العربية، ونظام مَرِنٌ من أنظمتها، وقانون عام من قوانينها التي تحكم أنظمتها اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية والبلاغية.

وعلى الرغم من ضرورة هذه الظاهرة وأهميتها وشيوعها في كلام العرب، فإن الكلام عنها في حيز الدراسات النحوية الحديثة يكاد يكون معدومًا، على الرغم من ورودها في كلام القدامى متناثرًة في دواوينهم اللغوية والنحوية والصرفية، وقد حاول البحث من خلال عرض مواقع هذه الظاهرة تحديد القوالب التي تحصر تلك الظاهرة على المستوى النحوي والصرفي والصوتي.

وتنطلق تلك الدراسة من مبدأ عام معلوم من اللغة بالضرورة، وهو أن اللسان العربي أوسع الألسنة ألفاظًا وأغزرها عبارات، وأن اللغة العربية لغة موحية تتوخى الوضوح وتنشد البيان؛ إما منطوقًا وإما مدلولًا، وكل لغة لابد أن تحكمها مجموعة من القوانين الحاكمة، وهذه القوانين الحاكمة للغة «تكاد ترقى إلى مكانة القوانين الطبيعية ثباتًا وقوةً

ولا يعني جهلنا لهذه القوانين في بعض الأحيان أنها غير موجودة، ومهمة العلم البحث عن هذه القوانين يكتشفها ولا يخترعها، يميط اللثام عنها ولا يتحكم فيها»(١).

والعرب حين ينطقون بلفظ طرأ عليه نوع تغير في بنيته يراعون في صورته الجديدة الإشعارَ بما طرأ عليه من تصرُّفات، والإشارة إلى ما حدث فيه من تحوُّلات من حركة أو حذف أو زيادة أو إعلال ونحوه؛ بيد أن لهم طرقًا شتى لهذا الإشعار، والعجيب أنهم قد يُشعرون بطريق من الطرق في موضع، وبعكسه في موضع آخر، فقد يُشعرون بطريق الإعلال في موضع وبطريق التصحيح في موضع آخر، وقد يُشعرون بطريق الحذف في موضع وبطريق الإثبات في موضع آخر، وقد يشعرون بطريق إخلاص الحركات في موضع وبطريق تخفيفها أو تضعيفها في موضع آخر، كما أنهم ربما حذفوا الشيء اعتباطًا لغير علة تصريفية، وربما حذفوه عن صنعة وتطرُّقٍ، وما كل ذلك إلا من ضروب اتساع اللغة وصروفها ومرونتها.

من أجل ذلك كان موضوع الدراسة مجالًا خصبًا للبحث والمناقشة، بكرًا للطرح والتناول، جديرًا بأن تُفرد له عدة دراسات

---

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب ص (٧).

وأبحاث، وأن يخص بالاهتمام في حقل البحث النحوي واللغوي؛ فالإشعار من بين تلك العلل اللغوية التي نبه عليها القدامى كثيرًا في تناولهم للدرس اللغوي، وأرادوا بذلك تفسير تلك الظاهرة وحاولوا محاولات شتى، وأدلى كل من اللغويين والنحاة والصرفيين بدلائهم في إبراز مظاهر تلك العلة في الدرس اللغوي حالَما اتفق، غير أن أحدًا منهم لم يُفرد لها بحثًا مستقلًّا أو كتابًا منفردًا، وإنما تناثرت تنبيهاتهم على تلك الظاهرة في أبواب مختلفة ومسائل متباينة بشكل ينمُّ عن تصور نظري دقيق لما تفسره تلك الظاهرة من تغيرات طرأت على اللفظ.

وقد حاولت في بحثي هذا أن أنحو منحًى يعتمد على تقسيم الدراسة على أساس طبيعة هذه الظاهرة وصورها المتحققة فعلًا، وهذا لا شك سيؤثر تأثيرًا كبيرًا في تجلية الموضوع والخوض فيه منهجًا وتحليلًا، ومن ثَمَّ استبان لي أن أقسّم البحث إلى تمهيد وخمسة مباحث:

التمهيد: سلكت فيه تأصيل مفهوم الإشعار عند اللغويين والمعجميين واستخلاص التعريف الاصطلاحي الأنسب للظاهرة محل الدراسة.

المبحث الأول: الإشعار بطريق صوتي.

المبحث الثاني: الإشعار بطريق الإبدال أو التصحيح.

المبحث الثالث: الإشعار بطريق الحذف أو الزيادة.

المبحث الرابع: الإشعار بطريق الإلحاق.

المبحث الخامس: الإشعار بطريق الصيغة.

تمهيد

تأصيل مصطلح الإشعار ومفهومه:

الإشعار في اللغة: الإعلام، والشِّعَارُ: العلامةُ، ومنه مشاعر الحج أي: معالمه؛ لأنها علامات له، وقيل: شعائر الله لكل عَلَمٍ مما تُعُبِّد به؛ لأنه من قولهم: شَعَرْتُ به: عَلِمْتُهُ، فلهذا سميت الأعلام التي هي متعبدات الله شعائر[(١)].

وإشعار الهَدْيِ في الحجِّ: طَعْنُ البُدْنِ في سنامها الأيمن حتى يسيل منه الدم؛ ليكون ذلك علامة على أنها هَدْيٌ، فأَشْعَرَ البَدَنَةَ: أعْلمها[(٢)]. فالإشعار هنا الإعلام بتَدْمِيَةِ السَّنام[(٣)]. وإنما سُمِّي إشعارًا؛ لأنه جُعل عَلامَة لها ودليلًا على أنَّها لله تعالى، وكل شَيْءٍ أعلمته بعلامة فقد أشعرْتَه[(٤)].

والشِّعار: هو النداء الذي يتنادى به القوم في الحرب ليعرف بعضهم بعضًا، وأصله قولهم: شَعَرْتُ بالشيء، إذا علِمْتُه وفطِنْتُه[(٥)]. وإنما سُمِّيَ

---

(١) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) (شَعَرَ) ١/ ٤١٨-٤١٧.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (ت٣٩٣هـ) (شَعَرَ) ٢/ ٦٩٩.

(٣) معجم اصطلاحات الفقهاء المسمى «طِلْبَةُ الطَّلَبة في اصطلاحات الفقهاء»، لأبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ) ص (١١١).

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ١/ ٢٢٠.

(٥) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) الشين والعين والراء ٣/ ١٩٣-١٩٤.

الشاعر شاعرًا لفطنته[١]، وشِعَارُ القوم: علامتهم في السَّفر، يقال: أشْعَرَ القومُ في سفرهم: جعلوا لأنفسهم شِعارًا يتنادون به[٢].

وأشْعَرْتُ أمرَ فلان: جعلته معلومًا مشهورًا، وأشعرتُ فلانًا: جعلته علمًا بقبيحةٍ أشدْتُها عليه[٣].

وأَشْعَرْتُه فشَعَر: أدْرَيْتُه فدَرَى، وأشْعَرهُ فلانٌ شرًّا: غشِيَهُ به، وأشعره الحبُّ مرضًا[٤].

وأشْعَرَ الهَمُّ قلبي: لزق به كلزوق الشِّعار من الثياب بالجسد، وأشعر الرجلَ همًّا كذلك، وكلُّ ما ألزقه بشيءٍ فقد أشْعَرَهُ به[٥].

وأشْعرتُ بفلانٍ: اطَّلَعْتُ عليه، وأَشْعَرْتُ به: أَطْلَعْتُ عليه، وأَشْعَرَهُ الأمرَ، وأَشْعَرَهُ بِهِ: أعلمه إيَّاهُ[٦].

وقد أَطلَق الاستعمال المعاصر مصطلحَ (الإشعار) على الإعلام الرسمي المكتوب الموجه من جهة رسمية، مستعملًا في ذلك قانون النقل الذي يُقصد به: نقل اللفظ العربي من معنى إلى معنى آخر[٧].

---

(١) الصحاح ٢/ ٦٩٩.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت٤٥٨هـ) ١/ ٢٢٥.

(٣) أساس البلاغة، للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ص (٥١٠).

(٤) الصحاح ٢/ ٦٩٩.

(٥) المحكم ١/ ٢٢٥.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ١٢/ ١٧٧.

(٧) معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، ص (٣٣).

وأطلق بعضهم على الإشعار: الإخطار(١). وجعَله استعمالٌ آخر بمعنى الإذاعة، فقالوا: أشعرَ الأمرَ: أذاعه(٢).

نستنتج من تناول اللغويين أن الفعل (أَشْعَرَ) فعل ذو خصائص متعددة من حيث التعدي والاستعمال:

أما من حيث التعدي: فالفعل (شَعَرَ) إذا دخلت عليه همزة التعدية تعدَّى إلى مفعولين تارةً بنفسه وتارة بالباء، وهو الأكثر، لقولهم: شَعَرَ بهِ دون: شَعَرَهُ، كما أنه قد يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ أيضًا.

وأما الاستعمال فإن موارد الفعل (أشْعَرَ) تدور بين معنيين: أولهما: الإعلام والإيذان والإطْلاع. وثانيهما: الإلصاق والمخالطة والغشيان.

أما الاستعمال الأول وهو: الإعلام والإيذان، فيأتي في صور؛ مثل قولهم: (أشْعَرَهُ الأمرَ) أي: أعلمه إياه، و(أشْعَرَهُ بالأمر) يعني: أعلمه به، و(أشعره) يعني: أعلمه وأدراه، و(أَشْعَرَ بالأمرِ): أطْلعَ عليه. وجاء في الذكر الحكيم: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٣)، أي: وما يُدْرِيكُمْ.

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عمر ٣/ ٢٤١٩، المعجم الإسلامي، معجم في الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لأشرف طه ص (٦٦).

(٢) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص (٤٨٤).

(٣) سورة الأنعام: ١٠٩.

وأما الاستعمال الثاني فهو: الإلصاق والمخالطة والغشيان وجعلُ شيء علَمًا وعلامةً على شيءٍ، فيأتي في صور؛ مثل قولهم: (أشعرَ الشيءُ الشيءَ) يعني: لصق به أو خالطه، و(أشعرَ فلانٌ الشيءَ) يعني: ألصق به علامة، وقولهم: (أشعرَه الشيءُ شيئًا) يعني: غَشِيَهُ به.

ومن خلال هذا العرض نخلُصُ إلى أنَّ مصطلح (الإشعار) الذي نعنيه هنا يُراد به في المفهوم اللُّغويّ: مزيجٌ من شيئين: «إعلام المخاطب بشيء، وإيذانُه بتحققه، وإشعارُه بوجوده»، و«إلصاق علامة باللفظ؛ لتكون دليلًا على شيء مَّا».

قال ابن الطيب الفاسي: «إِشْعَار: بكسر الهمزة، مصدر «أشعرَه بالشيء» أعلمَه به، فـ«الإشعار» كـ«الإعلام» وزنًا ومعنًى، على ما ذكره أئمة اللغة قاطبة، والمصنفون يستعملونه لما ليس بصريحٍ فهو عندهم كالإيماء والإشارة، فكأنه في اصطلاحهم مِن «أَشْعَرَ الهَدْيَ» إذا جعل فيه علامة فهو استعارة مشهورة بمنزلة الحقيقة»(١).

وبناءً على هذا المفهوم يمكننا تعريف مصطلح (الإشعار) في تلك الظاهرة النحوية اصطلاحًا بأنه: «**دلالة تُفهم مِنْ كُلِّ ما يُحدثه العربُ باللفظ من علامات، وما ينطقون باللفظ عليه من هيئة؛ إيذانًا بالصيغة أو بالمعنى الأصليِّ لذلك اللفظ**».

---

(١) فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ) ٢/ ٨٧٧.

فالإشعار لا يجري على ألسنة النحاة اعتباطًا؛ بل هو نظام ضارب في جذور العربية لاهجٌ بعنايتها بالصناعة اللفظية والدلالية، موحٍ باهتمام العربية بالعلة وقرائنها المُشعرة بها، فيمكن عدُّه من العلل التي انفرد بها اللغويون والنحاة؛ كالعلل التعليمية والقياسية والجدلية[(١)]. وقد تحدث السيوطي في معرض الحديث عن أقسام العلل عند النحويين عن «**علة الإشعار**»، وسلكها ضمن العلل التي تَطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وأردف هذا بأن العرب لتلك العلل أكثرُ استعمالًا، وأشد تداولًا، وأنها واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا، ذكر منها «علة الإشعار»[(٢)].

وبناءً على هذا فإن البحث يهدف إلى تفسير ظاهرة الإشعار التي وردت في النصوص اللغوية والتوجيهات النحوية التي دلت على مرونة العربية واتساعها وقدرتها على التنوع في قواعد اللغة، وعلى أن اللغة العربية تولي الألفاظ والمعاني اهتمامًا واسعًا على حدٍّ سواء.

---

(١) هذا التقسيم للزجاجي (ت٣٣٧هـ) في إيضاح علل النحو ص (٦٤).

(٢) استفاد السيوطي ذلك التقسيم من أبي عبد الله الدينوري الذي أورده في كتابه «ثمار الصناعة»، ونقله السيوطي عنه في كتابه «الاقتراح في علم أصول النحو» ص (٢٥٦).

المبحث الأول:

الإشعار بطريق صوتي

والإشعار بأصل صورة اللفظ يأتي بطرق مختلفة تتضافر لتدل على أصلٍ غير مدلول عليه من ظاهر اللفظ لولا تلك العلامة التي تلحق باللفظ لتُشعر بصورته الأصلية. ومن تلك الطرق:

أ-الإشعار بإخلاص الحركات:

ونعني بهذا النوع الإشعار بالأصل بطريق إحداث حركة خالصة أو إبقاء حركة خالصة في أحد حروف بنية الكلمة يكون الغرض منها إما الإشارة إلى أصل الحرف المحذوف نفسه أو حركته، وإما الإشارة إلى أصل الحرف في بعض أحوال اللفظ وظيفةً أو جنسًا أو حركةً، وإما الإشارة إلى دلالة أصلية تُراد في اللفظ:

-فمما جاء من الإشعار بالحرف المحذوف نفسه:

١- جمع الاسم المقصور جمع تصحيح: فإن العرب لما أرادوا جمع الاسم المقصور جمعَ المذكَّرِ السالم حذفوا ألفه هربًا من التقاء الساكنين ألف المقصور وواو الجمع ويائه، وأبقوا على الفتحة لتُشعر بالألف المحذوفة وتدل عليها، فقالوا في «مصطفَى»: «مصطفَونَ» رفعًا، و«مصطفَينَ» جرًّا ونصبًا بفتح الفاء[1]. قال ابن مالك: «وأما المقصور

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٨٦، المقتضب للمبرد ١/ ٣٩٣، الأصول لابن السراج =

فتحذف ألفه في جمع التذكير وتلي الواو والياء الفتحةَ، ويستوي في ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل كـ(الأعْلَى)، وما ألفه زائدة كـ(حُبْلى)- اسم رجل- فيقال: جاء الأعلَوْن والحُبْلَون، ومررت بالأعلَيْن والحُبلَين. هذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فيَحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحُبلُون ومررت بالحُبلِين، فإن كان المقصور أعجميًّا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها»[1].

وقد أشار ابن مالك إلى تلك القاعدة في ألفيته بقوله:

والفتحَ أبقِ مُشْعِرًا بما حُذِفْ

قال السيوطي في مَعْرِض حصره لأنواع العلل المطردة في كلام العرب: «وعِلَّةُ إشعارٍ: كقولهم في جمع موسى: مُوسَوْنَ، بفتح ما قبل الواو؛ إشعارًا بأن المحذوف ألفٌ»[2].

فعُلم من هذا أن العرب لما أبقوا على الفتحة قد راعوا الأصل، وأشعروا بصورة اللفظ الأصلية، ومراعاة الأصل مركوزة في كلام

=

٢/ ٤١٧، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ٥/ ١٣٧٠.

(١) شرح التسهيل، لابن مالك ١/ ٩٥.

(٢) الاقتراح ص (٢٦٤).

العرب، وفي هذا تقوية لمذهب البصريين الذين فرقوا بين المقصور والمنقوص في جمع المذكر السالم مراعاة لأصل كل منهما، بينما أجرى الكوفيون المقصور مجرى المنقوص فضمُّوا ما قبل الواو فقالوا: «مصطفُون» مثلًا وكسروا ما قبل الياء فقالوا: «مصطفِين» حملًا له على السالم مطلقًا، وفيه إغفال لقضية مراعاة الأصل وإنْ كانوا لاحظوا قضية الحمل على أصل الباب في أن جمع المذكر السالم يُضمُّ ما قبل واوه ويُكسر ما قبل يائه.

٢-ياء الإضافة: مما جاء في اللهجات العربية الفُصحى أنهم قد يحذفون ياء الإضافة (ياء المتكلم) وصلًا ووقفًا وخطًّا بنيَّةِ إرادتها ويُبقون على الكسرة علامة عليها، سواء أكان المضاف إليها منادى أو غير منادى، وحذفها في باب النداء هو الأفصح والأكثر(١).

فمثال حذفها من المضاف إليها المنادى قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾(٢)، و﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾(٣)، ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ﴾(٤)، ومثال حذفها من

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٩، شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان ٤/ ١٨٥٠، المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين ابن عقيل ٢/ ٣٧٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣١، ٤٥٥.

(٢) سورة الزمر: ١٠.

(٣) سورة الزمر: ١٦.

(٤) سورة الفرقان: ٣٠.

المضاف إليها غير المنادى قوله تعالى: ﴿وَإِلَيۡهِ مَـَٔابِ﴾[1]، و﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾[2].

ولذلك فإن القُرَّاء لم يختلفوا في كسر النون في (دينِ) من غير ياءٍ في قوله تعالى: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾[3]، مع موضع (دين) رفع بالابتداء، ويرجع سبب ذلك إلى أن الكلام على تقدير الإضافة إلى ياء المتكلم، ثم حذفت الياء واجْتُزِئَ بالكسرة إشعارًا بالياء، والأصل: (ديني) فحذفوا الياء اختصارًا[4]؛ بدليل قراءة أبي عمروٍ وحمزة والكسائي السبعية بإثبات ياء الإضافة: (وَلِيَ دِينِي)[5]، وما كانت العرب لتحذف شيئًا بغير ما دليل يُشعر به ويدل عليه.

وكما حذفوا ياء المتكلم التي يضاف إليها الأسماء، حذفوا تلك المتصلة بالأفعال وأبقوا على الكسرة التي قبلها إشعارًا بها، فحذفوها من الأمر نحو: ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾[6]، ومن المضارع المثبت نحو: ﴿ثُمَّ

---

(١) سورة الرعد: ٣٦.

(٢) سورة الزمر: ١٧.

(٣) سورة الكافرون: ٦.

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ص (٢١٥).

(٥) الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ٦/ ٤٤٩.

(٦) سورة البقرة: ٤٠.

يُحۡيِينِ﴾[1]، ومن المضارع المنهي عنه نحو: ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾[2]، ومن الماضي نحو: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾[3].

٣-المنادى المرخَّم: مما ذهبوا إليه في أحد وجهي ترخيم الاسم المنادى وهو الوجه الأكثري: أنه يُحذف آخِرُ الاسم، ويكون المحذوفُ مرادًا في الحكم كالثابت المنطوقِ به، تَدَعُ ما قبله على حاله، في حركته وسكونه؛ إيذانًا وإشعارًا بإرادته فتقول في: «حارِثٍ»: «يا حارِ»، وفي «أُمامَةَ»: «يا أُمامَ»، وفي «بُرْثُنَ»: «يا بُرْثُ»، وفي «هِرَقْلَ»: «يا هِرَقْ»، وفي «ثَمُودَ»: «يا ثَمُو»، وفي «بَنُونَ» اسمَ رجل: «يا بَنُو»، لا يُغيَّر الاسم بعد الحذف، وإنما تُبْقِي الحرف الذي قبل المحذوف على حاله حركةً وسكونًا إشعارًا بإرادة المحذوف[4].

٤-الكلمات المحذوفات اللامات مما كانت لامها ياءً: قد يحذفون الحرف ويُقِرُّون الحركة التي قبله نائبةً عنه ودليلةً عليه[5]، وقد جاء ذلك في الكلمات محذوفات اللام مما كانت لامه ياءً كثيرًا اكتفاءً بالكسرة؛

---

(١) سورة الشعراء: ٨١.

(٢) سورة المؤمنون: ١٠٨.

(٣) سورة آل عمران: ٢٠.

(٤) شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش ٢/ ٢١.

(٥) الخصائص، لأبي الفتح بن جني ٣/ ١٣٤-١٣٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾[(١)]، وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[(٢)]، وأصله: يأتِي، ويسرِي، ومن ذلك حذفهم ياء الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر والإبقاء على الكسرة وصلًا إذا اقترنت به لام التعريف تشبيهًا بما ليس فيه ألف ولام[(٣)]؛ كقوله تعالى: ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[(٤)]، والأصل: الداعي.

وقد يأتي ذلك في الفواصل والقوافي لضرب من الاتساع؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾[(٥)]، وقوله: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[(٦)]، والأصل: التنادي، والمتعالي، والوقف على مثل هذا النوع يكون بالسكون، وعند الوصل ينطق بالكسر من غير ياءٍ.

ومما جاء فيه حذف الواو مع الإبقاء على الضمة قبلها دلالةً عليها قوله تعالى: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾[(٧)]، وقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ﴾[(٨)]، وقوله: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[(٩)]، والأصل: يمحُو، ويدعُو، وسندعُو.

---

(١) سورة هود: ١٠٥.

(٢) سورة الفجر: ٤.

(٣) الكتاب ٤/ ١٨٣، الأصول لابن السراج ٢/ ٣٧٥، تكملة الإيضاح لأبي علي الفارسي ص (٢٠٧)، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٠.

(٤) سورة البقرة: ١٨٦.

(٥) سورة غافر: ٣٢.

(٦) سورة الرعد: ٩.

(٧) سورة الشورى: ٢٤.

(٨) سورة القمر: ٦.

(٩) سورة العلق: ١٨.

٥-**الفعل المعتل المسند إلى ضمائر الرفع الساكنة**: فإنهم لما حذفوا ألف الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف عند إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أبقوا على الفتحة إشعارًا بالألف المحذوفة، فقالوا في: «يرضَى»: «يرضَون ويرضَيْن»؛ بفتح ما قبل الواو والياء إشارة إلى أن هذا الفعل معتل الآخر بالألف، وكذلك فعلوا في الأمر من هذا الفعل، فقالوا: ارضَوْا، واخْشَوْا، وتَزَكَّوْا، وقالوا: ارْضَيْ، واخْشَيْ، وتَزَكَّيْ، والقاعدة في المضارع الناقص إذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة: حُذِفتْ لامه مطلقًا واوًا كانت أو ياءً أو ألفًا، وبقي ما قبل الألف مفتوحًا للإيذان بالحرف المحذوف، وضُمَّ ما قبل واو الجماعة من الفعل الواوي واليائي لمناسبة واو الجماعة.

وكذلك لما أسندوا الفعل الماضي الناقص المعتل الآخر بالألف إلى واو الجماعة حذفوا ألفه وفتحوا ما قبل واو الجماعة إشعارًا بالألف المحذوفة، فقالوا في «سعى»: سَعَوا؛ بفتح ما قبل الواو، ومثله: أَعْطَوا، اسْتَدعَوا، ودَعَوا، ورَمَوا، وبَغَوا، والقاعدة في كل ماضٍ ناقص أسند إلى واو الجماعة، أنه تحذف لام الفعل واوًا كانت أو ياءً أو ألفًا، ويبقى الحرف الذي قبل الألف مفتوحًا للإيذان بالحرف المحذوف، ويُضمُّ الحرف الذي قبل الواو والياء في الفعل الواوي واليائي لمناسبة واو

الجماعة[1]. فالحركة أُحدثتْ أو أُبقيَتْ في الأمثلة السابقة إشعارًا بالحرف المحذوف نفسه.

٦-الفعل الماضي الثلاثي المجرد إذا أُسند إلى ضمير رفع متحرك: وجب حذف العين تخلُّصًا من التقاء الساكنين، فإن كان على زِنَة (فَعَلَ) فتُضمُّ فاء الواوي إشعارًا بأن المحذوف واوٌ، فتقول في «صَامَ، وقَادَ، وقَالَ»: «صُمْتُ، وقُدْتُ، وقُلْتُ»، وتكسر فاء اليائي إشعارًا بأن المحذوف ياءٌ، فتقول في «بَاعَ، وطَابَ، وعَاشَ»: «بِعْتُ، وطِبْتُ، وعِشْتُ»، وإن كان على زنة (فَعُلَ)حُذِفت العين وضُمَّت الفاء إشعارًا بالواو، فتقول في «طَالَ»: «طُلْتُ»[2].

فالحركة في هذا المثال دخلتْ إشعارًا بحركة الحرف المحذوف أو بالحرف نفسه.

ومما جاء من الإشعار بحركة الحرف المحذوف:

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام ص (١٠٢)، ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٥، المساعد ١/ ٨٧-٨٨، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك تكملة محمد محيي الدين عبد الحميد ٤/ ٣٠١-٣٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٤٠، المقتضب ١/ ٢٣٤، المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني لابن جني ١/ ٢٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٧١، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٩٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/ ٣١٣.

١-تركيب (لكِنَّ): في قول الكوفيين أن «لكِنَّ»: مركبة من «لا» و«إنَّ» و«كاف» الخطاب، فأصلها عندهم (إنَّ) زيدت عليها الكافُ وحذف الهمزة، والكاف عوض عن المحذوف، و«لا» للنَّفي[1]؛ وقيل في توجيه هذا التركيب: «إنهم لما حذفوا الهمزة المكسورة كسروا الكاف إشعارًا بها»[2].

٢-الفعل الماضي الثلاثي المجرد إذا أُسند إلى ضمير رفع متحرك: فبعد حذف العين تخلُّصًا من التقاء الساكنين، يُنظَرُ فإذا كان على زِنَةِ (فَعِلَ) -بكسر العين- يجب كسر الفاء إشعارًا بحركة العين المحذوفة -واويًّا كان أو يائيًّا- فتقول في «خَافَ، ومَاتَ، وهَابَ»: «خِفْتُ، ومِتُّ، وهِبْتُ»، فالحركة في هذا الضرب تدخل إشعارًا بحركة الحرف المحذوف أو بالحرف نفسه[3].

وممَّا جاء من الإشعار بأصل الحرف في بعض أحوال اللفظ وظيفةً أو جنسًا أو حركةً:

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري ١/ ٣٥٧.

(٢) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ) ص (٢٠٠).

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٣٤٠، المقتضب ١/ ٢٣٤، المنصف ١/ ٢٣٤، شرح المفصل ١٠/ ٧١، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٩٢، حاشية الصبان ٤/ ٣١٣.

١-**المثنى في حالتي النصب والجر**: فقد علَّلَ النحاةُ فتحَ ما قبل ياء المثنى في حالتي النصب والجر بأن «سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعارُ بأنها خَلَفَتِ الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا»(١).

قال الشاطبي في شرح قول ابن مالك:

وتخلُفُ اليا في جميعِها الألِفْ ....

«لأن الألف تُطلبُ بفتح ما قبلها أبدًا، فلما جاءت الياء في موضعها تُرك ما قبل ذلك على فتحه، ولذلك أتى بلفظ (تخلف) أي تكون خلفًا منها وعوضًا؛ لأن الخالف للشيء محرز لموضع ما خلفه، فلا ينبغي أن يُغير من حكمه شيئًا، وكأنه-والله أعلم- أشار بهذا إلى علة هذا الفتح، وأنه الذي أُلِف في الرفع؛ فلذلك ثبت هنا قبل الياء ولم يكن كسرًا وهو الذي يناسب الياء»(٢).

وبناء على هذا التعليل تكون الفتحة في مثل: «صادقَين» نصبًا وجرًّا إشعارًا بأن الياء هنا خَلَفٌ من الألف في «صادقَان» رفعًا؛ ذلك أن الياء قد احتفظت بصفة الألف، وهو أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا، فبقيت الفتحة قبل الياء لمحًا لأصل اللفظ.

---

(١) توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٣٠، شرح الأشموني ١/ ٣٣.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ١/ ١٧٣.

٢-جمع «ابْنٍ» و«بِنْتٍ» جمع تصحيح: فإنهم قالوا فيهما: بَنُونَ، وبناتٍ، وكان القياس يقتضي أن يُقال: «ابْنُونَ، وابْنَاتٍ» طردًا لأصل الباب؛ فإنهم قالوا: في تثنيتهما: ابنانِ وابنتانِ؛ لكنهم لمَّا حذفوا همزة الوصل في حالة الجمع فتحوا الباء، «وحاملهم في ذلك الإشعار بأن أصل الباء في الإفراد الفتح»(١). فالباء في (ابن، وبنت) أصلها الفتح في الإفراد، فأصل «ابْنٍ»: بَنَوٌ، وأصل «بنتٍ»: بَنَوَةٌ، بباء مفتوحة فيهما، أما «بَنَوَةٌ» فحذفوا منها هاء التأنيث، ثم حذفوا الواو أو الياء التي هي لامها، وكسروا أوَّلها وأسكنوا ثانيها وزادوا التاء في آخرها عوضًا من لامها، فألحقوها بـ(جِذْعٍ)(٢). ففتحوا الباء في جمعهما جمع تصحيح تنبيهًا على أن أصلها الفتح، فإحداث الحركة هنا -وهي الفتحة- في الجمع غرضه الإشعار بصورة اللفظ في حالة الإفراد.

٣- الفعل الأجوف الذي أُعِلَّتْ عينه: مثل: «بَاعَ»، و«قَالَ» عند بنائه للمفعول؛ فإن الأصل فيه ضمُّ القاف وكسرُ الواو مثل «ضُرِب» فاسْتُثْقِلت الكسرةُ على الواو بعد الضمَّة كما تُسْتَثْقَل ضمةُ الياء بعد

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٩٦، وانظر: نتائج الفكر ص (٧٩)، التذييل والتكميل ٢/ ٣٩، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، ١/ ٣٨٨، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٩٦، حاشية الصبان ١/ ١٥٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٣١٧، سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ١٤٩، أمالي الشجري ٢/ ٢٨٦.

الكسرة، فنقلت كسرةُ الواو إلى القافِ فسكِّنت الواوُ وانكسرَ مَا قبلَهَا فأُبْدِلت يَاءً[1]. وبعض العرب يخلص الضمة، فإن كانت العين واوًا سلمت؛ لسكونها بعد ما يجانسها، وإن كانت ياءً انقلبت واوًا؛ لسكونها بعد ضمة. قال ابن يعيش: «بُوع المتاعُ: كأنك أبقيتَ ضمة الباء إشعارًا بالأصل ومحافظة على البناء، وحذفت كسرة الياء.. فصار اللفظ: بُوع المتاعُ»[2].

فالإشعارُ هنا جاء إعلامًا بحركة فاء الفعل في بعض أحواله وهو حالة المبني للمفعول التي هي في الأصل مضمومة، فجاء بإبقاء ضمة باء الفعل «بُوعَ»، كما أبقيتها في «قُولَ»؛ إشعارًا بأنها مضمومة في الأصل.

٤-**فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ**: ومنه أنهم «جعلوا (يَفْعُلُ) بالضم مضارع (فَعَلَ) من ذوات الواو، وجعلوا (يَفْعِلُ) بالكسر مضارع (فَعَلَ) من ذوات الياء إشعارًا بالأصل؛ لأن الضمة تُشعر بالواو والكسرة تشعر بالياء، وهذا اللحْظُ فعلوه بعينه في المعْتَل اللاَّم: التزموا في (فَعَلَ) مِنْ ذَوَاتِ الواو(يَفْعُلُ) ضمَّ العين نحوُ: غَزَا يَغْزُو، ومِنْ ذَوَاتِ الياء (يَفْعِلُ) نحو: رمى يَرْمِي، إشعارًا بالأصل»[3].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ٢/ ٣٢٢-٣٢١.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٧٠.

(٣) اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (ت٧٧٩هـ) ص (٧٩)، وانظر: المنصف ١/ ٢٤٥، =

وقد يأتي هذا الطريق من الإشعار تنبيهًا على أصل قد خولِف، فيُستدل بإحداث حركة مَّا في بنية الكلمة على أن هذا اللفظ بهذه الكيفية قد جاء على خلاف الأصل.

-ومن ذلك أن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، لكنهم لما جمعوا نحو «أَرْضٍ»، وكان القياس يقتضي أن تُجمع بالألف والتاء؛ لأن الأصل فيها «أَرْضَةٌ»-وهو أصل مرفوض غير مستعمل- وحذفوا منها التاء جمعوها بالواو والنون تعويضًا من حذف التاء، وفتحوا الراء فصارت: «أَرَضُونَ»[1]، وفعلوا مثلَ ذلك في جمع «سَنَة»؛ فإن القياس يقتضي جمعها بالألف والتاء؛ لأن أصلها «سَنوةٌ»، إلا أنهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضًا من حذف اللام، وكسروا السين فصارت «سِنُونَ».

قال ابن الأنباري: «لما كان هذا الجمع في «أَرْضٍ»، و«سَنَةٍ» على خلاف الأصل، أُدخل فيه ضرب من التكثير، وفُتحت الراء من

=

الممتع في التصريف لابن عصفور ص (٢٩٢).

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٥٩، المقتضب ٤/ ٢٤، التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ٤/ ٨٧، سر الصناعة ٢/ ٦٠٥-٦١٣، الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس (٣٩٠هـ) ص (٢١١)، أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ص (٥٨)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري ١/ ٤٣، شرح المفصل ٥/ ٥، شرح التسهيل ١/ ٨٣.

«أَرَضُونَ»، وكُسِرت السين من «سِنُونَ» إشعارًا بأنه جُمِع جمْعَ السلامة على خلاف الأصل»[1].

وفتحوا الراء في الجمع أيضًا، ليدخل الكلمةَ ضربٌ من التغيير استيحاشًا من أن يوفوه لفظَ التصحيح البتَّةَ، وليُعْلِموا أيضًا أن «أرضًا» مما سبيلُه لو جُمع بالتاء أن يُفتَح راؤه، فيقال: «أَرَضاتٌ»؛ لأنَّ «فَعْلَةَ» إذا كان اسمًا، وجُمع بالألف والتاء، فإنَّ عينه تُحرَّك في الجمع بالفتح أبدًا، نحو قولهم في «جَفنَةٍ»: «جَفَناتٌ»[2].

وربما خالفوا هذا الأصل فأبقوا على حركات بِنْيَة المفرد دون تغيير، فقالوا في جمع «لُغَةٍ»: لُغَاتٌ ولُغُونَ، وفي «كُرَةٍ»: كُراتٌ وكُرُونَ، يجمعونها بالواو والنون؛ إشعارًا بالعوض من المحذوف مع الدلالة على التغيير[3].

ومما جاء من الإشعار بدلالة اللفظ:

١-حركة الكسر في بناء ضمير الواحدة المخاطبة: ومنه: عندما تحدث النحاة عن أسباب البناء على الكسر ذكروا أن من تلك الأسباب: الإشعار بالتأنيث، وذلك يتحقق في نحو: «أنْتِ» (ضمير المخاطبة

---

(١) أسرار العربية ص (٥٩)، المخصص لابن سيده ٩/ ٦٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥.

(٣) المخصص ١/ ٧.

المنفصل)[1]، وعللوا هذا بأن الكسر المعنوي يناسب المؤنث، فيكون في الكسر اللفظي إشعارٌ به[2]. ويُحمل على ذلك حركة الكسر في تاء الفاعلة (ضمير المخاطبة المتصل)، نحو: «كتبْتِ» فإنها محركةٌ بكسرة البناء، فيكون في حركة الكسر إشعارٌ بالتأنيث، غير أن هذا الإشعار الذي ذكروه إنما يُوحي به لفظُ الضمير المفرد فحسب؛ لأنك إذا ذهبت تُثَنِّي هذين الضميرين فقلت مخاطبًا امرأتين: «أنتُما مجتهدتَانِ»، و«كتبتُما الدرسَ» فإنك لن تشعر بالتأنيث من صورة لفظ الضميرين، وإنما يشعرك به أشياء أخرى من دلالة السياق ونحوها، وكذلك إذا جمعتهما فقلت: أنتنَّ، وكتبتُنَّ، إنما استدللت على التأنيث بتغير صورة الضمير لا بحركة البناء.

٢- **كسر العين من «عِشْرين» وكسر الكاف من «كِلَا»**: فقد علل النحاة تلك الحركة بأن فيها إشعارًا بمعنى «الاثنين»، فكما يبدأ لفظ «الاثنين» بالكسر، كسروا كاف «كِلا» مع أنها في «كلٍّ» مضمومة، وكذلك كسروا العين من «عشرين» إشعارًا بتثنية العَشْرِ، وإرادة لفظ «اثْنَين»[3].

---

(١) توضيح المقاصد شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٠٩، شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٦، حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٥٥.

(٢) حاشية الصبان ١/ ١٢٣.

(٣) نتائج الفكر ص (٢٢٢)، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٢٨.

قال ابن الأنباري: «فإن قيل: فلم كسروا العين من «عِشْرين». قيل: لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ «الاثنين» وأول «الاثنين» مكسور كسروا أول «العشرين» ليدلوا بالكسر على الأصل»[1].

وتفسير هذا التعليل أنهم عدلوا إلى كسر أول الـ(عشرين)، ليدلوا بكسر أولها أن أصلها يُشتق من لفظ الاثنين، وألف الاثنين مكسورة، فجعلوا كسر أولها دليلًا على ذلك[2]. فهنا الحركةُ أحدثت لغرض دلالي وهو الدلالة على أصل الاشتقاق من حيث معناه.

٣- كسر همزة (إنَّ): علل النحاة ذلك بأنهم لما أرادوا قطع الجملة مما قبلها، إشعارًا بتجريدها لمعنى التوكيد عن توطئة الجملة لأن يعمل الفعل قبلها في معناها، فكسروا همزتها ليؤذنوا بالابتداء والانقطاع عما قبل، فإنهم جعلوا التوكيد صدر الكلام، وكان الكسر بهذا الموطن أولى؛ لأنه أثقل من الفعل، والثِّقل أولى ما يعتمد عليه ويصدر الكلام به، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة؛ لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها، وأن يُصيِّروها في معنى الحديث فتحوا همزة (إنَّ) مع دلالتها على التوكيد أيضًا، والفتح أولى بما جاء بعد كلام لخفته[3].

---

(١) أسرار العربية ص (٢٢١).

(٢) علل النحو، لأبي الحسن الوراق ص (٥٠٥).

(٣) نتائج الفكر ص ٢٦٧، شرح المفصل ٨/ ٥٩.

ب-الإشعار بتخفيف الحركات:

وقد راعتِ العرب ظاهرة التخفيف في أثناء استخدامهم للغة، واستشفَّتْهُ وعُنِيَتْ بأحواله وتتبعه[1]، وإذا طَفِقتَ تتصور هذا فكما يقول ابن جني: «هيهات، ما أبعدك عن تصوُّر أحوالهم، وبُعد أغراضهم، ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم وخفَّفوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسًا، وأخفَوْها فلم يمكِّنوها في أماكن كثيرة ولم يُشبعوها»[2].

وقد يأتي التخفيف لضربٍ من الإشعار ويَبرُز ذلك في ظواهر صوتية كـ(الروم، والإشمام، والإمالة):

١-**الرَّوْم والإشمام**: وتتحقق تلك الظواهر في حالة الوقف؛ غايةُ الأمر أن الوقف على الكلمة بالسكون المحض؛ أي أن السكون الخالص الذي لا حركةَ فيه هو الأصل في الوقف، وقد يُعدَل عن الوقف بالسكون المحضِ إلى الوقف ببعض الحركة، ويتحقَّقُ هذا النوع من الوقف في الرَّوْم والإشمام، مع الاختلاف في كيفية الوقف بين الرَّوْم والإشمام.

(١) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، للدكتور أحمد عفيفي ص (٨٢).

(٢) الخصائص ١/ ٧٢.

والكلام على هذا النوع بين أهل الصنعة يدور فيما كان أصله محركًا وأريد الوقف عليه، وأما الساكن فلا خلاف في أن الوقف عليه لا يكون إلا بالسكون المحض من غير رَوم ولا إشمامٍ.

أما الروم: فهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي[(١)]. وقال الجوهري: «روم الحركة الذي ذكره سيبويه: هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف»[(٢)].

قال أبو حيان: «المتحرك الموقوف عليه، ولم يكن هاء تأنيث يجوز فيه الإسكان وهو الأصل، ويجوز فيه الرَّوم، وهو الإتيان بالحركة ضعيفة إشعارًا بما كان لها في الأصل، ويدركه الأعمى والبصير»[(٣)].

وعليه فالرَّوم هو عبارة عن النطق ببعض الحركة عن طريق إضعاف الصوت وتخفيفه حتى يذهب معظم الحركة، بغرض الإشارة إلى أصل تلك الحركة والإشعار بها.

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، ولا يكون الإشمام إلا في المرفوع والمضموم؛ لأن الإشمام بالإشارة إلى الفتحة والكسرة فيه تشويه لهيئة الفم. والإشمام إلى الضمة يكون بأن

---

(١) النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) ٢/ ١٢١.

(٢) الصحاح ٩/ ١٩٣٨.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٠٨.

تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة(١). فهو في حقيقته تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركةِ لِيَسْتَدلَّ بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطةُ دون غيرها(٢). وإنما اقتصر الإشمام على المضموم فقط؛ لأن الإشمام هو أن تضم الشفتين بعد إسكان الحرف الموقوف عليه وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنه مضموم في الوصل، فلو أشممتَه في غير المضموم لأوهمتَ خلافه(٣).

فالإشمام في أصله تهيؤ الشفتين لنطق الحركة دون حدوث هذا النطق، ومن ثَمَّ تكون الحركة الأخيرة في ضعفها وقصورها عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كبيرة باعتبارها قرينة لفظية على المعنى(٤). وإنما الغرض من تلك الهيئة النطقية هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدل عليه وليس بخارج إلى اللفظ(٥). فالإشمام إذن خاصٌّ بالجانب الإيمائي وليس له تعلق بالجانب الصوتي للحركة، أما الرَّوم فيندرج تحت ظاهرة الاختزال الصوتي، لما فيه من تبعيض الحركة

(١) النشر لابن الجزري ٢/ ١٢١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٧٦.

(٣) المصدر السابق ١/ ٥٢٥، شرح التصريح ٢/ ٦٢٤.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان ص (٢٧١).

(٥) الحجة لأبي علي الفارسي ١/ ٢١٢.

واختزال مدتها الزمنية[1].

والفرق بين الروم والإشمام «أن الإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم، والروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة، يسمعها الأعمى، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بحسه؛ لأنَّه لرأي العين»[2]. **ومن صور الروم والإشمام:**

أ- أنهم جوزوا الوقف بالسكون المحض، أو بالروم، أو بالإشمام، في المرفوع نحو: (الصمدُ) و(يخلقُ)، والمضموم نحو: (من قبلُ ومن بعدُ)، و(يا صالحُ)[3].

ب- أنهم جوزوا الوقف بالسكون والروم فقط في المجرور نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، و(في الدارِ)، والمكسور نحو: (هؤلاءِ)، و﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾[4].

فالمقصد من هذه الكيفية الصوتية عند الوقف أن الرَّوْم والإشمام فيهما بيان للحركة الأصلية التي تثبت في الوصل، فيُستعان بالرَّوْم والإشمام للإشعار بحركة الموقوف عليه لتظهر للسامع في حالة الرَّوْم،

---

(١) حركات العربية، دراسة صوتية في التراث الصوتي العربي لعبد الحميد زاهد ص (١١٩).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ١/ ١٢٢.

(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لابن البنا (ت١١١٧هـ) ١/ ٣١٤.

(٤) المصدر السابق.

وللناظر في حالة الإشمام، وبهما يحصل الفرق بين ما هو متحرك في الوصل فسكن للوقف، وبين ما هو ساكن في كل حال.

والروم لا يأتي إلا في الوقف[(١)]، أما الإشمام فقد يأتي في أوائل الكلمات أو أواسطها كما يأتي في الأواخر:

أ-فمن الأول: أن من العرب من يُشِمُّ الضم في فاء الفعل الماضي الذي أُعِلَّتْ عينه ثلاثيًّا أو على وزن انْفَعَلَ، أو افْتَعَلَ مثل: «قال»، و«باع»، و«غاض»، و«خاف»، و«انْقَاد»، و«اخْتَار» عند بنائه للمفعول، فيُشِمُّ الفاء ضمًّا فيقول: قِيلَ وبِيعَ وغِيضَ وخِيفَ وانْقِيدَ واخْتِيرَ؛ بنية أن يبين أنها (فُعِلَ)[(٢)]. وحقيقته ضم الشفتين مع النُّطق بحركة الفاء بين حركتي الضَّم والكسر ممتزجة منهما، وهذا الوجه قد قُرِئ به في السبعة[(٣)].

قال ابن عصفور: «ومن العرب من يُشِمُّ الضم في الفاء إشعارًا بأنها قد كانت مضمومة»[(٤)].

---

(١) ولم يأت في وسط الكلمة إلا في ﴿مَالَكَ لَاتَأْمَنَّا﴾ على قول من يطلق على الإشمام رومًا، وإشمام الضم في هذا الحرف هو قراءة الجمهور اتفاقًا، انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ص (٣٤٥).

(٢) الكتاب ٤/ ٣٤٢.

(٣) الحجة في علل القراءات لأبي علي ١/ ٣٤٥، التذييل والتكميل ٦/ ٢٦٩

(٤) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ١/ ٥٤١.

فالإشمام ثَمَّ نوع بيان للأصل وإشارة إليه ودلالة عليه[(١)]، لكن بغير دلالة على ذلك بصوت، فهو مجرد تهيئة العضو لإخراج الضمة إلى اللفظ لكنه لا يخرجها؛ ليظهر للرائي أن تلك الحركة المشار إليها بتلك التهيئة هي أصل حركة ذلك الحرف.

ب-ومن الثاني: أنهم قرأوا: ﴿مَالَكَ لَاتَأۡمَنَّا﴾[(٢)]، فأَشَمُّوا النون المدغمة؛ لأنها كانت مرفوعة ليدلوا بالإشمام على الضمة التي كانت في الحرف[(٣)]. فأصل الفعل: «تَأْمَنُنَا» النون الأولى نون الفعل المضارع والنون الثانية نون الضمير «نا»، أشموا النون الأولى الضم بعد إسكانها مباشرة وقبل انتهاء الغنة والنطق بالنون الثانية-يعني تحصل إطالة زمن الغنة للإتيان بالإشمام؛ إشعارًا بأنها مرفوعة في الأصل، وذلك عن طريق ضم الشفتين إشارة إلى حركة نون الفعل مع الإدغام الصريح كما يشير إليها الواقف[(٤)]، على هيئة الناطق بالضم لكنه لا ينطق به صراحة.

٢- الإمالة: وتعني إمالة الألف نحو ياء المد، وإمالة الفتحة باتجاه الكسرة[(٥)]. قال ابن يعيش: «الإمالة في العربية عدولٌ بالألف عن استوائه،

(١) شرح التصريف للثمانيني (ت٤٤٢هـ) ص (٤٤٧)، شرح المفصل ٧/ ٧٠.

(٢) سورة يوسف: ١١.

(٣) الحجة لأبي علي ١/ ٢١٣.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٦/ ٤٤٨.

(٥) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، للدكتور سمير =

وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء»[1]. فالإمالة حركة تتوسط الفتحة والكسرة، فلا هي بفتحة خالصة، ولا كسرة خالصة[2]. «وليست الإمالة لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يُميلون، وأشدهم حرصًا عليها بنو تميم، وإنما تسمى إمالة إذا بالغتَ في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وما لم تبالغ فيه يسمى ترقيقًا»[3].

والغرض الأصلي من الإمالة تناسب الأصوات وتناسقها بتقارب نغماتها وتحسين جرسها وعدم تنافرها من علوٍّ يليه تسفل، ومن تسفل يليه ارتفاع في الكلمة، والإمالة تجري قياسًا في الأفعال المتصرفة، وفي الأسماء المتمكنة، أما الأسماء الجامدة والحروف فلا يُمالان إلا سماعًا[4]، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل كما ذكر اللغويون[5]، ولظاهرة الإشعار دخْلٌ بهذه الجزئية، إذ قد تأتي الإمالة للإشعار بالأصل والتنبيه عليه، ولذلك أمثلة منها:

=

شريف إستيتية، ص (١٥٣).

(١) شرح المفصل ٩/ ٥٤.

(٢) حركات العربية ص (١٠٦).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤.

(٤) تمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٨٣، وانظر: الكتاب ٤/ ١١٩، المقتضب ٣/ ٤٢، الخصائص ٢/ ١٤٣.

(٥) شرح الأشموني ٣/ ٧٦٢.

١- **التنبيه على أصل الألف وما كان عليه قبلُ**: وذلك في إمالة مثل: «خَافَ» ونظائره في بعض اللهجات العربية وفي قراءة بعضهم؛ لأنه على زنة «فَعِلَ»؛ والأصل خَوِفَ، فمن أجل الكسرة المقدرة في الألف جازت إمالته، فلما كانت (الألف) وهي عين الفعل مكسورةً في أصلها أرادوا الدلالة على الكسرة فأمالوا الألف؛ وكذلك لأن ما قبل الألف مكسور في «خِفْتُ»، فأمالوا الألف في (خاف) إشعارًا بالكسرة في (خِفْتُ). وأجازوا إمالة الألف في (طَابَ) ونظائره؛ لأن الألف فيها منقلبة عن أصل ياء فأصله «طَيَبَ»، فأمالوا الألف إلى الياء إشعارًا بها وتنبيهًا على أصل الألف. وقد يكون سبب الإمالة التنبيه على الحالة التي تصير إليها الألف في بعض تصاريف الكلمة؛ وذلك في إمالة نحو: حُبْلى، ومِعْزًى؛ فإنك تقول: حُبْلَيَان، ومِعْزَيَان، فالألف فيهما صارت في بعض حالاتها ياءً فأُمِيلَت إليها إشعارًا بها(١).

٢- (**فواتح السور**)، فقد اتفقت الجمهرة على أن الحروف لا تمال، وأن القياس يأبى الإمالة فيها؛ لأنها أدوات جوامد غير متصرفة والإمالة

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٢٠-١٢١، شرح السيرافي ٤/ ٤٩٨، التعليقة ٤/ ١٨٨-١٨٩، المنصف ١/ ٥٥-٥٦، شرح المفصل ٩/ ٥٨، شرح الشافية للرضي ٣/ ٥، توضيح المقاصد ٥/ ١٤٩٤، شرح الأشموني مع الصبان ٤/ ٣١٤.

ضرب من التصرف؛ لأنه تغيير[1]. أضف إلى ذلك أن الحروف أَلِفُهَا لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة، ولكن إن سُمِّيَ بها أُميلت، وعلى هذا أُميلت (الراء) من ﴿الٓمٓر﴾، و﴿الٓر﴾، والهاء والطاء والحاء في فواتح السور؛ لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف، كما أن «غَاقِ» اسم لصوت الغراب، فلما كانت أسماء لهذه الأصوات، ولم تكن كـ(ما) و(لا)، أرادوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة[2]. هذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة الحروف التي في أوائل السور، فإن سَمَّيْتَ بشيء من هذه الحروف جازت الإمالة.

فالإمالة وإن كانت مقصورة سماعًا على ما ذكرنا، إلا أنها قد تدخل الحروف المسمَّى بها كما في فواتح السور تنبيهًا على أنها لتمكنها في هذا الموضع واستعمالها استعمال الأسماء قد حازت شبهًا من باب الاسمية حتى صارت في حيِّزها تُمال كما تمال الأسماء، فأتت الإمالة إشعارًا بهذا الأصل وتنبيهًا عليه.

---

(١) شرح المفصل/ ٦٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٦٤، الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ١/ ١٨٦، شرح الأشموني ٣/ ٧٥٥، حاشية الصبان ٤/ ٣٢٦-٣٢٧.

جـ-الإشعار بتضعيف الحركات:

١ - تشديد الحرف في الوقف، إشعارًا بأنه محرك في الوصل: ذلك أنهم يقولون إذا راموا الوقف على ما كان قبل آخره متحركٌ: (هذا جعفرّ) و(مررتُ بجعفرّ) فيضعِّفُون حركة الآخر؛ إشعارًا بأنه متحرك في الوصل؛ لأنهم إذا شددوا اجتمع ساكنان في الوقف، الحرف الذي كان في الأصل، والحرف المزيد في التضعيف، وقد عُلم أن الساكنين لابدَّ من تحريك أحدهما في الوصل، فشددوا ليدلُّوا على التحريك في الوصل، ويفعلون هذا فيما كان قبل آخره متحرك؛ مثل: «خالد»، و«جعفر» إذا وقفوا عليه، ولا يفعلون في «زيدٍ وعمرو»؛ لئلا تتوالى ثلاثة سواكن، فإذا وصلوا ردُّوا الكلام إلى أصله، فقالوا مثلًا: (مررتُ بجعفرٍ يا فتى)، و(هذا جعفرٌ فاعلم) فاستغنوا عن التشديد بتحريك آخره؛ إذ كانوا إنما شدَّدوه إشعارًا بالتحريك في الوصل[١].

٢-وقد يتركون التضعيف للإشعار: وذلك في الفعل الماضي الثلاثي المزيد إشعارًا بإلحاقه بالرباعي غير المزيد، وذلك نحو: «شَمْلَلَ»،

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٦٩، الأصول ٣/ ٤٥١، ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ص (٤٨)، المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ص (١٠٧)، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني ١/ ١٤٨، المنصف ١/ ١٠، إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ١/ ٣٣٦، شرح المفصل ٩/ ٨١، شرح الشافية للرضي ٢/ ٣١٨، ٤/ ٢٤٨.

و«جلْبَبَ»، فالحرف الثاني من المثلين كُرِّر ليلحق ببناء «دحْرَجَ»، فلو أدغمتَ لزم أن تقول: جَلَبَّ، وشَمَلَّ، فتُسْكِنُ الحرف الأول وتُنقل حركته إلى الساكن قبله فيخرج عن أن يكون موازنًا لـ«دحرج» فيبطل غرض الإلحاق، والأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تُرِكَتْ؛ لذلك أظهروا التضعيف في نحو شمْلَلَ وجَلْبَبَ إشعارًا بإلحاقه ببناء الفعل الرباعي(١).

د-الإشعار بالتنوين:

يحدد النحاة التنوين بأنه عبارة عن نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا لا كتابة(٢)، ذكر السيوطي أن هذا أحسن حدوده وأخصرها وأوجزها؛ إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطًّا(٣). وهو عنصر صوتي يمثل ثراء لغويًّا له ما يقابله من رمز كتابي، وإن كان هذا الرمز مخالفًا لرمز النون الأصلية، ويُعبر عنه في كتُبِنا برسم نون مقلوبة فوق علامة المرفوع، وهو ظاهرة صوتية تقوم بدور دلالي(٤).

---

(١) انظر: المنصف ٣/ ١٣، شرح المفصل ١٠/ ١٢٢، تمهيد القواعد ٨/ ٣٧٧٢، شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي (ت٧١٥هـ) ١/ ٢٣٢، اللسان (شمل) ٢٣٣٣، التاج ٢٩/ ٢٩٢.

(٢) الارتشاف ٢/ ٦٦٧.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ٤/ ٤٠٥.

(٤) من وظائف الصوت اللغوي للدكتور أحمد كشك ص (١٨-١٧).

ومن أنواع التنوين التي تقوم بدور دلالي وتُحدث نوعَ إشعارٍ في اللفظ:

١-**تنوين التمكين**: وهو ذلك الذي يلحق بالأسماء المعربة العارية من موانع الصرف[(١)]، ولذلك يعبر عنه سيبويه بتنوين الصرف[(٢)]، ويفيد هذا التنوين نوعَ إشعار في الاسم المعرب المنصرف؛ إذ يلحق به إشعارًا ببقائه على أصالته[(٣)]، فهو علامة عندهم للاسم المتمكن في الاسمية والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون[(٤)]؛ إذ لم يشبه الاسم المبني فيُبنى، ولا الفعل فيُمنع من الصرف[(٥)].

وربما يرتكبون العكس فيتركون التنوين لغرض إشعاري آخر، ومثله ما حُكِيَ عن ثعلب أنه قال في (قُسَاء)-اسم مكان-: (قُسَاءُ)، فحكاه ممدودًا غير مصروف، فلما سُئِلَ عن سبب حكايته المد وترك الصرف قال: أصله: (قُسَواءُ)، فَتَرَكْتُ الصَّرف إشعارًا بالأصل[(٦)]. فلما كان أصل (قُساء): قُسَوَاء (فُعَلَاء) وهو ممنوع من الصرف للعلمية وألف

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٢٢.

(٢) الكتاب ١/ ٢٢.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١١، الارتشاف ٢/ ٦٦٧، توضيح المقاصد ١/ ٢٧٦، همع الهوامع ٤/ ٤٠٥.

(٤) الكتاب ١/ ٢٢.

(٥) سر الصناعة ٢/ ٤٩٣، الارتشاف ٢/ ٦٦٧، همع الهوامع ٤/ ٤٠٥

(٦) المخصص ١٥/ ١٤٧.

التأنيث الممدودة، ترك صرف (قُساء) وحقُّه الصرفُ إشعارًا بأصله غير المنصرف، فهنا جاء تركُ التنوين مشعرًا بالأصل.

٢-تنوين الترنم: لقد فطِن عروضيُّو العرب إلى قيمة هذا التنوين فاستخدموه ضابطًا قافويًّا[١]، والعرب كانوا إذا تغنَّوا وترنموا بالشعر- والشعر وُضع للغناء والترنُّم- فإنهم يلحقون أحرف الإطلاق وهي الألف والواو والياء في حروف الرَّوِيِّ سواء في الاسم والفعل والحرف، فألحقوا كلَّ حرفٍ الذي حركته منه، ومنه قول امرئ القيس في مستهل معلقته:

قِفَا نبكِ مِنْ ذكرى حبيبٍ ومنزلي[٢]

والشاهد فيه: أنهم وصلوا اللام؛ لانكسارها بالياء في (منزِلِي) للترنم ومد الصوت.

ومما ألحقوا برويِّه الألف قول جرير:

أقلِّي اللومَ عاذلَ والعِتابَنْ ... وقولي إنْ أصَبْتُ لقدْ أَصَابَنْ[٣]

والشاهد فيه: إجراء المنصوب المقرون بالألف واللام مجرى غير المقرون بها في إثبات الألف لوصل القافية؛ لأن المنون وغير المنون في

---

(١) من وظائف الصوت اللغوي ص (١٧).

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٥، وهو في ديوانه ص (١١٠).

(٣) ديوان جرير ٣/ ٨١٣.

القوافي سواء[1].

هذا في حالة إذا أنشدوا وأرادوا أن يترنموا، فإذا أنشدوا ولم يترنموا فلهم في ذلك مذاهب يهمنا منها ما كان يفعله كثير من بني تميم؛ فإنهم كانوا يُبدلون مكان المدة نونًا، لما في النون من غُنَّة وإطراب، وقد قالوا للمُطْرِب مُغَنٍّ؛ لأنه يُغَنِّنُ صوته، وهو يتناسب وما اعتاد عليه التميميون من سرعة في الأداء؛ لأن النون لا تستغرق وقتًا في الأداء كذلك الذي تحتاجه مدة الإطلاق، ويقولون في نحو قول جرير:

أقلِّي اللومَ عاذلَ والعِتابنْ   وقولي إنْ أصَبْتُ لقدْ أَصَابَنْ

والحقيقةُ أن المقصود بتنوين الترنم هنا هو قطع الترنم؛ لأنهم إنما أتوا بالنون عوضًا من الترنم؛ لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس حرف الرَّويِّ، فهذه التسمية على تقدير مضاف، أي تنوين قطع الترنُّم، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف والواو والياء[2].

---

(١) الكتاب شرح عبد السلام هارون ٤/ ٢٠٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٦-٢٠٧، الأصول ٢/ ٣٨٥، الخصائص ١/ ١٧١، الإنصاف ٢/ ٥٤٠، شرح المفصل ٩/ ٣٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٧، توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٢٧٨، همع الهوامع ٤/ ٤٠٧، اللهجات في كتاب سيبويه أصواتًا وبنية ص (٣٧٧).

وللنون وظيفة إشعارية أخرى تُضاف إلى تلك الوظيفة؛ فعلامة الانفصال في أكثر الكلام هي النون الساكنة، فإنها لا توجد في الكلام إلا علامة؛ لانفصال الاسم، حتى أدخلوها في القوافي في الاسم المعرف بالألف واللام، إشعارًا بتمام البيت وانفصاله مما بعده(١).

وبناء على هذا التوصيف يمكن أن نفهم أن في هذا الضرب من التنوين نوعَ إشعار؛ إذ يؤتى به للإشعار بقطع الترنم وتركه وعدم إرادته في لهجة بني تميم، أما الحجازيون فيتركون القوافي في الترنم على حالها ما نُوِّن منها وما لم ينون، وغرضهم في ذلك أن يحصل التفريق بين ما أريد به الغناء من الكلام وبين ما لم يوضع للغناء، وكذلك تساهم النون في إشعار السامع بأن البيت قد تمَّ وأنه منفصل مما يليه.

قال الرضي: «وأما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنُّم؛ لأنه إنما يؤتى به إشعارًا بترك الترنم عند بني تميم في رويٍّ مطلق، وذلك أن الألف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المدِّ، فيبدل منها التنوين لمناسبته إياها، إذا قُصد الإشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المدِّ»(٢).

---

(١) نتائج الفكر ١٥١.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي ١/ ٤٨، تمهيد القواعد ٨/ ٣٩٥٢.

وأضف إلى وظيفة الإشعار التي تحملها ظاهرة الترنم الصوتية أنَّ هذه النون غير زائدة على بناء البيت ونظمه، بل بها تمَّ الجزءُ الأخير، فهي في (منْزِلِنْ) -في بيت امرئ القيس- إنما هي نون (مَفَاعِلُنْ)، وفي (العِتَابَنْ)- في بيت جرير- نون (فَعُولُنْ)[١]، ولهذا قال سيبويه: لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونًا ولفظوا بتمام البناء وما هو منه[٢].

٣-**تنوينُ الإلحاق**: ويعني اللغويون بالإلحاق: موازنة كلمة بكلمة لتأخذ حكمها في التصريف[٣]. والإلحاق في حقيقته نوع قياس؛ لأنه إلحاق شيء بشيءٍ في حكمٍ[٤].

قال ابن جني: «اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زِنَةَ المُلْحَقِ به لضرب من التوسُّع في اللغة، فذوات الثلاثة يُبْلَغُ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يُبلغ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرضٌ مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء»[٥].

---

(١) سر الصناعة ٢/ ٥٠٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٧.

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية للأستاذ سعيد الأفغاني ص (١١٢).

(٤) فيض نشر الانشراح ٢/ ٨٩٦.

(٥) المنصف ١/ ٣٤-٣٥.

ومن طُرق الإلحاق في العربية: زيادة الألف المقصورة آخر الأسماء بنات الثلاثة أحرف لإلحاقها بالأسماء الرباعية؛ مثل: «مِعْزَى»، و«أرطى»-شجر طيب الرائحة-، فمِعْزَى مُلحق بـ«ضِفْدَع»، و«دِرهَم»، وأَرْطَى ملحق بـ«جَعْفَر»، فالإلحاق هنا تم بآلية الزيادة، حيث زِيدتْ ألف الإلحاق المقصورة آخر هذه الأسماء فألحقتها بالرباعي(١).

والألف لا تكون أصلًا البتَّة في الأسماء أو الأفعال؛ فهي إما زائدة وإما منقلبة عن واو أو ياء، ولا تُزاد أولًا لسكونها، وتزاد حشوًا وآخرًا، لذلك جرى استعمالها عند العرب في مواضع الزيادة(٢).

غير أنهم وضعوا علامة تكون دليلًا على أن هذه الألف التي تُزاد إنما هي للإلحاق وليست للتأنيث، فنوَّنوا هذه الألف فقالوا: «أَرْطًى»، و«مِعْزًى»، فيُعلم بالتنوين أنها للإلحاق وليست للتأنيث، ولو كانت للتأنيث لما نُوِّن على وجهٍ؛ فإنهم قالوا: حُبْلى، وسَكْرَى، وجُمَادى، ولم يُنوِّنوها أبدًا(٣).

---

(١) الكتاب ٣/ ٢١٠، المقتضب لأبي العباس المبرد ٣/ ٣٣٨، الأصول لابن السراج ٢/ ٨٤، المنصف ١/ ٣٥، التعليقة ٣/ ٣٣.

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١/ ٢١٨.

(٣) المنصف ١/ ٣٦، التعليقة ٣/ ٣٤، شرح التصريف للثمانيني ص (٢٨٨).

فالتنوين هنا أتى ليجلب للسامع نوعَ إشعارٍ بأن هذه الكلمة ليست من باب المؤنث[١]، وإنما هي مذكرٌ بدليل أنه لو كانت ألف «أَرطى» مثلًا ألف تأنيث لم تدخل عليها تاء التأنيث، والعرب تُدخل عليها تاء التأنيث فتقول: «أَرْطَأَة»؛ لأنّه لا يُدخَلُ تأنيثٌ على تأنيثٍ[٢].

(١) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٦٤ (العلمية).

(٢) المقتضب ٣/ ٣٣٨، التعليقة ٣/ ٣٤، المنصف ١/ ٣٦.

المبحث الثاني:

الإشعار بطريق الإبدال أو التصحيح

أ- الإشعار بطريق الإبدال:

والإبدال: أن تقيم حرفًا مكان حرف إما ضرورة وإما صنعة واستحسانًا[1]، وبصيغة أخرى: هو إحلال صوت محل آخر، ليكون الحالُّ مجانسًا للمجاور أو قريبًا منه أو أكثر وضوحًا في السمع، أو مساعدًا على تقوية النبر[2].

وقد يكون الإبدال طريقًا للإشعار، فيُغير الحرف إلى حرف آخر ليُحدث دلالة لولا هذا التغيير لما حدثت تلك الدلالة ولا وُجِد في صورة اللفظ ما يدل عليها، وفيه صور منها:

١- الإبدال في (إذَنْ): فإنهم يبدلون نونها في الوقف ألفًا، وقد أجمع القراء السبعة على الوقف على (إذنْ) بالألف، ورُسِمَت كذلك في المصحف الإمام بالألف، وإنما كُتِبَتْ بالألف إشعارًا بصورة الوقف عليها فإنه لا يوقف عليها إلا بالألف في المصحف إجماعًا، أما في غير القرآن فيرى البصريون والجمهور الوقف عليها بالألف لِشَبَهِها بالمنوَّنِ

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٧، وانظر: شرح الأشموني ٣/ ٨٢٠، المزهر في علوم اللغة للسيوطي ١/ ٤٦٠، من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص (٧٢-٧١).

(٢) اللهجات في كتاب سيبويه ص (٢٣٥).

المنصوب، ويرى فريق آخر أنها يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أنْ) و(لنْ)[1].

٢-الإبدال في (كِلْتَا): ذهب سيبويه إلى أن (كِلْتَا) ملحقةٌ بـ(بِنْت) في أن التاء في (بِنْت) قد أُسقِطتْ في النسب تشبيهًا لها بهاء التأنيث، وقد ذكر هو في هذا الباب أن التاء في (بِنْت) للتأنيث[2]، فأوجب ظاهر كلامه أن التاء في (كِلْتا) كالتاء في (بِنْت)[3]، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام (كلتا) محذوفة كـ(لام) (أُختٍ) و(بِنْتٍ)، و(التاء) في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة، ولا يمتنع أن يُقال: هي بدل من الواو إذا قصد هذا المعنى، كما قالوا في تاء (بنت) و(أخت): إنها بدل من لام الكلمة[4]، وهو ما فعله ابن الحاجب الذي نقل عن سيبويه أن التاء في (كِلْتَا) بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها (فِعْلَى)، أُبدلت الواو

---

(١) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص (٢٤٨)، شرح التصريف للثمانيني ٣١٠، رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ) ص (٦٧)، شرح الشافية للرضي ٣/ ٣١٨، الارتشاف ٢/ ٧٩٨، مغني اللبيب ١/ ١١٥، المساعد ٤/ ٣٠٥، تمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٩١، الجنى الداني ٣٦٥، توضيح المقاصد ٤/ ١٤٧١، حاشية الصبان ٤/ ٢٩٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٦٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٤/ ١١٧.

(٤) سر الصناعة ١/ ١٤٩، أمالي الشجري ٢/ ٢٨٦، توضيح المقاصد للمرادي ٣/ ١٤٦٣، شرح الأشموني مع الصبان ٤/ ٢٧٦.

تاءً إشعارًا بالتأنيث. قال ابن الحاجب: «و(كِلْتَا) عند سيبويه (فِعْلَى)[1]، أصله (كِلْوَى)، أُبدلت الواو تاءً إشعارًا بالتأنيث، ولم يُكْتَفَ -أي في التأنيث- بالألف؛ لأنها تنقلب ياءً في قولك: رأيتُ المرأتَيْنِ كِلْتَيْهِما، -أي في حالتي النصب والجر- فلما قُصد إلى النسب لم يبق لإثبات التاء وجهٌ فحُذِفتْ، فلما حذفتْ وجب أن يقال: كِلَوِيٌّ بتحريك اللام»[2].

فتاءُ (كِلْتَا) نظيرة التاءِ في (بِنْتٍ) و(أُخْتٍ) في التأنيث، و(كِلتا) أصلها (كِلْوَى) كـ(ذِكْرَى)، فحذفوا واوها وعوضوا منها التاء، كما فعلوا في بنت وأخت[3]. وبناءً على تصريح ابن الحاجب يكون الإبدال الحادث في الكلمة ذا دلالتين، ففوق أن التاء جاءت عوضًا من لام الكلمة المحذوفة وهي الواو، ففيه أيضًا إشعار بتأنيث الكلمة في المعنى، وأُضيف إليه أن في هذا الإبدال إشعارًا بالتأنيث والتثنية، فإنك لا تشعر في لفظ الأصل (كِلْوَى) بهما معًا لولا هذا الإبدال.

٣-إبدال ألف (أل) الواقعة بعد نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين: نُقِلَ أن يونس والكوفيين أجازوا وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين، خلافًا لسيبويه والبصريين الذين منعوا أن تلي النون

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ١/ ٦٠٢-٦٠١.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٧.

الخفيفة الفعل المسند إليه ألف الاثنين، وحصروا الجواز على الثقيلة، فقال يونس: «اضْرِبَانْ زيدًا»، و«اضْرِبْنَانْ زيدًا»، وهذا القول في نظر سيبويه «لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يُدغم»(١).

فإن وقع بعد النون ألف ولام فذهب يونس إلى أنها تبدل همزة مفتوحة فيقول: «اضْرِباءَ الغلام يا رجلان»، و«اضْرِبْنَاءَ الغلام يا نسوة»، والقياس في هذه الحالة عند سيبويه أن تحذف النون لالتقاء الساكنين والألف لالتقائها مع الساكن الذي حُذِفَتْ له النون، فيصير في اللفظ بغير ألف، فتقول: «اضْرِبَ الغلام»، و«اضْرِبَنَ الغلام»(٢).

وللزَّجاج تصوُّر آخر لتفسير تلك الحال التي تقع فيها بعد النون ألفٌ ولامٌ، فقد نقل عنه أبو حيان أنه «ينبغي أن تُبدل الألف الثانية همزة ثم تُسهَّل(٣) بين الألف والهمزة، فيكون ذلك إشعارًا بأنها كانت ألفًا في

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٢) الكتاب ٥٢٧-٥٢٨، الأصول لابن السراج ٢/ ٢٠٣، شرح السيرافي ٤/ ٢٦١، شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٩٥، مغني اللبيب ٦/ ٤٩٨، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، توضيح المقاصد ٣/ ١١٨٥.

(٣) وتسهيل الهمزة المتحركة: بأن يُنطق بها لا محققة ولا حرف لين خالص بل بينَ بينَ، والتكييف الصوتي لهذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام تاركةً حركةً وراءها، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لِينٍ قصير =

الأصل، فتقول على هذا: «اضْرِبا الغلام» بإثبات الألف -أي الأولى-، وهمزة مسهَّلة بعدها يكون ذلك دالًّا على إرادة النون الخفيفة»[1].

فإبدال الألف الثانية وهي ألف «الغلام» في «اضْرِبَا الغلام» على حدِّ قول الزجاج يكون على هذا النحو: «اضْرِبا ءَلغُلامَ» بإثبات الألف الأولى وإبدال الثانية همزة مسهَّلة، ليكون في الإبدال مع التسهيل إشعارٌ بشيئين: الأول: أن هذه الهمزة ألفٌ في الأصل. والثاني: أن في نطق الهمزة بهذه الكيفية الصوتية -وهي التسهيل بين الهمز والألف- إشعارًا بالنون الخفيفة المحذوفة لالتقاء الساكنين.

٤-الإبدال في «العَلْيَاء والسَّماء» ونظائرهما: علل الصرفيون عدم تصحيح الواو في نحو: «العَلْيَاء»، و«السَّمَاء» بعلة تصريفية مستفيضة، وهي أن الواو أبدلت همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة[2]، وعلل بعضهم عدم تصحيح الواو هنا بأن «العلياء والسماء اسم لا صفة؛ ولذلك لم تصحَّ واوها إشعارًا بالاسم»[3]. فما حدث في هذا الضرب

=

يسمى عادة حركة الهمزة من فتحة أو ضمة أو كسرة، ويترتب على هذا النطق التقاء صَوْتَيْ لين قصيرَيْنِ. انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص (٧٩-٧٨).

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٣٩، التعليقة ٣/ ٢٣١، الخصائص ١/ ٢٥٩.

(٣) المخصص ٩/ ٧.

من الكلمات من إبدال واجتناب للتصحيح إنما ارتُكِبَ إشعارًا بأن هذه الكلمات أسماءٌ لا صفاتٌ، واستعمالها استعمال الأسماء في اللسان العربي لا يُحصى كثرةً.

ب-الإشعار بطريق التصحيح:

والتصحيح المعنِيُّ هنا: هو تركُ قلب حروف العلة في الكلمة مع وجود داعي القلب لِعِلَّةٍ تصريفية مَّا جعلتهم ينزِعون إلى تصحيحها[1]. وقد تنبه الصرفيون إلى أن علة الإشعار قد تتحقق في تصحيح الكلمة، ليكون الإشعار بذلك سبيلًا للدلالة على القلب الطارئ عليها، بل إنهم جعلوا ذلك من الأشياء التي يُعرف بها القلبُ، فذكروا مما يُعْلَمُ به القلب في الكلمة:

١-**تصحيح العين في «أَيِسَ»**: ذكر الصرفيون من الأشياء التي يُعرف بها القلب في الكلمة: أن يكون أحدَ النَّظْمَينِ حكمٌ هو الآخر في الأصل، فيدلُّ وجوده فيه على أنه مقلوب مما ذلك الحكم له في الأصل؛ نحو «أَيِسَ»، فإنه مقلوب من «يَئِسَ»، ولذلك صحَّ كما صحَّ يَئِسَ[2].

قال ابن جني في معرض استدلاله على أن «أَيِسَ» مقلوبٌ من «يَئِسَ»

(١) شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الإستراباذي ١/ ١٨٧.

(٢) المقرب لابن عصفور ٢/ ١٩٨، شرح الشافية للرضي ١/ ٢٤، همع الهوامع ٦/ ٢٧٨.

نقلًا عن شيخه أبي علي: «والآخر صحة العين في «أَيِسَ»، ولو لم يكن مقلوبًا لوجب فيه إعلالها وأن يقال: آسَ وإِسْتُ كهَابَ وهِبْتُ، وكان يلزم في مضارعه: أآسُ كأَهَابُ، فتقلب الفاء لتحركها وانفتاحها واوًا؛.. فصارت صحة الياء في «أَيِسَ» دليلًا على أنها مقلوبة من «يَئِسَ»»(١).

وتفسير هذا التقرير أن القلب يُعرف بصحة حروف العلة مع تحركها وانفتاح ما قبلها، نحو: «أَيِسَ يأْيَسُ»، فإنه مقلوب من «يَئِسَ»؛ لأنه لو كان «أَيِسَ» هو الأصل لوجب أن يقال: آس؛ لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، ولما لم يُقَلْ كذلك عُلِمَ أن «أَيِسَ» مقلوب من «يَئِسَ»؛ فوزنُ «أَيِسَ» عَفِلَ لا فَعِلَ.

وبناءً عليه صرح ابن سيده بوجود علة الإشعار في هذه الصورة قائلًا: «فإن قيل: ولِمَ صَحَّتِ العينُ في «أَيِسْتُ» حتى دعا ذلك إلى تصحيحها في «آيِسٍ». فالجواب: أن «أَيِسْتُ» مقلوب على ما تقدم من «يَئِسْتُ»، فكما صحت فاء «يَئِسْت» صححوا عين «أَيِسْتُ» إِشْعارًا بالقلب عنها»(٢).

٢-تصحيح العين في «عَوِرَ، وصَيِدَ، وحَوِلَ»: فإنهم تركوا إعلال مثل: «عَوِرَ»، و«صَيِدَ»، و«حَوِلَ» ولم يُعِلُّوها إعلال «خَافَ»، و«هَابَ»

---

(١) الخصائص ٢/ ٧١-٧٢، ٤٤٠.

(٢) المخصص ٣/ ٧٠.

وأصلهما خَوِفَ، وهَيِبَ. قال الخليل: «وأهل الحجاز يُثبتون الياء والواو في نحو: صَيِدَ وعَوِرَ، وغيرُهم يقولُ: صاد يَصادُ، وعَار يعَارُ»[1].

وقد فسر الصرفيون ذلك بأن ««عَوِرَ» في معنى «اعْوَرَّ»، فلما كان «اعْوَرَّ» لابد له من الصحة لسكون ما قبل الواو صحَّت العينُ في «عَوِرَ، وحَوِلَ» ونحوهما؛ لأنها قد صحَّت فيما هو بمعناهما فجُعِلتْ صحة العين في «فَعِلَ» أمارةً؛ لأنه في معنى «افْعَلَّ»»[2]. فنحوُ: «عَوِرَ، وصَيِدَ، وحَوِلَ» مما جيء به على الأصل؛ لأنها في معنى ما لابد من صحة الواو والياء فيه؛ لأنه مما يكتَنِفُه ساكنان، فهو في معنى «اعْوَرَّ، واصْيَدَّ، واحْوَلَّ»، فلما كانت الواو في «اعْوَرَّ» وبابه لا يجوز أن تُقلب ألفًا لسكون ما قبلها وما بعدها، وكان لا بد من صحة العين في «اعْوَرَّ» لهذا السبب المذكور، صحت العين ولم يجز قلبها في «عَوِرَ» وبابه، وصارت صحة العين في «عَوِرَ» إشعارًا بأنه في معنى «اعْوَرَّ»، فأرادت العرب أن يتوافقا لفظًا كما توافقا معنًى، وذلك بحمل أحدهما على الآخر؛ لأن التصحيح أصل والإعلال فرع. وعليه فإن التصحيح هنا في الأمثلة

---

(١) العين ٧/ ١٤٤.

(٢) المنصف ١/ ٢٥٩، وانظر: الكتاب ٤/ ٣٤٧، المقتضب ١/ ٢٣٧، الأصول ٣/ ٣١٨، الخصائص ٢/ ٧٢، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٧-٢٩٨، شرح المفصل ٥/ ٤٤٦، إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ١٤٢، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٣٥٣.

المذكورة ورد في أفعال جاءت في معنى ما لا يُعتل من الأفعال، فورود التصحيح عليها لتدل على ما جاءت بمعناه، ولو لم تُرِد العرب هذا المعنى لأعلته.

٣-تصحيح العين المعتلة المفتوحة في «خَوَنَةٍ، وحَوَكَةٍ، وقَوَد، وأَوَد، وحَيَد»: فمن العرب من قال في جمع «خَائِن وحَائِك» ونحوه مما اعتلَّت عينه: «خَوَنَة وحَوَكَة» بتصحيح الواو، والقياس إعلالها هكذا: حَاكَةٌ وخَانَةٌ، وقد علل الصرفيون ذلك بأن ذَلِك أُخْرِجَ على الأَصْل تَنْبِيهًا على أنَّ أصلَ البابِ كله التصحيحُ، وعلى ذلك جاءَ «استحوذَ» وَوَجْهُهُ، ومَنْ قَالُوا: «حَاكَة وخَانَة» أجروه على القيَاس؛ فإن العرب إذا أعلَّت شيئًا بالقلب أقرَّتْ بعضه على الصِّحة إشعارًا بالأصل الذي أعلُّوه وتنبيهًا عليه(١)، وفي هذا التصحيح للعين المفتوحة أيضًا إشعارٌ بأن الفتحة إنما أُعِلَّ ما هي فيه حملًا على المكسور والمضموم(٢).

٤-تصحيح الواو رسمًا لا لفظًا: كما جاء في الرسم المصحفي من كتابة (الصَّلاة) و(الزَّكَاة) و(الحَيَاة) بالواو مع أنها تُنطق بالألف،

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٣٥٨، المقتضب ١/ ١١٤، الأصول ٣/ ٢٥٣، المنصف ١/ ٣٣٢، الخصائص ١/ ١٢٣، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٩، اللباب للعكبري ٢/ ٣٠٥، شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٢٢٣، شرح المفصل ٥/ ٥٤، شرح الشافية للرضي ٣/ ١٠٦.

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف ١٤٤.

واختُلف في ذلك: فقيل: إنهم كتبوا هذا بالواو على لُغات الأعراب، وكانوا يُميلون الألف في اللفظ بها إلى الواو، فيكون في الكتابة بالواو نظرٌ خاص في كيفية القراءة، وقيل: بل كُتِبَتْ على الأصل، وأصل الألف فيها الواو، فقلبت ألفًا لمَّا انفتحت وانفتح ما قبلها، والدليل على ذلك أنها جُمِعت على: صَلَوَاتٍ، وزَكَواتٍ، وحَيَواتٍ[1]. فرسم هذه الأحرف بالواو تصحيحٌ بالخط يُشعر بالأصل ويُنبِّهُ عليه.

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة ص (٢٤٧)، الكشاف لأبي القاسم الزمخشري ١/ ١٥٥، همع الهوامع ٦/ ٣٤٠، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة للدكتور شعبان إسماعيل ص (٩٨).

المبحث الثالث

الإشعار بطريق الحذف أو الزيادة

أ-الإشعار بطريق الحذف:

والحذف يعتري الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل يدل عليه، وأن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه(١).

والإشعار بطريق الحذف يأتي في صور متنوعة، فقد يُعرَفُ بالحذف نفسه أو بما يطرأ على التركيب بعد الحذف:

فمن أمثلة الإشعار بطريق الحذف نفسه:

١-الحذف قبل (أل) الموصولة بعد (مِنْ) التبعيضية: تقرَّر في الدرس النحويِّ أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول، سواء أكان اسمًا أم حرفًا، وخرَّج النحاة ما ظاهره أن يُعملَ فيه متقدِّمًا ما كان صلةً لـ(أل) على وجوه عدةٍ، منها: في مثل قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾(٢)، و﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾(٣)، لم يجعلوا (لكما)

(١) الكتاب ١/ ٢٤، الخصائص ١/ ٢٨٤، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي للدكتور طاهر سليمان حمودة ص (٢٠).

(٢) سورة الأعراف: ٢١.

(٣) سورة الأنبياء: ٥٦.

و(على ذلكم) جزءًا من الصلة متقدِّمًا عليها، وأوَّلوا ذلك على أنه يجوز تعليق حرف الجرِّ قبل (أل) الموصولة باسم محذوف تدل عليه صلتها وتقديره: وإني ناصحٌ لكم من الناصحين، وأنا شاهدٌ على ذلك من الشاهدين، وهو مذهب المبرد[1]، وابن السراج[2]، وابن جني[3]. وجوزه ابن مالك قائلًا: «ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلًا عليه (مِن) التبعيضية؛ لأنّ في ذلك إشعارًا بأن المحذوف بعض المذكورين بعدُ، فتقوى الدلالة عليه»[4].

فعندما يُقدَّرُ (ناصحٌ) و(شاهدٌ) قبل الصلة ويُعلَّق حرف الجر به، ثم تُجعَل ﴿لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾، و﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ تفسيرًا وتبيينًا لـ(شاهد) و(ناصح)، يكون الجار والمجرور قبل الصلة على هذا التفسير غيرَ داخل في الصلة، ومن جهة أخرى يكون في هذا الحذف إشعارٌ بأنّ الاسمَ المحذوف وهو (ناصح، وشاهد) بعضُ (الناصحين والشاهدين) المذكورين بعدُ، وفيه من تقوية الدلالة ما لا يخفى.

٢-حذف (أنْ) بعد (كاد) وإبقاء عملها: أنشد سيبويه:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ
ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بعدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

---

(١) الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد ١/ ٥٢.

(٢) الأصول ٢/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٣) المنصف ١/ ١٣٠-١٣١.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٣٧، وانظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٧٧.

وذهب في تأويل هذا البيت إلى أن الشاعر أراد: بَعْدَ مَا كِدْتُ أنْ أَفْعَلَهْ، فحذف (أنْ) وأبقى عملها[(١)]. ونص كلامه: «فحملوه على (أَنْ)؛ لأن الشعراء قد يستعملون (أنْ) ههنا مضطرين كثيرًا». قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب (أَفْعَلَه) بإضمار (أَنْ) ضرورة، ودخول (أَنْ) على (كاد) لا يُستعمل في الكلام، فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيهًا لها بـ(عسى)؛ لاشتراكهما في معنى المقاربة، فلما أدخلوها بعد (كاد) في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة، ثم حذفها ضرورة، هذا تقدير سيبويه»[(٢)]. وفي نص تخريج سيبويه ما يوحي بأمرين: أحدهما: أن استعمال الشعراء لـ(أنْ) في خبر (كاد) كثيرًا يخرجه من إطار الاضطرار إلى الاختيار، ويجعل الحكم عليه بالضرورة أمرًا يحتاج إلى نظر، لاسيما إذا وجدنا شواهد من غير الشعر تدخل فيها (أن) على خبر (كاد)، ومنه: قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- للنبي ﷺ يوم الخندق: «ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب»[(٣)].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٠٧، شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي (ت٣٨٥هـ) ١/ ٣٢١، الإنصاف ٢/ ٥٦١، شرح التسهيل ٤/ ٥٠.

(٢) شرح شواهد سيبويه، للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ١ / ١٥٥.

(٣) الحديث أخرجه البخاريُّ في صحيحه «كتاب الأذان» (١٠) - باب: قول الرجل للنبي: ما صلينا (٢٦) - حديث رقم (٦٤١)، وانظر: شواهد التوضيح لابن مالك ص (٩).

وقوله ﷺ: «كاد الفقر أن يكون كفرًا»[(١)].

وحديث البخاري: «كاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم»[(٢)]. فالاقتران لم يرد في الشعر باطراد فحسب، بل ورد كما سلف في الحديث الشريف والنثر أيضًا، فالحكم على اقتران خبر (كاد) بـ(أن) واختصاصه بضرورة الشعر كما ذهب المبرد[(٣)] والأندلسيون[(٤)] غيرُ سديد، ويكون الحكم عليه بالقلة إلغاءً لهذا التراث الضخم الوارد بكثرته واطراده.

والأمر الآخر: الذي يبدو لي أن بعض متأخري النحاة قد استوحاه من تخريج سيبويه: وهو أن حذف الحرف العامل في الفعل وإبقاء عمله -عند من يجيز حذفه وإبقاءَ عمله- يُشعِرُ باطراد ثبوته؛ لأن ما كان هذا شأنه من الحروف العاملة لا تُحذف ويبقى عملها إلا إذا كان ثبوتها في حكم الاطراد، وهو ما حققه الأشموني بقوله: «وفيه إشعارٌ باطراد اقتران

(١) شعب الإيمان للبيهقي (١٤/ ١٢٥)، مسند الشهاب للقضاعي (٢/ ٤٢٤)، الدعاء للطبراني (٣/ ١٤٢).

(٢) صحيح البخاري [كتاب الأدب - باب ما يجوز من الشعر والرجز - حديث رقم (٦١٤٧)]، ومن شواهد وروده في الحديث أيضًا: قوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف: «أما إنك أول من يدخل الجنة من أغنياء أمتي وما كدت أن تدخلها إلا حبوًا» أخرجه البزار في «مسنده» من حديث أنس، والحاكم في «مستدركه» من حديث عبدالرحمن بن عوف، وقال: صحيح الإسناد.

(٣) المقتضب ٣/ ٧٥.

(٤) المقرب لابن عصفور ١/ ٩٩.

خبر (كَادَ) بـ(أَنْ)؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته»[1]. فحذف الحرف العامل (أنْ) بعد (كاد) للضرورة مع إبقاء نصبه للمضارع فيه إشعارٌ باطراد اقتران خبر (كاد) به في مقام الاختيار.

ومن أمثلة الإشعار بطريق ما يطرأ على التركيب بعد الحذف:

-**حذف (إنْ) وارتفاع الفعل بعدها:** عُلِم من الدرس النحوي عدم جواز حذف أداة الشرط ولو كانت (إنْ) وهي أمُّ الباب، لكن ما نريده هنا ليس يتعلق بالجواز أو عدمه وإنما يتعلق بكيفية الدلالة على هذا الحذف عند من جوز حذف (إنْ) الجازمة ورفع المضارع بعدها، حيث رأى هذا البعض أن الفاء قد تدخل على المضارع فتُشعر بأداة الشرط المحذوفة.

قال السيوطي: «وجَوَّزَ بعضهم حذف (إنْ) فيرتفع الفعل، وتدخل (الفاء) إشعارًا بذلك، وخُرِّج عليه قوله تعالى: ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾[2]»[3]. أي أن المضارع المقترن بالفاء ﴿فَيُقۡسِمَانِ﴾ واقعٌ في جواب أداة شرط محذوفة لإشعار الفاء بها.

---

(١) شرح الأشموني ١/ ١٢٩.

(٢) سورة المائدة: ١٠٦.

(٣) همع الهوامع ٤/ ٣٣٧، وانظر: حاشية الصبان ٤/ ٣٨، شرح التصريح ٢/ ١٦٣، شرح المكودي على الألفية ١/ ٤٣٦.

وجمهور المعربين يُخرِّجون الآية على أن الفاء في قوله: (فيُقسمان) عاطفة لهذه الجملة على قوله: (تحبسونهما)، وهذا الرأي الذي ذكره السيوطي ذكره أبو حيان قبله وعزاه إلى أبي علي الفارسي قائلًا: «وإن شِئتَ لم تُقَدِّرِ الفاء لعطف جملة ولكن تجعله جزاءً؛ كقول ذي الرمة:

وإِنْسانُ عَينِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارةً فَيَبْدُو وَتَاراتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

قال أبو علي: تقديره عندهم: إذا حَسَرَ بَدا، فكذلك: إذا حبستموهما اقْسِمَا»[١]. وكلام الفارسي وإن كانت له وجاهته إلا أنه لا ضرورة تدعو إلى تقدير شرط محذوفٍ، والأولى أن تعتبر هذه الفاء عاطفة وليست فاء الجزاء.

ب-الإشعار بطريق الزيادة:

وقد يُشعِرون بطريق الزيادة، فيزيدون شيئًا يكون مُنبِّهًا على معنًى ما، وتتنوع هذه الزيادة فتارة تكون حرفًا وتارة تكون فعلًا:

أما الحرف المزيد للإشعار فقد يكون حرف مبنًى أو حرف معنًى:

فمثال زيادة حرف المبنى:

-ما جاء من زيادات في رسم المصحف مما يُنْقادُ إليه اتباعًا للسلف ولا يقاس عليه؛ لأنه لا يتعدى موضعه، ويُكتب لو كُتِبَ في غير المصحف بدون هذه الزيادات؛ ومنه:

---

(١) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٤٧. والبيت في ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي ص (١٦٤).

١-زيادة الألف في ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾[١]: وكان حقُّها أن لا تثبت، بل يُكتب هكذا (الرِّبا)؛ لأن ألفه عن واوٍ فهو من رَبَا يرْبُو، ولذلك رُسِمَت بالواو في رسم المصحف مراعاة لهذا الأصل، ولكن زادوا الألف لمّا كتبوها بالواو (الربوا) إشعارًا بأن الأصل أن تُكتب هذه الواو ألفًا، فزيادة الألف جاءت تنبيهًا على هذا الأصل ومراعاة للفظ[٢].

٢-ونحوه زيادة الياء في: ﴿نَّبَإِيْ﴾[٣]: إشعارًا بجواز إبدال الهمزة ياءً في الوقف، فتُكتب بالألف على التحقيق، وبالياء على التخفيف، ليُعلم جواز القراءة بهما، وقد وقف بالياء جماعةٌ في قراءة حمزة[٤].

ومن أمثلة زيادة حرف المعنى:

١-واو الثمانية: أثبتها قوم من النحاة واللغويين، وذهبوا إلى أن من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، إيذانًا بأن السبعةَ عددٌ تامٌّ، وأن ما بعدها عددٌ مستأنف، فيقولون: واحدٌ اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية، إشعارًا بأن السبعة عندهم عدد كامل.

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٤٥، المساعد ٤/ ٣٧٨-٣٧٩، تمهيد القواعد ١٠/ ٥٣٢٠، همع الهوامع ٦/ ٣٤٠، الطِّراز في شرح ضبط الخرَّاز في رسم المصحف، لأبي عبد الله التَّنَسِي (ت٨٩٩هـ) ص (٣٧١).

(٣) سورة الأنعام: ٣٤.

(٤) المساعد ٤/ ٣٧٩-٣٨٠، تمهيد القواعد ١٠/ ٥٣٢١، النشر في القراءات العشر ٢/ ١٤٤، الطراز ٣٧٥، همع الهوامع ٦/ ٣٤٠، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ١١،

واستدلوا بشواهد من القرآن أبرزها نصًّا على ما قالوا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(١)، فإثبات الواو قبل الثامن من العدد أو المعدود إشعارٌ بمعنى تمام العدد سبعة(٢).

٢- **زيادة (أنْ) بعد (لمَّا)**: عند إرادة التسبيب إشعارًا بمعنى المفعول لأجله؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾(٣)، و﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾(٤). وزيادة (أنْ) بعد (لمَّا) الظرفية قياس مطَّردٌ كما يقول النحاة(٥)، ويسميها الزمخشري في هذا الموضع (صلة)، وهي في تحليله: «صلةٌ أكدت وجود الفعلين مترتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وُجِدَا في جزءٍ واحد من الزمان، كأنه قيل: كما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير رَيْثٍ»(٦). وترتُّب الفعلين على الآخر هو ذلك التسبيب المقصود الذي زِيدَتْ من أجله

---

(١) سورة الكهف: ٢٢.

(٢) الكشف والبيان في تفسير القرآن للثعلبي ٦/ ١٦٢، البحر المحيط ٦/ ١١٠، مغني اللبيب ٤/ ٣٩٠، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي (ت٧٦١هـ) ص (١٤٢)، الجنى الداني في شرح حروف المعاني للمرادي ص (١٦٧)، الدر المصون ٧/ ٤٦٨، الهمع ٥/ ٢٣١.

(٣) سورة العنكبوت: ٣٣.

(٤) سورة يوسف: ٩٦.

(٥) البحر المحيط ٧/ ١٤٦.

(٦) الكشاف ٤/ ٥٤٨.

(أنْ) لتُشْعِرَ بمعنى المفعول لأجله، وإن لم يكن المفعول من أجله مقصودًا في المعنى، ولذلك قال السهيلي شارحًا الكيفية الوظيفية للظرف الزمني (لمَّا): «ربط فعل بفعل على جهة التسبيب أو التعقيب، فإذا كان التسبيب حَسُنَ إدخالُ (أنْ) بعدها زائدة إشعارًا بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولًا من أجله، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا﴾، و﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾، ونحوه..»[١].

ومن أمثلة زيادة الفعل:

-**زيادة (كان)** ملغاة عن العمل بين (ما) التعجبية و(أفعل) التعجب للدلالة على الزمان الماضي: قال سيبويه: «وتقول: ما كان أحسنَ زيدًا، فتَذْكر كان لتدلَّ أَنه فيما مضى»[٢]. فـ«كانَ» في باب التعجُّب زائدةٌ على معنى إلغائها عن العمل وإرادةِ معناها، وهو الدلالةُ على الزمان، وذلك نحو قولك: «ما كان أحسن زيدًا!» إذا أُريد أن الحُسْنَ كان فيما مضى. فـ«ما» مبتدأةٌ على ما كانت عليه، و«أحسن زيدًا» الخبر، و«كانَ» ملغاةٌ عن العمل مفيدةٌ للزمان الماضي[٣]، وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على

(١) نتائج الفكر ص (٩٨).

(٢) الكتاب ١/ ٧٣، وانظر: الأصول ١/ ١٠٦، المسائل البغداديات ص (١٦٧)، اللباب للعكبري ١/ ٢٠٤، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٩، التذييل والتكميل ١٠/ ٢١٥، شرح التصريح ١/ ٢٥١.

(٣) شرح المفصل ٤/ ٤٢٣.

المضي، ولذلك كثرت زيادتها بين «ما» التعجبية وفعل التعجب، لكونه سلب الدلالة على المضي، فـ«كان» زائدة بين المبتدأ وخبره.

ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على الزمان الماضي جيء بفعل متأصلٍ في الدلالة على المُضِيِّ وهو (كان) للإشعار بالزمن عند إرادته، قال ابن مالك: «ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضي، وكان المتعجب منه صالحا للمضي أجازوا زيادة «كان» إشعارًا بذلك عند قصده نحو: ما كان أحسن زيدًا»(١).

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٢-٤٣.

المبحث الرابع:

الإشعار بطريق الإلحاق

وتعني الدراسة بالإلحاق هنا ما يزاد على بنية الكلمة للدلالة على غاية معنوية أو لفظية:

ومثال ما لَحِقَ للإشعار بغاية معنوية:

١-**(هاء) المبالغة**: وهي الهاء الداخلة على صفات المذكَّر التي على زِنة (فعَّال) و(فَاعِل) و(مِفْعَال) و(فَعُول)، نحو قولك: رجلٌ علَّامَةٌ، ونَسَّابَةٌ، وداهِيَةٌ، وفَرُوقَة، ومِعْزَابَة[1]، .. ووصفهم المذكر بما فيه هاء التأنيث إنما هو لشدة المبالغة، وهم إذا أرادوا شدة المبالغة في الكلمة فمما يُخرجونها عن أصلها[2]، فهذه الهاء تلحق صفات المذكر للدلالة على شدة المبالغة في النَّعت، وعبر بعضهم عن الغرض من هذه الهاء بقوله: تأنيث الغاية، قال ابن سيده: «ورجلٌ فَرِقٌ-الجبان كثير الخوف من كل شيء-، وفَرُقٌ، وفَرُوقٌ، وفَرُوقَةٌ، وفَرُّوقٌ، وفَرُّوقة، وفاروق، وفاروقة: شديد الفَرَقِ، الهاء في كل ذلك لغير تأنيث

(١) العين ١/ ٣١٦، تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه (ت٣٤٧هـ) ص (٤٢٤)، التكملة ص (٣٧٦)، المنصف ١/ ٢٤١، فقه اللغة وأسرار العربية، لأبي منصور الثعالبي (ت٤٣٠هـ) ص (٣٩٣)، المخصص ١٦/ ١٠٣، المزهر ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٦. والرجل المِعْزابة: الذي طالت عزوبته.

(٢) المنصف ١/ ٢٤١.

الموصوف بما هي فيه، إنما هي إشعارٌ بما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة»[1].

وحاصل ذلك أنهم إذا قصدوا أن المذكر قد بلغ الغايةَ في ذلك الوصف أنثوه فقالوا (فاعِلَة) كـ(راوِية، وداهِيَة) والغاية مؤنثة، فإن قصدوا تأكيد المبالغة الحاصلة بغير التاء في الصفة على (فَعَّال أو مِفْعال أو فَعُول)-لأن هذه الصفات تفيد المبالغة بنفسها- أدخلوا التاء لتأكيد هذه المبالغة في هذه النعوت، فقالوا (فعَّالة) كـ(علَّامَةٍ، ونَسَّابَةٍ)، و(فَعُولة) كـ(فَرُوقَةٍ، ومَلُولَةٍ)، و(مِفْعَالة) كـ(مِعْزَابَةٍ، ومِطْرَابَةٍ).

٢-(تاء) النسب: وهي التي تلحق ما جاء من الجمع على زِنَة (مفاعل) التي مفردها مختوم بياء النسب، نحو: أَشْعَث (أَشْعَثِي)، وأَزْرَق (أَزْرَقِي)، ومُهَلَّب (مُهَلَّبِي)، وصَقْلَب (صَقْلَبِي)؛ فإنهم يلحقون التاء للدلالة على النسب والإشعار به، فيقولون: أَشَاعِثة، وأَزَارِقة، ومَهَالِبة، وصَقَالِبَة، فالتاء ثَمَّ هي في الأصل تاء التأنيث جيء بها عوضًا من الياء التي زِيدَتْ لمعنى النسب، فحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى الجموع ودلَّتِ التاء على أن الجمع للمنسوب[2].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٢٣٦.

(٢) التكملة ٣٧٧، المخصص ١٦/ ١٠٤، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٦، شرح الشافية للرضي ٢/ ١٨٦.

٣-**(أل) التعريف**: تلحق بالنكرة إذا أعيدتْ، على حدِّ قول النحاة: إن النكرة إذا أُعِيدت فإنما تُعاد بالألف واللام؛ كقولك: جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ؛ إشعارًا بأن المراد النكرة المعهودة في الذكر لا غيرها، ولئلَّا يتوهم السامع أنها غير الأول[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٢]، فهنا أُلْحِقت (أل) بالنكرة لغرض معنوي، وهو تنبيه السامع على أن النكرة الثانية هي عين الأولى المعهودة لدى السامع.

٤-**(أل) التي للمح الأصل**: وهي التي تلحق الأوصاف التي نُقِلت فجُعلت أعلامًا، وأُقِرَّت فيها لام التعريف على ضرب من توهُّم روائح الصفة فيها؛ نحو الحَارث، والعَبَّاس، والمُظَفَّر، وما أدخل فيه الألف واللام بعد النقل فمراعاةً لمذهب الوصفية لم يجعلوها كأنه سمي بها، وإنما جعلوها أوصافًا مفيدة معنى الاسم في المسمَّى كما تكون الصفة، فإقرار اللام للإيذان ببقاء أحكام الصفة، فمثل: (الحارث والعباس) ونظائرهما تعريفهما بالعلمية، وإنما دخلت اللام؛ لأنها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأُقرت بعده إشعارًا بمعنى الوصفية[٣].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٣٦، شرح المفصل ٤/ ٢٠، مغني اللبيب ٦/ ٥٦٢، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٣٨، همع الهوامع ٥/ ٣٢٣.

(٢) سورة المزمل ١٥-١٦.

(٣) سر الصناعة ١/ ٣٥٩، شرح المفصل ١/ ٤٣-٤٥.

ومثال ما لَحِقَ للإشعار بغاية لفظية:

١-**(تاء) التَّسمية**: وهي علامة التأنيث تلحق بالصفة التي كَثُرَ استعمالها في معنى الذات إشعارًا بتسمية الذات بها، ومنه ما جاء في المثل العربي: «النَّقْدُ عند الحافر»[١]، فمعنى الحافر عند العرب: الدابة ذاتُ الحافرِ، وبعضهم يقول: (النَّقد عند الحافرة) بإلحاق تاء التأنيث بها، «فإنَّهُ لَمَّا جَعل الحافِرَ في معنى الدَّابَّة نَفْسِها، وكَثُر استعمالُه مِنْ غير ذِكْر الذَّات أُلْحِقَتْ به عَلاَمَةُ التَّأنِيثِ، إِشْعَارًا بتَسْمِية الذَّات بها»[٢]. فكأن علامة التأنيث لما لَحِقَتْ (الحافر) وهي صفة من صفات الدواب، وكانت هذه الصفة قد كثر استعمالها في معنى الذات أدى هذا الإلحاق وظيفة الإشعار بأن هذه الصفة (الحافرة) قد صارت اسمًا للدابة، وأن الاسمية قد غلبت عليها بعد التسمية. ونحوُ ذلك تسميتهم الفَلاَةَ «إصْمِتْ» (فعل أمر منقول إلى التسمية)، وربما أنثوا فقالوا: «إصْمِتَة» إشعارًا بغلبة الاسمية بعد التسمية[٣].

---

(١) معنى المثل: إذا اشتريت الفرس فلا تبرح حتى تنقُد ثمنه، وأصل المثل في الخيل ثم استعمل في غيرها، انظر: العين للخليل بن أحمد ٣/ ٢١٢، أدب الكاتب ٤١٤، الأمالي لأبي علي القالي ١/ ٢٧، مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني ٢/ ٣٣٧.

(٢) اللسان ٩٢٥، التاج ١١/ ٦٤.

(٣) شرح المفصل ١/ ٣١.

ونحو ذلك صيغة (فَعِيلٍ) بمعنى مفعول إن استُعملتِ استعمال الأسماء ولم تتبع موصوفها لحقتها التاء، نحوُ: «ذبيحة، ونَطِيحة، وأَكِيلة»، أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولة[1].

٢-(تاء) العُجْمة: وهي تاء التأنيث تلحق الاسم الرباعيَّ الأعجمي بعد جمعه جمع تكسير إشعارًا بالعجمة فيه؛ مثل: «مَوْزَج» (الخُفُّ: فارسي مُعَرَّب)، فتقول فيه: مَوَازِجَة، والقياس مَوَازِج، ومثله: «جَوْرَب» وجَوَارِبَة، و«صَوْلَج» وصَوَالِجَة (الصَّولجان: فارسي معرب)، والقياس جَوَارِب وصَوَالِج، فجِيءَ بالتاء في الجمع للدلالة على أن أصل الكلمة غير عربي، وقد عُرِّبَتْ بإدخال شيء من التغيير في صيغتها، وهكذا أكثر هذا الضرب الأعجمي تلحق الهاءُ تكسيرَه إشعارًا بالعجمة[2]. قال ابن يعيش: «إذا كان الاسم رباعيًّا أعجميًّا أو منسوبًا فإنه يُجمع على ما تقدم من جمع الرباعي، إلا أنك تُلحِق جمعه (الهاء) في الأكثر، قالوا: مَوْزَج ومَوَازِجَة، جَوْرَب وجوارِبَة، وكلاهما فارسي مُعرَّب، ودخلت الهاء لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنه مكسَّرٌ على حدِّ دخولها في حَجَرٍ وحجارة، وذكر وذكارة، وللإيذان بالعُجْمة فيها»[3]. فعلامة التأنيث لحِقَت بالاسم

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ٩٣-٩٤.

(٢) التكملة ٣٧٨، المخصص ٤/ ١١٤، ١٦/ ١٠٣، التاج ٦/ ٢١٣.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٦٩، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٦، شرح الشافية للرضي ٢/ ١٨٥.

الرباعي الأعجمي المجموع هنا بعد تعريبه إشارة إلى كون واحده مُعرَّبًا، وإيماءً إلى أصل العُجْمَة والتعريب فيه.

المبحث الخامس:

الإشعار بطريق الصيغة

وتعني الدراسة به ما يتبادر إلى الذهن بمجرد اللفظ بالصيغة من دلالة توحي بالفاعلية أو بالنوعية، أو أن يُبنى اللفظ في بعض تصاريفه على صيغة تُشعر بالمبالغة، أو بأصل الوزن، أو أن يُخرَّج على غير الصيغة المعتادة إشعارًا بالشذوذ، وهاك هذه الصورَ مرتبةً:

أ-إشعار الصيغة بالفاعل:

-**نحو وجوب استتار الضمير في «أَفْعَلُ»، و«نَفْعَلُ»** لدلالة صيغة الفعل المضارع على الفاعل المستتر: قال الرضي: «فلم يبرز الضمير في: «أَفْعَلُ»، و«نَفْعَلُ»؛ لإشعار حرف المضارعة بالفاعل؛ لأن «أَفْعَلُ» مُشعِرٌ بأن فاعله «أنا»، و«نَفْعَلُ» مشعر بـ«نَحن»، الهمزة بالهمزة، والنون بالنون»[1]. يعني أنهم أوجبوا استتار الضمير في صيغة المضارع للواحد المتكلم (أَفْعَلُ)، ولجماعة المتكلمين (نَفْعَلُ) ولم يحتاجوا إلى إبرازه لإشعار صيغة الفعل في كلٍّ منهما بالفاعل المستتر، فالهمزة وحدها في (أفعل) تُشعر بأن فاعله هو الضمير (أنا)، والنون في (نفعل) تُشعر بأن

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٤١٤، وانظر: الأصول لابن السراج ١/ ٤٨، شرح التسهيل ١/ ١٢٠، شرح مراح الأرواح لشمس الدين ديكنقوز (ت٨٥٥هـ) ص ٤٤-٤٥، التطور النحوي للغة العربية للمستشرق الألماني برجستراسر، ص (٧٥، ٤١).

فاعله (نحن)، فلا يُحتاج في هذه الصيغ إلى العدول عن الاستتار الخفيف والإتيان بالضمير البارز.

ب-إشعار الصيغة بالنوع:

- **الصِّفات المختصة بالإناث**: فجميع ما كان للإناث خاصة من الصفات التي قُصِدَ بها النَّسب؛ أي أُرِيدَ بها أن المرأة ذاتُ أهلية بها دون الرجل، ولم يريدوا معنى الفعل(١)، نحو: «حَائِض، وطَامِث، ومُرضِع، ومُطْفِل»، فإنهم لم يُدخلوا فيها هاء التأنيث، لاستغنائها عن التاء؛ «لأن مجرَّد لفظها مُشْعِرٌ بالتأنيث إشعارًا لا احتمال فيه»(٢). فالإشعار بالنوع هنا حاصلٌ بمجرد اللفظ والصيغة بالكيفية المذكورة.

---

(١) إذا أريد بوصف المؤنث ما يراد بالفعل من معنى الحال والاستقبال والمضي فلابد من إلحاق تاء التأنيث بالصفة كما تلحق بفعلها، كقولك: مررت بمُرضعة زيدٍ، أي بالتي أرضعت زيدًا، وهذه حائضةٌ غدًا، أي: تحيض غدًا، وأنت طالقةٌ الليلة، أي: تُطلقُ الليلة؛ فإن الفعل لابد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير المؤنث؛ كقولك: هندٌ ذهبتْ وتذْهب، وموعظة جاءتْكَ وتجيئُكَ.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٨٣، المقتضب ٣/ ١٦٣، الأصول ٣/ ٨٤، تصحيح الفصيح ٤١٣، تهذيب اللغة ١/ ٤٥٣، المخصص ١٦/ ١٢٨، الإنصاف ٢/ ٧٥٨، شرح المفصل ٥/ ١٠٠، شرح الشافية للرضي ٢/ ٨٥.

ج-إشعار الصيغة بالمبالغة:

-بناء النسب على صيغ غير قياسية كـ(فُعَاليٍّ) و(فِعَاليٍّ) و(فَعَاليٍّ) و(فِعْلانيٍّ) و(فَعَلانيٍّ) إشعارًا بالمبالغة: وذلك إذا أرادوا أن يعظِّموا شيئًا ويكبِّروه بَنَوا النسب على تلك الصيغ، وغالبًا ما يكون ذلك في أسماء أبعاض الجسد للدلالة على عظمها فقالوا: (رُؤَاسِيٌّ) بمعنى: عظيم الرأس، و(عُضَادِيٌّ) مثلَّثةٌ بمعنى: ضخم العضد، و(أُذَانِيٌّ) و(أُنافِيٌّ) و(أُيادِيٌّ)، بمعنى: كبير الأذن والأنف واليد، وربما جاء على زنة (فِعالِيٍّ) بالكسر وذلك في حرف واحد حيث قالوا: (عِضَادِيٌّ)، وحُكي الفتحُ أيضًا (عَضادِيٌّ) على (فَعالِيٍّ)، وقالوا: (لِحْيانِيٌّ) للطويل اللحية بزيادة ألف ونون على (فِعْلانيٍّ) بالكسر، و(رَقَباني) للغليظ الرقبة بالفتح[1].

قال ابنُ خالويه: «ليس في كلام العرب: إذا عظَّموا الشيء وكبَّروه إلَّا بالضم على فُعَاليٍّ: رجلٌ رُؤَاسيٌّ: عظيم الرأس، وأُذانيٌّ وأُنَافيٌّ، وأُيَادي،

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٦، المقتضب ٣/ ١٤٤، تهذيب اللغة ٧/ ٥٢٣، المخصص ١/ ٨٥، المقرب ٢/ ٦٧، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٦، شرح المفصل ٦/ ١٢، شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٨٤، تمهيد القواعد ٩/ ٤٧٣٥، تاج العروس ٨/ ٣٨٩.

وامرأة حُرَاحِرِيَّةٌ، وفُخَاذِيٌّ، إلا حرفًا واحدًا، فإنهم قالوا: رجلٌ عِضَادِيٌّ بالكسر، وأما لِحْيَانِيٌّ فمن أجل الياء، وقالوا: رَقَبَانِيٌّ، ففتحوا»[١].

د-إشعار الصيغة بالوزن:

-**تصغير (مَرْمَرِيس)**: - الدَّاهية من الرجال، من المَرَاسَةِ- على (مُرَيْرِيسٍ) «فُعَيْعِيل» على أن أصوله (م ر س) ولم يقولوا: مُرَيمِيس؛ وبهذا احتجتَ إلى حذف أحد الزائدين، إما الميم وإما الراء الثانية، فحُذِفت الميم؛ «لأنَّ الياء تصير رابعةً؛ فصارت الميم أوْلَى بالحذف من الرَّاء؛ لأنَّ الميم إذا حُذفتْ تبيَّن - في التَّحقير - أنَّ أصله من الثَّلاثة؛ كأنَّك حقَّرتَ: مَرَّاسًا، ولو قلتَ: مُرَيميسٌ؛ لصارت كأنَّها من باب سُرْحُوبٍ وسِرداحٍ وقِنْدِيلٍ»[٢]. أي صار رباعيًّا؛ لأنه لو قيل: «مُرَيْميسٌ»، لظُنَّ أنَّ الميم أصل؛ لأنَّها قد فُصل بينها وبين الميم براءٍ، والراء إذا ضُوعِفَتْ عُلم أنَّ العين قد ضُوعِفتْ وهو ثلاثي[٣].

فبناء التصغير على صيغة (مُرَيريس) خاصةً يُستدل به على أن أصل المصغَّر ثلاثيُّ الأصول شأنك لو صغرت (مَرَّاس)، ولهذا قال ابن

---

(١) ليس في كلام العرب لابن خالويه ص (٢٤٦).

(٢) الكتاب ٣/ ٤٣٢.

(٣) التعليقة ٣/ ٢٧٤-٢٧٥، وانظر: الأصول ٣/ ٤٥، المخصص ١٢/ ١١٢، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٩٦، التاج ١٦/ ٤٩٨، تداخل الأصول اللغوية ١/ ٢٥١.

منظور: «والمَرْمَرِيسُ: الدَّاهِي من الرجال، وتحقيره «مُرَيْرِيس» إشعارًا بالثلاثية»[1].

ه‍-إشعار الصيغة بالشذوذ:

-**صيغ أسماء الأفعال التي خرجت على خلاف صيغ أفعالها**: مثل: «إِجِدْ، وهِجِدْ، وهِقِطْ» تُقَال في زجْر الفرس، غير أنهم ألحقوا بها الضمائر البارزة فقالوا للاثنين: «هِجِدَا»، وللجماعة: «هِجِدْنَهْ»، خرجت الصيغةُ فيه على خلاف صِيغَة الأمر؛ لأنَّه ليس من مواضع ظهور الضَّمير؛ لأنه اسم للفِعْل وليس بفعل، فلمَّا ظهر فيه-أي الضمير- خرج على غير الصِّيغَة المعتادة إشعارًا بالشذوذ»[2]. وذهب آخرون من اللغويين إلى أن هذه أفعال جامدة وليست أسماء أفعال لرفعها الضمير البارز، غير أنها لما كانت ليست على وزن الأفعال تُخُيِّل لتخريجها بأن الأصل: إِجْدَمْ، فحذفت الميم شذوذًا، ونُقلت حركة الدال إلى الجيم، وأقروا همزة الوصل، لعروض التحريك كما قالوا: (اِسَلْ)، فصار (إِجَدْ)، ثم أبدلوا الهمزة هاءً فقالوا: (هِجِدْ)[3]. وعلى أية حالٍ فخروج

---

(١) لسان العرب ٤١٨٠.

(٢) المخصص ٦/ ١٨٢، وانظر: الفرق في اللغة لمحمد بن المستنير قطرب (ت٢١٠هـ) ص (١٧١)، الارتشاف ٤/ ٢٠٣٩، التمهيد شرح التسهيل ٩/ ٤٥٣١، تاج العروس ١٩/ ٢٠٩.

(٣) الارتشاف ٤/ ٢٠٣٩.

اللفظ هنا على غير الصيغة المألوفة في الكلام يُعدُّ عند اللغويين نوعَ إشعارٍ بشذوذ هذه الصيغة.

ومن هنا يحقُّ لنا أن نؤكد أن قدماء النحاة واللغويين كانوا على حقٍّ في تأكيدهم على وجود ظاهرة الإشعار وأصالتها في التعليل النحوي بوجه خاصٍّ واللغوي بوجه عامٍّ، وهذا ما أكده الواقع اللغوي من خلال الدراسة النحوية والصرفية والصوتية في هذا البحث.

وختام القول: لا أزعم أنني قد استجمعت كل مواقع الظاهرة في الدرس اللغوي، وإلا فقد تحامَيْتُ كثيرًا من الشواهد والأمثلة دفعًا لتضخم البحث، واجتزاءً بالمطروق عن المتروك، بيدَ أنني أزعم أن النظام الذي يحكم هذه الظاهرة لا يخرج في أشكاله وطرقه عن المباحث الخمسة التي درستُ خلالها تلك الظاهرة، وأستطيع القول إن ظاهرة الإشعار تمثلت في واقع اللغة العربية بشكل واضح الملامح في مستويات اللغة المختلفة، وقد نضجتْ قواعد الظاهرة واكتملت نظريتها في أذهان القدماء وانسالت في قرائحهم حتى استوت على هذه الصورة جليَّة المعالم، وفي رأيي أن الإشعار من أهم الظواهر التي أثَّرت في منطق النحو والصرف وربما في غيرهما من علوم اللغة، ولعل الأيام تهدي مِنَ الدارسين مَن يُفرغ في تلك الظاهرة مجهوده، ويوسع دائرة التناول فيها لتشمل جوانب أخرى ربما ذهل بحثي عنها، ليخرج لنا نظرية مكتملة في قابل الأيام.

الخاتمة

١- كشف هذا البحث جانبًا من جوانب نظام العربية برز من خلال قواعد النحاة والصرفيين واللغويين حول ظاهرة الإشعار، ولم تكُن أحكام تلك الظاهرة بمعزل عن المنطق اللغوي وذوقه، ولكنها جاءت متَّسقة مع الاستعمال العربي ونظامه في تفسير الظواهر التحوُّلية في اللغة.

٢-توصل البحث إلى أن الإشعار في العربية: هو علة يُفسِّر بها اللغويون ما يطرأ على اللفظ من أشكال التغيير والتبديل، وأنه ليس لتلك العلة قانون منضبط؛ وإنما يحكمها مناسبةُ طريقة الإشعار لكونها علة لذلك التغير الطارئ على اللفظ، فإذا اختلف شكل التغير فربما تختلف طريقة الإشعار؛ لتناسب السبب الوظيفي الذي دُعِيَتْ من أجله في الأصل وهو الدلالة على هذا التغير. وهذا يفسر سر التناقض الحاصل في تلك الظاهرة؛ إذ تجد طريقة الإشعار في حالة بصورة، وفي حالة أخرى بصورة معاكسة، كما تبيَّن في ثِنْيِ الدراسة.

٣- ظاهرة الإشعار -في رأيي- من أكثر ظواهر العربية مرونة وتكيُّفًا مع واقع اللفظ الحالي وصورته الجديدة، ويتجلى بتلك الظاهرة عناية اللغة بالتنبيه إلى أصول الألفاظ المتحولة وإلى أن ما طرأ عليها من تغيُّر إنما هو خاضعٌ لقواعد اللغة العامة وليس شاذًّا عنها.

٤-إثبات أن ظاهرة الإشعار نظرية متكاملة اتكأت عليها الدراسات

اللغوية بمستوياتها المختلفة نحويًّا وصرفيًّا وصوتيًّا وعروضيًّا ودلاليًّا، وهذه الظاهرة نتجت عن الاستخدام اللغوي، فوضع لها اللغويون هذه التفسيرات التي درسها البحث.

٥-هذا البحث قد دَلَف خطوةً في طريق كشف جزء من النظام اللغوي، وأقترح أن ذلك يتطلب مزيدَ استمرارٍ ودَأْبٍ وجهد للوصول إلى قواعد أرسخ ونتائج آكد لمواقع هذه الظاهرة، والوقوف على القيَم اللغوية التي تحملها هذه الظاهرة في طيَّاتها؛ فالدراسات المتلاحقة زعيمة بهذه الكشوف رغبةَ الوقوع على نتائج لا شك في فائدتها ودقتها، والأبحاث لا تطفو نتائجها إلا بعد تناولها بالنقد والمناقشة والتهذيب.

ثَبَتُ المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لابن البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة-بيروت.

٣- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان، تحقيق وشرح الدكتور رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٤- أساس البلاغة، للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي-دمشق.

٦- الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر.

٧- الأصول لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، دار الهلال-بيروت-لبنان، ١٩٨٥م.

٩- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

١٠- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبي جعفر الأندلسي (ت٧٧٩هـ) ص (٧٩)، أصله رسالة ماجستير بكلية الشريعة جامعة أم القرى، تحقيق عبد الله حامد النمري، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١١- أمالي ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي-القاهرة.

١٢- الأمالي لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية-بيروت

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - القاهرة.

١٤- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٥- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، تحقيق الدكتور

محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٦- إيضاح علل النحو للزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس-بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٧- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني-بغداد، وزارة الأوقاف والشئون الدينية-الجمهورية العراقية.

١٨- تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، تحقيق الأستاذ مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

١٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي -بيروت-لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٠- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي-الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٢١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، ٢٠٠٢م.

٢٢- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه (٣٤٧هـ)، تحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة، ١٤١٩هـ١٩٩٨م.

٢٣- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٤- التطور النحوي للغة العربية للمستشرق الألماني برجستراسر، صححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٥- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عوض ابن حمد القوزي، جامعة الملك سعود-١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٦- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٧- تكملة الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب-بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام-القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٩- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر-الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٣٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م.

٣١- الجنى الداني في شرح حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٢- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، تصحيح يوسف البقاعي، دار الفكر -بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد-المكتبة التوفيقية-مصر.

٣٤- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث-دمشق، متتاليًا من سنة ١٤٠٤إلى ١٤١٣هـ.

٣٥- حركات العربية، دراسة صوتية في التراث الصوتي العربي، لعبد الحميد زاهيد، المطبعة الوطنية-مراكش، ٢٠٠٥م.

٣٦- الخصائص لأبي الفتح بن جني، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار-دار الكتب المصرية.

٣٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق.

٣٨- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان طه، دار المعارف-القاهرة-ذخائر العرب.

٣٩- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي-بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤٠- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة للدكتور شعبان إسماعيل، دار السلام-القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤١- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق.

٤٢- السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – مصر.

٤٣- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، ١٩٩٣م.

٤٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي-بيروت، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م

٤٦- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون-دار هجر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٧- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٨- شرح التصريف الملوكي لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٤٩- شرح التصريف للثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد-الرياض، ١٤٩١هـ-١٩٩٩م.

٥٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث-دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥١- شرح الكافية لابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق

يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قان يونس – بنغازي – ١٩٩٦م.

٥٢- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش ٢/ ٢١، إدارة الطباعة المنيرية-مصر.

٥٣- شرح المكودي على الألفية، تحقيق دكتورة فاطمة الراجحي-جامعة الكويت-١٩٩٣م.

٥٤- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، العراق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٥- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي (ت٧١٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٦- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٧- شرح شذور الذهب لابن هشام، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع-القاهرة، ٢٠٠٤م.

٥٨- شرح شواهد سيبويه لابن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق

د. محمد الرَّيح هاشم، دار الجيل-بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥٩- شرح شواهد سيبويه، للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، مطبوع على هامش الكتاب لسيبويه، طبعة بولاق، ١٣١٦هـ.

٦٠- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦١- شرح مراح الأرواح لشمس الدين ديكنقوز (ت٨٥٥هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي-القاهرة، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

٦٢- شواهد التوضيح، لابن مالك – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٦٣- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس (٣٩٠هـ)، المكتبة السلفية-القاهرة، ١٣٢٨هـ-١٩١٠م.

٦٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت- لبنان-١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٦٥- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية-بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٦- الطِّراز في شرح ضبط الخرّاز في رسم المصحف، لأبي عبد الله التَّنَسِي (ت٨٩٩هـ)، تحقيق دكتور أحمد شرشال، وزارة الشئون

الإسلامية-السعودية، ١٤٢٠هـ.

٦٧- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، للدكتور أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية-القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦٨- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي للدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية-الإسكندرية، ١٩٩٨م.

٦٩- علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد-الرياض، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٧٠- العين للخليل بن أحمد، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٧١- غريب الحديث لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧هـ.

٧٢- الفرق في اللغة لمحمد بن المستنير قطرب (ت٢١٠هـ)، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة.

٧٣- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير-عمان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٧٤- فقه اللغة وأسرار العربية، لأبي منصور الثعالبي (ت٤٣٠هـ)، تحقيق د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٧٥- فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، تحقيق الدكتور محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث-دبي-الإمارات، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧٦- القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، للدكتور سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث-الأردن، ٢٠٠٥م.

٧٧- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة-بيروت.

٧٨- الكتاب لسيبويه، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧٩- الكشاف لأبي القاسم الزمخشري، مكتبة العبيكان-الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٨٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٨١- الكشف والبيان في تفسير القرآن للثعلبي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٨٢- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر- دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٨٣- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٨٤- اللهجات في كتاب سيبويه أصواتًا وبنية، لصالحة راشد غنيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨٥- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨٦- مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية.

٨٧- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة، ١٩٩٩م.

٨٨- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق الأستاذ عبد الستار أحمد فراج، مطبوعات معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

٨٩- المخصص لابن سيده (ت٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان.

٩٠- المزهر في علوم اللغة للسيوطي، شرح وتصحيح الأساتذة: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار التراث-القاهرة.

٩١- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى- ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٩٢- المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، أو المسائل المشكلة – تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي – وزارة الأوقاف والشئون الدينية -بغداد- ١٩٨٣م.

٩٣- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري-بغداد-١٩٨٢م.

٩٤- معجم اصطلاحات الفقهاء المسمى (طِلْبَةُ الطَّلبة في اصطلاحات الفقهاء)، لأبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ)، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس-بيروت-لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٩٥- المعجم الإسلامي، معجم في الجوانب الدينية والسياسية

والاجتماعية والاقتصادية، إعداد أشرف طه، دار الشروق ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٩٦- معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٩٧- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة مكتبة الشروق الدولية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٩٨- معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، دار النفائس-بيروت-لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٩٩- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط الأستاذ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠٠- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٠١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٠٢- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة،

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-وزارة الأوقاف-القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٠٣- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد-١٣٩٢هـ١٩٧٢م.

١٠٤- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت، ١٩٩٦م.

١٠٥- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية—القاهرة، ١٩٧٨م.

١٠٦- من وظائف الصوت اللغوي، للدكتور أحمد كشك، دار غريب-القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٠٧- المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني لابن جني، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين – وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم -١٩٥٤م.

١٠٨- الموجز في قواعد اللغة العربية للأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر.

١٠٩- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١١٠- النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح الشيخ علي محمد الضبَّاع – دار

الكتب العلمية -بيروت.

١١١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

الإعراب على الإعارة
في النحو العربي
«توصيف وتنظير وتطبيق»

صفاء صابر مجيد البياتي - العراق

- حاصل على الماجستير من كلية الآداب بجامعة الموصل ٢٠١٠م، عن رسالته «المعرب والدخيل في كتاب تهذيب اللغة للأزهري- دراسة ومعجم».
- أستاذ غير متفرغ في جامعة تكريت حتى ٢٠١٤م.
- عضو لجنة سلامة اللُّغة العربية في وزارة النفط/ شركة نفط الشمال-كركوك.
- له بحث منشور في موضوع رسالته، وبحوث أخرى قيد الإنجاز.

الملخَّص

يتناول هذا البحثُ نوعًا من أنواع الإعراب في النحو العربي، وهو الإعراب على الإعارة.

وتَضمَّن هذا البحث ثلاثةَ مباحثَ تَسبِقها مقدِّمةٌ، وتلحقها خاتمةٌ: أمَّا المبحث الأول فكان عن الإعراب على الإعارة عند التوصيف. واحتوى على ثلاثة مطالب: الأول تناوله من حيث التعريف والأركان، والثاني بيَّن نوعه ومواضعه، والثالث تحدَّث عن دواعيه وآثاره. أمَّا المبحث الثاني فكان للحديث عن الإعراب على الإعارة عند التنظير. في حين درَسَه المبحث الثالث عند التطبيق.

واختُتِم البحثُ بأبرز النتائج التي توصَّل إليها، وفي الأخير ثبَتٌ بالمصادر والمراجع المعتمَدة في هذا البحث.

Abstract

The Analysis of the Loan in Arabic grammar

Characterization, Endoscopy & Application

This research deals with a form of analysis in Arabic grammar, which is the Analysis on the loan.

This research included three sections preceded by an introduction, and inflict Conclusion: The first section was from the analysis of loan at characterization. And it included three demands: the first dealt with in terms of the definition and the Chiefs, and the second touched on the kind and Themes, and the third talked about the motive and its effects. The second section was to talk about the analysis of loan at endoscopy. While the third section studied when the application.

Finally, the conclusion summarizes the most results reached in this research, and in the latter proved to sources and references adopted in this research.

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتدى بهديه إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ: فإنَّ الإعرابَ ذو منزلةٍ عظيمة، وأهمية كبيرة في العربية، تعددت أنواعه، واتسعت قضاياه لدى النحاة، ولا غروَ في ذلك فهو الوجه التطبيقي للنحو العربي، والمُبين عن معاني الكلِم.

وقد ارتأينا في هذا البحث أن نقفَ على نوعٍ غريبٍ منه، نستقصي مواضعه، ونجمع شتاتَ مسائله المبثوثة في كتب النحاة توصيفًا وتنظيرًا وتطبيقًا، أشار إليه العلماء قديمًا وحديثًا، وهو الإعراب على الإعارة، الذي ينتقل فيه الإعراب من لفظٍ إلى تاليه؛ جاعلين إيَّاه في مقدِّمةٍ وثلاثةِ مباحثَ، تلحقها خاتمةٌ بأبرز النتائج. ثم ثبَتٌ بالمصادر والمراجع المعتمدة. نرجو الله أن نكون قد وفِّقنا في جمعه ودراسته وعرضه، وهو الموفِّق والهادي إلى سبيل الرشاد.

المبحث الأول:

الإعراب على الإعارة عند التوصيف

المطلب الأول: تعريفه وأركانه

المسألة الأولى: تعريفه

أولًا: الإعراب لغةً واصطلاحًا

يدور الجذر (عَرَبَ) في لغة العرب حول ثلاثةِ معانٍ، وهي: البيان، والتحبُّب، والتغيير. قال ابن فارس: «الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا الْإِنَابَةُ وَالْإِفْصَاحُ، وَالْآخَرُ النَّشَاطُ وَطِيبُ النَّفْسِ، وَالثَّالِثُ فَسَادٌ فِي جِسْمٍ أَوْ عُضْوٍ»(١). يقال: أعربَ الرجلُ عن حاجته، أي: بيَّن وأوضحَ وأفصحَ، ومنه قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾(٢). وعلى المعنى الثاني: امرأةٌ عَروبٌ، أي: محبَّبةٌ إلى زوجها، ومنه قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾(٣). وفي معنى التغيير يقال: عَرِبتْ مَعِدةُ الصَّبي، أي: تغيَّرتْ وفسدتْ.

يُلاحظ مما سبق أنَّ أوْفقَ المعاني للإعراب الاصطلاحي هو معنى البيان والإيضاح؛ لأنَّ الهدف الأول الذي يُرمى إليه بالإعراب هو «إبانة

---

(١) معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٢٩٩.

(٢) سورة الشعراء: الآية/ ١٩٥.

(٣) سورة الواقعة: الآية/ ٣٧.

المعاني المختلفة»[١]. في حين يمكن توظيف المعنيين الآخرَيْن في إبراز بعض الملامح الدَّلالية للإعراب الاصطلاحي، وذلك بأن يقالَ: إنَّ الكلمة تُحسَّن وتُجمَّل وتُحبَّب إلى المتكلم والسامع على المعنى الثاني، وتتغيَّر وتتبدَّل بالإعراب على المعنى الثالث[٢].

أما الإعراب اصطلاحًا فقد انقسم فيه النحاة إلى فريقين: جمهورهم يرى أنه لفظيٌّ، وإلى ذلك ذهب ابن خروف والشَّلَوبِينُ وابن الحاجب وابن مالك وسائر المتأخرين[٣]، واختاره العُكبَري[٤]، وارتضاه ابن هشام[٥]، ومال إليه الأُشموني[٦]، واقتصر عليه الزَّجَّاجي[٧]، وتبنَّاه ابن درسْتُوَيْه[٨].

وقد حدَّ ابن مالك الإعراب بأنه «ما جيءَ به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرف أو سكون أو حذفٍ»[٩].

---

(١) همع الهوامع: ١/ ٥٩.

(٢) ينظر: الإعراب بالنيابة، دراسة وصفية تطبيقية في خمسة الأجزاء الأولى من القرآن الكريم: ٩.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٥٩.

(٤) ينظر: التبيين عَن مذاهب النحويين: ١٦٧

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٣.

(٦) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٤٩.

(٧) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٩.

(٨) ينظر: شرح المفصَّل: ١/ ٧٢.

(٩) شرح التسهيل: ١/ ٣٤.

في حين ذهب الفريق الثاني إلى أنه معنويٌّ، والحركاتُ دلائلُ عليه، وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الأعلم وجماعةٌ من نحاة المغاربة، ورجَّحه أبو حيان[1]، متأثرًا في ذلك برأي شيخه ابن عصفور الذي عرَّفه في المقرّب بقوله: «تغيير آخر الكلمةِ لعاملٍ يدخلُ عليها لفظًا أو تقديرًا»[2]. وبمثله عرَّفه الجزولي وضياء الدين بن العِلْج[3]. وعدَّه ابنُ إياز قولَ أكثر أهل العربية[4]. واستظهره ابن يعيش[5]. ولكلا الفريقين أدلةٌ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس البحث بصددها.

نخلُص مما سبق إلى أنَّ الإعراب هو العلامة التي تعتري الحرفَ الأخير من الكلمة، وتتغير لتغيُّر موقع الكلمة في الجملة، وأنَّ الذي يجلبه هو العاملُ اللفظي أو المعنوي.

ثانيًا: الإعارة لغةً واصطلاحًا

الإعارة: مصدرٌ من الفعل أعارَ يُعير إعارةً وعارةً، والعارِيَّةُ: ما استعرت من شيءٍ، سمِّيت به؛ لأنَّها عارٌ على مَن طلبها، يقال: هم يتعاورون من جيرانِهم الماعُونَ والأمتعةَ. ويقال: العارِيَّة من المعاوَرَة

(١) ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٤.

(٢) المقرب: ١/ ٤٧.

(٣) ينظر: نتائج التحصيل في شرح التسهيل: ١/ ٢٦٣.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ٧٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٢.

والمناوَلَة. يتعاورون: يأخُذونَ ويُعطُون[1].

وقيل: «سُمِّيت العاريةُ بذلك نسبةً إِلَى الْعَارَةِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ عَارَ الْفَرَسُ، إذَا ذَهَبَ مِنْ صَاحِبِهِ؛ لِخُرُوجِهَا مِنْ يَدِ صَاحِبِهَا وَهُمَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ مِنْ الْوَاوِ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ هُمْ يَتَعَاوَرُونَ الْعَوَارِيَّ ويَعتوِرونها بِالْوَاوِ، إذَا أَعَارَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَاللهُ أَعْلَمُ، أَمَّا الْعَارُ وَعَارَ الْفَرَسُ فمِن الْيَاءِ»[2].

يتضح مما سبق أنَّ الإعارة في اللغة تعني المداولة والمناولة بين اثنين في شيءٍ ما.

أمَّا اصطلاحًا فلا يكاد يخرج تعريفُهم لها عن تمليكِ الانتفاعِ أو إباحته بعينٍ يبقى معه بلا عوضٍ[3].

ثالثًا: الإعراب على الإعارة اصطلاحًا

أورد علماؤنا- رحمهم الله- لهذا النوع الإعرابي عدَّة عباراتٍ وإشاراتٍ سريعةٍ موجزةٍ، تتقارب في المضمون وإن اختلفت في التسمية، فمنهم من أطلق عليه «العاريَّة»[4]، ومنهم من استعمل للدلالة عليه

(١) ينظر: العين: ٢/ ٢٣٩.

(٢) ينظر: المصباح المنير: ٢/ ٤٣٧.

(٣) ينظر: التعريفات: ١٤٦، والتوقيف على مهمات التعاريف: ٢٣٣، والكليات: ٦٥٢.

(٤) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٤٢، وعلل النحو: ٣٢٦، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٢٩، وحاشية الخضري: ١/ ٦٥.

«الحمل على غيره»[1]، ومنهم من عبَّر عنه بأنه: ظهرَ إعرابه في ما بعده[2]، أو نُقلَ إعرابُه إلى ما بعده[3]، أو بأنَّ العامل يتخطاه[4]، ومنهم من وسمه بالتقارض[5].

ولعلَّ الزجَّاجيَّ (ت ٣٣٧هـ) أولُّ من استعمل مصطلح «العارية»، في ما يكاد يتوافق ومدلوله اللغوي، إذ قال: «وَالْعَارِيَة نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ﴾[6] فـ(عمرُك) قسم وَاللَّام عَارِيَة زَائِدَة؛ لِأَنَّهُ لَا يَصح دُخُول قَسَم على قَسَم»[7]. وسارت هذه المصطلحات والعبارات معًا في استعمال النحاة – وإن كان مصطلح «العارية» هو الأكثر شيوعًا وتداولًا– للدلالة على إعارة الحكم الإعرابي. ولم نقِفْ– حسب علمنا واطلاعنا– على تعريفٍ جامعٍ للإعراب على الإعارة في مصنَّفات النحو قديمًا وحديثًا سوى تعريفٍ يتيمٍ تفرَّد بذكره الدكتور

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٢٢٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٥٥٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح: ٢/ ٣٩٠، وحاشية الصبان: ١/ ٨٠، وحاشية الخضري: ١/ ٦٨، وشرح الكافية: ٣/ ١٤، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١/ ٤٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٣٦٩، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٤٣٥، وشرح الأشموني: ١/ ١٤٠، وهمع الهوامع: ١/ ٥٣٥.

(٥) ينظر: الكشاف: ٢/ ٥٦٢، وشرح المفصل: ٢/ ٨٨.

(٦) سورة الحجر: الآية/ ٧٢.

(٧) حروف المعاني والصفات: ٤٢.

محمد سمير اللبدي بقوله: «العارية: حركةٌ إعرابيةٌ تنتقل من كلمةٍ إلى أخرى مجاورةٍ لها على سبيل الإعارة ومن صفاتها أنَّ وجودها يمنع ظهور الحركة الأصلية التي ينبغي أن تكون على آخر اللفظ المستعير»[1].

وعلى الرغم من أهمية هذا التعريف ونهوضه بالمصطلح دلالةً ووضوحًا، فإنه يُلاحَظ عليه أنَّه أقرب للشرح منه للتعريف أولًا، واقتصارُه على ركن واحد من أركان الإعراب على الإعارة وهو ركن المعار أو العارية ثانيًا. لذا ارتأينا أن نصوغ له تعريفًا جامعًا مانعًا، أفدناه من تعريف الدكتور اللبدي المتقدِّم، إضافة إلى الاعتماد على معاني الإعراب والإعارة لغة واصطلاحًا، وفي ضوء ذلك يمكننا أن نعرِّفه بأنَّه: «الإعرابُ المنقولةُ حركتُه الإعرابيَّةُ من المعمول إلى ما بعدَه».

فـ(الإعراب)، جنسٌ يشمل كلَّ أنواع الإعراب، كاللفظي، والتقديري، والمحلي، والموضعي، وغيرها.

وعبارة «المنقولةُ حركتُه الإعرابيَّةُ»، فصلٌ يُخرج المنتقلةَ حركتُه غيرُ الإعرابيَّة، نحو: حركة الإتباع، كقراءة ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾[2] بكسر الدال،

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٥٣.

(٢) سورة الفاتحة: الآية/ ٢. قرأ بها زيد بن علي والحسن البصري، إتباعًا لكسرة اللام بعدها. ينظر: المحتسب: ١/ ٣٧.

و﴿لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا﴾[1] بضم التاء.

ونحو: حركة النقل، كقراءة ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ اللهَ﴾[2] بفتح الميم بعد حذف همزة «أنَّ».

وقولنا: «من المعمول إلى ما بعدَه»، قيدٌ يُحتَرَزُ به عن المنتقلةِ حركتُه الإعرابيَّة من الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله لأجل الوقف[3].

وتجدر الإشارة إلى أننا آثرنا المصدر (الإعارة) على الاسم (العارية) لما يأتي:

١. أنَّه أعم مَدلولًا، وأكثر شيوعًا، وأدق تعبيرًا، وأصدق أداءً للمعنى المقصود.

٢. حملًا للمصطلح على نظائره المستعملة بصيغة المصدر في الباب ذاته، كالنصب على الإغراء والتحذير والاشتغال والتنازع والمدح والذم، والإعراب على الحكاية، فيكون في استعماله بصيغة المصدر طردٌ للباب على وتيرة واحدة.

---

(١) سورة البقرة: الآية/ ٣٤. قرأ بها أبو جعفر يزيد بن القعقاع، في حالة الوصل إتباعًا لحركة الجيم. ينظر: المحتسب: ١/ ٧١.

(٢) سورة البقرة: الآية/ ١٠٧. قرأ بها ورش، بإلقاء حركة الهمزة على الميم، وتسقط الهمزة من اللفظ لسكونها. ينظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٤٠٨.

(٣) شرح ابن عقيل: ٤/ ١٧٥، وشرح الأشموني: ٤/ ٣٦٣، ونقلُ الحركة الإعرابية بين القدماء والمحدثين: ٩٦.

٣. أمنًا للَّبس، ودفعًا للتداخل بين المصطلحين النحوي والفقهي للعاريةِ، ومنعًا للاشتراك بين العارية عنوانًا لموضوعٍ وبينها اسمًا لركنٍ من أركان الموضوع نفسه.

٤. تلطفًا في التعبير؛ لما يوحيه اللفظُ المستَبدَلُ به (العارية) في جانبه الحسي البعيد من المعاني المحظورة بسبب الاستعمال والتداول والشيوع.

المسألة الثانية: أركانه

أركان الإعراب على الإعارة ثلاثةٌ:

أولًا: المعير: هو الكلمة التي تنتقل منها حركةُ الإعراب.

ثانيًا: المعار أو العارية: وهي حركة الإعراب المنتقلة من المعير إلى المعار له.

ثالثًا: المعار له أو المستعير: وهي الكلمة التي تنتقل إليها حركةُ الإعراب.

فإذا قلنا مثلًا: جاء الضاربُ. فـ(أل) هي المعير، و(ضارب) هي المعار له، والضمة هي المعار.

المطلب الثاني: نوعه ومواضعه

المسألة الأولى: نوعه

من المعلوم أنَّ الإعراب يُصنَّف عند النحاةِ إلى ثلاثة أنواع:

أولًا: الإعراب اللفظي: وهو ما كانت فيه الحركةُ الإعرابيةُ ظاهرةً.

ثانيًا: الإعراب التقديري: وهو ما كانت حركتُه غيرَ ظاهرة؛ وذلك إما لعدم صلاحية الحرف الأخير لتحمل الحركة، أو وجود ما يقتضي حركةً معينةً تناسبه، أو وجود حرف جر زائدٍ أو شبيهٍ به. فتكون الحركةُ مقدَّرةً للتعذُّر أو الثقل أو المناسبة.

ثالثًا: الإعراب المحلي: وهو ما كان حالًّا محلَّ مرفوع أو منصوبٍ أو مجرور أو مجزوم، أي: لو وُضِعَ لفظٌ معربٌ مكانه لظهرت أو قُدرت عليه الحركاتُ الإعرابية التي يستدعيها ذلك الموضع. ولا يكون ذلك إلا في المبنيات والجمل(١).

وأضاف الدكتور علي العَنْبَكيّ نوعًا رابعًا سمَّاه (الإعراب الموضعي)، وقال عنه: «وفيه يكون للكلمة إعرابان: إعرابٌ لفظيٌّ ظاهرٌ ناتجٌ عن وجود عامل لفظيٍّ يمكن زواله، وإعرابٌ موضعيٌّ يقتضيه الموقع الإعرابي الأصلي عند زوال العامل اللفظي، ويكون هذا الإعراب في ما له موضعٌ يخالف لفظه»(٢).

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نُصنِّف (الإعراب على الإعارة) ضمن صنفين مما تقدَّم، فأمَّا المعير فيكون إعرابه محليًّا؛ لأنَّ الكلماتِ

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ١/ ٢١-٢٨، والنحو الوافي: ١/ ٨٠-٨١، والتطبيق النحوي: ٢٥.

(٢) الحمل على المعنى في العربية: ٥٧.

المعيرةَ في هذا الباب -كما سيأتي- مَبنيَّةٌ، والمبنيَّات حقُّها الإعرابُ المحليُّ. بينما يُعرَب المعار له أو المستعير إعرابًا تقديريًّا؛ لوجود حركةِ المعيرِ المنتقلةِ إليه، فيتعذَّرُ ظهورُ حركتِه - أعني حركةَ المستعير- التي يقتضيها موقعُه الإعرابيُّ، لاشتغال محلِّ الحركةِ بالحركةِ المعارةِ المانعةِ من ظهور حركة المستعير «لاستحالة اللفظ بحركتين على حرفٍ واحد»(١)، في حين تُعَدُّ حركةُ الإعارة حركة إعرابيةً ناشئةً عن تأثير عاملٍ، بيدَ أنها لا تظهر على معموله بل تتخطَّاه إلى الكلمة التي تليه.

المسألة الثانية: مواضعه

تبيَّن لنا من خلال البحث والاستقراء أنَّ النحاة نصُّوا على ثلاثة مواضعَ غيرِ لازمة، واستظهرنا موضعًا رابعا بذرَ الإمامُ الرازيُّ بذرتَه، وتبنَّى الشيخ خالد الأزهري الإشارة إليه وتسميتَه. وهذه المواضع هي:

١. **«أل» الموصولة**

٢. **«إلا» الوصفية**

٣. **«لا» النافية**

٤. **«ما» الاستفهامية**

ولكلِّ موضعٍ مما تقدَّم شروطٌ وضوابطُ سيأتي الحديث عنها مفصَّلًا في المبحث الثاني.

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٩٥.

المطلب الثالث: دواعيه وآثاره

المسألة الأولى: دواعيه

يمكننا أن نعزوَ الأسباب التي تدعو إلى لجوء النحاة إلى القول بالإعراب على الإعارة إلى أمرين اثنين، هما:

أولًا: المقتضِي الصناعي: ونعني به القواعد النحوية والأحكام اللغوية المطَّردة في كلام العرب، فحين يجد النحوي ما خرج عن تلك القواعد والأحكام يلجأ إلى إيجاد ما يُخرِّج عليه كلامه. ومن ذلك ما ترتَّب على القول باسمية («أل» و«إلا» و«لا»)، وهو القول الذي نتج عنه وجود اسمين كلٌّ منهما يحتاج إلى إعراب، وهما: هذه الأدوات المقول باسميَّتها، وما بعد هذه الأدوات، فلو جُعل الإعراب لهذه الأدوات لبقيت الأسماء بعدها بلا إعراب وهذا محالٌ، وإذا جُعلَ الإعراب لما بعد هذه الأدوات، بقيتْ هذه الأدوات بلا إعراب وهو محالٌ أيضًا؛ لأنها أسماءٌ مفردة «والأسماء المفردة يدخلها الإعراب»(١).

وللخروج من هذا الإشكال ذهبوا إلى القول بأنَّ هذه الأدوات لما كانت على صور الحروف، نُقل إعرابها إلى الذي بعدها(٢).

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٧٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٣/ ١٤، وشرح التصريح: ١/ ٥٤٠، ٤٦٠، و٢/ ٣٩٠، وموصل =

ثانيًا: الباعث الدلالي: ونقصد به ما يرومه النحوي من سلامة المعنى واستقامته، وما يسعى إليه من الخروج عن كلِّ ما يتبادر إلى الذهن مما هو غير مراد. نحو منعهم نصب لفظ الجلالة على الاستثناء في قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(١)؛ لأنَّ المعنى يكون على ذلك: لو كان فيهما آلهةٌ ليس اللهُ -تعالى- موجودًا بينهم لفسدتا، وهذا يستلزم أن الله -تعالى- لو كان موجودًا معهم لما حصل الفساد(٢).

ونحو إنكار الرازي زيادة (ما) في قول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٣). إذ قال: «وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: دُخُولُ اللَّفْظِ الْمُهْمَلِ الضَّائِعِ فِي كَلَامِ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَهَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامًا لِلتَّعَجُّبِ تَقْدِيرُهُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ؟ ... وَهَذَا هُوَ الْأَصْوَبُ عِنْدِي»(٤).

=

الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٢، وحاشية الصبان: ١/ ٢٢٨، ٨٠، و٢/ ٢٢٩. والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ٦٣، وحاشية الخضري: ١/ ١٨٦، ١٨٥، ٦٨، ٦٥، و٢/ ٨٤.

(١) سورة الأنبياء: الآية/ ٢٢.

(٢) ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ٢: ٦٩.

(٣) سورة آل عمران: الآية/ ١٥٩.

(٤) تفسير الرازي: ٩/ ٤٠٦.

وعقَّب عليه خالد الأزهري بقوله: «وَإِنَّمَا أنكَر إِطْلَاق القَوْل بِالزَّائِدِ إجلالًا لكَلَام الله تَعَالَى وللملازمةِ لباب الْأَدَب كَمَا هُوَ اللَّائِق بِحَالِهِ»(١).

المسألة الثانية: آثاره

يترتب على القول بالإعراب على الإعارة الخروجُ عن مقتضى جملةٍ من الأحكام النحوية المطَّرِدة، نذكرها في ما يأتي:

أولًا: تركُ إعرابِ ما لا يسوغ تركه، نحو: تركهم إعراب («أل» و«إلا» و«لا») بحجة أنها على صورة الحرف، وهي حجة غير مقبولة؛ «لأنَّ مجيئها على صورة الحرف يُعفيها من الإعراب لفظًا، أي: من ظهور علامة الإعراب، ولكن لا يُعفيها من أن يكون لها محلٌّ من الإعراب. أمَّا منعها من الإعراب بالكليَّة لفظًا ومحلًّا ففيه نظر»(٢).

ثانيًا: اشتراك اسمين في وظيفة نحوية واحدة، وانفصال العلامة الإعرابية عن عائدها، فحين يقال -مثلًا- في «جاء الضارب»: أل: اسم موصول مبني على السكون انتقل إعرابها إلى ما بعدها، يكون ما بعدها هو المعرَبَ بما يقتضيه العامل، وهو هنا فاعلٌ، فتكون الوظيفة الفاعلية حينئذٍ قد توزعت على اسمين أولهما موقعها الحقيقي، وثانيهما موضعها الظاهرةُ فيه علامتُها الإعرابية.

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٠.

(٢) أل الموصولة: ٢٥٠.

ثالثًا: تخطِّي أثرِ العامل معمولَه الحقيقي وظهورُه في غير معموله، وذلك مخالفٌ لما هو مقرَّر في علم النحو.

رابعًا: منع ظهور الحركة الإعرابية للفظ المستعير، وجعلها مقدَّرةً دون مسوِّغ من مسوِّغات التقدير المعهودة في النحو العربي.

خامسًا: القول بإعرابٍ دون وظيفةٍ وتسميةٍ نحوية، فإذا قلنا- مثلًا- في (جاء الضارب): أل: اسم موصول مبنيٌّ على السكون انتقل إعرابه إلى الذي يليه. فكيف يُعرَب ما بعد (أل)؟ وبمَ يُسمَّى؟[1].

سادسًا: اجتماع ما لا يجوز اجتماعه، كاجتماع فاعلين لفعل واحد في نحو: «جاء الضارب» وهما: «أل» واسم الفاعل، أو مفعولين لفعل واحد في نحو: «ضربتُ الكاتب»، أو مجرورين لجارٍّ واحد في نحو: «مررت بالضارب»؛ وذلك من غير تثنيةٍ أو عطفٍ محالٌ[2].

سابعًا: إثبات ما يجب حذفه، وهو ما يترتب على القول باستفهامية (ما) في قول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[3]. وذلك لأنَّ «مَا الاستفهامية إِذا خفضت وَجب حذف ألفها فرقًا بَين الِاسْتِفْهَام وَالْخَبَر نَحْو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[4]، وَ(مَا) فِي الْآيَة ثَابِتَة الْألف وَلَو كَانَت استفهامية

---

(١) ينظر: طريقة الإعراب: ١٠٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٤٤.

(٣) سورة آل عمران: الآية/ ١٥٩.

(٤) سورة النبأ: الآية/ ١.

لحُذفت ألفها لدُخُول حرف الْخَفْض عَلَيْهَا، وَأجِيب بِأَن حذف ألف (مَا) الاستفهامية إِذا دخل الْخَافِض أكثري لَا دائمي فَيجوز إِثْبَاتهَا للتّنْبِيه على إبْقَاء الشَّيْء على أَصله، وعُورض بِأَن إِثْبَات الْألف لُغَة شَاذَّة لَا يَحسُن تَخْرِيج التَّنْزِيل عَلَيْهَا»(١).

ثامنًا: الإشكال على القواعد النحوية، وذلك على القول باستفهامية (ما) أيضًا؛ لِأَنَّ «خفض (رَحْمَة) لَا يكون بِالْإِضَافَة إِذْ لَيْسَ فِي أَسمَاء الِاسْتِفْهَام مَا يُضَاف إِلَّا (أَيّ) عِنْد جميع النحاة، وَ(كم) عِنْد أبي إِسْحَق الزّجاج، وَلَا يكون خفضها بالإبدال من (مَا) وَذَلِكَ لَا يجوز؛ لأن الْمُبدَل من اسْم الِاسْتِفْهَام لَابُد أَن يقْتَرن بِهَمْزَة الِاسْتِفْهَام إشعارًا بتعلق معنى الِاسْتِفْهَام بِالْبَدَلِ قصدًا...نَحْو: كَيفَ أَنْت أصحيح أم سقيم؟ وَ(رَحْمَة) لم تقترن بِهَمْزَة الِاسْتِفْهَام فَلَا تكون بَدَلا من (مَا)، وَلَا يكون خفضها على أَن تكون (رَحْمَة) صفة لـ(مَا)؛ لِأَن (مَا) لَا تُوصَف إِذا كَانَت شَرْطِيَّة أَو استفهامية؛ وكل مَا لَا يُوصف لَا يكون لَهُ صفة؛ فَوَجَبَ أَلا يكون صفة لـ(ما) وَلَا يكون خفضها على أَن تكون (رَحْمَة) بَيَانًا، أَي عطف بَيَان على (مَا)؛ لِأَن (مَا) لَا تُوصَف، وكل مَا لَا يُوصف لَا يعْطف عَلَيْهِ عطف بَيَان كالمضمرات عِنْد الْأَكْثَرين»(٢).

تاسعًا: ظهور عمل عامل الموصول في آخر الصلة، «والصلة لا

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٦٩.

(٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٦٩.

يتسلط عليها عامل الموصول»[1] وإنما يكون الإعراب على الموصول؛ لأنَّه هو المقصود، وإنَّما جيءَ بالصلة لتوضيحه[2].

عاشرا: التقدير الإعرابي خارج مظانِّه المعهودة في النحو العربي دون موجب.

---

(١) التوطئة: ١٦٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٣/ ١٤، وتعليق الفرائد: ٢/ ٢١٥.

المبحث الثاني:

الإعراب على الإعارة عند التنظير

المطلب الأول: «أل» الموصولة

انقسم النحاة على فريقين في نوع (أل) الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول، فذهب جمهور النحويين إلى أنها اسم موصول بمعنى (الذي)[١]، وتفرَّد منهم الزمخشري مع قوله باسمية (أل) بالقول أنها منقوصةٌ من (الذي)[٢]. في حين ذهب الفريق الآخر إلى أنها حرفٌ[٣]، فقد نسب أبو حيان والمرادي والشاطبي القول بحرفية (أل) إلى الأخفش، ونسبوا إلى المازني القول بأنها حرف موصولٌ[٤]. بينما ذكر أبو علي الفارسي وابن مالك والرضي أن المازني يقول بحرفية (أل)[٥].

احتج القائلون باسمية (أل) بما يلي:

أولا: عودُ الضمير عليها، والضمائرُ لا تعود إلا على الأسماء، نحو:

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٢٣، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ١٧٨، وشرح التسهيل: ١/ ٢٠٠.

(٢) ينظر: الكشاف: ١/ ٧٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٤٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٥٩-٦٠، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٠١٣، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٩١، وشرح الأشموني: ١/ ١٥٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٠٠، وشرح الكافية: ٣/ ٩٣.

«مررت بالقائم أبوه»[١]. وأجيب عنه بأن الضمير يعود على موصوف محذوف، أو يعود إلى لفظ الموصول المؤول به (أل) وهو «الذي»[٢]. ورُدَّ عليهم بأن الموصوف لا يحذف إلا في مظانّ، وليس هذا منها[٣].

ثانيًا: لا يوجد في كلام العرب حرف موصولٌ إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر، وهذا لا يتقدّر بمصدر فدل على أنها اسم[٤].

ثالثًا: دخولها على الفعل المضارع، كما في قول الشاعر[٥]:

مــا أنــت بــالحَكم التُّرضــى حكومتُــه

ولا الأصــيلِ، ولا ذي الــرَّأيِ والجَــدلِ

فقالوا: كما لا يدخل حرف التنفيس على الاسم، كذلك لا تدخل (أل) لو كانت حرف تعريف على الفعل[٦]. ورُدَّ ذلك بأنَّه ضرورة شاذة[٧].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٧٨، وشرح الكافية: ٣/ ٩٣، والتذييل والتكميل: ٣/ ٦٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٤٤.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٧٨، والتذييل والتكميل: ٣/ ٦٠.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٦٠.

(٥) البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلًا من بني عذرة. ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٠١، والتذييل والتكميل: ٣/ ٦٠، والأشموني: ١/ ١٥٦.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٧٢.

أما أدلَّةُ القائلين بحرفيتها فهي:

أولًا: لو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب، قال ابن يعيش: «لو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنه لا موضع لها من الإعراب، ألا ترى أنها لوكان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت: جاءني الضارب، يكون موضعها رفعًا بأنها فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف: الألف واللام واسم الفاعل...»[(١)]. وأُجيب:

١- أنَّ مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأنَّ نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، غير أنَّ مجيء الصلة جملةً حالَ دون ذلك، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع[(٢)]. ورُدَّ بأنَّ حق الإعراب أن يكون على الموصول؛ لأنه هو المقصود بالكلام، وإنما يؤتى بالصلة لتوضيحه[(٣)].

٢- لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نُقل إعرابها إلى صلتها عاريةً كما في (إلا) الوصفية بمعنى (غير) في باب الاستثناء[(٤)].

٣- إنها جُعلت مع الاسم كالشيء الواحد، كما إذا قلت: هذه

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٤٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٠٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ٣/ ٩٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٣/ ٩٥.

بعلبك، صار الاسمُ المجموعَ فكذلك الضارب في قولك: قام الضارب، جُعلت (أل) مع (ضارب) بمنزلة اسم واحد[1].

ثانيًا: لو كانت اسمًا لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون الاسم الظاهر على حرفين يجوز حذف أحدهما وهو همزة الوصل فيبقى الاسم على حرف واحد[2]. وأُجيب عن هذا: «أنَّ (أل) لما كانت حال حرفيتها كما هي حال اسميتها من غير تغيير، سهل الحذف حال اسميتها كما سهل حال حرفيتها»[3].

ثالثًا: لو كانت اسما لكانت همزة الوصل فيها مكسورة، بينما هي مفتوحة كحالها في الرجل والغلام. وأُجيب بأنَّ همزة (أل) الاسمية فُتِحت تشبيهًا لها بـ(أل) التي للتعريف[4].

رابعًا: لو كانت اسما لجاز أن يُفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة، فتقول: «جاءني ال زيدًا ضاربٌ»، كما يقال في (الذي): «جاءني الذي زيدًا ضاربٌ»[5]. وأُجيب بأنَّ عدم الفصل سببه شدة الاتصال بين أل وصلتها؛ لأنَّ صلته مفردة بخلاف صلة (الذي) فإنه جملة[6].

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٦٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٦٢.

(٣) جواهر الأدب: ٣٧٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٦٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٦٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٦٣-٦٤.

خامسًا: إنَّ (أل) تعرِّف ما تدخل عليه، بينما الاسم الموصول تعرِّفه صلته، فدلَّ ذلك على أنَّ (أل) حرفٌ كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة[1]. وأُجيب بأنَّها لو كانت للتعريف لما كانَ لحاقها باسم الفاعل يُوجِبُ فيه العمل مطلقًا[2].

أمَّا (أل) الداخلة على الصفة المشبهة فقد ذهب الجمهور على أنها غير موصولة[3]، وحجتهم في ذلك أنَّ الصفة المشبهة ضعيفة؛ لأنها للثبوت، فلا تؤول بالفعل[4]. في حين ذهب ابن مالك إلى أنها موصولة؛ لما بين الصفة المشبهة والفعل من الشبه في العمل وإن خالفته في المعنى[5].

نستشفُّ من كلِّ ما سبق أنَّ مسألة القول بالإعراب على الإعارة في (أل) تثبُت بعد ثبوت القول بموصوليَّة (أل)، وهو قول تعترضه جملةٌ من الموانع كما تقدَّم، لنخلُص من ذلك إلى أنَّه رأيٌ فيه نظر!

(١) ينظر: اللباب في علم البناء والإعراب: ٢/ ١٢٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٠٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ٣/ ٩٥-٩٦، والتذييل والتكميل: ٣/ ٦٥، ومغني اللبيب: ٧١، وهمع الهوامع: ١/ ٢٩٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٣/ ٩٥-٩٦، والتذييل والتكميل: ٣/ ٦٥، ومغني اللبيب: ٧١، وهمع الهوامع: ١/ ٢٩٣.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٦.

المطلب الثاني: إلا الوصفية

اشترط النحاة في (إلا) التي تأتي صفة عدة شروط أوصلها بعض الباحثين إلى سبعة عشر شرطًا[1]. يمكننا أن نصنفها إلى ثلاث فئات كما يأتي:

أولًا: الشروط المتعلقة بالموصوف، وهي:

١- أن يكون موصوفها جمعًا منكَّرًا[2].

٢- أن يكون موصوفها واحدًا في معنى الجماعة[3].

٣- أن يكون موصوفها جمعًا شبه منكَّر، أي أن يكون معرفًا بـ(أل) الجنسية غير العهدية[4]، نحو قولنا: «جاء القومُ إلا زيدٌ»، والتقدير: جاء القومُ غيرُ زيد.

٤- أن يكون موصوفها مذكورًا غير جائز الحذف[5].

---

(١) للوقوف على هذه الشروط بالتفصيل، ينظر: التقارض النحوي بين (إلا) و(غير) في النحو العربي: ١٠٤ وما بعدها.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٩٩، والتسهيل: ١٠٤، والأصول في النحو: ١/ ٣٤٨، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٢٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٤٨.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ٤٠٨، والأصول في النحو: ١/ ٣٤٨، والتسهيل: ١٠٤، ١٠٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٢٧.

٥- ألا يكون موصوفها اسمًا مشتقًّا، ليكون ذلك أظهر في كونها صفة[١].

٦- ألا يكون موصوفها ضميرًا[٢].

ثانيًا: الشروط المتعلقة بالاستثناء، وهي:

١- ألا يكون الاستثناء مفرَّغًا، نحو: ما جاءني إلا زيدٌ، لخلو التركيب من موصوف تكون (إلَّا) وما بعدها صفة له[٣].

٢- أن يكون الاستثناء بها ممتنعًا[٤].

٣- أن يكون المستثنى منه نكرة، نحو: قام كلُّ أحدٍ إلا زيدٌ؛ فإذا كان ما قبلها معرفة وجب النصب، نحو: قام إخوتُك إلا زيدًا، فالوصف ممتنع[٥].

٤- ألاّ يكون الاستثناء موجبًا[٦]، فلا يجوز أن يقال في: (قامَ القومُ إلا زيدٌ): قام إلا زيد، في حين أنه يجوز في (غير) قام القومُ غيرَ زيد أن

(١) ينظر: التسهيل: ١٠٤-١٠٥.

(٢) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٣٤٣.

(٣) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٣٣٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١٠١.

(٥) ينظر: الفوائد والقواعد: ٣٢٢.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٥٤، ٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٢٧-١٥٢٨.

يقال: قام غيرُ زيد، فإذا كان الكلام موجبًا لفظًا ومعنى لم يجز غير النصب على الاستثناء.

٥- أن يصحَّ الاستثناء بها، فلا يصحُّ أن يجعل (إِلَّا زيدًا) في قولنا: قام عمرو إلا زيدًا صفة؛ لامتناع الاستثناء[١].

ثالثًا: الشروط المتعلقة بما قبل (إلا) وبعدها، وهي:

١- أن يكون ما بعدها مفردًا لا جملة، ففي نحو: ما قدمَ علينا أحدٌ إلا زيدٌ خير منه، لا يصحّ جعل (إِلَّا) -ههنا- صفة، لأمرين: الأول امتناع حلول (غير) محلّها؛ لأن (غير) لا تضاف إلى الجملة، والثاني فساد المعنى بدخول (غير)؛ لأن ذلك يخرج المبتدأ من أن يكون مخبرًا عنه[٢].

٢- ألاّ يكون الاسم النكرة الذي قبلها محصورًا[٣]؛ لأن الحصر يوجب دخول ما بعد (إِلَّا) فيما قبلها فلا يمتنع الاستثناء، كقولنا: كلّ رجل إِلَّا زيدًا جاءني، أو قولنا: له عليَّ عشرة إِلَّا درهمًا.

٣- أن تكون تابعة لما يدلُّ على جمع أو ما فيه معنى الجمع، كاسم الجمع، نحو: قوم، ورهط، حتى يكون في التركيب توافق بين حالتيها في

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٣٥٤.

(٢) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٣٣٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١: ٢: ٧٨٢.

الوصفية والاستثناء؛ ذلك أن الاستثناء لا بدَّ أن يكون ممَّا فيه معنى الجماعة لفظًا أو تقديرًا[١].

٤- أن تكون تابعة لما قبلها[٢]؛ ذلك أنَّها في الوصفية محمولة على (غير) وهذه لا تكون صفة إلا إذا كانت تابعة؛ ذلك أنه لا يقال: قامَ إِلَّا زيدٌ، والمراد: قام غير زيد؛ لأنه ليس ثمة اسم قبلها تحمل عليه.

٥- أن يكون ما بعد (إِلَّا) مفردًا لا جملةً؛ لأن (إِلَّا) لما كانت محمولة على (غير)، فهي فرعٌ عليها، والفرع لا يعلو على الأصل، و(غير) تمتنع فيها الإضافة إلى جملة، فكذلك ما حمِلَ عليها، فلا يجوز أن يقال: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منه، على أن تكون جملة (زيد خيرٌ منه) صفة لـ (أحد)[٣].

٦- ألَّا يليها نعتُ ما قبلها[٤]؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

المطلب الثالث: لا النافية

اختلف النحاة في (لا) التي بمعنى (غير) إذا دخل عليها حرف جر

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١: ٢: ٧٨٢.

(٢) ينظر: الإقليد ٢/ ٥٨٤-٥٨٥.

(٣) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٣٣٣.

(٤) ينظر: التسهيل: ١٠٤-١٠٥.

على قولين: الأول: أنَّها حرفٌ وهو قول جمهور البصريين(١)، وهو الذي يحتمله كلام سيبويه إذ قال: «واعلم أنَّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب، وأخذته بلا شيء، وغضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتاد، والمعنى ذهبت بغير عتاد، وأخذته بغير ذنب، إذا لم تُرِدْ أن تجعل غيرًا شيئًا أخذه به يعتد به عليه»(٢).

والثاني: أنها اسم، وهو القول المنسوب إلى الكوفيين(٣)، وإليه ذهب الهروي(٤)، والدسوقي(٥)، وحجتهم في ذلك أنها اتسمت بخصيصة من خصائص الاسم، وهي دخول حرف الجر عليها، شأنها في ذلك شأن (عن) و(على) الاسميَّتينِ عند دخول حرف الجر عليهما(٦)، وكذلك قيامها مقام (غير) وهي اسم فلتكن إذن مثلها(٧). ومثل (لا) المعترضة

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٤٠، واللباب في علم البناء والإعراب: ١/ ٢٤٥، وجواهر الأدب: ٢٨٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٠٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣٩، وجواهر الأدب: ٢٨٦، والجنى الداني: ٣٠١، ومغني اللبيب: ٣٢٢، وشرح التصريح: ١/ ٢٣٧.

(٤) ينظر: الأزهرية في علم الحروف: ١٦٠.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١/ ٢٥٤.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣٩، والجنى الداني: ٣٠١.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣٩.

بين الجار والمجرور (لا) الداخلة على الخبر والصفة والحال[1].

يظهر مما تقدَّم أنَّ القول بالإعراب على الإعارة في (لا) مبنيٌّ على القول باسميَّتها، وهو قولٌ يترجَّح لدى الناظر لقوة أدلته، وسلامته من النقد والاعتراض. والله أعلم.

المطلب الرابع: ما الاستفهامية

خالف الرازي ما أجمع عليه النحاة والمفسِّرونَ[2] في التوجيه الإعرابي لـ(ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[3]. فردَّ قولهم الذي أجازوا فيه زيادة (ما)، واختار أن تكون استفهامًا للتعجب، فقال: «وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: دُخُولُ اللَّفْظِ الْمُهْمَلِ الضَّائِعِ فِي كَلَامِ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَهَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامًا لِلتَّعَجُّبِ تَقْدِيرُهُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ؟ وذلك لأن جناياتهم لما كانت عظيمة ثم إنه ما أظهر ألبتة، تغليظًا في القول، ولا خشونة في الكلام، علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني وتسديد إلهي، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد، فقيل: فبأي رحمة من الله لنت

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣٩، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢٩. وحاشية الخضري: ١/ ٤٦٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٨٢.

(٣) سورة آل عمران: الآية/ ١٥٩.

لهم، وَهَذَا هُوَ الْأَصْوَبُ عِنْدِي»[1].

فجاء الأزهري ليحتجَّ له في قوله باستفهامية (ما) فقال: «وللإمام الرازي أن يقول لما كانت (ما) على صورة الحرف نقل الإعراب منها إلى ما بعدها فجرت بالحرف على حد مررت بالضارب على القول باسمية (أل) وهو الأصح»[2]. وقد جُوبِه رأي الرازي هذا بعدة اعتراضات منها: أنها لو كانت استفهامية لحُذِفت ألفها، ولرُفِعت (رحمة) ولم تُجَرّ[3].

يتبيَّنُ لنا مما سبق أنَّ قول الرازي باستفهامية (ما) في الآية المذكورة آنفًا، استدعى تبنّي الأزهري موقفَ الدفاع عنه والتوجيه له، ذاهبًا إلى القول بالإعارة فيها إخراجًا للرازي مما اعتُرِض عليه في ذلك، فيمكننا أن نسمِّيها بـ(ما) الرازيَّة الأزهريَّة. وهو الموضع الوحيد الذي قيل فيه بالإعارة في التوجيه الإعرابي لـ(ما) في ما وقفنا عليه.

---

(١) تفسير الرازي: ٩/ ٤٠٦.

(٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٩٧-٩٨، واعتراضات ابن هشام على مُعربي القرآن: ٣٣٨.

المبحث الثالث:

الإعراب على الإعارة عند التطبيق

قصدنا في هذا المبحث إلى تقصي أقوال العلماء القائلين باسميَّة هذه الأدوات التي انبَنَى عليها القولُ بالإعراب على الإعارة، مستبعدين الأعاريب المتأتية من القول بحرفيَّتها. وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: أل الموصولة

ظهر لنا أنَّ للنحاة في إعراب (أل) الموصولة ثلاثة اتجاهات:

١- اسم موصول مبني على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب جملتها. يظهر إعرابها على صلتها(١).

٢- اسم موصول مُعرَب بالحركات المقدَّرة(٢).

٣- أنَّ (أل) مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد، فكأنهما المركب المزجي، يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه(٣).

أمَّا صلتهُا الصفةُ الصريحةُ المتصلةُ بها فعدُّوها نوعًا من أنواع الشبيه

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢/ ٣٨، وتعليق الفرائد: ٢/ ٢١٤-٢١٥، وشرح الأُشموني: ٢/ ١٥٦-١٥٧، وحاشية الخضري: ١/ ٦٥، والنحو الوافي: ١/ ٣٥٧، وجامع الدروس العربية: ١/ ١٥٣.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٣٥٧.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٣٥٧.

بالجملة وأنها مع مرفوعها صلة (أل) لا محل لها من الإعراب[1]، فلم يتعرضوا للتفصيل في إعراب الصفة واكتفوا بالقول: إنَّ إعراب (أل) انتقل إليها؛ لأنها على صورة الحرف؛ تخلصًا من الإشكال المترتب على إعراب إحداهما دون الأخرى، فأَيٌّ منهما لو أُعرِبَ لأفضى إلى بقاء الآخر دون إعراب، وهو ما دفعوه بالقول بالإعارة.

نجد أنَّ هذه الآراء مبنيَّةٌ على علة عليلة؛ لأنَّ مجيء الاسم على صورة الحرف لا يُسوِّغ أن يُترك إعرابها، فالشبه الوضعي في الاسم لا يُعفيه من الإعراب مطلقًا، وإنما يُعفيه منه لفظًا بظهور حركات الإعراب عليه، ويبقى الاسم مُعربًا إعرابًا محليًّا أو تقديريًّا، كما هو الحال في الأسماء المبنية كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وغيرها؛ لما أشبهت الحروف لم يقل أحدٌ بأنها لا تُعرب، أو يُنقل إعرابها إلى ما بعدها، بل قيل: إنها تكون مبنية مع استحقاقها الإعراب المحلي من رفع أو نصب أو جر، على حسب ما يستحقه موضعه في الجملة.

المطلب الثاني: إلَّا الوصفية

تبين لنا من خلال الاستقراء أنَّ للنحاة خمسة مذاهب في إعراب (إلَّا) الوصفية، نُجملها في ما يلي:

---

(١) ينظر: شرح التصريح: ١/ !٤١-١٤٢، النحو الوافي: ١/ ٣٥٧، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٧٢.

١- أن تُعرَب نعتًا، مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا على حسب المنعوت، بحركاتٍ انتقلت إلى ما بعدها؛ لأنها لا تتحمل الإعراب لكونها على صورة الحرف، وما بعدها مضاف إليه مجرور بحركة الجر المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المعارة المنقولة عن (إلّا)[1].

وهو كما يبدو رأيٌ ينطلق من المبدأ نفسه الذي انطلق منه الاتجاه المتقدم في (أل)، فيقال فيه ما قيل هناك.

٢- أن تُعرَب - أيضًا- نعتًا، مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا على حسب المنعوت، بحركاتٍ مقدَّرة على آخرها، وما بعدها مضاف إليه مجرور بالحركة الظاهرة[2]. وهو رأي يفتقر إلى شواهد في ذلك، إذ لم نجد - في ما اطَّلعا عليه- شاهدًا جُرَّ فيه ما بعد (إلَّا) بالحركة الظاهرة.

٣- أن تُعرب اسمًا مبنيًّا على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب المنعوت، نعتًا له، وما بعدها مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارية المنقولة عن

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ٣/ ١٤، وشرح التصريح: ١/ ٥٤٠، ٤٦٠، و٢/ ٣٩٠، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٢، وحاشية الصبان: ١/ ٢٢٨، ٨٠، و٢/ ٢٢٩. والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ٦٣، وحاشية الخضري: ١/ ١٨٦، ١٨٥، ٦٨، ٦٥، و٢/ ٨٤.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢/ ٣٥٣.

(إلا)، والتركيب الإضافي (إلا وما بعدها) نعتٌ لما قبله[1].

٤- أن تعرب حرفًا وصفيًّا بمعنى «غير»، مبنيًّا على السكون، هي وما بعدها بمنزلة كلمة واحدة مركَّبة تركيبًا مزجيًّا في محل رفع أو نصب أو جر على حسب المنعوت[2].

٥- أن نَعدَّ (إلا) بمنزلة لاصقة شبيهة بـ (لا) في مثل قولنا: لا علمي، ولا أخلاقي، وبذلك يكون الوصف بهما معًا؛ وهي مع مدخولها بمنزلة الشيء الواحد، نظيرة اللاصقتين (in, im) في الإنجليزية، نحو نَفي (capable مؤهَّل)، فيقال: (incapable غير مؤهَّل). فتكون (إلا الله) من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3] على هذا الرأي: كلمة واحدة، نعتٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره[4]. والفرق بين هذا الرأي والذي سبقه أنَّ إعراب المركب الوصفي هناك محليٌّ، وهنا لفظيٌّ ظاهر.

يظهر لنا بعد عرض هذه الآراء أنَّ الرأي الأنسب هو الرأي الأخير

(١) ينظر: المعجم المفصل في الإعراب: ٥٧، الإعراب الكامل: ٥٤، وطريقة الإعراب: ١٠٨.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط في الإعراب: ٥٣، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٧/ ٢٠٠،

(٣) سورة الأنبياء: الآية/ ٢٢.

(٤) ينظر: التقارض النحوي بين (إلا) و(غير) في النحو العربي: ١١٣.

الذي يَعدُّهما بمنزلة كلمة واحدة مركبة من جزأين، مُعرَبةً إعرابًا لفظيًّا بالحركات الظاهرة، وفق ما يقتَضِيه موقعها في الجملة. وذلك لأنه رأيٌ يجنِّبنا إشكالات القول بانتقال ما تستحقه (إلَّا) من الإعراب إلى ما بعدها، فضلًا عن كون التركيب والدمج بين كلمتين موجودًا وشائعًا في التراث العربي نحو (الماصدق، والماهية، واللاأدرية)، ومُجازًا وفق ما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة[1].

المطلب الثالث: لا النافية

ظهر للنحاة مذهبان في إعراب (لا) الاسمية:

أحدهما: أنَّها اسم بمعنى (غير) معربٌ ظهر إعرابه على ما بعده، وما بعده مضاف إليه مجرور بحركة الجر المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العاريّة المنقولة عن (لا)[2].

وثانيهما: عدُّ (لا) مع المضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد، وإعرابُه بحسب موقعه من الجملة[3].

يبدو أن القول بالتركيب هو الأسلم، يعضده كلام إمام النحاة سيبويه

---

(١) ينظر: الإعراب الميسر: ٥٢-٥٤.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب: ٣٣٠، وإعراب الألفية: ٨، وأوضح المسالك: ١/ ١٧٢، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٢٩.

(٣) ينظر: الإعراب الميسر: ٥٣.

إذ قال: «واعلم أنَّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب، وأخذته بلا شيء...»[1]. فضلا عن تبني المحدثين لصحة التركيب والدمج بين لا النافية ومدخولها[2].

المطلب الرابع: ما الاستفهامية

لم نجد - فيما اطلعنا عليه- في إعراب (ما) في آية آل عمران على القول باسميتها أكثرَ مما اكتفى به الشيخ خالد الأزهري بالقول فيها بأنها: استفهامية نُقل إعرابها إلى ما بعدها؛ لأنها على صورة الحرف[3].

يظهر لنا عند التدقيق أنَّ الرازي بنى رأيه على مراعاة صحة المعنى دون الصناعة النحوية، كما قال الشيخ الأزهري: «وَإِنَّمَا أنكر إِطْلَاق القَوْل بِالزَّائِدِ إجلالًا لكَلَامِ الله تَعَالَى وللملازمةِ لباب الْأَدَب كَمَا هُوَ اللَّائِق بِحَالِهِ»[4]؛ يظهر أنَّه - على جلالة قدره- جانبَ الصواب، وأنَّ ما ذهب إليه الجمهور بزيادة (ما) للتوكيد هو الراجح في هذه الآية لما يأتي:

١- لأنه رأيٌ حَظِيَ بإجماع النحاة، وفي مقدمتهم إمامُ النحاة

(١) الكتاب: ٢/ ٣٠٢.

(٢) ينظر: الإعراب الميسر: ٥٢-٥٤.

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٢.

(٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٠.

سيبويه[١].

٢- ورود (ما) مثبتةَ الألف دليلٌ على أنها ليست للاستفهام، إذ لو كانت كذلك لحُذِفت ألفها، كما هو مبثوثٌ في علم النحو.

٣- مجيء (رحمة) مجرورةً بعدها، دليلٌ آخر على أنَّ (ما) ليست استفهامية؛ لأنَّ استفهاميتها تقتضي أن تكون (رحمة) مرفوعةً، وليست (ما) من الأسماء الاستفهامية التي تضاف إلى ما بعدها[٢].

٤- ومما يرجح زيادتها للتوكيد، سياق الآية الكريمة الذي يتحدث عن العزم والتوكل والغزو والقتال والنصر، وهي معانٍ تقتضي التوكيد أكثر من الاستفهام. والله أعلم.

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٨٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤٠٨.

الخاتمة

يُمكننا في الختام أن نُجمل ما ظهر لنا من نتائجَ في ما يلي:

١- قدَّم البحث تعريفًا للإعراب على الإعارة، من خلال تتبع مصطلحي الإعارة والإعراب لغةً واصطلاحًا ينص على أنه: «الإعرابُ المنقولةُ حركتُه الإعرابيَّةُ من المعمول إلى ما بعدَه».

٢- تبيَّن لنا أنَّ العلماء استعملوا عدة مصطلحات في الدلالة على هذا النوع الإعرابي، كان مصطلح العارية أشهرها وأكثرها تداولًا في مؤلفاتهم.

٣- آثَرَ البحث مصطلحَ (الإعارة) على (العارية)؛ لأنه أدلُّ على المقصود، وأدفع للَّبس، وألطف في التعبير، وطردًا للباب على وتيرة واحدة.

٤- ظهر للباحث أنَّ الإعراب على الإعارة يصنَّف ضمن نوعين من الإعراب: أحدهما: الإعراب المحلي للمعير، والثاني: الإعراب التقديري للمستعير.

٥- اتَّضح أنَّ المواضع التي نصَّ العلماء على الإعارة الإعرابية فيها ثلاثةٌ: «أل» الموصولة، وإلَّا الوصفية، ولا النافية، وأضفنا موضعًا رابعًا وهو (ما) الاستفهامية لم نجد مَن أشار إليه مِن النَّحاة في مؤلفاتهم، وهو مما تفرَّد به الرازي إيرادًا، وخالد الأزهري تسميةً وتوجيهًا.

٦- حصَر البحث أسباب اللجوء إلى القول بالإعارة في عاملي الصناعة النحوية، ومراعاة صحة المعنى.

٧- كشف البحث عن عشرة آثار سلبية يتركها القول بالإعراب على الإعارة في النحو العربي.

٨- تبيَّن أنَّ مواضع الإعراب على الإعارة من المسائل المختلف فيها اختلافًا شديدًا بين النحاة، وأنَّ القول بالإعارة فيها مشروط بالقول باسميَّتها جميعًا.

٩- رجَّح البحث الرأيَ القائل بعدِّ هذه الأدوات - عدا «ما» الاستفهامية التي ترجحت حرفيتُها- مع مدخولاتها اسمًا واحدًا كالمركب المزجي يُعرَب إعرابًا ظاهرًا.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

ثَبت المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٨ هـ.

٢- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد المعين ملوحي، مجمع دمشق، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٣- الاستغناء في الاستثناء: شهاب الدين القرافي (ت: ٦٨٤)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٤- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥- الأصول في النحو: أبو بكر بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٦- اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن: دراسة ونقد: د.إيمان حسين السيد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٧- إعراب الألفية: الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، المكتبة

الشعبية، بيروت.

٨- الإعراب بالنيابة دراسة وصفية تطبيقية في خمسة الأجزاء الأولى من القرآن الكريم: جلال أحمد علي المولى، رسالة ماجستير، بإشراف: د.لبابة عبدالله محمد الطيب، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ٢٠١٠م.

٩- إعراب الجمل وأشباه الجمل: د.فخرالدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط٥، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٠- الإعراب الكامل للأدوات النحوية: عبدالقادر أحمد، دار قتيبة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتَّل: بهجت عبدالواحد صالح، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٢- الإعراب الميسر: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٣- الإقليد (شرح المفصل): تاج الدين أحمد بن محمود عمر الجَنَدي (ت ٧٠٠ هـ)، تحقيق ودراسة د. محمود الدرويش، ط١، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٤- «أل» الموصولة: د.عبدالله بن عبدالعزيز الطريقي، بحث منشور في مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد (٢٩).

١٥- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، طبع دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩ هـ.

١٦- إملاء ما منَّ به الرحمن: العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

١٧- أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، شرحه محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٨- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.

١٩- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، ط٣، ١٣٩٩ه/ ١٩٧٩م.

٢٠- البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ.

٢١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي

(٧٤٥هـ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.

٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي القاهرة،١٣٨٧ هـ.

٢٤- التطبيق النحوي: د.عبده الراجحي، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧ه)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٩ هـ.

٢٦- التفسير الكبير: الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.

٢٧- التقارض بين (إلا) و(غير) في النحو: د.وليد محمد السراقبي، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، العدد (٨٢)،٢٠١٢م.

٢٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢.

٢٩- التوطئة: أبو علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط٢، ١٤٠١ هـ.

٣٠- التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣١- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، راجعه ونقحه: د. عبدالمنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣٢- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الإربلي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د.حامد أحمد نبيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣٣- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: الشيخ محمد الدمياطي الخضري (ت١٢٨٧هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩ هـ.

٣٥- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠ه)، ملتزم الطبع والنشر: عبدالحميد أحمد حنفي.

٣٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. مطبوع بهامش شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت.

٣٧- حروف المعاني والصفات: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٣٨- الحمل على المعنى في العربية: د.علي عبدالله حسين العنبكي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٣٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥ هـ.

٤٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد، وبهامشه حاشية الصبان، دار الفكر، بيروت.

٤١- شرح التسهيل. ابن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠ هـ.

٤٢- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ (يس) العليمي، دار الفكر، بيروت.

٤٣- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، طبعة المكتبة الفيصلية.

٤٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام (ت

٧٦١هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

٤٥- شرح قواعد الإعراب: محيي الدين الكافيجي (ت٨٧٩هـ)، تحقيق: فخرالدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط٢.

٤٦- شرح الكافية: الرضي الإستراباذي (ت٧٧٦ هـ)، تحقيق د.حسن الحفظي، ود. يحيى بشير المصري، ط١، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٤٧- شرح المفصل. موفق الدين بن يعيش (ت٥٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٤٨- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤٩- طريقة الإعراب: د.سعود بن عبدالعزيز الخنين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٠- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠-١٩٨٥م.

٥١- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥٢- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة المؤلف: ابن عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٣- الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٥٤- الكتاب: سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣.

٥٥- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ.

٥٧- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٨- اللباب في علم البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبدالإله نبهان، دار الفكر،

بيروت.

٥٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي وآخرون، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤.

٦٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد الفيُّومي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: د.عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، ط٢.

٦١- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١ هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥.

٦٣- المعجم المفصل في الإعراب: طاهر الخطيب، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

٦٤- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٦٥- المعجم الوسيط في الإعراب: د.نايف معروف، دار النفائس، ط١، ١٤٠٨هـ.

٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام

الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

٦٧- المقتصد في شرح الإيضاح: عبدالقادر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية.

٦٨- المقتضب: المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٨ هـ.

٦٩- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٧٠- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: د.مصطفى الصادق العربي، دار الطباعة: مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، ليبيا.

٧١- النحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط٣.

٧٢- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري الدمشقي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية، تصوير دار الكتاب العلمية.

٧٣- نقل الحركة الإعرابية بين القدماء والمحدثين: د.خالد محمد

المساعفة، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٩)، العدد (٢)، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣.

٧٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

مطابقة القرآن المجيد لكلام العرب

لأبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن هبة الله بن تَغلب الفِزْرَانِيّ النَّحويِّ، المعروف بالبَهْجَةِ (٥٣٠هـ - ٦٠٣هـ)

دراسة وتحقيق

د. عبد الله عبد القادر الطَّويل - سورية

- من مواليد مدينة إدلب، ١٩٦٩م.
- حاصل على دكتوراه في اللغة العربية من الجامعة المستنصرية في العراق ٢٠٠٥م، بتقدير الامتياز، عن تحقيقه لكتاب «النكت في القرآن» للمجاشعي.
- أستاذ مساعد/ تخصص اللغة والنحو، في كلية العلوم الإسلامية، بجامعة أديامان في تركيا.

المقدمة

الحمدُ لله الذي أنزل الفرقان، وأتمَّ فيه البيان، وأحيا به الإنسان، وجعله حجَّة على العالَمين، ورحمة للمؤمنين وهداية للسَّالكين، وغاية للطَّالبين، فجمع ـ سبحانه ـ فيه من الإعجاز ألوانًا، ومن الجمال أفنانًا، فأصبح مَوردًا عذْبًا لطالب الحقِّ، ومسلكًا سهلًا لقاصِد الفضيلة، وبيانًا واضحًا لأصحاب العقول المستنيرة، لا تفنى عجائبه، ولا تنقضي غرائبه، ولا يملُّ قارِئه، ولا يضلُّ تابعه.

والصَّلاةُ والسَّلام الأتمَّان الأكملان على النَّبي الكريم، والمعلِّم العظيم، الرحمة المهداة، والنِّعمة المسداة، محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد:

فإنَّ من أجلِّ ما تُصرف فيه الأوقات، وتُقضى فيه الأعمار، وتُبذل لأجله الجُهود، ويجلُّ به المقصود، فَهْمَ كتابِ الله وتأمُّلَه وتدبُّرَه، ومعرِفةَ مرادِ الله تعالى منه. ولَمَّا كان شرفُ العلوم بشرف محتواها، كان تفسير كتابِ الله - تعالى - هو أشرفُ العلومِ وأجلُّها؛ لأنَّ موضوعه كلام الله تعالى، الذي هو صراطُ الله المستقيم وحبلُ نجاةِ المؤمنين.

وإنَّ تفسير كتابِ الله والاشتغالَ به من أشملِ علوم الشَّريعة وأوسعها، فهو لا يتعلَّق بفنٍ من الفنون، أو عِلْمٍ من العُلوم فحسب؛ بل لابدَّ لإدراكه من إدراك أغلبِ علومِ الشَّريعة؛ ليبلغ الْمُفَسِّر غَايته، ويحصلَ على مقصده، وهو فَهم مراد الله فهمًا صحيحًا؛ لذا كانت حاجةُ الأُمَّة إلى المفسِّرِ والتَّفسِيرِ كبيرةً وعظيمةً. ومن هنا عرف صحابة

رسول الله للقرآن حقَّه؛ فكانوا لا يتجاوزون العَشْرَ الآياتِ حتَّى يحفظوها ويتعلموا ما فيها من عِلم، ثمَّ يعقبوا ذلك بالعمل بما علموا، وهكذا من أتى بعدهم من التَّابعين ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم؛ فتحقق بفعلهم ذلك قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، إذ لا يأتي زمان إلَّا ويهيئ لهذا الكتاب العزيز مَن يقوم به حقَّ القيام.

ولِمَا سبقَ من فَضل هذا العِلم، أحببتُ أن أشارك في هذا العمل، والذي أسأل الله أن يجعله مباركًا نافعًا، ويجعله حجَّةً لنا لا علينا.

أمَّا الدَّافع الذي رغَّبني في تحقيق هذه الرِّسالة فأمران:

الأوَّل: إبراز أحد أعلام الإسلام الذين أفنوا أعمارهم وأخلصوا أفكارهم وعقولهم خدمةً لهذا الدِّين، وقضوا حياتهم مجاهدين في سبيل إعزازه والتَّمكين له في نفوس المسلمين، والذَّب عن حياضه عن طريق التَّأليف والتَّدريس، وإظهار مكانته اللائقة به بين علماء عصره المبرّزين، ولا سيما منهم من عفَّى عليه الزَّمن، فخفيت شخصيته وجهوده العلميَّة على كثيرٍ من العلماء وطلبة العِلم في هذا العصر.

والآخر: أنَّ هذه الرِّسالة تعالج موضوعًا من أهمِّ الموضوعات التي عني بها العلماء قديمًا وحديثًا، ألا وهو «معاني القرآن وإعرابه»، التي تحكي قِصَّة العمل المتواصل لعلماء الأمَّة في تعلُّم القرآن ودراسة علومه.

وكتبت دراسةً موجزةً للتَّعريف بالمؤلِّف، بقَدْر ما تيسر لي من

معلومات، وللتَّعريف بموضوع الرِّسالة، ونسخة المخطوط التي اعتمدتها في تحقيق النَّص.

ولا يخفى على من مارس التَّحقيق أنَّه مركبٌ صعبٌ، يحتاج ـ من راكبِه ـ الصَّبرَ والعِنايةَ والتَّدقيقَ، فمسائلُه متعدِّدةٌ، وقضاياه متنوِّعةٌ، ومباحثه مختلفةٌ، والوصولُ إلى مراد المؤلِّف غايةٌ لا يدركُها إلَّا من كابدَ البحثَ وأمعنَ النَّظر.

ومن نافلة القول أن أذكر هنا ما ذكره أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ) ـ رحمه الله ـ من صعوبة إقامة النَّص وإتمامه، إذ قال: «ولرُبَّما أراد مؤلِّفُ الكتابِ أن يُصلح تصحيفًا، أو كلمةً ساقطةً، فيكونُ إنشاءُ عشرِ ورقاتٍ من حُرِّ اللَّفظِ وشريفِ المعنى، أيسر عليه من إتمامِ ذلك النَّقص حتَّى يرده إلى موضعه من اتصال الكلامِ، فكيف يطيق ذلك العارض الْمُستأجر، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب»(١).

وختامًا: أسأل الله تعالى أن يثيب على النِّية والجهد، والحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) الحيوان ١/ ٧٩.

المطلب الأوَّل

التَّعريفُ بالشَّيخ الفِزْرَانِي

أوَّلًا: اسمه

هو أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن هبه الله بن تغلب(١) الفِزْرَانيُّ، النَّحويُّ، المقرئُ، الضَّريرُ، المعروف بالبَهْجَةِ. وهو ما اتَّفقت عليه المصادر التي توافرت لديَّ، ولم يزيدوا عليه(٢).

ثانيًا: نسبته، ولقبه، وكنيته

اتَّفقت المصادر التي ترجمت للمؤلِّف على نسبته بالفِزْرَانِيِّ(٣)،

---

(١) (ابن ثعلب)، في إنباه الرواة ٣/ ٥٣، و(ابن ثعلبة) في معجم البلدان ٤/ ٢٦٠.

(٢) ينظر ترجمته في: إكمال الإكمال ٤/ ٥٨٠، ومعجم البلدان ٤/ ٢٦٠، وإنباه الرواة ٣/ ٥٣، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي (ذيل تاريخ بغداد) ١٦/ ٢٣٢، ونكت العميان ٢٢٤، والوافي بالوفيات ٢/ ٥٧، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩، وتبصير المنتبه ٣/ ١١١٤، وبغية الوعاة ١/ ٤٨.

(٣) (الفزاريُّ)، في نكت العميان ٢٢٤، والوافي بالوفيات ٢/ ٥٧، وكذلك ضبطها السِّيوطي في بغية الوعاة ١/ ٤٨، بهذه الصورة، وكذلك الإمام ضياء الدِّين المقدسي (ت٦٤٣هـ) ناسخ هذا المخطوط ومالكه في الصَّفحة الأَخيرة منه؛ عِلْمًا أنَّه قد ذكره في كتابه (الأحاديث المختارة ١/ ٢٢٧، و٥/ ٩٩) بـ(الفِزْرَانِي). وقال ابن نقطة (الفِرْرِينِي) بكسر الفاء وسكون الرَّاء بعدها، ثمَّ راء مكسورة، ثمَّ مثناة من تحت ساكنة ثمَّ النُّون. طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩. وإنَّنا نظن أنَّ هذا من الوهم الذي غلَّف نِسبة الشَّيخ طوال هذه المدَّة.

ومنهم من يكتبه (الفِزْرِينِي)[1]، وذلك نسبةً إلى قرية تُعرف بـ (فِزْرَانيَا)[2]، من قرى نهر الْمَلِكِ[3]، من ضواحي بغداد، وأكثر ما يتلفَّظُ بها أهلُها بغير الألف، فيقولون: (فِزْرِينيَا)، كأنَّهم يميلون الألف فترجع ياء[4].

أمَّا لقبه، فقد تعدد ذِكره في المصادر، وجاء على النَّحو الآتي:

- عُرِف بـ (النَّحويِّ)؛ لأنَّ أبا عبد الله الفِزْرَانِي كانت أكبر عنايته موجهة إلى النَّحو، دراسةً وتأليفًا وتعليمًا، وقد أجمع من ترجموا له من العلماء الأجلَّاء ما يثبت ذلك، ويكفي أن أشير هنا إلى قول الذَّهبي: «وكان عارفًا بالنَّحو، بصيرًا به بعد تَحَرٍّ»[5].

- وعُرِفَ بـ (المقرئ)؛ لاهتمامه بالقراءات، وقراءته على كبار المقرئين[6].

- وعُرِفَ بـ (بالضَّرير)؛ وذلك لا يحتاج إلى بيان، فقد أكَّدت المصادر ذلك[7].

---

(١) تاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣.

(٢) إنباه الرواة ٣/ ٥٣، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩.

(٣) نهرُ الْمَلِك: كُورة واسعة ببغداد بعد نهر عيسى، يقال: إنَّه يشتمل على ثلاثمائة وستين قرية. ينظر: المسالك والممالك ١٩٩، ونزهة المشتاق في اختراق الآفاق ٢/ ٦٦٨، ومعجم البلدان ١/ ٣٧.

(٤) معجم البلدان ٤/ ٢٦٠.

(٥) طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٦٠، وتاريخ الإسلام ٢٣/ ١٢٦.

(٦) الوافي بالوفيات ٢/ ٥٧، وتاريخ الإسلام ٢٣/ ١٢٦.

(٧) يُنظر المصادر السَّابقة.

- وأكثر ما عُرِفَ به: (البَهْجَة)[1]؛ لأنَّه كان كيِّسًا نَظيفَ الهيئة وقورًا[2].

وأمَّا كنيته: فقد أجمع المترجمون على أن الشَّيخ الفِزْرَاني ـ رحمه الله ـ كان يُكنى بأبي عبد الله، بلا خلاف[3].

ثالثًا: مولده

ذكر الإمام تقيُّ الدِّين ابن قاضي شهبة الأسدي (ت ٨٥٠هـ) أن تلميذه ابن الدُّبَيْثِي الشَّافعي (ت ٦٣٧هـ) قال: سألتُ الفِزرانيَّ عن مولده، فقال: ولدتُ سنة ثلاثين وخمسمائة. وعليه اعتمد ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) والقفطي (ت ٦٤٦هـ)[4].

(١) في أنباه الرواة: ٣/ ٥٣: (وكان يُلقَّب بالمهجة)، وهو وتحريف. كما ذكره تلميذه الضِّياء المقدسي في مُقدِّمة ونهاية هذه الرِّسالة بـ(بهجة الدِّين)، وقد أشرنا إلى ذلك في مكانه.

(٢) الوافي بالوفيات ٢/ ٥٧. قَالَ اللَّيثُ: البَهْجَةُ: حُسْنُ لَونِ الشَّيْءِ، ونَضَارته، وَرجلٌ بَهِجٌ: أَي: مبتهجٌ بِأَمْرٍ يَسُرُّه، وَأنْشد: (من السَّريع)

وَقَدْ أَراها، وَسْطَ أَتْرابِها ... فِي الحَيِّ ذِي البَهْجَةِ والسَّامِرِ

تهذيب اللُّغة (بهج) ٦/ ٤٢.

(٣) ينظر مثلًا:: إكمال الإكمال ٤/ ٥٨٠، ومعجم البلدان ٤/ ٢٦٠، وإنباه الرواة ٣/ ٥٣، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣.

(٤) طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩، وينظر: إنباه الرواة ٣/ ٥٣، ومعجم البلدان ٤/ ٢٦٠، وتاريخ الإسلام ٢٣/ ١٢٦.

المطلب الثَّاني

حياته العلميَّة

أوَّلًا: شيوخه

سَمِعَ الفِزْرَانِيُّ ـ رحمه الله ـ من خَلْقٍ كَثيرٍ، وتلقَّى العِلمَ عن الأئمَّة البارزين في عصره، فقد شهدت بغدادُ حركةً علميَّةً عظيمةً كان من أوصافها البارزة كَثْرةُ العلماء، والدُّروس العِلميَّة في جميع الفنون والمعارف. وكان للشَّيخ الفِزْرَاني ـ رحمه الله ـ شيوخٌ أعلامٌ بغداديون، شهدت لهم كتبُ التَّاريخ والتَّراجم بالرِّفعة والمكانة المتميِّزة، وهذه قائمةٌ بأسمائهم مُرتَّبةً حسب وفياتهم:

١. المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان بن منصور الشَّهرزوري، أبو الكرم المقرئ. (ت٥٥٠هـ)[1].

٢. الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر البغدادي، الحافظ الأديب، المعروف بالسَّلامي (ت٥٥٠هـ)[2].

٣. مُحَمَّد بن عُبَيْد الله بن سلامة بن عُبَيْد الله بن مَخْلَد، أبو عبد الله

---

(١) ينظر مثلًا: إكمال الإكمال ٤/ ٥٨٠، وإنباه الرواة ٣/ ٥٣، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، ونكت العميان ٢٢٤، والوافي بالوفيات ٢/ ٥٧، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩، وبغية الوعاة ١/ ٤٨. وترجمته في: تاريخ بغداد ٢١/ ١٦٨.

(٢) ينظر: إكمال الإكمال ٤/ ٥٨٠، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩، وينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤/ ٢٩٣.

الكَرْخيُّ البغداديُّ الرُّطَبيُّ (ت٥٥١ هـ)[١].

٤. أحمد بن بختيار بن علي بن مُحمَّد، القاضي أبو العبَّاس المندائيُّ، الواسطيُّ. (ت ٥٥٢ هـ)[٢].

٥. ستُّ الإخوة بنتُ محمَّد بن منصور الكرخي (ت ٥٥٣هـ)[٣].

٦. أبو منصور مسعود بن عبد الواحد بن حصين، الشَّيباني، البغدادي، المقرئ (ت٥٥٥هـ)[٤].

٧. عبد الله بن أَحمَد بن أَحمَد بن أَحمَد بن الخشاب، أَبو محمَّد النَّحوي (ت٥٦٧هـ)[٥].

ثانيًا: تلاميذه

لقد كان الشَّيخُ الفِزْرَاني ـ رحمه الله ـ مَقْصدَ عَددٍ كبيرٍ من طلبةِ العِلم،

(١) ينظر المصادر السَّابقة. وترجمته في: تاريخ الإسلام ١٢/ ٣٥، والوافي بالوفيات ١٩/ ١٤٧، وطبقات الشَّافعية للسُّبكي ٥/ ٢٣٢.

(٢) ينظر: طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩. وترجمته في: معجم الأدباء ١/ ٢٠٢، وتاريخ الإسلام ١٢/ ٤٢.

(٣) ينظر: الأحاديث المختارة ١/ ٢٢٧، و٥/ ٩٩، و٧/ ١١٦. وترجمتها في: توضيح المشتبه ٧/ ٣١٤.

(٤) ينظر: وإنباه الرواة ٣/ ٥٣، ونكت العميان ٢٢٤، والوافي بالوفيات ٢/ ٥٧، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩، وبغية الوعاة ١/ ٤٨. وترجمته في: تاريخ بغداد ١٥/ ٢٦٨، ومعرفة القُرَّاء الكِبار ٢٨٥.

(٥) ينظر: إكمال الإكمال ٤/ ٥٨٠، وإنباه الرواة ٣/ ٥٣، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، ونكت العميان ٢٢٤، والوافي بالوفيات ٢/ ٥٧، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩، وبغية الوعاة ١/ ٤٨. وترجمته في: تاريخ بغداد ١٥/ ٢٠٩، ومعجم الأدباء ٤/ ١٤٩٤.

ومَحَلَّ اهتمامهم في الأخذ عنه والدِّراسة عليه؛ وذلك لعلوِّ منزلته، وتنوُّعِ علومهِ ومعارفهِ، وكَثْرَةِ شيوخهِ؛ لذا قال عنه تلميذه ابن الدُّبيثي الشَّافعي (ت٦٣٧هـ): «سمعنا منه، وكتبتُ عنه، ونِعْمَ الشَّيخُ كانَ»[١]، وقد كان يُؤتى إليه من أقاصي البلاد ودانيها ليُسمع منه، بعد أن انقطع في بيته متفرِّغًا لطلبة العلم[٢]. وهذا ذِكرٌ لطلابه الذين أخذوا عنه، مرتَّبين حسب وفياتهم[٣]:

١- عَبْد الرَّحِيم بن عَبْد الواحد بن أَحْمَد، الفقيه كمال الدين المقدسي الحنبلي (ت٦١٢هـ)[٤].

٢- محمد بن سَعِيد بن يَحيى، أَبُو عَبْد الله بن أَبِي المعالي الدُّبَيْثِي (ت٦٣٧هـ)[٥].

---

(١) طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٢/ ٥٧، وبغية الوعاة ١/ ٤٨.

(٣) في كتاب طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ص ٦٠ للقاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، وقع سهوٌ من محقِّق الكتاب حينما عدَّ محمد بن أحمد بن عثمان، أبا عبد الله القَيْسي الأندلسي ابن الحدَّاد، الشّاعر المشهور، (ت ٤٨٠ هـ)، من أحد تلامذة الشَّيخ الفِزراني (ت ٦٠٣هـ)، وكان عليه إفراد هذا الأديب بترجمة مُستقلة، إذ لا صِلةَ بين العَالِمَين رحمهما الله.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٦٠. وينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٥/ ٦٦٥.

(٥) ينظر: طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩.، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي (ذيل تاريخ بغداد) ١٦/ ٢٣٢وترجمته في: تاريخ بغداد ١١/ ٢١٢، والعبر في خبر من غبر ٣/ ٢٣٠.

٣- مُحَمَّد بن عَبْد الواحد بن أَحْمَد بن عَبْد الرَّحمَن بن إِسمَاعِيل، الحافظ الحُجَّة الإِمَام ضياء الدّين، أَبُو عَبْد الله السّعديّ، المقدسي، ثُمَّ الدمشقي الصَّالحي، (ت ٦٤٣ هـ)[١].

٤- عَبد الرَّحمَن بن مُحَمَّد بن قُدامة، شيخُ الإسلام، شمس الدِّين، أَبُو مُحَمَّد، ابن القُدوة الشَّيْخ أَبِي عمر، المقدسيّ، الحنبليّ. (ت ٦٨٢ هـ)[٢].

٥- عَلِيُّ بن أَحمَد بن عَبد الواحد بن أَحمَد، الشَّيخ الإِمَام، فخر الدِّين، أَبُو الحَسَن ابن العلَّامة شمس الدّين أَبِي الْعَبَّاس المقدسيُّ، الحنبليُّ، المعروف والده بالبُخاري. (ت٦٩٠ هـ)[٣].

ثالثًا: مكانته العلميَّة.

أبو عبد الله الفِزراني من قرية من ضواحي بغداد اسمها (فِزرينيا) تقع على نهر الملك ـ كما تقدَّم ـ قَدِمَ بغداد في صباه، وقرأ القرآن، والنَّحو، والأدب، وسَمِعَ كثيرًا من علمائها، وأخذ القراءات، وروى الحديث عنهم..

(١) ينظر: الأحاديث المختارة ١/ ٢٢٧، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣. وينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٣، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٥٢.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٦٠. ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٥/ ٤٦٩.

(٣) ينظر: المصادر السابقة. ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٣/ ٣٤٠.

من خلال البحث والتَّنقير في كتب التَّراجم وجدتُ الإمامَ الفِزراني ـ رحمه الله ـ قد تبوَّأ مكانةً علميَّةً ساميةً، وتقلَّدَ مقامًا مرفوعًا في عصره، ونبغ في علومٍ شتَّى، ومعارفَ مُتعدِّدة، لا غنى لطالب العِلم عنها، وأشهرها عِلْمَا النَّحوِ والقِراءات وما يتعلَّق بهما، وهذان العلمان هما السَّبيل لفهم كتاب الله وسُنَّة رسوله ـ ﷺ ـ فهمًا صحيحًا، فمن أتقنهما فَهِمَ بهما مرادَ الله ـ جلَّ وعزَّ ـ في كتابه.

ويلزمه أيضًا طلب أكثر العلوم، كعِلم الفقه وأصوله، وعلم الإسناد ومصطلح الحديث، والجرح والتَّعديل، وعلوم القرآن، وعلوم الآلة من اللُّغة وشِعر العرب، والبلاغةِ والأدبِ، إذ لا بدَّ له من معرفةِ أُصولِ هذه العلوم وقواعدها وضوابطها مِمَّا هو سبيلٌ لمعرفة النَّص، وفهمه فهمًا صحيحًا سليمًا.

وبنظرة في هذه الرِّسالة نجد أنَّ الإمام الفِزراني ـ رحمه الله ـ قد بَرَزَ في عددٍ من العلوم التي صقلتْ شخصيته العلميَّة، وبَانَ أثرها في أسلوبه وعرضه الماتع لها، فوجدنا براعته في التَّفسير، والحديث، والنَّحو، والصَّرف، واللُّغة، والبلاغة، والشِّعر، والعروض.. ممَّا يكشف لنا عن صورة عَالِمٍ مُتمكِّنٍ مُتبحِّرٍ، له مكانته بين علماء عصره المبرِّزين، فلا غرو بعد ذلك أن يُجمِع العلماءُ على الثَّناء عليه، والتَّنويه بفضله وإمامته، وقد قِيل قديمًا[1] (البسيط):

---

(١) البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي (ت١٩٠هـ) في عيون الأخبار ٣/ ١٧٨.

وَالنَّاسُ أَكْيَسُ مِنْ أَنْ يَحْمَدُوا رَجُلًا
حَتَّى يَرَوْا عِنْدَهُ آثَارَ إِحْسَانِ

وهذه طائفة من آراء العلماء فيه:

١. فهو عند ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ): «كان قارئًا نحويًّا»(١).

٢. وهو عند تلميذه أبي عبد الله الدُّبَيْثِي (ت ٦٣٧هـ): «سمعنا منه، وكتبتُ عنه، ونِعْمَ الشَّيخ كانَ»(٢).

٣. وهو عند أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ): «مُقرئٌ عارفٌ بالنَّحو»(٣).

٤. وهو عند أبي عبد الله محمَّد بن أحمد الذَّهبي (ت٧٤٨هـ): «كان عارفًا بالنَّحو، بصيرًا به، بعد تَحَرٍّ، ثقةً، خيِّرًا»(٤).

٥. وهو عند صلاح الدِّين خليل بن أيبك الصَّفدي (ت ٧٦٤هـ): «وكان عالمًا بالنَّحو والقراءات، انقطع في بيته، وقَصَدَه النَّاسُ للقراءة، وكان كيِّسًا نظيفَ الهيئةِ وقورًا»(٥).

٦. وأمَّا عند السّيوطي (ت٩١١هـ)، فقد كرَّرَ ما ذكره المترجمون

---

(١) معجم البلدان ٤/ ٢٦٠.

(٢) طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٥٩.

(٣) إنباه الرواة ٣/ ٥٣.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٦٠.

(٥) نكت العميان ٢٢٤، والوافي بالوفيات ٢/ ٥٧.

السَّابقون من ثناءٍ على هذا العالم الجليل(١).

رابعًا: وفاته

أرَّختْ كتبُ التَّراجم وفاة الإمام الفِزراني ـ رحمه الله، فقد كانت في يوم الثُّلاثاء، السَّابع والعشرين من صفر، سنة ثلاث وستمائة، ودُفن في باب حَربٍ بمقابر الشُّهداء ببغداد(٢).

خامسًا: آثاره

أهملتْ كتبُ الفهارس والتراجم التي ترجمت للشيخ الفِزراني ذِكرَ مؤلفاته، ولا نَعْلَمُ سببًا لهذا!، وإنَّنا نعتقد أن له مؤلفاتٍ تتناسب ومكانته العلميَّة والبيئة التي عاش فيها، ولكنَّها فُقدت لسببٍ ما، ودليلنا هو ظهور هذه الرِّسالة القَيِّمة له، وعلى الرغم من هذا فليس غريبًا أن لا نجد أثرًا لمؤلفاتٍ لعلماءَ بارزين، لسببين:

الأوَّل: قد لا يكون العَالِم ممَّن يهتمُّ بالتَّأليف أصلًا..

الآخر: قد يكون ممَّن ألَّفَ، لكن لم يُكتب لهذه المؤلفات الذُّيوع والانتشار والشُّهرة، ومن ثَمّ ضاعتْ كما ضاع كثيرٌ من تراثنا، أو مازالت مركونَّة على الرُّفوف تنتظر من ينفض عنها غبار السِّنين.

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٤٨.

(٢) ينظر: معجم البلدان ٤/ ٢٦٠، وإكمال الإكمال ٤/ ٥٨٠، والمختصر المحتاج إليه ١/ ١٢، وإنباه الرواة ٣/ ٥٣، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٣، والوافي بالوفيات ٢/ ٥٧، وبغية الوعاة ١/ ٤٨.

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ الرَّجلَ ـ رحمه الله ـ قد بَرع في العلوم، ومَهر في الفضائل، فألَّف ودرَّس سنين، وانتفع به خَلْقٌ كثير.

المطلب الثَّالث

(مطابقة ألفاظ القرآن المجيد لكلام العرب)

موضوعها، ومنهجها، وأبرز ملامحها العلميَّة.

أوَّلًا: موضوعها

لا يخفى على أحدٍ أهميةَ عِلم الإعراب في توضيح المعنى الذي تنشده الآيات القرآنيَّة، وبيانِ ما تقصده من دلالاتٍ، وقد نشأ هذا العلم وازدهرت مباحثه في كنف الحاجة إلى تفسير القرآن، وتوضيحِ معانيه وغريبه، ومن هنا تعدَّدت المصنفات قديمًا وحديثًا لتحقيق هذا الغرض، وبعضها يُكملُ بعضًا؛ فلكُلِّ مصنَّفٍ مذاقُه ووجهته التي هو مُوَلِّيها، ولا غنى لأحدٍ عن أحدٍ؛ لأنَّ كُلًّا منها يُعنَى بجانب، أو يحلُّ مُشكلًا، أو يثير مسائل علميَّة قد لا يثيرها غيره، بيد أنَّها اتفقت على العناية بإجلاء معاني كتاب الله ﷻ(١).

وهذه الرِّسالة جاءت ضمن هذا الإطار، فهي حلقةٌ من حلقات التَّأليف في معاني القرآن وإعرابه، والوقوف على مُشكله وبيانه، أراد فيها

(١) على سبيل المثال: معاني القرآن: (للكسائي (ت ١٨٩هـ)، وللفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، وللأخفش (ت ٢١٥هـ)، وللنَّحاس (ت٣٣٨هـ).. ومشكل إعراب القرآن لمكي (ت ٤٣٧هـ)، والنُّكت في القرآن للمجاشعي (ت٤٧٩هـ)، (من تحقيقنا)، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن للخراط (محدث).

المؤلف ـ رحمه الله ـ إثبات حقيقة اللَّفظ القرآني بأنَّه لم يخرج على ما تعارفتْ عليه العربُ في كلامها، وإنْ بدا للوهلة الأُولى مُشكلًا أو غريبًا، واستشهد لذلك من مَقُولها شِعرًا ونثرًا، بأسلوبٍ راقٍ، يُفصحُ عن عقليَّةٍ وموهبةٍ علميَّةٍ فذَّةٍ. إنَّ هذه الرِّسالة هي الأثر الوحيد من مؤلَّفات الفِزراني التي وصلت إلينا، ويُعدُّ ظهورها أوَّل ظهورٍ لشخصيَّته ظهورًا علميًّا مُستقلًا مُتميِّزًا، إذ اشتملت على تفسيرٍ، ولغةٍ، ونَحوٍ، وصرفٍ، ودلالةٍ، ولُغاتٍ، فهي تزداد قيمةً؛ لأنها تعكس مكانة الشَّيخ وتَدلُّ على علميَّته.

ثانيًا: منهجها، وأبرز ملامحها العلميَّة.

امتاز منهج أبي عبد الله الفِزراني في رسالته هذه بخصائص يمكن إجمالها بالنّقاط الآتية:

١. تناول الفِزراني ـ رحمه الله ـ مجموعةً من الآيات المشكلة، وهي التي قد تَغمُض معرفة إعرابها وإدراكُ توجيهها، أو تُخالِف في الظَّاهر قواعد النُّحاة، ولكن لدى التأمُّل والتَّحقيق يظهر موافقتها لكلام العرب وأساليبهم، وكانت مصادر احتجاجه على المسائل التي تناولها تتمثل في الآيات القرآنيَّة الكريمة، والحديث النَّبوي الشَّريف، وأقوال العرب، والشِّعر العربي. إذ كان يسوقها لإثبات ما ذهب إليه من مسائل وقضايا نحويَّة ولغويَّة، مُستشهدًا بالشِّعر (الجاهلي، والإسلامي، والأموي)،

مُلتزمًا بالحدِّ الزَّمني الذي حدَّده العلماء في الاستشهاد. ومعلوم أن السَّلف قد استشهدوا بهذه المصادر الثلاثة وخاصة الشِّعر على غريب اللُّغة وتراكيبها، مُمثَّلة في النَّص الأرقى (القرآن الكريم)، فقد رُوي عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ أنَّه كان يقول: «إذا سألتموني عن غريبِ القرآن، فالتمسوه في الشِّعر، فإنَّ الشِّعر ديوانُ العَرَبِ».

٢. تفسيره بعض الألفاظ اللُّغوية، وشرحه معاني الأبيات أحيانًا؛ استجلاءً للمعنى.

٣. اعتناؤه بالجانب البياني للآيات، وإظهار جمالها، وروعة نظمها وأسلوبها.

٤. دفعُهُ شُبهة التَّناقض عن نصوص القرآن الكريم في أكثر من موضع.

٥. عنايته بالتَّوجيه النَّحوي والصَّرفي للمسائل المشكلة، وبيان أثره في المعاني والأسلوب.

٧. عنايته بالجانب العقدي والفقهي لبعض المسائل.

٨. عنايته بالأسلوب وتفسيرُه إشكاليةَ بعض النُّصوص، كإجمال الكلام، وحذف القول أو المقول، والالتفات وغير ذلك.

٩. اهتمامه ببعض الظواهر اللغوية، كالإتباع، والمقلوب.

من خلال هذه المسائل التي تناولها الإمام الفِزراني ـ رحمه الله ـ

نلمس تمكُّنَه وفهمه العاليين في عرضه للمسائل وحل مشكلها، والربط بين المسائل، كما نلمس القِيمة العلميَّة لهذه الرِّسالة الصغيرة في حجمها، والكبيرة في موضوعها، فنحمد الله تعالى أن يسَّر لنا إخراجها إلى النُّور، ونسأل الله أن يتقبَّل منَّا.

المطلب الثَّالث

وصف المخطوط، ومنهج التَّحقيق ومصطلحاته

أوَّلًا: مخطوطة الرسالة:

اعتمدت في تحقيق الرِّسالة على نسخة واحدة محفوظة بمكتبة مركز جمعة الماجد للثَّقافة والتُّراث بدبي، رقم المادة (٢٢٣٨٢٨ ـ نحو)، ورقمها في الفهرس (٩٩٦)، وتقع في (١٢) ورقة، في كل صفحة (١٨) سطرًا، وفي كل سطر (١٠) كلمات تزيد قليلًا أو تنقص، كتبت بخط نسخي قديم، لا يخلو من طمسٍ أو سقطٍ أو خطأ. جاءت ضمن مجموعٍ يبدأ ترقيمها فيه: (١٠٦– ١١٧). في الصَّفحة الأُولى ذُكرت بعض التَّعليقات المهمة، وهي:

أ- (فيه مسائل تكلَّم عليها الشَّيخ الإمام بهجة الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد النَّحوي الضَّرير، مات سنة ثلث وستمئة ببغداد).

ب- (وقف الحافظ ضياء الدِّين المقدسي رحمه الله)[١].

ت- (بسم الله الرَّحمن الرحيم، قَرَأَ ونَظَرَ في هذا الكتاب المبارك العبد الفقير إلى الله تعالى صلاح الدِّين محمَّد بن العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن المقدسي)[٢].

---

(١) تلميذ المؤلف، والعالم المشهور (ت٦٤٣هـ).

(٢) لعلَّه: محمد بن عبد الرحمن المقدسي المالكي، كان من فضلاء المالكية، أفتى =

نُسخت هذه الرِّسالة في حياة المؤلِّف (أي: قبل ٦٠٣هـ) بِيَدِ الحافظ ضياء الدِّين المقدسي ـ رحمه الله (ت٦٤٣هـ)، وقُرئت على المؤلف، وقد أثبت ذلك في نهاية المخطوط، إذ قال: «كتَبَهُ لنَفْسِهِ محمَّد بن عبد الواحد المقدِسيُّ، بُلِّغَتْ قِراءَةً على مُنْشِئِهَا بهجة الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد الفزراني النَّحويِّ».

أوَّلها: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم. ولا قُوَّةَ إِلَّا باللهِ. قَالَ الشَّيخُ الإِمَامُ العَالِمُ أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن هبة الله بن تَغلب الفِزْرَانِيُّ النَّحويُّ: بتوفيقِك اللَّهمَّ نلزَمُ الجَدَدَ الواضح، والسَّنَنَ القاصد، والمنَار المنير..).

آخرها: (فأمَّا الكُوفيُّون فيجعلُونه من بابِ المقلُوب، وأمَّا البصريُّون فيجعلونها لُغتين، وليس هذا موضع الانتصار لأحدِ القَولَينِ، والله أعلم. كتَبَهُ لنَفْسِهِ محمَّد بن عبد الواحد المقدِسيُّ، بُلِّغَتْ قِراءَةً على مُنْشِئِهَا بهجة الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد الفزراني النَّحويِّ).

ثانيًا: صِحَّة نسبة الرسالة إلى مؤلِّفها:

الرسالةُ بلا شكٍّ تعود إلى أبي عبد الله الفِزراني ـ رحمه الله ـ؛ لما جاء في مُقدِّمتها وخاتمتها من ذكر اسم المؤلِّف كاملًا.

=

وانتفع به الطَّلبة، مات في سنة ٧٥٧هـ، في جمادى الآخرة. الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥/ ٢٥٥.

ثالثًا: صِحَّة عنوان الرِّسالة:

الرِّسالة لا تحمل عنوانًا صريحًا على صفحتها الأُولى كما هو معتاد في الكتب والرَّسائل المخطوطة، غير ما أثبته النَّاسخ من أنَّها مجموعة من المسائل التي تكلَّم عنها الشَّيخ الفِزراني(١)، وهذا لا يكفي لتحديد عنوانها على الشَّكل المتعارف عليه عند المحقِّقين..، فذهبتُ إلى كُتب التَّراجم والفهارس التي ذَكَرَتِ المؤلِّف وتلامذته، وكلَّ ما يتعلَّق بترجمته، فلم أجد أثرًا لها، رغم كَثرة البحث والتَّنقير فيها، وحينها لم أجد أمامي غير نص الرِّسالة لعلي أجد ضالَّتي، فعند قراءتي الدَّقيقة له وجدت العنوان لا يخرج عن مفهوم: «مُطابقةِ ألفاظ القُرآنِ المجيدِ لكَلامِ العَرَبِ»؛ وقد أطلقته على الرِّسالة؛ للأدلَّة الآتية:

أ- معلوم أنَّ عنوانَ أي كتابٍ قديمًا أو حديثًا يلخِّص فكرته وموضوعه، وفكرة هذه الرِّسالة وموضوعها قاما على أنَّ ألفاظ القرآن الكريم لا تخرج عمَّا تعارفت عليه العرب في كلامها، وقد أتى المؤلِّف بمجموعة من الآيات القرآنيَّة مُستشهدًا على أصالة أسلوبها من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وهذا مُتحقِّق في العنوان الذي ذهبنا إليه..

ب- وجدتُ المؤلف يذكر (العنوان) صراحةً حينما كان المؤلف قد استطرد في مسألة عَرَضية، فأراد الرجوع إلى صلب موضوعه، فقال:

---

(١) أثبت المفهرس عنوانًا (تقريبيًّا) لها: «رسالة في المسائل النَّحوية المهمة في القرآن»، وهو غير موجود على صفحات المخطوطة. ينظر فهارس مخطوطات النَّحو (خزانة الماجد للتراث): ٢٨٦.

(فلنَصرفْ عِنَانَ القَولِ إلى ما به بدأنا من «مُطابقةِ ألفاظِ القُرآن المجيد لكلام العربِ»...)، وهذا كلامٌ صريحٌ واضحٌ من المؤلف يتَّفق مع ما قدَّرناه، ومع فِكرة الرِّسالة من أوَّلها إلى آخرها.

ت- كما وقفتُ على إشارة أخرى تؤكِّد المعنى ذاته، وهو قوله: (فلْنَعُدْ إلى ما كُنَّا فِيه، فنقول: إنَّ القرآن المجيد ـ جَلَّ منزِّلُهُ ـ جاء على مُتعارَفِ العَرَبِ ومألُوفِها، مع تنوُّع مذاهبِها في خِطَابها، وخُطَبِها، ونَثرِها). وهذا يعزز صحَّة المذهب أيضًا.

ث- وفي مسألة (القلب) قال المؤلِّف: (والقَلْبُ كثيرٌ في كلامِ العَرَبِ، والقرآنُ ـ جلَّ مُنَزِّلُهُ ـ جاءَ على مُتعَارَفِهم وتَغَايُر ألفاظِهم ومُتَدَاوَلِهَا بينهم). وهذا أيضًا يتَّفق مع المراد.

هذه الإشارات والأدلة مجتمعةً، تقوي ظنَّنا بأنَّ العنوان لا يبتعد عمَّا أثبتناه، غير أنَّنا أيضًا لا نَزعُم ولا نجزم بصحَّته بشكل قطعي، فالعِلم عند الله تعالى، ولعلَّ الله ـ جلَّ وعزَّ ـ ييسِّر لنا في قابل الأيام أو لأحد الباحثين الوقوف عليه واستجلاءَ حقيقته.

رابعًا: منهج التَّحقيق

١. حرَّرتُ النَّص على وفق قواعد الرَّسم الإملائي الحديث، وأدخلتُ عليه علامات القراءة من فواصل، ونقاط، وغيرها..

٢. اتَّبعتُ في كتابة الآيات القرآنية الكريمة رسم المصحف، وضبطتُ من النَّص ما يمكن أن يُشكل على الفهم.

٣. ترجمتُ للأعلام الذين ذُكِرت أسماؤهم في الرِّسالة، وحرصت أن تكون موجزة.

٤. خرَّجتُ الأحاديث النَّبوية الشَّريفة، والأبيات الشِّعرية من مظانِّها الأصيلة..

٥. علَّقتُ على بعض المسائل التي وردت في النَّص، وشرحتُ الألفاظ التي تحتاج إلى بيان ليسهل فَهْمها على القارئ.

٦. صحَّحتُ الخطأ، وأكملتُ ما طُمسَ من النَّص، مع الإشارة إلى ذلك كله في الهامش.

خامسًا: المصطلحات المُثبتة في التَّحقيق

١.(الأصل) = «مُطابقةِ ألفاظِ القُرآن المجيد لكلام العربِ».

٢. [..]: لحصر الزِّيادات بشكل عام أو لتخريج الآيات القرآنية.

٣. (..): لحصر بعض الكلمات أو الصِّيغ في المتن.

٤. {..} : لحصر الآيات القرآنيَّة.

٥. «..» = لحصر الأحاديث النَّبوية الشَّريفة.

٦. / ...و/ = تعني وجه الورقة.

٧. / ...ظ/ = تعني ظهر الورقة.

وختامًا: فلقد بذلتُ ما استطعت من جهد في هذا العمل ابتغاء أن يكون من العمل الصَّالح عند الله تعالى، قاصدًا الأجر والثَّواب، أو دعوةً

خالصةً ممَّن يَنتفع به، وأسأل الله التَّوفيق إلى حُسنِ القَصد، وصِحَّةِ الفَهمِ، وصوابِ القولِ، وسدادِ العمل. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

صور من مخطوط الكتاب

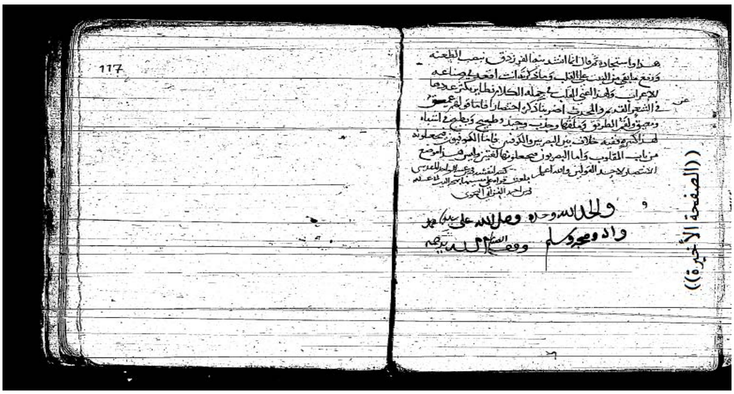
الصفحة الأولى



الصفحة الثانية



الصفحة الأخيرة



/ ١٠٦ظ/ بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

ولا قُوَّةَ إِلَّا باللهِ

قَالَ الشَّيخُ الإِمَامُ العَالِمُ أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن هبة الله بن تَغلب الفِزْرَانِيُّ(١) النَّحويُّ:

بتوفيقِك اللَّهمَّ نلزَمُ الجَدَدَ الواضح(٢)، والسَّنَنَ القاصد(٣)، والمنَار المنير، والصِّراط المستقيم، والنَّهج المفضِي إلى سعادة الأَبدِ، وإلى النَّعيمِ الدَّائِمِ السَّرْمَدِ(٤)، وإلى جنَّتك الَّتي لا هاديَ إليها غيرُ فَضلِكَ وإحسانِكَ، ولا دليلَ عليها غيرُ رضاك ورضوانك، بل نستعينُ ونعتضدُ، وعليك نتوكَّلُ ونعتمدُ، وإيَّاك نعبدُ ونحمدُ، ولرضاك ندأبُ(٥) ونجهدُ،

---

(١) في الأصل: (الفزاني)، وما أثبتناه من كتب التَّراجم، وهو الصَّواب. ينظر مثلًا: إكمال الإكمال ٤/ ٥٧٩، وإنباه الرُّواة ٣/ ٥٣، ولب اللُّباب في تحرير الأنساب ١٩٧.

(٢) الجَدَد: المستوي من الأَرْض. وَمِن أمثالهم: مَن سَلَكَ الجَدَدَ أَمِنَ العِثار. ينظر: جمهرة اللغة ٢/ ١٠٠٢.

(٣) السَّنَنُ: الطَّرِيقَةُ، يُقَالُ: اسْتَقَامَ فُلَانٌ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ. ينظر: الصحاح (سنن) ٥/ ٢١٣٨، ولسان العرب (سنن) ١٣/ ٢٢٦.

(٤) قَالَ الْخَلِيل: السَّرْمَدُ: هُوَ دَوَامُ الزَّمَانِ، واتِّصالُه من لَيْلٍ أَو نهارٍ. العين (سرمد) ٧/ ٣٤١، ولسان العرب (سرمد) ٣/ ٢١٢.

(٥) الدَّالُ وَالهمزَةُ وَالبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُلَازَمَةٍ وَدَوَامٍ. فَالدَّأْبُ: العَادَةُ وَالشَّأْنُ. قَالَ الفَرَّاءُ: الدَّأْبُ، أَصله مِن دَأَبتُ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ حَوَّلَت مَعنَاهُ إِلَى الشَّأْنِ. وَدَأَبَ الرَّجُلُ فِي عَمَلِهِ، إِذَا جَدَّ. مقاييس اللُّغة (دأب) ٢/ ٣٢١، وينظر: تهذيب اللُّغة ١٤/ ١٤٢، والصحاح (دأب) ١/ ١٢٣.

ونصلِّي على سيِّد المرسلينَ، وخاتَمِ النَّبيِّنَ، وعلى آله الطَّيبين الأَكرمينَ.

قوله ﷻ: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ﴾ [غافر: ٢٦]. ظاهرُ هذا اللَّفظ فيه إشكالٌ؛ لأنَّ معنى القَتْل إنَّما هو إزهاقُ النَّفسِ وإذهابُ الرُّوحِ، ومَن هذه صِفَتُه كيف يدعو؟

والجواب عن هذا الإشكال: أنَّ الضَّميرَ المرفوع في (يدعو) ليس لموسى وإِنَّما عائدٌ على هارونَ، وإِنْ لم يُذكر في القَتْل، وإنَّما شاعَ ردُّ الضَّمير إليه ـ وإن لم يُذكر ـ لملازمته أخاه موسى في الإرسال كما أَخبر الله ـ ﷻ ـ بقوله: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفۡصَحُ مِنِّي لِسَانٗا فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ﴾ [القصص:٣٤]. ولم يكن غَرَضُ موسى ـ عليه السلام ـ بالتماسِ أخيه مُشاركًا له في الرِّسالة لمجرَّد التَّصديق فقط، وإنَّما أرادَه للمُجادلةِ والمناضَحةِ عنه[1]، ودليلُه قوله: ﴿هُوَ أَفۡصَحُ مِنِّي لِسَانٗا﴾، إذ لا فائدةَ في قوله عن موسى (صدق) فقط، فلمَّا كان هذا المعنى مقصودًا مطلوبًا التمسه رِدْءًا، فلمَّا كان هذا مقام هارون، والرِّسالة حال موسى، طلَب فرعونُ قتْلَ موسى؛ لأنَّه هو المعتمد في الرِّسالة، وأَبقَى هارونَ[2].

---

(١) من المجاز: نَضَحَ عنه: ذَبَّ وَدَفَعَ، ونَضَحَ الرَّجلَ: رَدَّ عنه، ونَضَحَ الرَّجلُ عَن نَفْسِه، إِذا دافَعَ عَنْهَا بحُجَّة. ينظر: تاج العروس (نضح) ٧/ ١٨٢.

(٢) ذهب أغلب المفسرين إلى أن هذا أسلوب أمرٍ يُراد به الاستهزاء بموسى ـ عليه السلام ـ فقول تعالى: ﴿وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ﴾ يعني: أَني أقتله فليقل لربه حتى يخلِّصه مني، بل وفيها التَّسوية =

ووجه آخر، وهو: إنَّما تَمْتَمَ فرعونُ بقتل /١٠٧و/ موسى دون أخيه؛ لأنَّه هو السَّبب في إزالة مُلكه، والآيات بطريقه ظهرت، فحَرَصَ فرعون على قَتْله إبقاءً لِمُلْكِهِ.

ووجهٌ آخر: إنَّ موسى كان ربيب فرعون، وكان يرجو نفعَه، بدليل قوله ـ ﷻ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ [القصص: ٩]، فلمَّا بدا له من الآيات على يد موسى ما يُفضي إلى زوال مُلكه، ورأى أنَّ المصائبَ قد أتتهُ من بيوتِ الفوائد، اشتدَّ عليه حَنَقُه وتلهُّبُه، فطلب قتلَهُ، وهذا المعنى بهذا الشَّاهد وعلى هذه الصُّورة موجودٌ في القرآنِ وفي الشِّعر، فمِنْ ذلك قوله ـ ﷻ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، الهاء في ﴿عُمُرِهِۦٓ﴾ عائدةٌ إلى غير (المعمَّر) المذكور، من قبل أن يُزاد عُمرُه لا ينقص منه، إذ لا تجتمعُ زيادةٌ ونُقصانٌ في عُمْرٍ واحدٍ بعينه، فدلَّ على هذا أنَّ الهاء في ﴿عُمُرِهِۦٓ﴾ تعودُ على شخصٍ آخر، فيكون تقديره: وما يُعَمَّرُ مِن مُعَمَّرٍ، ولا يُنْقَصُ من عُمرِ آخرَ(١).

=

وعدم الاكتراث. كما أن في قوله: ﴿وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓ﴾ محذوف مُقدَّر، إذ يدلُّ على أنَّه قيل لفرعون: إنَّا نخاف أن يدعو عليك فيجاب، فقال: ﴿وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓ﴾ أي: (لا يهولنكم ما يَذكر من ربه فإنه لا حقيقة له وأنا ربكم الأعلى). ينظر مثلًا: بحر العلوم ٣/ ٢٠٣، وتفسير السَّمعاني ٥/ ١٥، وزاد المسير ٤/ ٣٥، ومفاتيح الغيب ٢٧/ ٥٠٨.

(١) ينظر: جامع البيان ١٩/ ٣٤٢، وزاد المسير ٣/ ٥٠٨، وشرح التَّسهيل لابن مالك ١/ ١٥٩.

يُؤيِّد هذا قوله ـ ﷺ: «فَرَغَ ربُّكَ مِنْ أَرْبعٍ»، ثمَّ ذَكَر منها الأَجَل[١]. وهذا نصٌّ في نفي اجتماع الزِّيادةِ والنُّقصانِ في عُمْرٍ واحدٍ.

ومثْلُه في المعنى قول الشَّاعر[٢]:

إِذَا النُّفَسَاءُ لَمْ تُخَرَّسْ لِبِكْرِهَا غُلامًا وَلَمْ يُسْكَتْ بِحِترٍ فَطِيمُهَا

هذا يصفُ عامَ جَدبٍ وزمنَ كَلَبٍ[٣]. والخُرْسَةُ: ما تَطْعَمُه النُّفَسَاء[٤]، والحِتْرُ: ما يَطْعَمُه الفَطِيمُ[٥]. يقولُ: في ذلك العام لا يوجد ما تَطْعَمُهُ النُّفَسَاءُ، ولا يُسْكَتُ به الفَطيمُ، ثمَّ قَحَم القِصَّة بقوله: «لِبِكْرِهَا غُلامًا»، فقد جمعَ في هذا بينَ أَنْ نبَّه على حَالِها، وأنَّها في مقامِ حُنوٍّ وانعطافٍ؛ لكونها بِكْرًا طِفلةً، وبينَ أَنْ ولَدَتْ غُلامًا، والغُلامُ عندهم أَعزُّ وأَعظمُ مكانةً من البِنْتِ؛ بدليلِ ما كانوا يعتَمدونه من الوأْدِ للبناتِ. فدلَّ

---

(١) الحديث رواه عَبْدُ اللهِ بن مَسْعُودٍ ـ رضي الله عنه، ونصُّه: «فُرِغَ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ الْخَلْقِ، وَالْخُلُقِ، وَالرِّزْقِ، وَالْأَجَلِ، فَلَيْسَ أَحَدٌ أَكْسَبَ مِنْ أَحَدٍ، وَالصَّدَقَةُ جَائِزَةٌ قُبِضَتْ أَوْ لَمْ تُقْبَضْ». المعجم الكبير للطبراني ٩/ ١٩٣، سنن الدار قطني ٥/ ٣٢٣، والسنن الكبرى للبيهقي ٦/ ٢٦٧، والإبانة الكبرى ٤/ ١٥٠.

(٢) البيت من الطَّويل، للأعلم الهذلي، وهو حبيب بن عبد الله أخو صخر الغي. شرح أشعار الهذليين ٣٢٧، والجراثيم ١/ ٣٥٦، وتهذيب اللُّغة ٤/ ٢٥٣، ولسان العرب (حتر) ٤/ ١٦٤.

(٣) من معاني (الكَلَبِ): العَطَشُ. ينظر: لسان العرب (كلب) ١/ ٧٢٢.

(٤) لسان العرب (خرس) ٦/ ٦٣.

(٥) الزَّاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٣١٦.

على أنَّ الهاءَ في قوله: «فَطيمُها» يعودُ على أُخرى غيرِ البِكْرِ المذكورة، إذ لا يجتمع أن يكونَ للنُّفَسَاء مَولودٌ وفَطِيمٌ في زَمنٍ واحدٍ.

فإنْ / ١٠٧ظ/ قِيلَ: يُحتَملُ أن تكونَ مُرضعةً وهي حَامِلٌ، ويُسمَّى اللَّبن: الغَيْلَ(١)، قُلنا: هذا فاسدٌ بقولِ الشَّاعرِ، فقد نصَّ أنَّها بِكرٌ، والبِكْرُ الَّتي لم تَضَعْ قَبْلَ ولدِهَا الأوَّل شيئًا، فولدُها بِكْرٌ، وهي بِكْرٌ، وأبوه بِكْرٌ(٢)، قال الشَّاعرُ(٣):

يــا بِكْــرَ بِكْــرَيْن ويــا خِلْــبَ الكبِــدْ
أَصــبحتَ مِنِّــي كــذراعٍ مــن عَضُــدْ

ومنه قول الآخر(٤):

نَحْــنُ صَــبَحْنَا عَــامِرًا فِــي دَارِهَــا
خــيلًا، تَعَــادَى طَرَفَــيْ نَهَارِهَــا
عَشِــــيَّةَ الهِــــلالِ أَو سِــــرَارِها

لا يجوزُ أَنْ يكونَ الضَّمير في (سِرَارِهَا) عائدًا إلى ليلةِ الهلالِ؛ لما

---

(١) جمهرة اللغة ٣/ ١٢٦٨، والمخصص ٥/ ٨٩.

(٢) العين (بكر) ٥/ ٥٩٥، وتاج العروس (بكر) ١٠/ ٢٤٠.

(٣) الرَّجز للكميت في ديوانه ١/ ١٦٦، واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢٣٥. وبلا نسبة في الصحاح (بكر) ٢/ ٥٩٥.

(٤) الرَّجز بلا نسبة في مقاييس اللُّغة ٣/ ٦٧، ولسان العرب (صبح) ٢/ ٥٠٣، وتاج العروس (صبح) ٦/ ٥١٧.

بينهما مِنَ البُعدِ، إذ الهلال: مِنْ أَوَّلِ ليلةٍ في الشَّهرِ إلى الثَّالثةِ(١)، والسِّرارُ: في آخِرِ الشَّهرِ، وقَد يَستَتِرُ القَمَرُ ليلةً أو ليلتينِ(٢)، وذا – كما تراه – بَوْنٌ بعيدٌ، فقد دَلَّ – ما ذكرناه – أنَّ الهاءَ في (سِرَارِهَا) راجعةٌ إلى (لَيلةٍ) محذوفةٍ؛ لدَلالة الحال عليها. وإِنَّما شَاعَ هذا ومِثله؛ لوقوع الشّركة في تناول (اللَّيل) للكُلِّ، إذ كان جنسًا واحدًا.

ومنه قول الآخر(٣):

ووَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْر ... كأَنْ ثَدْيَيْه حُقَّانِ

الهاءُ عائدةٌ إلى صاحبِ الوجه، وإن لم يُذكرْ. إذ ليس في البيت ما يجوز أن تعود إليه(٤).

---

(١) قال أبو منصور الأزهري في تهذيب اللُّغة ٥/ ٢٣٩: «أَخبرنِي المنذريُّ عَن أبي الْهَيْثَم قَالَ: يسمّى القَمَر لِلَيلَتَين من أَوَّل الشَّهر هِلَالًا، ولليلتين من آخر الشَّهْر لَيْلَة ستّ وَسبع وَعشرين هلالًا. ويسمّى مَا بَين ذَلِك قَمَرًا».

(٢) قَالَ الكسائيُّ وغيرُهُ: السِّرَارُ: آخِرُ الشَّهرِ لَيلةٌ يَستَسِرُّ الهلَالَ. قالَ أَبو عُبيدَةَ: وربَّما استَسَرَّ لَيلَةً وربَّما استسرَّ لَيلتَينِ إذا تَمَّ الشَّهر. قال الأَزهري: وسِرار الشَّهرِ، بـ(الكَسرِ) لُغَةٌ ليست بِجَيِّدَةٍ عندَ اللُّغَوِيِّينَ. الفَرَّاءُ: السِّرَارُ آخِرُ ليلَةٍ إذا كَانَ الشَّهرُ تِسعًا وَعِشرِينَ، وَسِرَارُهُ لَيْلَةُ ثَمَانٍ وَعِشرِينَ، وإِذا كَانَ الشَّهرُ ثَلَاثِينَ فَسِرَارُهُ ليلةُ تِسعٍ وعِشرِينَ. ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية ٢٢، ومقاييس اللُّغة (سر) ٣/ ٦٧، ولسان العرب (سرر) ٤/ ٣٥٧.

(٣) البيت من الهزج، وهو من الأبيات الخمسين المجهولة القائل، وهو في كتاب سيبويه ٢/ ١٣٥، والتذييل ٢/ ٧٨١، والمحتسب ١/ ٩، والمنصف ٣/ ١٢٨.

(٤) (وَوَجْهٌ)، وروي: (ونَحْرٌ)، وعلى هاتين الرِّوايتين تكون (الهاء) في قوله: (ثدييه) =

وقول آخر[1]:

وقُــرَّةُ يحمــيهم إِذا مَــا تبــدَّدُوا ويَطعَـنُهُمْ شَـزرًا فأَبْرحْـتَ فَارِسًـا

فَالمحميُّ غير المطعون، وهذا كمسألتنا، فتأمَّلْهُ تَجِدْهُ.

وإجمالُ الكلامِ في مَذهبِ العَرَبِ غير مُستكنٍّ، حتى إنَّهم يدخلون إحدى القِصتين في الأُخرى، فيظنُّ السَّامعُ أنَّهما قِصةٌ واحدةٌ، عن شخصٍ واحدٍ، حتَّى يأتيَ التَّفسيرُ فاصِلًا، ورادًّا كلَّ كلامٍ إلى موضعه. فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، هذا - كما تراه - جملةٌ واحدةٌ مع إبهام القَائلَيْنِ، وأَصلُهُ من كلامَيْن، فقد جاء مُجْملًا من غيرِ تفصيلٍ، وأصلُ هذا أنَّ يهودَ المدينةِ ونَصارى نجرانَ اجتمعوا عند النَّبي ـ ﷺ ـ /١٠٨و/ مُختَصِمِينَ، فقالتِ النَّصارى: لا يدخل الجنَّةَ إلَّا [من كان] نَصرانيًّا، وقالتِ اليهودُ: لا يدخل الجنَّةَ إلَّا [من كان] يهوديًّا، فمَزجَ القولين - كما ترى - وألغى القائلين إيجازًا واختصارًا[2].

=

عائدةٌ إلى (وجه) أو نحوه، بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأنَّ ثديي صاحبِهِ، فحذف المضاف وهو (الصَّاحب) وأقام المضاف إليه مقامه. ينظر: خزانة الأدب ١٠/ ٤٠٠.

(١) البيت من الطَّويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ٧١، وكتاب سيبويه ٢/ ١٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ٩٠، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٥١.

(٢) ينظر: جامع البيان ٢/ ٥٠٧، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ١٩٤، ومفاتيح الغيب ٤/ ٥. والزيادة من المصادر المذكورة.

ومثله قوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، هذا أيضًا إجمالٌ يقتضي التَّفصيلَ، حتَّى يستند كلُّ قولٍ إلى قائله.

وأصلُه: أنَّ كلَّ أمَّةِ نبيٍّ قالتْ لنبيِّها حين استبطأوا النَّصر: متَّى نصرُ الله؟، فأجابهم الأنبياء: ﴿أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾. فهذا تفصيلُ إجمال هذا الكلام، وليس المراد بهذا رسولًا[(١)] بعينه؛ لأنَّ الألَفَ واللَّامَ – هاهنا – لاستغراقِ الجنْسِ، فهو صالحٌ لتناول كل رسولٍ على طريق البَدَلِ[(٢)].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةًۚ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النَّمل: ٣٤]، قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾، كلامٌ منقطعٌ ممَّا قبلَه، وليس من كلامِ بِلقيسَ، وإِنَّما الخبرُ عنها، إلى قوله: ﴿أَذِلَّةً﴾. وباقي الآية فيه قولان، أحدهما: أن تكون من كلام الله ـ ﷻ ـ، والآخر: أن يكون من جملة كلامها[(٣)]. ذَكر القولَ الأوَّل الزَّجاجُ[(٤)].

---

(١) في الأصل: رسولٌ.

(٢) وهذا أَوْلَى مِنْ قول مَنْ زَعَم أَن في الكلامِ تقديمًا وتأخيرًا، والتقديرُ: حتى يقولَ الذين آمنوا (متى نَصْرُ الله)، فيقولُ الرسولُ: (ألا إنَّ)، فَقُدِّمَ الرسولُ لمكانَتِهِ، وقُدِّم المؤمنون لتقدُّمِهِم في الزَّمان. قال ابن عطية: «هذا تَحَكُّمٌ وحَمْلُ الكلامِ على غير وجهِهِ». ينظر: مفاتيح الغيب ٦/ ٣٨٠، والبحر المحيط ٢/ ٣٧٤، والدر المصون ٢/ ٣٨٣.

(٣) والمعنى: وكذلك يفعلُ سليمان وأصحابه إِذا دخلوا بلادنا. زاد المسير ٣/ ٣٦١.

(٤) معاني القرآن ٤/ ١١٩. والزّجّاج هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل، النّحويّ، البصريّ: لزم المبرّد؛ ومن مصنفاته: معاني القرآن، وفعلت وأفْعَلت، وما =

ومنه قوله ـ ﷻ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ۝١٠٩ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف:١٠٩- ١١٠]، هذا مِنَ الأوَّلِ مُجمل، ممزوج كلامين مِن مُتكلِّمين، وأصله: إنَّ الملأَ قالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾، إلى قوله: ﴿أَرْضِكُمْ﴾، فقال فرعون مجيبًا لهم: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾؟، قالوا: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[الأعراف: ١١١]، فهذا يُوضِّحُ مَا أُجملَ، فجاءَ هذا مُجملًا وأَصْلُهُ التَّفصيلُ[(١)]. ومثلُه مِنَ السُّنةِ قوله ـ ﷺ ـ من هذا الكلام: «الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، وَمَا مِنَّا إِلَّا[(٢)]، وَلَكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ»[(٣)]، وإنَّما قولُ النَّبيِّ ـ ﷺ ـ من هذا الكلام أجمعَ: «الطِّيَرَةُ شِرْكٌ» فحَسْب، وباقي الحديث من كلام عبد الله بن مسعود[(٤)]، وهو راوي هذا الحديث

=

ينصرف ومالا ينصرف؛ توفّي سنة (٣١١هـ). يُنظر: طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ١١١، ونزهة الألبّاء ١٨٣، وإنباه الرّواة ١/ ١٩٤.

(١) للزجاج في معانيه ٢/ ٣٦٤ تفصيل مهم في هذه المسألة، وينظر أيضًا: الكشاف ٢/ ١٣٩، ومفاتيح الغيب ١٤/ ٣٣٠.

(٢) قال ابنُ الأَثير: «هكذا جاءَ الحدِيثُ مقطوعًا، ولم يذكُرِ المستَثنَى، أَي: إلا قَدْ يَعْتَرِيه التَّطيُّرُ ويَسْبِقُ إِلى قَلْبه الكراهةُ، فحُذِفَ اختصارًا واعتمادًا على فهمِ السَّامِعِ». النِّهاية في غريب الحديث (طير) ٣/ ١٥٢.

(٣) صححه الألباني، الأدب المفرد ٣١٣، ومشكل الآثار ٢/ ٢٩٨، وشعب الإيمان ٢/ ٣٩٧.

(٤) عبد الله بن مسعود بن الحارث الهذلي المكي، وأحدُ السَّابقين والبَدْرِيِّين، والعلماء الكبار من الصَّحابة، أوَّل من أفشى القرآن من فِي رسول الله- ﷺ- توفي سنة ٣٢هـ. الطبقات الكبرى ٢/ ٢٦٠، ومعجم الصحابة ٣/ ٤٥٨.

/١٠٨ظ/ عن النَّبي ـ ﷺ ـ، فقد خَلط كلامَه بكلامِ النَّبي ـ ﷺ ـ من غير فَصْلٍ على عادةِ العَرَبِ في خَلْطِ الكَلامَيْنِ.

وأَمَّا قِصَّةُ فرعونَ في سُورة الشُّعراء فمُشكلةٌ؛ لِمَا فيها من الحُذوفِ، وذلك أنَّ في سُورة الأَعرافِ قَد أُسندَ القولُ إلى الملأ، وهو: ﴿هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف:١٠٩].

وفي الشُّعراء أُسندَ إلى فرعونَ في قوله ـ تعالى ـ بعدَ قولِه: ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿٣٢﴾ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ﴾ [الشُّعراء: ٣٢ – ٣٤]، إلى قوله: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشُّعراء: ٣٥]، وهذا كلُّ الإشكالِ، أَنْ يُسْنَدَ القولُ مرَّةً إلى الملإِ، وأُخرى إلى فرعونَ.

تأويله، والله الموفِّق: إنَّ فرعونَ لَمَّا بدا له من الآيات ما بَهَرَهُ، وخَالَطَ لُبَّهُ بُهِتَ فَلَمْ يَحِرْ جوابًا، ولم يَعلم ماذا يقولُ، فقالَ للمَلإِ – مُستخرِجًا ما عِندَهم –: ما تقولونَ في هذا؟، ثمَّ حُذِفَ هذا القولُ؛ ليتقدَّم تفسيره في الأَعراف، ثمَّ رجع القول إلى الملإِ على ما أَخْبَرَ عنهم في سورة الأعراف. فقَولُ فرعون محذوفٌ مَقُولُه، وقول الملإِ محذوفٌ؛ لأَنَّه يجب أنْ يُقابَلَ استنطاقُ فرعون عن هذه الحال بـِ (قَالُوا: إنَّ هذا)[1]. وحَذْفُ القَولِ كثيرٌ في القرآن، وغيره.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: جامع البيان ١٣/ ٢٠، و١٦/ ١٤٢، وزاد المسير ٢/ ٤٤٧.

فمنه: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]، أَي: يقولون: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾[١].

ومثله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد:٢٣-٢٤]، أَي: يقولون:﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[٢].

وهذا كثيرٌ، وقَد جاءَ في حذفِ المقُولِ، قولُ الشَّاعر[٣]:

وَقَالَــت فَلَمَّــا أفرغــت فِــي فُــؤَاده
وَعَيْنَيْــهِ مِنْهَــا السـحر قُلْــنَ لَــهُ: قُــمِ

فالقولُ ـ هاهنا ـ موجودٌ، ولم يوجد مَقوله، فَحَمِّله من المعاني مهما احتمل، تجدْه محذوفًا مرادًا؛ لدلالةِ قرينة الحال عليه، كما بَيَّنَّا فيما تقدَّم.

ومنه قوله ﷻ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، مقتضى المصدر وهو لفظة: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ محذوفٌ، إذ لا يجوز أن يكون قوله: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾، مُتعلِّقةٌ ولا مقتضاة؛ لِمَا يؤدِّي إليه من فسادِ

(١) معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٩٩، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٥٢٥، ومفاتيح الغيب ٩/ ٤٦١.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٠٤، معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٠٨، والبحر المحيط ٣/ ٢٩٣.

(٣) البيت من الطويل، لأبي حيَّة النميري (الهيثم بن ربيع). الصِّناعتين ٤٤٦، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/ ١٦٢، والحماسة البصرية ٢/ ٣٦٢.

المعنى وقُبحِهِ؛ لأنَّه يصير المعنى: إنَّه يُحزِنه ـ ﷺ ـ إفراد العزَّة لله ـ ﷻ ـ، وهذا ظاهرُ الفسادِ. فاستنطاق /١٠٩و/ فرعونَ للملإِ بما عندهم من حالِ موسى ـ ﷺ ـ هو السَّبب، بقولهم: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾. وقولُ الملإِ مُسبِّبه، وقد ظهرَ هذا في سورة الشُّعراء، مُنبِّهًا على حذْفه في سورة الأَعرافِ؛ وإنَّما دعانا إلى هذه التَّقديرات حِذارًا ممَّا يُتوهَّم من التَّناقض في القِصَّتين، إذ كانتا في المعنى واحدة، ومخرجها في الموضعين مخرَج الخَبر، عن حالةٍ جرت هذا شرحُها.

والخبرُ لا يُباين المخبَر به، فكيف والمخبرُ اللهُ ـ سبحانه وتعالى ـ !، وهو ـ تقدَّست أسماؤه، وجلَّتْ آلاؤه ـ، كما أخبرَ عن نبيِّه موسى بقوله: ﴿فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]. والقرآنُ المجيد ـ جلَّ منزِّله ـ منزَّهٌ عن وجودِ التَّناقُضِ والتَّباين في أَلفاظِهِ وأَخبارِه. ولا يهولنَّك هذه الحذوف أنْ تراها على ما وُصِفَ لك، فقد جاء في القرآنِ، والسُّنَّةِ، والشِّعرِ أمثالُها، ممَّا يُزيلُ نِفارَ الطِّباعِ، ويُوطِّدُ لقبُولها خُروقَ الأسماعِ. فمِنه ما فيه حذفٌ واحدٌ، ومنه ما فيه حذْفانِ، فالَّذي فيه حذفٌ واحدٌ على ضربين:

أحدهما: حذفٌ مأنوسٌ به، وقد جاء مجيئًا صالحًا، يكادُ أن يُلحِقَه بالقياس؛ لفوتِه العدَّ، ومجاوزتِه الحصْرَ والحدَّ، كحذفِ المضاف

إليه[1].

الثَّاني: حذفٌ شاذٌّ، ولا يُفهم معنى ما حُذِفَ منه إلَّا بردِّه إليه، كقوله ﷻ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والمرضُ وأَذَى الرَّأسِ لا يُوجبانِ الفِديةَ؛ لما يُفضي إليه من المشقَّة. فعَلمنا بهذه القضيَّةِ: أنَّ ـ هاهنا ـ محذوفًا مُرادًا مُثبتًا للحُكم، وتقديرُه ـ واللهُ أعلم:

---

(١) يكثُر في ياء المتكلم، نحو: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، وفي الغايات، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ [الروم: ٤]، أي: مِنْ قَبْلِ الغَلب ومن بعده. وفي: أيّ، وكلّ، وبعض. وجاء في غيرهن كقراءة ابن مُحيصن: {فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ} [المائدة:٦٩]، برفع (خَوْفُ) من غير تنوينٍ، مع كسر الهاء. أي: فلا خوف شيءٍ عليهم. ينظر: المقتضب ٤/ ٣٤٣، والمفصل ١٣٨، والإنصاف ٢/ ٣٥٧، ومعترك الأقران ١/ ٢٤٥.

ومن شواهده أيضًا قول أبي برزة الأسلمي ﷺ: «غزونا مع رسول الله -ﷺ- سبعَ غزواتٍ أو ثماني». والأصل: أو ثماني غزواتٍ. ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢٢.

وكقول الشّاعر: (من المنسرح)

يَا مَن رَأَى بارِقًا أُكَفْكِفُه ... بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

الشاهد: في (ذراعي وجبهةِ الأسَدِ)، حيث حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف، والتَّقدير: بين ذراعي الأَسَدِ وجَبهةِ الأَسدِ. كتاب سيبويه ١/ ١٨٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، والخصائص ٢/ ٤٠٩.

وهذه المواضع ممَّا يظهر فيها أمرُ الحذفِ والتَّقديرِ، وهو فضلًا عن كونه من التَّوسع في اللُّغة، فإنَّ فيه فضيلةَ الإيجازِ مع وفاء الدَّلالة.

فَحَلَقَ [فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ](١).

وكذلك قوله ﷻ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، هذا أمرٌ يُوجِبُ ملابسة الماء على كلِّ قائمٍ إلى الصَّلاة، والله أَرْأَفُ(٢) بعبادِهِ من تَكلِيفِ ما لا يَكادُ يُستطاع، لولا المحذوف منه، وتقديرُه ـ والله أعلم: إذا قُمتمْ عن حَدَثٍ مُزيلٍ للطَّهارة(٣).

ومِثل /١٠٩ظ/ هذا من السُّنة قوله ـ ﷺ:«وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»(٤)، ظَاهرُ هذا اللَّفظ يُؤذن الأعقاب بالصِّلاء، لولا ما حُذفَ مِنه، تقديره: الأعقاب التي لم تَستَوعِبْ غُسلًا في الوُضُوءِ(٥).

ومنه قول الشَّاعر(٦):

---

(١) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السِّياق. تنظر المسألة مفصَّلة في: مفاتيح الغيب ٥/ ٣٠٦، والتِّبيان في إعراب القرآن ١/ ١٥٩، واللُّباب في علوم الكتاب ٣/ ٣٧٦.

(٢) في الأصل: أرؤف.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٧٨.

(٤) الحديث عَن عَبدِ اللهِ بن عَمْرٍو، قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا رَسُولُ اللهِ ـ ﷺ ـ فِي سَفْرَةٍ سَافَرْنَاهَا فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا صَلَاةُ الْعَصْرِ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ وَنَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. أخرجه البخاري في الوضوء باب غسل الرجلين ١/ ٢٦٥، ومسلم ١/ ٢١٤ كتاب (الطهارة)، باب وجوب غسل الرجلين.

(٥) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٥١، وتهذيب اللُّغة ١/ ١٨٢، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ١٣٦.

(٦) البيت من المتقارب، وهو لثعلب بن عمرو العبدي، في لسان العرب (جحل) ١١/ =

وأَهْلَكَ مُهْرَ أَبيك الدَّوَا

ءُ، لَيْسَ لَهُ مِنْ طعامٍ نَصِيبُ

والدَّواءُ لا يكون مُهلكًا، وإنَّما أراد: (فَقْدُ الدَّواءِ)، فحُذفَ[1].

ومثله قول الآخر[2]:

وَلي مِنك أيامٌ إذا شحَطَ النَّوَى

طِوَالٌ، ولَيلاتٌ تَزُوُل نُجُومُها

يُريدُ: تزولُ نجومُها بِبُطءٍ، فحَذَفَ صِفةَ الزَّوالِ، ولولا ردُّه إلى اللَّفظِ لفَسَدَ المعنى.

الثَّاني: ممَّا فيه حذفان، أيضًا على ضربين:

أحدهما: يَتَتَالى فيه الحذْفُ، والآخرُ: بِخلافِهِ.

الأوَّل: قول الله ـ ﷻ: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ﴾ [النِّساء:١٧١]، هاهنا حَذفان، تقديرهما: «ولا تَقولُوا: هو». وبعدَه حذفٌ آخر، تقديره: «ثالثُ ثلاثةٍ»[3]، يُؤَيِّدُ هذا قوله ـ ﷻ ـ في الآيةِ الأُخرى:

=

١٠١، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ١٠.

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل ٦٩، والمخصص ٤/ ٦٩.

(٢) البيت من الطَّويل، بلا نسبة في أساس البلاغة (زول) ١/ ٤٢٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٣٨، ومعاني القرآن للزَّجاج ٢/ ١٣٥، ودلائل الإعجاز ٣٧٩.

﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣].

ومثله من السُّنة قوله ـ ﷺ ـ «المعْدَنُ جُبَارٌ»(١). هذا أيضًا فيه حذفان، تقديره: حَافِرُ المعْدَنِ جُبَارٌ، ثُمَّ: دَمُ حَافِرِ المعْدَنِ جُبَارٌ(٢).

وقال أبو النَّجم(٣):

فِـي يَـوْمِ حـرٍّ(٤) رَكَـدَتْ جَـوْزَاؤُه

تقديرُه: في يومِ حرٍّ رَكَدَ حَرُّ جَوزَائِهِ. ثمَّ حَذْفٌ آخر، وهو: رَكَدَ حرُّ طُلوعِ جوزائه(٥).

الضَّرب الثَّاني: مِمَّا فيه حذفان، اعتَوَرا حَواشِيَ ألفاظِهِ، فمنه قول الله ـ ﷻ: ﴿قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ﴾ [الفرقان: ٧٧]، هنا حذفان: حذفُ المضَافِ، عند قوله: ﴿بِكُمۡ﴾، أي: بعذابكم. والآخر: حذفُ مفعولٍ،

(١) رُوي عن أَبِي هُريرةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ – ﷺ– قال «الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ» متَّفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه ١٢/ ٢٥٤، ومسلم في صحيحه ٣/ ١٣٣٤.

(٢) أَي: هَدَرٌ، يَعنِي: مَن عَمِلَ فِي المَعْدِنِ فَانْهَارَ عليهِ فَمات فَلَا دِيَةَ فيهِ. ينظر: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ٢٤/ ٧٠.

(٣) ديوانه ٢١٥. وهو الفضل بن قدامة، من بني بكر بن وائل، من أشهر الرُّجاز وأحسنهم إنشادًا للشِّعر. مات سنة ١٣٠هـ. ينظر: طبقات ابن سلَّام ٧٤٥، الشِّعر والشُّعراء ٦٠٣، الأغاني ١٠ / ١٥٠

(٤) في الدِّيوان: ويومِ قيظٍ.

(٥) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٣٢١.

تقديره: لولا دُعاؤكم الشُّركاءَ لله سبحانه، وفيه أقوالٌ: هذا أحدها(١).

ومثلُه من السُّنة قوله ـ ﷺ: «صَلَاةُ النَّهَارِ عَجْمَاءُ»(٢)، تقديره: قِراءةُ صلاةِ النَّهارِ عَجْمَاءُ. فـ (عَجْمَاءُ) صفةٌ للقِراءَةِ، لا للصَّلاة، إذ ليس كلُّ الصَّلاةِ قراءةً.

قال جَرير(٣):

لَوَ انَّ اللهَ فَضَّلَ سَعْيَ قَوْمٍ
صَفَتْ لكُمُ الخِلافةُ والعُهودُ

ومعلومٌ أنَّ الله ـ ﷻ ـ فَضَّلَ سَعيَ قومٍ على آخرين. وفي الكلامِ حذفانِ، لا يصلُح معنى البيت /١١٠و/ إلَّا بإرادتهما مُقدَّرَينِ فيه، وتقديرهما: لَولا أنَّ الله فضَّلَ سَعيَ قَومٍ، لما صَفَتْ لَكُمُ الخِلافةُ

(١) تنظر الأقوال وما يتعلَّق بالمسألة في: معاني القرآن للزَّجاج ٤/ ٧٨، والنُّكت والعيون ٤/ ١٦٢، وتفسير السَّمعاني ٤/ ٣٧، والكشَّاف ٣/ ٢٩٧، ومفاتيح الغيب ٢٤/ ٤٨٨.

(٢) هذا القول لأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وليس حديثًا كما يظنُّه بعضُ النَّاس. وقال الدَّارقطني: لم يُرو عن النَّبي ـ ﷺ ـ، وإنَّما هو من قول بعض الفقهاء، وقيل: هو كلام الحسن البصري. ينظر: فضائل القرآن ١٧٠، وتهذيب اللُّغة ١/ ٢٥٠، والفائق في غريب الحديث ٢/ ٣٩٥، والنهاية في غريب الحديث ٣/ ١٨٧.

(٣) البيت من الوافر، في ديوانه ٣١٥، وجرير هو: أبو حزرة، جرير بن عطيَّة اليربوعي، من فُحول شعراء الدَّولة الأمويَّة، كان مُجيدًا في النّسيب والمدح؛ وكان من أشدّ النّاس هجاءً؛ ونقائضه مع الفرزدق والأخطل مشهورة؛ وُلد ومات في اليمامة؛ وكانت وفاته سنة (١١٠هـ). يُنظر: طبقات فحول الشُّعراء ٢/ ٣٧٤، والشِّعر والشُّعراء ٣٠٤.

والعُهودُ.

وإنَّما دعانا إلى إيرادِ هذه الشَّواهد كلها، تأليفُ الطِّباعِ بالحُذُوفِ، وتَسكِينُ النُّفوسِ، إلى ما لم يكنْ لها بالمألوفِ.

وممَّا يُقوي أنَّ الضَّميرَ قد يعودُ إلى غيرِ المذكُورِ في اللَّفظِ بقَرينةِ حالٍ تَصرِفُ عنه ذلك إلى غيره، قوله ـ ﷻ ـ حكايةً عن يُوسف ـ عليه السلام ـ: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَـٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَـٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَآ﴾ [يوسف: ٦٢]. يَمتنعُ أن تعودَ الهاءُ على البضَاعةِ، من قِبَلِ أنَّ الإنسانَ لا تتصوَّر له جهالتُه لبضاعَتهِ، التي بها يكْتَسِبُ، وفيها يتقلَّبُ، وهي سَببُ معاشهِ وحياتهِ، هذا مع قُرْبِ العَهدِ بها، من غيرِ أن يطولَ عليه أَمَدٌ، أَو يَتقادمَ بها عَهْدٌ.

ولو فرضنا أنَّ أنواع الاختلال هذا قد يُوجَدُ في آحادِ النَّاسِ؛ لجمُودِ فَهمٍ، أو لضَعفِ حِسٍّ، أو لنوعٍ من أنواعِ الاختلالِ، فكيفَ يُوجدُ في عِصابةٍ أَلبَّاءَ، عُقَلاءَ، أَنبياءَ، أَولادِ أنبياء؟، ومِثل هذا معدومٌ في حقِّ هؤلاءِ البتَّة، فإذا ثبتَ هذا؛ لما ذكرناه وقرَّرناه، وأنَّ الضَّميرَ لا يَحسُن عَودُهُ على البضاعَةِ حَسُنَ ـ إذًا ـ عَودُهُ إلى لفظٍ مُؤنَّثٍ، يَحسُنُ أن تكونَ هذه الهاء كنايةً عنه؛ لأنَّها ضمير المؤنَّث. ومن هاهنا وَقعَ الاشتباهُ في الأذهان، إذ كانتِ البضاعةُ مؤنَّثةً، والهاءُ ضميرُ المؤنَّثِ، فيحسُن ـ حينئذٍ ـ أن يكونَ المقدَّرُ ـ هاهنا: لعلَّهم يعرفونَ الغَفلَةَ، أو النِّعمَةَ، أو الحسَنَةَ، وما جرى هذا المجرى. والأَليقُ أن تُقدَّرَ الغَفلةُ؛ لأنَّها أَعم من النِّعمَةِ

والحَسَنَةِ[1].

ألا ترى أنَّك تقولُ لكلِّ نعمةٍ (فِعْلَة)، وليس كل (فِعْلَة) نِعمةً[2]، وكذلك التَّقدير في الحَسَنَة. فَحَسُنَ ـ إذًا ـ تقدير (الفِعْلَة) دون غيرها؛ ولهذا جاء بعده: ﴿إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [يوسف: ٦٢].

و(لَعَلَّ): ترَجٍّ[3] وتوقُّعٌ، وعرفانُ البضاعة لا يُترجَّى، ولا يُتوقَّع؛ لِمَا /١١٠ظ/ بيَّنَّاه من تَعَدِّي[4] الجهالة بها. وممَّا يؤكِّد أنَّ تقديرَ (الفِعْلَة) أَوْلَى من تقديرِ سِواهَا ـ مع ما قرَّرناه: أنَّ عَرْضَ يُوسف إنَّما كان لتنبيههم على هذا الصُّنع الجسيم، فيعلمون أنَّ مثل هذا لا يصدرُ إلَّا عن مَلِكٍ كريمٍ، عالي[5] الهمَّةِ، شريفِ النَّفْسِ، يصغرُ إخراجُ هذا القَدْرِ في جَنبِ كِبَر نفسِهِ، أو ذي قَرَابةٍ، شَفيقٍ حَسَنٍ، عَطَفه على هذا الجميل قُربُ الرَّحم، فلهذا قال: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾[يوسف: ٦٢]، هذا يقوِّي ويؤكِّد ما

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٨، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٠٧، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٣٩١.

(٢) مثل اسم الهيئة الذي يصاغُ من الثلاثي على وزن (فعْلة) كقعدة، للدَّلالة على هيئة الفاعل عند وقوع الفعل، فإذا كانت صيغة المصدر مشاكلة لصيغة الهيئة، دلَّ على الهيئة بالوصفِ أو الإضافة كقولهم: نعمةٌ سابغةٌ، ونجدةُ الملهوف.

(٣) في الأصل: ترجي. وهو خطأ.

(٤) في الأصل: تَعَدٍّ.

(٥) في الأصل: عالٍ.

شرحناه في صدر هذه المسألة[1].

وممَّا يزيدُ ما ذكرناه إيضاحًا، ويُكسِبُ الصُّدورَ لقبوله انشراحًا قوله ـ ﷻ ـ في سورة القَصَص: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ [٤٨]، ألا تراه كيف ثنَّى في قوله: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ ولم يذكر هارونَ في هذه الآية البتَّةَ، لكن لَمَّا اتَّحدا في أداءِ الرِّسالة، والنُّهوضِ بأعباءِ النُّبوَّة، حتَّى صارا كالشَّخص الواحد، في النُّهوض بذلك حسُنَ أن يُخبر عنهما بلفظ التَّثنية تارةً، تنبيهًا على الأجلِ، وبلفظ التَّوحيدِ أُخرى؛ لأنَّهما صارا كالنَّفس الواحدة، وهذا من غوامض أسرارِ القُرآن، فتدبَّر تَرْشُد، إن شاء الله تعالى.

ويُحتملُ أن يكونَ التَّقدير: أَولم يكفروا بما أُوتي موسى وهارون؟، ثمَّ حذف (هارون) للإيجاز والاختصار، ولدلالة قَرينة الحال، فتكون التَّثنيةُ على هذا قد جاءتْ على الأَجل، ويُؤيِّد هذا قوله ـ ﷻ ـ في الآية الأخرى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨]، فيكون ذكره هناك مُنبِّهًا على حذفه هنا، ولهذا الحذف نظائر كثيرة في القرآن والشِّعر.

قال ـ ﷻ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ

(١) في الأصل: المسلمة.

﴿وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ﴾ [آل عمران: ١٣]، تقديره: /١١١و/ أحدهما تُقَاتِلُ، فحَذَفَ الموصوفَ. وقالَ الشَّاعر[١]:

وَمَــا الــدَّهْرُ إِلّا تارتــانِ: فَمِنْهمــا
أَمُوتُ، وأُخرى أَطْلُبُ العَيْشَ أَكْدَحُ

تقديره: فمنهما واحدةٌ أموتُ فيها[٢]، والله أعلم.

لطيفةٌ أُخرى: في قوله ﷻ: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ: ١٣]، الوَقْفُ على قوله: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ﴾، ويبتدئ: ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾[٣]، ومثل هذا إذا وقعَ في الشِّعر سُمِّيَ: (التِفاتًا)[٤]، كقول الشَّاعر[٥]:

(١) البيت من الطَّويل، لتميم بن مقبل، في ديوانه ٢٤، وكتاب سيبويه ٢/ ٣٤٦. وأنشده ولم ينسبه، الفرَّاء في معانيه ٢/ ٣٢٣. تارتان: مثنى تارة: وهي الحين، والمرّة وألفها واو.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٤٦، والكامل ٣/ ١٣٢، وضرائر الشعر ١٧٢.

(٣) قال ابن الشَّجري في أماليه ٤٠: إن قوله تعالى: ﴿شُكۡرٗاۚ﴾ ليس بمفعولٍ به، وإنَّما هو مفعولٌ له، ومفعول: ﴿شُكۡرٗاۚ﴾ محذوف، والمراد: اعملوا الأعمالَ الصَّالحة شكرًا على هذه النِّعم.

(٤) الِالْتِفَات: هُوَ نقل الْكَلَام من أسلوب إِلَى آخر، أَعنِي من التَّكَلُّم أَو الْخطاب أَو الْغَيْبَة إِلَى آخر مِنْهَا بعد التَّعْبِير الأول، هَذَا هُوَ الْمَشْهُور. ينظر: الكليات ١٦٩.

(٥) البيت من السَّريع، وهو للطِّرِمَّاح في ديوانه ٤٣٩؛ وكتاب سيبويه ٢/ ٢٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٨؛ ولسان العرب (صرم) ١٢/ ٣٣٨. أقوتِ الأرض، وأَقْوَتِ الدَّار، أي: خلت من أهلها. والصِّرْم: أبياتٌ من النَّاس مجتمعة، والجميع: أصرامٌ، قال أبو الدُّقيش: الصِّرْم ما بين عشرة أبياتٍ إِلى عشرين بيتًا. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٦/ ٣٧١٦.

يَــــا دارُ أَقْــــوَتْ بَعْـــدَ أَصــــرامِها
عَامًـــا، وَمَـــا يُغْنِيـــكَ مِـــنْ عامِهـــا

بدأ في أوَّلَ البيت بخِطابِ الدَّار، ثمَّ تركها والتفتَ مخاطبًا سِواها، مُخبرًا له بدروسها وبلاها، أَلَا تراه قال: «وَمَا يُغْنِيكَ»، وهذه كاف الخِطاب للمُذكَّر.

وقال الآخر(١):

يـا دَارُ حَسَّـرَها البِلـى تَحْسـيرا وسَفَتْ عليها الرِّيحُ بَعْدَكِ مُورا

هذا كالأوَّلِ في الالتفاتِ عن الدَّار ومخاطبةٍ لأخرى، وله نظائرُ.

فَعَلَى هذا يكون الضَّمير المرفوع في قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ﴾ للجِنِّ. فإن قِيلَ: الجنُّ إنَّما عَمِلُوا مع سُليمانَ بطريقِ التَّسخيرِ مِنَ اللهِ ـ ﷻ ـ وما يُسخِّرُه اللهُ ـ تعالى ـ يَتَنزَّل منزلةَ ما يُطبع عليه الشَّخصُ، فكيف يحتاجون إلى زيادةِ تأكيدٍ مع هذا المعنى؟.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ١٣٠؛ وكتاب سيبويه ٢/ ٢٠١؛ وللحارث المخزومي في الأغاني ١٧/ ١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٣. والشَّاهد فيه: إنَّه نادى دارًا بينها فصارت معرفة، وبناها على الضَّم لما قصدها وليست بنكرة. ثم أتى بعدها بقوله: (حَسَّرَها البِلى)، والفعل لا ينعت به إلَّا النَّكرة. يرى سيبويه أن (حسَّرها) ليس بنعت لـ(الدار) إنَّما استأنف خبرًا، كأنَّه بعد أن ناداها أخذ في الإخبار عنها، فقال: حسَّرها البِلى، أي غيَّرها وأخفى آثارها. وسَفَتْ: طيرت، والبِلى: القِدم. والْمُور: بضم الميم: الغبار المتردد. ينظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٤.

الجواب عنه: إنَّ الجِنَّ ليس من طِباعِهم ولا جِبِلَّاتِهم، ولا في عوائِدِهم الانقياد والطَّاعة على طَريقِ الإذلالِ والامتِهانِ لبَني آدم، دليلُه قول إبليس ـ لعنه الله: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ١٢]، حين أُمِرَ بالسُّجود لآدم[١] ـ عليه السلام. لاسيِّما والمسَخَّرونَ هُمُ المرَدَةُ منهم، في بعض الأقوال[٢]. ومن تَكن سَجيَّته بطاعته على دخل، فانقياده عنفًا رغبةٌ، ومن هذه حاله فالتَّأكيد له أولًا.

وأيضًا لو قُلنا: إنَّ التَّسخيرَ صيَّرهم كالمطيعين بطريقِ الأَصالة لم يمنع من حثِّهم بالتَّأكيد، وكيف لا يكون وقد كُلِّفوا الأعمالَ الشَّاقَّة الباهرة/ ١١١ظ/. وأَبينُ من هذا: أنَّ الهواء والماء اللَّذَيْن[٣] وضعا طَوعًا قد يُحتاج في بعض الأوقات في الانتفاع بهما إلى باعثٍ ومُحرِّكٍ، وهذا أمرٌ ظاهرٌ، وأيضًا فإنَّ الشَّاهد المستعمل على الدَّوام، أنَّ كلَّ من أحدثَ عملًا، كبناءٍ، أو إصلاحِ أرضٍ لانتفاعٍ، واستعملَ من يقوم بذلك العمل، في إعانته على المعمولِ المصنوعِ كائنًا من كان، لا بدَّ للفِعلة من مُستحثٍّ في حالِ مباشرتهم للعمل، وإن لم يُوجد منهم تقصيرٌ فيما تولَّوه وَأُرصِدوا له، شاقًّا كان ذلك المعمول أو غيرَ شاقٍّ، وإنَّما الغرضُ في الاستحثاث لهم على العمل ـ وإن لم يكن هناك فتورٌ، ولا تقصيرٌ ـ

(١) جامع البيان ١/ ٥٣٧، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٧٩.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٥/ ١٩٨، والبحر المحيط ٨/ ٥٢٩.

(٣) في الأصل: اللَّذان.

إشعارُهم بأنَّ وراءهم مُلاحظةً وتفقُّدًا لِمَا يعملونه، وتنشيطًا لمن عساهُ أنْ يُخامِرَهُ منهم وَنَأٌ[(١)] أو فُتورٌ.

وأيضًا فإنَّ في صَرفِ الأَمرِ إلى الجنِّ من زِيادةِ المعنى وكمالِ الفَائدةِ ما ليس يوجدُ فيه لو صُرِفَ إلى آلِ داودَ، من قِبَلِ أنَّ الله ـ ﷻ ـ لَمَّا عدَّدَ نِعمَهُ عليهم بقوله ـ تعالى: ﴿يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ﴾، إلى قوله: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ﴾ [سبأ: ١٣]، يَشتملُ هذا الكلام على نِعَمٍ عَميمةٍ، ومِنَنٍ جَسيمةٍ[(٢)]. فَحَسُنَ أن يكون هذا خِطابًا للجنِّ؛ لتتَّصلَ بعضُ النِّعمِ ببعضٍ، ويدخل الأخيرُ في حُكمِ ما قبلَه من الامتنان، وأيضًا فإنَّه لو حُرِفَ الأمرُ إلى داودَ ـ وهم أنبياء، لا يزالون على قِدمٍ من الشُّكر ـ لاقتضى ذلك بذْلَ غايةِ الجُهدِ، واستِنفَادَ الوُسْعِ في الشُّكر قولًا وفِعلًا، وربَّما أدَّى ذلك إلى زيادةِ كُلْفةٍ وتحمُّلِ مَشقَّةٍ، والله أَرْفَقُ وأَرْأَفُ[(٣)] من تكليفِ حَمْلِ الأُمورِ الشَّاقَّةِ، وقد قال ـ سبحانه وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [البقرة:٢٠٧]، وقال ـ ﷻ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾ [النِّساء:٢٨]. / ١١٢و/ وهذا المعنى كثيرٌ في القرآن[(٤)].

---

(١) ناءَ بالحِمْل إِذَا نَهَضَ بِهِ مُثْقَلًا. وناءَ بِهِ الحِملُ إِذَا أَثْقَلَه. ينظر: لسان العرب (نوأ) ١/ ١٧٤.

(٢) ينظر: جامع البيان ٢٠/ ٣٦٥، ومفاتيح الغيب ٢٢/ ١٦٩.

(٣) في الأصل: أرؤف.

(٤) كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ [البقرة: =

وأيضًا فإنَّ الأمرَ لو كان متوجِّهًا إلى آلِ داودَ لاقتضى[1] وجود الفاء قبل لفظة ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ﴾؛ لأنَّه لَمَّا عَدَّدَ عليهم جَسِيمَ النِّعَمِ التي لم يُؤْتَها أحدٌ، مِن كونِ القِدْرِ يكفي أَلفَ رَجُلٍ، والجَفْنَةُ تُطْعِمُ ألفًا[2]، وجَب أن تكون الفاء موجودة في اللَّفظِ، فيكون اللَّفظ: (وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ فَاعْمَلُوا)؛ ليعقِّبَ بالفاء (الشُّكرَ) بالامتنانِ الذي مَنَّ به عليهم، كما قال سبحانه، وفي الآية الأُخرى حين عدَّد مِنَنَهُ وَذَكَرَ نِعَمَهُ بقوله: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة:١٥١ - ١٥٢]، فعقَّبَ بالفاءِ (الذِّكْر)، بما تقدَّم من ذِكْرِ النِّعم المعدودة، والمِنَنِ المتردِّدَةِ.[3]

وأيضًا فإنَّ قولَ القائل، مثلًا: عَمِلْتُ شُكْرًا، غيرُ مُستعملٍ ولا مأنُوسٍ به، أَلا ترى أنَّ القائلَ لو قالَ لآخرَ: اشْكُرْ، لكان جوابه، دونَ

=

٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [النساء: ٢٨]،، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَاۚ سَيَجۡعَلُ ٱللَّهُ بَعۡدَ عُسۡرٖ يُسۡرٗا﴾ [الطَّلاق: ٧].

(١) في الأصل: لاقتضا.

(٢) قال الشَّاعر:

وَقُدُورٍ كَالرُّبَا رَاسِيَة وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِي مُتْرَعَه

قيل: كان يقعدُ على الجَفْنَةِ الواحدة ألفُ رَجلٍ يأكلون منها. ينظر: معالم التنزيل ٣/ ٦٧٤، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٧٥، واللباب في علوم الكتاب ١٦/ ٢٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٣، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٣، والبحر المحيط ٢/ ٤٦.

عَمِلتُ: فَعَلْتُ. وكذلك لو قال، مثلًا: اِحمَدْ زَيْدًا، لكانَ جوابُهُ، أيضًا: فَعَلْتُ، دونَ عَمِلْتُ. وذا أكثرُ مِن أن يُستَقصى(١).

وهذا ـ أعني فَعَلْتُ ـ أحدُ الوجُوهِ التي استحقَّ بها أحدُ الأجزاءِ الثَّلاثةِ الدَّاخلةِ تحتَ جنسِ الكلامِ، أن يُلقَّبَ فِعْلًا مع ما يُعضِّده من النَّظر إلى الخِفَّة والثُّقلِ بين الفِعْل والعَمَل، وهو أنَّ لفظةَ (الفِعْلِ) ساكنةُ العَين، ولفظةُ (العَمَل) متحرِّكةُ العَين، وهي الميم. والسَّاكنُ أخفُّ من المتَحرِّك، وهذا شيءٌ عَرَضٌ.

فلْنَعُدْ إلى ما كُنَّا فِيه، فنقول: إنَّ القرآن المجيد ـ جَلَّ منزِّلُهُ ـ جاء على مُتعارَفِ العَرَبِ ومألُوفِها، مع تنوُّع مذاهبِها في خِطَابها، وخُطَبِها، ونَثرِها،/ ١١٢ظ/ [بِطُرُقٍ](٢)من الإيجازِ والاختصارِ، والبَسْطِ، والإكثَار. وقد أمرَ اللهُ بتدبُّرِه، والتَّفكُّرِ في دَقيقِ مَعانيه، ولَطِيفِ أَسرارِه، بقوله ﷻ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ ﴾ [النِّساء: ٨٢]، فهذا حثٌّ على إعمالِ الأَفكارِ، وإنعَامِ النَّظرِ في غَوامِضِهِ وإعجازِهِ، من بَسطِهِ وإيجازِهِ، وتَفهُّمِ ما أُريدَ بألفاظِهِ، ومضمونِ إشاراتِه؛ ليُوقَفَ على بديعِ العَجائبِ وطَرائفِ الغَرائبِ. ألا تَرى أنَّ الواو في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ تقتضي ما تَعطِف ما بعدَها عليه، إذ حُكمها العطفُ في قولِ

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٠٨، والنكت والعيون ١/ ٢٠٨، والمحرر الوجيز ١/ ٢٢٦.

(٢) بياض في الأصل مقدار كلمة، وما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السِّياق.

مَنْ لم يرَ[1] زيادتها في موضعٍ ما، وتقدير ذلك، والله أعلم: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، فيطَّلعونَ على ما يَشتمل عليه من دَقيقِ الإشارات، ولطيفِ الأسرارِ، وغَريبِ المعاني، ونحو هذا ممَّا تقتضيه ألفاظه، فيجدونه على نظامٍ واحدٍ مفهومٍ، ونَسقٍ معلومٍ، مصونًا منَ التَّناقضِ والتَّباين، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النِّساء: ٨٢]، ولم يكن على ما وصفنا مِنَ الكَمالِ وتَعاضُدِ المعاني[2]. ومِنْ ثمَّ كان قولُ المصَلِّي: «رَبَّنا وَلَكَ الحَمْدُ» أبلغَ في التَّفخيم، وأكثرَ في التَّعظيمِ للهِ مِنْ حذفِها من اللَّفظِ، إذ كان معناها العطفُ على محذوفٍ يقتضي ثناءً على الله، وتعظيمًا له، وكان التَّقديرُ: رَبَّنا لَكَ المجدُ، أو الثَّناءُ، أو ما شَابَه ذلك، ممَّا يَحسُن تقديره هنالك. فالملفوظُ به معطوفٌ بالواو على محذوفه ـ كما بينَّا ـ، وهذا شيءٌ عَرَضٌ، ولم يكن الغَرَضُ، وقد قُلنا فيه ما حَضَر.

(١) في الأصل: يرى.

(٢) يقول الفخر الرازي في مفاتيحه ١٠/ ١٥١: «ومنَ المَعلوم أَنَّ الإنسانَ ـ وَإِنْ كانَ فِي غاية البلاغة ونهايةِ الفصاحةِ ـ، فإذا كَتَبَ كِتَابًا طويلًا مُشتمِلًا عَلى المَعاني الكبِيرَةِ، فلا بُدَّ وأن يظهرَ التفَاوتُ فِي كلامهِ، بِحيثُ يكونُ بعضه قويًّا متِينًا، وبَعضهُ سخيفًا نَازلًا، ولَمَّا لَم يَكُنِ الْقُرآنُ كذلكَ عَلِمنَا أَنَّهُ المعجز مِن عندِ الله تعالى، وضربَ القَاضي لهذا مثلًا، فقالَ: إنَّ الواحدَ منَّا لا يُمْكِنُهُ أَن يكتُبَ الطَّواميرَ الطَّويلَةَ بحيثُ لا يَقعُ في شيء من تلك الحروف خللٌ وَنُقصَانٌ، حَتَّى لو رأَينا الطَّواميرَ الطَّويلةَ مَصُونةً عن مِثل هذا الخلَلِ وَالنُّقصانِ لكانَ ذلكَ معدودًا في الإعجاز، فكذا هاهنا». وينظر: الكشاف ١/ ٥٤٠، والمحرر الوجيز ٢/ ٨٣، والطراز لأسرار البلاغة ٣/ ٢٤٠.

فلنَصرفْ عِنَانَ القَولِ إلى ما به بدأنا من مُطابقةِ ألفاظِ القُرآن المجيد لكلام العربِ، فمن ذلك: التَّأكيدُ في كلام العربِ على ضُروبٍ، فمنه ما يأتي بتكريره، وهو قصدُنا لتَشْيِيدِ ما أصَّلنا عليه هذه / ١١٣و/ المسألة.

التَّأكيدُ في كلامِ العربِ على ضُروبٍ، فمنه: ما يأتي بتكرير اللَّفظ بعينه، ومنه: ما يأتي بألفاظٍ مُتغايرةٍ، كقولهم: جاءَ القومُ كلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، أَكْتَعُونَ، أَبْصَعُونَ، أَبْتَعُونَ، فقد رأيتَ كيف جاءتْ هذه الألفاظ الأربعة مُتغايرةً، تأكيدًا للفظةِ (كلّ)، في قولِكَ: جاءَ القَومُ كلُّهُم، ولم يقتصروا في التَّوكيد على اللَّفظ الأوَّل، وإنْ كانَ مُقنعًا؛ لأنَّ (كُلًّا) للإحاطةِ والعُمومِ، حتَّى أتبَعُوه هذه الألفاظ الأربعة[١].

ومن ذلك ما حَكَى لنا شيخُنا الكامل عبدُ الله بن أحمد[٢]- رحمه الله - أنَّ بعضَ العربِ قِيل له: ما هذه الزِّيادات التي تدرجونها في كلامِكُم؟

---

(١) إنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي بعد (كلُّهُمْ) لَا معنى لَهَا فِي نَفسهَا، وَلَا تُسْتَعْمل بِحَالٍ مُفْردَةً، وَإِنَّمَا أتبع (كلُّهُمْ) بهَا لتحسين الْمَعْنى وتوكيده. و(كلّ) مقدَّمة على (أَجْمَع)؛ لأنّ (كُلًّا) تكونُ تأكيدًا وغير تأكيدٍ، و(أجمع) لا تكون إلَّا تأكيدًا؛ تقولُ: (إنّ القومَ كلُّهم في الدَّار)، فيجوز رفع (كلّ) ونصبها؛ فالنّصبُ على التَّأكيد، والجارُّ والمجرورُ الخبر؛ وأمّا الرَّفع فعلى الابتداء، وخبره الجارّ والمجرور بعده، والجُملة من المبتدأ والخبر خبر (إنَّ). يُنظر: عِلل النَّحو ٢٥٩، واللُّمع في العربية ٨٥، والمخصَّص ٥/ ٢١٣(باب الألفاظ الدَّالة على العموم والخصوص)، وشرح المفصّل ٣/ ٤٦.

(٢) هو: عبد الله بن أحمد بن عبد الله النَّحوي البغدادي، المعروف بابن الخشَّاب، كان أديبًا فاضلًا، عالمًا بالنَّحو واللُّغة والشِّعر والفرائض. توفي سنة (٥٦٧هـ)، ينظر إنباه الرواة ٢/ ٩٩، وإشارة التَّعيين ١٥٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩.

فقال مُجيبًا: هذا شيءٌ نَتِدُ به كلامَنا(١). وإلى هذا المعنى أشار أبو الفتح(٢)، وقد سرَدَ التَّوابعَ المذكورة آنفًا، بقوله: ومعاني هذه التَّوابع كلها شِدَّة التَّوكيد، هذا كلامُهُ(٣).

فإمَّا أن يكونَ قد وقفَ على حِكاية الأعرابي فعبَّر عن لفظه بهذه العبارة، وإمَّا أن يكونَ من باب التَّواردِ، ووقُوعِ الحافِرِ على الحَافر. وأمَّا التَّأكيد بتكرير اللَّفظِ فَقد يكون في المفرَدِ والجملةِ، أمَّا المفرد، فكقولك: جَاءَنِي زَيدٌ نَفْسُهُ وعَيْنُهُ، وكذلك النَّصبُ والجرُّ(٤).

وأمَّا التَّأكيدُ بالجُملةِ فنَحو: قَامَ زَيدٌ قَامَ زَيدٌ، ورَأَيتُ زَيدًا رَأَيتُ زَيدًا، ومَرَرتُ بعَمْرٍو مَرَرتُ بِعَمْرٍو(٥). وقد يجيءُ التَّأكيدُ ويُسمَّى الإتباع(٦)،

---

(١) أي: نقوِّيه ونثبته، يقال: وَتَدتُ الوَتِد أتِدُه وتدًا؛ إذا أثبتُّه في حائطٍ أو أرضٍ، فأنا واتد، وهو موتود. ينظر: الإتباع ٢.

(٢) هو: عثمان بن جِنِّي، أبو الفتح، النَّحويّ، من أحذق العلماء بالنَّحو والتَّصريف؛ لزم أبا عليّ الفارسيّ، ولَمَّا مات تصدَّر ابن جِنِّي مكانه ببغداد؛ توفِّي سنة (٣٩٢هـ). يُنظر: نزهة الألبّاء ٢٤٤، وإنباه الرّواة ٢/ ٣٣٥.

(٣) اللمع ٨٥.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٥١، والمقدمة الجزولية في النَّحو ٧٣، وشرح المفصَّل ٢/ ١٥٤.

(٥) الخصائص ٣/ ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٥.

(٦) الإتباع هو: أَن تتبع الكلمة الكلمة على وَزنهَا، أَو رويها إشباعًا وتوكيدًا. وَقد شاركت الْعَجمُ الْعَرَبَ فِي هَذَا الْبَاب، وَإِنَّمَا سُمِّيَ إتبَاعًا؛ لِأَنَّ الْكَلِمَة الثَّانِيَة إِنَّمَا هِيَ تَابِعَة للأولى على وَجه التوكيد لَهَا، وَلَيْسَ يُتكَلَّم بِالثَّانِيَةِ مُنْفَرِدَة، فَلهَذَا قيل الإتباع. كما =

كقولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ، وهو كَثِيرٌ بَثِيرٌ، وجَائِعٌ نَائِعٌ.

ومنْ مآخذ التَّأكيد في الشِّعر أن يحتاجَ الشَّاعرُ إلى المبالغةِ في تأكيدِ المعنى الذي يَقصدُ إليه، فيأتي بتكرير اللَّفظ لتحصيل الغَرَض الذي في /١١٣ظ/ البيت، كقول الشَّاعر[١]:

أَلا حَبَّـــذَا، حَبَّـــذَا، حَبَّـــذَا، حَبيــبٌ تَحَمَّلْــتُ مِنْــهُ الأَذى
وَيَـــا حَبَّـــذا بَـــرْدُ أَنْيابـــهِ، إِذا أَظْلَـمَ اللَّيـــلُ واجْـــلَوَّذا

أَلَا تراه حيث أراد مدلولَ (حبَّذا)، وهو مدح المذكور بعدها، وتقريبه من القَلْبِ، والمبالغةُ فيه، أتى بهذه الألفاظ مُكررةً، ومثله قول الآخر[٢]:

وَطَالَمَـــا، وَطَالَمَـــا، وَطَالَمَـــا سَــقَى بِكَــفِّ خَالــدٍ وأطعمــا

=

جاؤوا بالصّفة وأرادوا توكيدها فكرهوا إعادتها ثانية؛ فغيَّروا منها حرفًا، ثم أتبعوها الأُولى؛ كقولهم: «عَطْشَانَ نَطْشَانَ» كرهوا أن يقولوا: عَطْشَانَ عَطْشَانَ؛ فأبدلوا من العين نونًا. وكذلك قالوا: شَيْطَانَ لَيْطَانَ، في أشباه له كثيرة. ينظر: الصِّناعتين ١٩٤، والبديع ١/ ٣٣٤، والإتباع للسيوطي ٨٨.

(١) البيتان من المتقارب، وهما لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٢؛ والاجلِوَّاذ والاجليواذُ: المَضاء وَالسُّرعَةُ فِي السَّيرِ؛ قالَ سِيبويهِ: لَا يُستَعملُ إِلَّا مَزيدًا. لسان العرب (جلوز) ٣/ ٤٨٢.

(٢) من الرَّجز، بلا نسبة في: العقد الفريد ٦/ ٣٣٣، والقسطاس في علوم العروض ٩٩، وشمس العلوم ١١/ ٧٢٥٥.

هذا كالذي قَبْلَه، كرَّر اللَّفظ لتحصيل المبالغة في الطّعمِ والسَّقي. وقد حَكَى المبرِّدُ في «كَامِلِهِ» عن بعضِ الخوارج[1]، أنَّه قال في وقعَةٍ كانت لهم مع المهلَّب[2]:

اللَّيـــلُ لَيـــلٌ فيـــه ويـــلٌ ويـــلُ

لَمَّا أرادَ هذا الخارجيُّ المعنى الذي قصَدَته العربُ في قولهم: لَيَّلَ اللَّيلُ، ولَيْلَةٌ لَيْلاء، يقصدون بذلك ما يشتملُ عليه اللَّيلُ واللَّيلةُ من صُعوبةِ الأَمرِ، وشِدَّةِ كراهيَّته، ولم ينقد له ذلك المعنى، كرَّر لفظَ اللَّيل في شعره؛ ليحصل منه بتكرير اللَّفظِ ذلك المعنى. وحَكَى الأصمعيُّ[3] في كتاب (المطَر)[4] أنَّ بعضَ العَرَبِ أصابتهم شِدَّة وأُمْحِلوا، فأرسلوا

(١) هم الذين أَجبروا عليًّا ـ رضي الله عنه ـ على وقف القتال في صفين لتحكيم القرآن، ثم رفضوا التحكيم، فخرجوا عليه في حروراء، وأفسدوا في الأرض فأبادهم عليٌّ في معركة النَّهروان، وقد تمكن أحدهم من قتل عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ. ينظر: الملل والنحل ١١٤.

(٢) من الرَّجز، بلا نسبة في: الكامل ٣/ ٢٨٢، وشعر الخوارج ١٣٧. والمهلب هو: ابن أبي صُفرة الأزدي العقلي: من الأمراء الأبطال، غزا المهلب الهند في خلافة معاوية، وولي الجزيرة لابن الزُّبير، وحارب الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان، ثمَّ وليَ خراسان من قبله سنة ٧٩هـ، وترجع شُهرته إلى حرب الخوارج، توفي ٨٣هـ، ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ٣٥٠.

(٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي، من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، أخذ عن خلف الأحمر أيضًا، وروى عنه شعر جرير، توفي سنة (٢١٦هـ). ترجمته في: تاريخ بغداد ١٠/ ٤١٠، ونزهة الألباء/ ١٥٠، وبغية الوعاة/ ٣١٣.

(٤) كتاب وصف المطر والسَّحاب، وما نعتتْه العرب الرُّواد من البقاع. للإمام أبي بكر =

رائدَهم، فعاد وقال لهم: أَصَبْتُ مَرْعى ثَعْدْ مَعْدْ كأَفْخَاذِ نِسَاءِ بَنِي سَعْدٍ[1]. هكذا الرِّواية بِإِسْكَانِ الدَّال، فالثَّعْدُ: اللَّيِّنُ الغَضُّ، والمعْدُ: إتباعٌ، في بعض الأقوال[2]. وهو من بابِ قَولهم: عَطْشَانَ نَطْشَانَ.

فإن قِيلَ: فَلِمَ سَلبَ هذه الألفاظ مُستحقَّها من الإعرابِ والتَّنوينِ؟، قِيل: يَحتمل وجهين، أحدهما: أنَّ هذه الألفاظ لَمَّا تَرَدَّدَ إعرابُها بينَ نَصبٍ وخَفضٍ أجراها مجرى القَوافي المقيَّدة فأَسكنَها لذلك.

الآخر: أنَّه لَمَّا رأى من المرعى[3] ما أَعجَبه ومَلأ / ١١٤و/ فؤادَه سُرورًا آثر أن يوصل المسرَّةَ والفَرحَ على صفة السُّرعة إلى قُلوب مُرسليه، وهُم أهلُه وبنو عَمِّه؛ فَلِشِدَّةِ حِرْصِهِ على مُلاحَظةِ هذا المعنى

=

محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المتوفى(٣٢١هـ). حقَّقه: عزُّ الدِّين أمين التنوخي، دمشق ـ ١٩٦٢م.

(١) نصُّ الرواية في كتاب (المطر والسَّحاب) ٤٣٩ـ ٤٤٠: «أخبرني عمِّي عن أبيه عن ابن الكلبيِّ قال: خطَبَ ابنةَ الخُسِّ الإياديَّةَ ثلاثةُ نفرٍ من قومها، فارتضت أنسابَهم وجمالَهم، وأرادتْ أن تَسْبُرَ عقولَهم، فقالت لهم: إني أريدُ أن ترتادوا ليَ مَرعًى، فلمَّا أتَوْها قالت لأحدِهم: ما رأيتَ؟، قال: رأيتُ بَقلًا وبُقيلًا، وماءً غدقًا سيلًا، يحسَبه الجاهلُ ليلًا؛ قالتْ: أَمْرَعْتَ؛ وقال الآخر: رأيتُ ديمةً بعد ديمةٍ، على عِهَادٍ غيرِ قَدِيمةٍ، فالنَّابُ تَشبعُ قبلَ الفَطيمة؛ وقال الثَّالث: رأيتُ غَيْثًا ثَعْدًا مَعْدًا، مُتَراكِبًا جَعْدًا، كأفْخاذِ نِساءِ بني سَعدٍ تَشبَعُ منه النَّابُ، وهي تَعْدو».

(٢) المصدر السَّابق ٤٤١، والصحاح (ثعد) ٢/ ٤٥١، وتنظر الأقوال في لسان العرب (ثعد) ٣/ ١٠٤.

(٣) في الأصل: المرعا.

حَذَفَ الإعرابَ والتَّنوين، وهذا لطيفٌ كمَا تَراه.

قوله ـ ﷻ في آية الرِّبا: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، الإشكال فيها من وجهين:

الأوَّل منهما: أنَّه ـ سُبحانَه وتعالى ـ أَوجبَ العُقوبةَ المذكورة في أوَّلِ الآية على القَولِ، والقَولُ لا يجب عليه العُقوبة في غالب الأمور، إلَّا بِمقارنة النِّية والاعتقاد.

والوَجه الثَّاني من وجهي الإشكال: حَمْلُ الأَصلِ على الفَرعِ في قوله: إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا. والوجه أن يكون اللَّفظُ: إِنَّما الرِّبا مِثْلُ البَيْعِ؛ ليُحْمَلَ الفَرْعُ على الأَصْلِ.

الجواب واللهُ الْمُنْطِقُ والموفِّقُ: إنَّ القولَ في الآيةِ قد قَارَنَهُ الاعتقادُ والنِّيَّةُ؛ لأنَّه مَحْكِّيٌّ عن بني ثَقِيفٍ، وكانوا أصحاب رِبًا قبل نُزول الآية، فقالوا هذا، درءًا للتَّحريم؛ ليستَمروا على ما كانوا عليه قبل نزول الآية[1]. وقد نَطقَ القرآنُ المجيدُ بالتَّكفير على القول المقرون بالنِّيَّةِ والاعتِقادِ المنصوب للعُدوانِ والعِنَاد، قال سُبحانه وتعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال سُبحانه: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۚ﴾ [المائدة: ١٧]، فهذا كما تَراهُ

(١) ينظر المسألة مُفصَّلة في: النكت والعيون ١/ ٣٤٧، وزاد المسير ١/ ٢٤٧، والبحر المحيط ٢/ ٧٠٧.

تَكفيرٌ لقائلِ هذا القَول، إذ كان مَقرونًا بالنِّيَّة والاعتقاد. ولهذا نظائر(١)، وفيما أوردناه كِفاية.

وأمَّا الوجه الثَّاني: وهو حَملُ الأَصلِ على الفَرْعِ في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ فَعَنْهُ جوابان:

أحدهما: إنَّ مِثلَ هذا قد وردَ، فإنَّ سِيبويه(٢) / ١١٤ظ/ قد حَملَ البِناء في الفعل المضارع إذا اتَّصل به ضَميرُ جماعة النِّسوة في قوله: (يَفْعَلْنَ) على (فَعَلْن) وهذا لفظٌ ماضٍ، ـ أعني (فَعَلْن) ـ وهو فرعٌ على المستقبل، فقد حمل في البناء الأصلَ على الفرع(٣). ومثله قول الفرَّاء(٤) في الفعل إذا أُسند إلى فاعلٍ واحدٍ، نحو قولك: قَامَ وأَكرمَ، إن فَتحتَهُ،

---

(١) ومثـال ذلـك أيضًـا قولـه تعـالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ٧٢].

(٢) هو: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بِشر: إمامُ النُّحاة البصريّين، نشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل، ويونس، والأخفش الأكبر؛ وصنّف الكتاب؛ توفّي سنة (١٨٠هـ). يُنظر: طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ٦٦، ونزهة الألبّاء ٦٠، وإنباه الرّواة ٢/ ٣٤٦، وإشارة التّعيين ٢٤٢، وبُغية الوُعاة ٢/ ٢٢٩.

(٣) يُنظر كتاب سيبويه ١/ ٢٠.

(٤) هو: أبو زكريَّا يحيى بن زياد الدَّيلميّ: إمامُ أهل الكوفة في النَّحو واللُّغة بعد الكِسَائي، أَخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس؛ وله مصنَّفات كثيرة؛ منها: معاني القرآن، والمذكّر والمؤنّث، والمقصور والممدود؛ توفِّي في طريق مكَّة المكرَّمة سنة (٢٠٧هـ). يُنظر: مراتب النَّحويِّين ١٣٩، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ١٣١، وإنباه الرُّواة ٤/ ٧، وبُغية الوُعاة ٣٣٣.

محمولة على قولِك في التَّثنيةِ: قَامَا وأَكْرَمَا، فهذا أيضًا حَمْلُ الأَصْلِ على الفَرْعِ؛ لأنَّ الواحدَ قبل التَّثنية(١).

والوجه الثَّاني، وهو الصَّحيحُ الْمُعتمد عليه: أنَّه من باب المقلُوب، فالأَصلُ فيه: إِنَّمَا الرِّبا مِثْلُ البَيْعِ(٢).

والقَلْبُ كثيرٌ في كلامِ العَرَبِ، والقرآنُ ـ جلَّ مُنَزِّلُهُ ـ جاءَ على مُتعَارَفِهم وتَغَايُرِ ألفاظِهم ومُتَدَاوَلِهَا بينهم. فمِمَّا جاء في القرآن من المقلوب قوله ـ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرعد: ١١]، تقديرُهُ في أحدِ الأَقوالِ المذْكُورة فيه: له مُعقِّبات من أمر الله يحفظونَه(٣)، فهذا من المقلوب.

---

(١) ينظر معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٦٨.

(٢) علَّق الرَّازي على هذه المسألة في مفاتيحه ٧/ ٧٧ إذ قال: «لم يكُن مَقصودُ القومِ أَن يتمسَّكُوا بِنَظْمِ الْقياس، بَل كانَ غرضهم أَنَّ الرِّبَا والبَيعَ مُتماثلان مِن جَمِيعِ الوجوه المَطلُوبَة، فكيفَ يجوزُ تَخصِيصُ أحدِ المِثْلَيْنِ بِالْحِلِّ وَالثَّانِي بِالحُرْمَةِ؟، وعلى هَذَا التَّقدِيرِ فَأَيُّهُمَا قُدِّمَ أو أُخِّرَ جَازَ».

(٣) هذا رأي الفرَّاء في معانيه ٢/ ٦٠ (على التَّقديم والتَّأخير)، وللمسألة عنده وجه آخر، وهو: أَنَّ كَونَ الحفَظَة يَحفظونَه هو مِمَّا أَمرَ اللهُ بهِ. وقال الزَّجاج في معانيه ٣/ ١٤٢: المَعنَى حِفْظُهُم إِيَّاهُ مِنْ أَمر الله، أَي: مِمَّا أَمرهُم به لا أَنَّهم يَقْدِرُونَ أَنْ يَدفعوا أَمْرَ الله. قال ابنُ الأَنبارِي: وفِي هذا قولٌ آخرُ. وهو أَنَّ (مِنْ) بِمعْنى الباء، أَي: يحفظونه بِأَمرِ اللهِ، وقِيلَ: إِنَّ (مِنْ) بِمَعْنَى (عَنْ)، أَيْ: يحفَظُونَهُ عَن أَمرِ الله، بِمَعْنَى مِن عِندِ اللهِ، لا مِن عِندِ أَنْفُسِهم. وينظر أيضًا: النُّكت في القرآن ٢٧٢، وإعراب القرآن (للباقولي) ٢/ ٧٠٠، ومفاتيح الغيب ١٩/ ١٨، وفتح القدير ٣/ ٨٣.

ومنه قوله سبحانه: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥]، أَصْلُهُ: فجعله أحوى غثاءً؛ لأنَّ المرعى يَسْوَدُّ في مُستقبلِ الصَّيف، وانقطاعِ النَّدى عنه، ثُمَّ يَجِفُّ فينتثِرُ فيحمله السَّيلُ، فحينئذٍ يَصيرُ غُثاءً(١).

وفي القرآن المجيد مَواضعُ من هذا الباب(٢) تركْنا ذِكرها؛ حذرَ الإسهاب، وفِيمَا أَوردنا منه كِفاية للفَطِنِ اللَّقِنِ(٣).

وأمَّا الشِّعر فهو فيه كثيرٌ، وهو على ضربين، أحدهما: أن يكونَ في الكلمةِ الواحدةِ، فيتقدَّم بعضُ حُروفها /١١٥و/ على بَعضٍ لإقامة الأوزان.

والآخر: أن يأتيَ في جُملةِ كلامٍ، فيتقدَّم المفعولُ ويتأخَّر الفاعلُ، وبالعكس أيضًا؛ والغَرَضُ فيه تصحيحُ القوافي. وسترى كُلًّا مذكُورًا في

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٦، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ١٣٥.

(٢) منه قوله تعالى: ﴿فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. والتَّسريحُ ثمَّ المتعة؛ ففيه تقديمٌ وتأخيرٌ. ومنه قوله، ﷻ: ﴿فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ﴾ [هود: ٧١]. أي: بشَّرناها بإسحق فضحكت.

ومثله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا﴾ [التوبة: ٥٥]. قال ابن عباس في رواية الكلبي: أراد: ولا تعجبك أموالُهم، ولا أولادُهم في الحياة الدُّنيا؛ إنَّما يريدُ اللهُ ليعذِّبهم بها في الآخرة. ينظر: جامع البيان ١٤/ ٢٩٥، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٥٤، ومفاتيح الغيب ١٦/ ٧١.

(٣) غلامٌ لَقِنٌ: سريعُ الْفَهْمِ. وَفِي حَدِيثِ الهِجرَةِ: ويَبِيتُ عِندَهُمَا عبدُ اللهِ بن أَبي بَكرٍ وهو شابٌّ ثَقِفٌ لَقِنٌ. أَي فَهِمٌ حسَنُ التَّلْقِين لِمَا يسْمَعه. لسان العرب (لقن) ١٣/ ٣٩٠.

موضعهِ ـ إن شاء الله تعالى.

فأمَّا ما جاء منه في الكلمة الواحدة فنحو قول الشَّاعِر(١):

لَاثٍ بِـــهِ الْأَشَـــاءُ وَالْعُبْـــرِيُّ

أصل هذه الكلمة: (لايثٌ)، الياءُ قَبلَ الثَّاءِ، نُقِلتْ الياءُ بعد الثَّاءِ فصار (لاثِيٌ)، على وزن (قَاضِيٌ)، ثمَّ لَحِقَهُ علامةُ الصَّرفِ، فحُذِفَتِ الياءُ بعد حذفِ حركتِها، ولولا هذا الحذفُ لم يَستقِمْ له الوزنُ في الرَّجز.

ومنه قوله ﷻ: ﴿جُرُفٍ هَـارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، أصله: هايرٌ، فَفُعِلَ به من القَلْبِ والحَذْفِ ما ذَكرناه(٢).

---

(١) هذا بيت من الرَّجز المشطور، وهو للعجاج، ديوانه ١/ ٤٩٠، يصف أيكة، وقبله:

فِي أَيْكَـــةٍ فَـــلَا هُـــوَ الضَّـــحِيُّ

وَلَا يَلُـــــوحُ نَبْتُــــهُ الشَّـــــتِيُّ

الأشاءُ: صِغارُ النَّخل، والعُبري: السِّدْر البري، واللائث واللاثي: الذي يحيط به ويدور حوله.

وذهب سيبويه أنَّ (لاث) أصله: (لاوث)، فقُدِّمت الثَّاء على الواو فصار (لاثو)، ثمَّ قُلِبَتِ الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة، ثمَّ أعل إعلال (قاض). ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٤٦٦، والمقتضب ١/ ١١٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن (للباقولي) ٣/ ٨٨٠، والصحاح (هور) ٢/ ٨٥٦، ولسان العرب (هور) ٥/ ٢٦٨.

وقال الآخر[١]:

مَرْوانُ مَرْوانُ أَخُـو اليَـوْم اليَمِـي

أصلُ هذا أن يكونَ اللَّفظُ به: يومٌ أَيْوَمُ، كما قالوا بإزائه: لَيْلٌ أَلْيَلُ، فحُذِفَتْ همزةُ (أَفعلَ) منه؛ لأنَّها زائدةٌ لمعناها، فتَحَرَّكتِ الياءُ التي كانت ساكنة بعد الهمزة بحركة المحذوف، ثمَّ قُلِبَ الواوُ بعد الميم، وانكسَرتِ الميمُ، فانقلَبتِ الواوُ التي بعدها ياءً[٢]. ولولا هذا العمل لم تصح القافيةُ، وهو رجزٌ أيضًا.

(١) الرَّجز لأبي الأخزر الحمَّانيِّ في: كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٩، والممتع في التَّصريف ١/ ٣٩١.

(٢) ذكر ابن جني في الخصائص ٢/ ٧٨ أقوالًا ثلاثة في هذه المسألة، القول الأول ما ذكره المؤلف الفزراني ـ رحمه الله ـ، أمَّا الثَّاني فهو: أن الشَّاعر أراد: أَخو اليَوْمِ اليَوْمَ، كما يُقال عند الشِّدة والأَمْرِ العظيم: اليَوْمُ اليَوْمُ، فقَلَبَ فصار (اليَمْو)، ثمَّ نقلَه من (فَعْل) إلى (فَعِل)، كما أنشده أبو زيد من قوله:

عَـلامَ قَتْـلُ مُسْـلِمٍ تَعَبَّـدا مُذْ خَمْسةٌ وخَمِسون عدَدا

يريد: خَمْسونَ، فلمَّا انكسر ما قبل الواو قُلبت ياءً، فصار اليَمِي...

وقال ابن جنِّي معقبًا على المسألة: ويجوز عندي فيه وجه ثالث لم يُقَلْ بهِ، وهو: أن يكونَ أصلُه على ما قِيلَ في المذهب الثَّاني: أَخو اليَوْمِ اليَوْمَ، ثمَّ قُلب فصار (اليَمْوُ)، ثمَّ نُقلتِ الضَّمةُ إلى الميم، على حدِّ قولك: هذا بَكُرْ، فصارتِ اليَمُو، فلمَّا وقعتِ الواو طَرَفًا بعد ضمَّةٍ في الاسم أبدلوا من الضمَّة كسرةً، ثمَّ من الواو ياءً، فصارت اليَمِي. فـ(اليَمِي)، عَلَى القَولِ الأَوَّل: نعتٌ، وَعَلَى الْقَولِ الثَّانِي: اسمٌ مَرْفُوعٌ بالِابتِدَاءِ، وَكِلَاهُمَا مَقْلُوبٌ. وينظر: لسان العرب (يمم) ١٢/ ٦٥٠.

وقال الآخر[1]:

لَقَــدْ لَقِيَــتْ قُرَيْظَــةُ مَــا سَــآهَا
وحَــــلَّ بِـــــدَارِهِم ذُلٌّ ذَلِيـــــلُ

أصله: (سَاءَهَا)، فقدَّم الهمزةَ على الألفِ[2]، ولو جاءَ بهِ على الأَصلِ لم يَستقمْ له الوزنُ.

قال الآخر[3]:

تَكَــادُ أَوَالِيهــا تُفَــرِّي جُلُودَهَــا
ويَكْتَحِــلُ التَّــالي بِتُــرْبٍ وَجَنْــدَلِ

/ ١١٥ظ/ أصلُهُ: أَوائلُهَا، فَقَلَبَ؛ لِما ذكرناه قَبْلُ. وقال الآخر[4]:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان في ديوانه ٢٤٤، ولكعب بن مالك في ديوانه ٢٠٩، وكتاب سيبويه ٣/ ٤٦٧؛ ولسان العرب (ذلل) ١١/ ٢٥٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٤٦٧.

(٣) البيت من الطَّويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٨٤، ولسان العرب (وأل) ١١/ ٧١٦. وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٢١٣؛ وسر صناعة الإعراب ٧٤٢؛ والمنصف ٢/ ٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦. والشَّاهد فيه: (أَوَالِيها)، حيث أبدلت الهمزة ياء. وفي الملحق: (ويَكْتَحِل التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبِ).

(٤) البيت من الطَّويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٤٣٥؛ وكتاب سيبويه ٣/ ٤٦٧، والكامل ٣/ ٢٥٧، ولسان العرب (هوم) ١٢/ ٦٢٤، و(رأي)١٤/ ٣٠٤. وقوله: (هَـٰذَا هامَةُ اليَومِ أَو غَدِ): أي: يموتُ في يومِهِ أو في غَدِهِ، حُزنًا وأسفًا. وأصلُ الهامةِ فيما تزعم الأعراب: طائرٌ يخرجُ من رأسِ الميِّت. النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٣٨.

وكــــلٌّ خَلِيـــل رَاءَني، فهْـــوَ قَائِـــلٌ
مِـنَ اجْلِـكَ: هَـذَا هامَـةُ اليَـومِ أَو غَـدِ

أصله: (رَءَانِي)، فَقَدَّم الهمزةَ وأَخَّرَ الأَلِفَ(١). [وقال الآخر](٢):

وَنَبْلِـــــي وَفُقَاهَــــا كَــــ عَرَاقِيـــبِ قَطًـــا طُحْــــلِ

أصلُه: فَوقها، فقدَّم القاف وأخَّر الواو، فانقلبَتِ الواو ألفًا لِعِلَّةٍ أوجَبَت ذلك. ولهذا نظائر(٣).

وأمَّا الضَّرب الثَّاني من القَلْبِ: في جُملَةِ الكلامِ، فنحو قول الشَّاعر(٤):

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٤٦٧، وشرح التَّصريف للثَّمانيني ٤٠٠، وشرح التَّسهيل ١/ ١٤٢.

(٢) البيت من الهزَج، وهو لِامرئ القيس بن عابس الكندي، ليس في ديوانه، وهو في لسان العرب (فقا) ١٥/ ١٦١؛ والتَّنبيه والإيضاح ١/ ١١٦؛ وللفَنْدِ الزَّماني في السِّلاح ٢٨، وتهذيب اللُّغة ٩/ ٢٥٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٤٠٩. وما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السِّياق.

(٣) كقول طريف بن تميم العنبريِّ: (من الكامل)

فَتَعَرَّفـــوني، إنَّنـــي أَنَـــا ذاكُـــمُ شاكٍ سِلاحِي، فِي الحوادِثِ، مُعلِمُ

إنَّما يريد الشَّائك، فقَلَبَ. كتاب سيبويه ٣/ ٤٦٦.

(٤) البيت من البسيط، وهو للنَّابغة الجعدي في ديوانه ١٠٦؛ وأدب الكاتب ٢٨؛ وأمالي القالي ٢/ ٢٢٨؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٦؛ والخصائص ١/ ١٣٤. وفي الأصل: الْآلَلا. وهو خطأ.

حَتَّــى لَحِقنــا بِهِــمْ تُعْــدي فَوارِسُــنا

كأَنَّنـــا رَعْـــنُ قُـــفٍّ يَرْفَـــعُ الْآلَا

فنصبَ (الآل) وهو فاعلٌ في الأصل، ورفعَ الضَّميرَ المستكِن في قوله: (يَرْفَعُ)، وهو ضمير (الرَّعْنِ). وأصله: أن يكونَ مفعولًا، وتقديرُ هذا الكلام: كأَنَّنا رَعْنُ قُفٍّ يَرفعُهُ الآلُ. فالأوَّل هو الفَاعلُ في الأَصْلِ؛ لأنَّه هو الذي يَرفعُ الشُّخُوصَ في أوَّلِ النَّهارِ وآخِرِهِ للمُسافرينَ في أسفارهم. و(الرَّعْنُ): مفعول غير فاعلٍ في الأصل، فقُلب كما تراه[1].

ومن ذلك قول الآخر[2]:

وَقَـدْ جَعَلْنَـا فِـي وَضِـينِ الْأَحْبُـلِ

جَـــوْزَ خُفَـــافٍ قَلْبُـــهُ مُثَقَّـــلِ

وهذا أيضًا من المقلوب في أحدِ احتماليه، وذلك أنَّك جعلتَ (خُفَافًا) صِفةً للموصوف المحذوفِ، كأنَّ التَّقدير فيه: جَوْزَ بَعيرٍ خُفَافٍ ويبقى قلبُهُ مُثَقَّل، من باب المقلوب، أي: مُثقَّلٌ قلبُهُ. هذا أَوْلَى وأوجه من أن يَجعلَ (خُفَافًا) للقلب، و(مُثقَّل) للبعير؛ لأنَّك ـ على هذا التَّقدير ـ

(١) ينظر: كتاب الشِّعر ٤٧٩، والخصائص ١/ ١٣٥، وابن جنِّي يذهب فيه مذهبًا غير القَلْبِ الذي ذهب إليه غيره، وقد تبعه البكري في سمط اللآلي ١/ ٨٥٠، والإنصاف ١/ ١٢٨.

(٢) الرَّجز لأبي النَّجم في كتاب العين (خفف)٤/ ١٤٤، وبلا نسبة في لسان العرب (خفف)٩/ ٨٠، وتهذيب اللُّغة ٧/ ٧.

تَفصِلُ /١١٦و/ بين الصِّفة التي هي (مُثقَّل)، وبين الموصوف المحذوف، وإن كان المفصول به من سَبَبِ الموصوفِ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أن يجتمع في البيت ضرورتان مكروهتان، أحدهما: حذْفُ الموصوف، والأُخرى: الفصلُ بينه وبين صِفته. فجعْلُه من باب المقلوب أَوْلَى وأبعد من الضَّرورة، فيصير كما قال امرؤ القيس(١):

فَقِـلْ فِـي مَقِيـلٍ نَحْسُـه مُتَغَيِّـبُ

أراد: مُتَغيِّبٍ نَحْسُهُ، فقَلَبَ كما تراه لِصِحَّةِ القافيةِ(٢).

ومثله قول الآخر(٣):

غَـدَاةَ أَحَلَّـتْ لابْـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةً

حُصَـينٍ عَبِيطَـاتُ السَّـدَائِفِ والخَمْـرُ

(١) هذا عجز بيت من الطَّويل، صدره: (فظَلَّ لَنَا يومٌ لَذيذٌ بنَعْمةٍ)، في ديوانه ٣٨٩؛ والصِّحاح (غيب) ١/ ١٩٦؛ ولسان العرب (غيب) ١/ ٦٥٤. وامرؤ القيس هو: ابن حُجْر بن عمرو الكِنْديّ، من أهل نجد، من شعراء الطّبقة الأولى، ومن أشهر شعراء العربيّة؛ توفّي سنة (٨٠ق هـ) تقريبًا. يُنظر: طبقات فحول الشّعراء ١/ ٥١، والشّعر والشّعراء ٤٩، والأغاني ٩/ ٩٣.

(٢) قال الفرَّاءُ: (المُتَغيِّبُ) مَرفوعٌ، والشِّعرُ مُكْفَأٌ. ولا يجوزُ أن يَرِدَ على المَقيلِ، كما لا يجوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبوه قَائِمٍ). ينظر: الصِّحاح (عيب) ١/ ١٩٦، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٨٢، وسمط اللآلي ١/ ٦٩.

(٣) البيت من الطَّويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٤، وسمط اللآلي ٣٦٧، وشرح التصريح ١/ ٢٧٤.

هكذا رواه يُونس بن حبيبٍ[١] بنصب (الطَّعنة)، ورَفعِ (عَبِيطَاتُ) و(الخَمْرُ). وهذا أيضًا على القَلْبِ[٢]. والأصلُ أن تكونَ (الطَّعنة) مرفوعة؛ لأنَّها هي المحلِّلة للخَمْر، لا كما أَنْشَد البيتَ، وإنَّما دعاه إلى ذلك - أعني القَلْبَ - إرادتُه تصحيح القافية؛ لأنَّ القَصيدةَ رائيةٌ مرفوعةٌ.

وهذا مذهبٌ من مَذاهبِ العَرَبِ في الجاهلية، كان أحدُهم إذا كان له ثأرٌ عند وَاترٍ[٣] له حَرَّم على نَفْسِهِ شُربَ الخَمْرِ، أو أَكْلَ اللَّحمِ، أو مُضاجَعةَ النِّساءِ، ومَسَّ الطِّيبِ حتى يُدركَ ثَأْرَهُ، فإذا أدركَهُ حَلَّ له ما كان حَرَّمَهُ على نفسِهِ، كما قال[٤]:

---

(١) هو: يونس بن حبيب البصريّ: كان إمامًا في النَّحو واللُّغة، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عنه سيبويه، وسمع منه الكسائيُّ والفرَّاءُ؛ كانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهلُ العلم؛ توفّي سنة (١٨٣هـ).
يُنظر: أخبار النّحويّين البصريّين ٥١، ونزهة الألبّاء ٤٧، وإشارة التّعيين ٣٩٦، وبُغية الوُعاة ٢/ ٣٦٥.

(٢) تأْويله: أَحلَّت عبيطاتُ السَّدائف والخمرُ الطَّعنةَ. الأضداد ١٠١، وشرح التصريح ١/ ٤٠٢.

(٣) وترتُ فلَانًا أَتِرهُ وترًا، وترِةً فَأَنا واترٌ، وَهُوَ موتورٌ، إِذا قتلتُ لَهُ ولدًا أَو قَرِيبًا. جمهرة اللغة (وتر) ١/ ٣٩٥.

(٤) لم أقف على قائل هذا البيت فيما توافر لي من مصادر. وشبيه هذا البيت قول امرئ القيس: (من السريع)

حَلّتْ ليَ الخَمرُ وَكُنتُ امْرَأً عَنْ شُرْبِهَا في شُغُلٍ شَاغِلِ

حَلَّتْ لِيَ الخَمْرُ وكَانَتْ حَرَامًا وَيَــا لَيْتَنِــي مَــا أَرَاهَــا تَحِــلُّ

فهذا يكشف لك معناها الذي ذكرناه.

وحُكِيَ عن الكِسائيِّ[1] أنَّه قال: قال لي يُونس يومًا: كيف تُنشِدُ هذا البيت؟، أو قال: كيف ترويه؟، وأنشد:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ... البيت.

قال: فقلتُ:

غَــدَاةَ أَحَلَّــتْ لابْــنِ أَصْــرَمَ طَعْنَــةٌ حُصَـــينٍ عَبِيطَـــاتِ السَّـــدَائِفِ..

تمَّ الكلام هاهنا، ثمَّ قال: (والخَمْرُ).

وكأنَّه أرادَ: وحَلَّتْ له الخَمْرُ، قال: فاستَحْسَنَ /١١٦ظ/ هذا واستجَادَهُ، ثمَّ قالَ: إنَّما أنشدنيه الفرزدق بنصب (الطَّعنة)، ورفعَ ما بَقِيَ من البيتِ على القَلْبِ، وما ذكرتَه أنتَ أقعدُ في صناعةِ الإعراب[2].

---

(١) هو: عليّ بن حمزة، أبو الحسن، الكِسائيّ، مولى بني أسد: إمام الكوفيّين في النّحو واللّغة، وأحدُ القُرّاء السّبعة المشهورين؛ من مصنّفاته: معاني القرآن، وما تلحن فيه العامّة؛ توفّي سنة (١٨٩هـ). يُنظر: طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ١٢٧، ونزهة الألبّاء ٥٨، وبُغية الوُعاة ٢/ ١٦٢.

(٢) روى الأَثْرمُ عن أبي عُبَيْدة أنَّه حضر يُونُس والكِسائي، فأَلقاهُ يونُسُ على الكسائيِّ، فرفَع الكِسائيُّ (الطَّعْنَةَ) ونَصبَ (العَبِيطات) ورفَع (الخمرَ)، فَقَالَ يونس للكسائي: =

ولهذا -أعني القَلْب في جملة الكلام- نظائرُ يَكْثُرُ عددُهَا في الشِّعر القديمِ والْمُحْدَثِ، أضربنا عن ذِكره اختصارًا.

فأمَّا قولهم: (عَمِيقٌ ومَعِيقٌ)، و(لَقَمُ الطَّرِيقِ ومَلَقُها)[١]، و(جَذَبَ وجَبَذَ)، و(طِبِّيخٍ وبِطِّيخٍ) في أشباهٍ لهذا كثيرة، ففيه خِلافٌ بين البَصريِّينَ والكُوفيِّينَ.

فأمَّا الكُوفيُّون فيجعلُونه من بابِ المقلُوب[٢]، وأمَّا البصريُّون فيجعلونها لُغتين[٣]، وليس هذا موضع الانتصار لِأحدِ القَولَينِ، واللهُ أعلمُ.

كتبَهُ لنَفْسِهِ محمَّدُ بنُ عبد الواحد المقدِسيُّ[٤].

=

لِمَ رفعتَ الخمرَ؟، فَقَالَ: أردْت: وحلَّتْ له الخَمْر، فَقَالَ يونس: ما أحسن ما قُلتَ، ولكن سَمِعْتُ الفرزْدقَ يُنشِده فنصب (الطَّعنة). ينظر: غريب الحديث للخطابي ١/ ٣٥٦.

(١) مُستقيمُه ومُنفرجُه، تقول: عليك بلَقَم الطَّريق فالزمْه. العين ٥/ ١٧٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٨٠، والأصول في النحو ٣/ ٣٣٩، والخصائص ٢/ ٤٤١، والمنصف ٢/ ١٠٥.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٥، ومقاييس اللُّغة ٢/ ١١٩، والألفاظ لابن السكيت ١٦٥، والبارع في اللغة ٤٣٨.

(٤) هو: محمَّد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السَّعدي، المقدسي، الجماعي، ثمَّ الدِّمشقي، الصَّالحي، الحنبلي (ضياء الدِّين، أبو

=

بُلِّغْتُ قِراءَةً على مُنْشِئِهَا بهجة الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد الفزراني[1] النَّحويِّ.

=

عبد الله) محدِّثٌ، حافظٌ، رحَّالـةٌ. سمع الكثير بدمشق، ومصر، وبغداد، وأصبهان، وهمذان، ونيسابور، وهراة، وكتبَ عن أزيد من خمسمائة شيخٍ، وسمع منه خلْقٌ كثيرٌ، وتوفي بدمشق في الثَّامن عشر جمادى الآخرة سنة (٦٤٣ هـ)، رحمه الله تعالى. من تصانيفه الكثيرة: الأحاديث المختارة، ومناقب أصحاب الحديث، ودلائل النُّبوة، والأحكام، وفضائل الشَّام. تنظر ترجمته في: فوات الوفيات ٣/ ٤٢٦، والوافي بالوفيات ٤/ ٦٥، والعبر في خبر من غبر ٥/ ١٧٩، والبداية والنهاية ١٣/ ١٦٩، وشَذرات الذهب ٥/ ٢٢٤، والنجوم الزاهرة ٦/ ٣٥٤.

(١) في الأصل: الفزاني، وهو وهمٌ.

قائمة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الإبانة الكبرى: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري، المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الرَّاية للنشر والتوزيع، الرياض.

٣- الإتباع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، كمال مصطفى، مكتبة الخانجي - القاهر / مصر.

٤- اتفاق المباني وافتراق المعاني: سليمان بن بنين الدقيقي النحوي(ت٦١٣هـ)، دار عمار، الأردن، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ط١، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر.

٥- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة ممَّا لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الثالثة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

٦- أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٧- أخبار النَّحويين البصريِّين، لأبي سعيد السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٨- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمّد الدّاليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.

٩- الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٠- الأزمنة وتلبية الجاهلية: محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (ت٢٠٦هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م

١١- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ). مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٢- الأصول في النّحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٣- إعراب القرآن (للباقولي)، المنسوب للزَّجاج: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت.

١٤- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد عالم الكتب، بيروت، ط٣،، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٥- الأغاني: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.

١٦- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت٥٢١هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

١٧- إكمال الإكمال (تكملة الإكمال): محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي

البغدادي (ت٦٢٩هـ)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠، ط١، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي.

١٨- الأمالي = شذور الأمالي = النوادر: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤-١٩٢٦م.

١٩- أمالي ابن الشّجريّ: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: الدّكتور محمود الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ.

٢٠- إنباه الرواة على أنباء النّحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.

٢٢- البارع في اللغة: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد - دار الحضارة العربية بيروت، ط١، ١٩٧٥هـ.

٢٣- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م، ط١، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي، و د.أحمد النجولي الجمل.

٢٤- البداية والنِّهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمَّ الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، دار الفكر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٢٥- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٦- برنامج خزانة الماجد للتراث، (فهرس مخطوطات النحو)، الإصدار الأول، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٢٧- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٢٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

٢٩- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣٠- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٣١- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.

٣٣- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

٣٤- تذكرة الحفَّاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت.

٣٥- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، أبو حيان، الغرناطي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٦- التسهيل لعلوم التنزيل: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، بيروت، ١٤١٦هـ.

٣٧- تفسير السمرقندي المُسمَّى (بحر العلوم): أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت٣٧٣هـ)، تحقيق: د.محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.

٣٨- تفسير القرآن: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٧هـ.

٣٩- تفسير الماوردي = النُّكت والعيون: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت٤٥٠هـ)، السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان.

٤٠- التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح: أبو محمد عبد الله بن بري المصري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

٤١- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، بتحقيق: عبد السّلام هارون وآخرين، القاهرة، من ١٩٦٤م إلى ١٩٧٥م.

٤٢- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين (ت٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.

٤٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩م.

٤٤- الجراثيم: ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق.

٤٥- جمهرة اللّغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: الدّكتور رمزي بعلبكّي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٤٦- الحماسة البصرية، لصدر الدّين البصري، تحقيق: الدّكتور مختار الدين أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن، الهند، ط١، ١٣٨٣هـ.

٤٧- خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت٨٣٧هـ)،

تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٨- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.

٤٩- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدّكتور أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، ط٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد- الهند.

٥١- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.

٥٢- ديوان الطّرمّاح، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط٢، ١٤١٤هـ.

٥٣- ديوان العبّاس بن مرداس: جمعه وحقّقه: الدّكتور يحيى الجبّوري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٥٤- ديوان العجّاج بشرح الأصمعي: تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ١٤١٦هـ.

٥٥- ديوان الفرزدق: شرح وتصحيح عبد الله بن إسماعيل الصّاوي، المكتبة التّجارية الكبرى، القاهرة،١٣٥٤هـ.

٥٦- ديوان الكميت بن زيد الأزدي: جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت.

٥٧- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٩٠م.

٥٨- ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م.

٥٩- ديوان ذي الرّمّة: تحقيق: الدّكتور عبد القدّوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٦٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة: بشرح محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت.

٦١- ديوان كثيّر عزّة: تحقيق إحسان عباس. دار الثقافة بيروت ١٩٧١م.

٦٢- زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤م.

٦٣- الزاهر في معاني كلمات النَّاس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: أ. د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٢،١ه،١٩٩٢.

٦٤- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢ه)، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٦٥- السلاح: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: أ.د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٦- سمط اللآلي: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٦٧- سنن الدار قطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦، ١٩٦٦.

٦٨- السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٦٩- سير أعلام النُّبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٠- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

٧١- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبد الله السكري النَّحوي (ت٢٧٥هـ)، تحقيق عبد السّتار فرّاج، دار العروبة، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ.

٧٢- شرح التسهيل: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيّد، والدّكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

٧٣- شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٧٤- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

٧٥- شرح المفصّل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش، وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٧٦- شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١،١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٧٧- شعر الأحوص الأنصاري: تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ.

٧٨- شعر الخوارج: دكتور إحسان عباس (ت١٤٢٤هـ)، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٧٤م.

٧٩- الشِّعر والشُّعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، دار إحياء العلوم، بيروت.

٨٠- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت٥٧٣هـ)، د. حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٨١- الصِّحاح: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ.

٨٢- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت٢٥٦هـ)، عالم الكتب، بيروت ط٥، ١٤٠٦هـ.

٨٣- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٤- الصِّناعتين الكتابة والشعر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.

٨٥- ضرائر الشعر: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٨٦- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنَّشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

٨٧- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله البصري الزهري (ت٢٣٠هـ)، دار النشر: دار صادر، بيروت.

٨٨- طبقات النَّحويين واللُّغويين: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.

٨٩- طبقات فحول الشُّعراء: محمد بن سلَّام (بالتَّشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت٢٣٢هـ)، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

٩٠- الطِّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية - بيروت، ط١٤٢٣،١هـ.

٩١- العبر في خبر من غبر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.

٩٢- العقد الفريد: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٣، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٩٣- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط١، الرياض، السعودية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٩٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩٥- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تحقيق: الدّكتور مهدي المخزوميّ والدّكتور إبراهيم السّامرّائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٩٦- عيون الأخبار: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٨هـ.

٩٧- غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد ريب النبي، دار الفكر – دمشق،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٩٨- غريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري مطبعة العاني، ط١، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٩٩- الفائق في غريب الحديث: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة، لبنان، ط٢، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم.

١٠٠- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، دار الفكر – بيروت.

١٠١- فضائل القرآن للقاسم بن سلام: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ط١، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.

١٠٢- فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: علي محمد بن يعوض الله، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.

١٠٣- القسطاس في علم العروض: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

١٠٤- كتاب الألفاظ (أقدم معجم في المعاني): ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

١٠٥- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠٦- كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠٧- لب اللباب في تحرير الأنساب: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار صادر - بيروت.

١٠٨- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٠٩- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١١٠- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

١١١- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق عليّ النّجديّ ناصف، والدّكتور عبد الحليم النّجار، والدّكتور عبد الفتّاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، إستانبول، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١١٢-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٤١٣هـ.

١١٣-المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.

١١٤-المخصّص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١١٥-المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٨- هـ١٩٩٨م.

١١٦-المسالك والممالك: أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله المعروف بابن خرداذبة (ت نحو٢٨٠هـ)، دار صادر أفست ليدن، بيروت، ١٨٨٩م.

١١٧-معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النَّحاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط١، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

١١٨- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٩- معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ): تحقيق: الدّكتور عبد الأمير محمّد أمين، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٢٠- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، الدّار المصرية للتّأليف والترجمة، القاهرة.

١٢١- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، - بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٢٢- معجم الأدباء: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٣- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٢٤- معجم الشعراء: أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تصحيح كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

١٢٥- معجم الصحابة: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.

١٢٦- المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، ط٢، الموصل، ١٤٠٤ه – ١٩٨٣م.

١٢٧- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط٢، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٢٨- معرفة القرَّاء الكبار على الطّبقات والأعصار: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي

(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف وزملائه، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٢٩- مفاتيح الغيب (التَّفسير الكبير): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيمي الرَّازي، (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

١٣٠- المفصَّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، ط١، بيروت، ١٩٩٣.

١٣١- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضيمة، عالم الكتب ـ بيروت.

١٣٢- المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت٦٠٧هـ)، د. شعبان عبد الوهاب محمد، د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.

١٣٣- الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.

١٣٤-المنصف: شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ). دار إحياء التراث، ط١، ١٩٥٤م.

١٣٥-الممتع في التَّصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٣٦-النجوم الزّاهرة: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت٨٧٤هـ)، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والتَّرجمة والطباعة والنّشر، القاهرة. (مصوّرة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٢م).

١٣٧-نُزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: الدّكتور إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، ط٣، الأردن، ١٤٠٥هـ.

١٣٨-نزهة المشتاق في اختراق الآفاق: محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي، المعروف بالشريف الإدريسي (ت٥٦٠هـ)، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٤٠٩هـ.

١٣٩-نَكْتُ الهميان في نكت العميان: صلاح الدِّين خليل بن أيبك الصَّفدي (ت٧٦٤هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٤٠-النُّكت في القرآن: أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطَّويل، دار البدر، ط١، مصر٢٠٠٧م.

١٤١-النُّكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)، تحقيق: زُهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٤٢-النِّهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٤٣-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

١٤٤-الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصَّفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
١٤٥-وصف المطر والسَّحاب، وما نعَتَتْه العربُ الرُّوَّاد من البقاع: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٣٨، لسنة ١٩٦٣م.
١٤٦-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

«نعم» و«بئس» بين الدرس النظري والواقع الاستعمالي تطبيقا على القرآن الكريم

د. هدى أحمد حسن محمد

- مكان وتاريخ الميلاد: الرياض، ١٩٧٤م.
- حاصلة على دكتوراه في فلسفة اللغة العربية (نحو وصرف) من جامعة النيلين في السودان، ٢٠٠٤م.
- أستاذ مساعد، بقسم اللغة العربية في جامعة النيلين.

الخلاصة

أسلوب المدح والذم واحد من أساليب اللغة العربية له خصوصيته البنائية والتركيبية، ويقصد به في الدرس النحوي إنشاء المدح بـ«نعم» و«حبذا» أو إنشاء الذم بـ«بئس» و«لاحبذا» في تراكيب محدّدة مقيسة على كلام العرب. وقد جاءت هذه الورقة مختصة بدراسة «نعم» و«بئس» دراسة نحوية نظرية وتطبيقية على القرآن الكريم، وحملت عنوان: «نعم» و«بئس» بين الدرس النظري والاستعمال القرآني.

تناولت في جانبها النظري الدرس النحوي لـ«نعم» و«بئس»، وخصوصيتهما البنائية على المستوى الصرفي، وبناء جملتهما على المستوى النحوي، ونوّهت إلى اللمحات الدلالية التي أدركها النحاة، مع إبراز جانب من الخلافات النحوية في تحليل هذا الأسلوب، والوقوف عند آراء المحدثين إزاء عدد من القضايا المختلف فيها، ورؤيتهم في منهجية تحليل هذا الأسلوب.

وتركّز الجانب التطبيقي في هذه الورقة على الاستعمال القرآني لـ«نعم» و«بئس»، وكان مما يجدر الوقوف عنده وقوع «ما» بعد «نعم» و«بئس»، إذ يلحظ المتتبع لها استعمالا خاصًّا في بعض صورها، كما كان تحديد موقع «ما» الإعرابي داخل الأسلوب من أوجه الخلاف بين النحاة. لتصل الدراسة إلى خصوصية تركيب أسلوب المدح والذم؛ ليكون من الأفضل ربطه بالنصوص الفصيحة – لا سيما القرآن الكريم ـ

حتى يعطي الملامح الدلالية العميقة، ويدعم الصورة الواقعية لاستخدام الأسلوب في أرقى صوره. إذ تستحق مثل هذه الأساليب أن تتناول وفقا للمنهج الوصفي، بعيدا عن إعراب الجزئيات التي تقود إلى خلافات جدلية تجنح بالدرس النحوي عن غايته الأساسية.

ومما تجلّى من الدراسة أن الاستعمال القرآني لجملتي «نعم» و«بئس» لم يخصص لهما جملا مستقلة، بل كان في ختام الآيات مما أفعم المعاني السابقة وأكدها، وهو استعمال مغاير لـ«نعمّا» و«بئسما» حال اتصالهما بـ«ما»؛ إذ له خصوصيته السياقية في القرآن الكريم.

Summary

Methodology of Grammatical Appraisal and Critics is one of Arabic Language methods that have its morphological and constructive peculiarity. The research is meant to be in Grammatical aspect in Appraisal Essay of «نعم» and «حبذا» or Critical Essay of «بئس» and «لا حبذا» in specific measured constructed sentences in Arabic speech.

This research paper is made specifically for the study of «نعم» و«بئس» which is a theoretical and applied grammar with respect of Holy Qur'an. This paper has a topic as: «Niima» and «Biisa» between theoretical study and Qur'anic application.

It also talked about the aspect of grammatical study of «نعم» و«بئس» and their structural peculiarity on the morphological level and their sentence formation at the Grammar level. I also pointed at semantic aspect that the grammarians found out showing the different views in analyzing this methodology. I stand by the modern grammarians in many different instances and their methods in analyzing this case.

The practical aspect of this research solely depended on Qur'anic usage of «Niima» and «Biisa» and what is more important is what come after them since observer can see a specific usage of «ما» after them in some of their usage. It is also observed that the stand of «ما» in sentence is point of different view.

All these are for the research to reach up to the exact structure of sentence construct so that it will be better to be related with the authentic texts - most especially Holy Qur'an- so that it can render deep semantic aspects. It also supports practical form of usage in its most magnificent form. Since this represents the methodology, we have to imbibe descriptive method of research far away from analyzing parts of the sentence that can result into extensive disagreement that can divert grammatical study away from its aim.

What appeared in the study is that the Qur'anic usage did not provide «Niima» and «Biisa» with main clause, but it their usage at the end of verses filled the previous meanings which is different for «نعمّا» and «بئسما» when they are conjugated with ما since it has its specific syntax in Holy Qur'an.

«نعم» و«بئس» بين الدرس النظري والواقع الاستعمالي، تطبيقًا على القرآن الكريم

إن المدح والذم معنيان لغويان، ولكل لغة منهجها في أداء المعاني المختلفة بطرائق متنوعة، ومن هنا يمكننا مدح الشيء أو ذمه بطرق عديدة مباشرة أو ضمنية، من خلال كلمات امتلأت بها معاجم اللغة، وقد تتدخل السياقات والقرائن في تأدية هذه المعاني.

وأسلوب المدح والذم من أساليب اللغة العربية ذات الخصوصية البنائية والتركيبية. وقد اختارت العرب أدوات عديدة لهذا الأسلوب كان الشائع منها أن يكون إنشاء المدح بـ«نعم» و«حبذا» وإنشاء الذم بـ«بئس» و«لاحبذا». كما استخدمت العرب الفعل «ساء» مقام «بئس»، وبنوا من الأفعال الثلاثية على وزن «فَعُل» لإنشاء معنى المدح أو الذم. وقد وردت هذه الصور في القرآن الكريم ماعدا المدح والذم بـ«حبذا» و«لاحبذا» فليس لهما استخدام قرآني.

تبحث هذه الورقة في جانبها النظري في التناول النحوي لـ«نعم» و«بئس»، والذي استُهلّ بوقوف النحاة عند خصوصيتهما البنائية على المستوى الصرفي، وبناء جملتهما على المستوى النحوي، وكذلك اللمحات الدلالية التي أدركها النحاة. وتَعْرِض الورقة جانبا من الخلافات النحوية في تحليل هذا الأسلوب، والتي أدت - أحيانا - إلى

انصراف النحو عن توخي دقائق الأسلوب وخصوصيته الدلالية، وأثقلت على ذهن المتعلمين بما لا يثري المعنى. وقد أثار ذلك المحدثين فنقدوا الدرس النحوي في تناوله لأسلوب المدح والذم في عدد من القضايا، وكانت لهم وقفات وآراء جديرة بعرضها والاستفادة منها في معاملة هذا الأسلوب تحليلا واستعمالا؛ ومن ثم فهم خصوصيته الدلالية في إنشاء المدح أو الذم.

ومن المعلوم أن القرآن الكريم قمة البيان وهو النص المعجز، أكرم الله به العرب والعربية، إذ اصطفاها الله لغة لكتابه الكريم، وقد كان هذا الكتاب المقدس هو الحافز الأول للدرس اللغوي والنحوي عند العرب بالصورة المقننة التي جلتها آراؤهم ومؤلفاتهم.

لقد جاء النص المعجز بلسان العرب مستعملا جلّ أساليبهم بتنوعها في قمة بيانها وغاية إعجازها، ومن ذلك ما ورد في القرآن مدحا وذما مستعملا هذا الأسلوب، إذ ورد المدح بـ«نعم» في ثمانية عشر موضعا، وورد الذم بـ«بئس» في أربعين موضعا، ووردت «ساء» موقع «بئس» في ثلاثة وعشرين موضعا، كما ورد المدح والذم ببنية «فَعُل» في عدد من الآيات الكريمة، كقوله تعالى في مقام ذم: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥]. وكقوله تعالى في مقام مدح: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩].

وقد تركز الجانب التطبيقي في هذا البحث على الاستعمال القرآني لـ«نعم» و«بئس» دون بقية الأدوات، مع النظر إلى السياق الذي وردت فيه، على مستوى الآية أو الآيات السابقة والتالية لها، حسب المعنى الوارد في الآيات الكريمة.

وكان مما يجدر الوقوف عنده وقوع «ما» بعد «نعم» و«بئس»، إذ يلحظ المتتبع أن لها استعمالا خاصا في بعض صورها، كما كان تحديد موقع «ما» الإعرابي داخل الأسلوب من أوجه الخلاف بين النحاة.

وقد بدأ التناول بالجانب النظري، عارضًا منهج النحاة في درسهم لجمل المدح والذم بـ«نعم» و«بئس»، وآراء المحدثين ونقدهم للنحاة في قضاياهم الجدلية وإعراب جزئيات الأسلوب، مع وقفة خاصة مع «ما» إن وقعت مقترنة بـ«نعم» و«بئس». ثم يأتي الجانب التطبيقي متتبعا الاستعمال القرآني لـ«نعم» و«بئس»، و«نعمّا» و«بئسما»، ومن بعد أدرجت الآيات في جداول توضيحية جامعة لها، وقد عرض ذلك وفق المحاور التالية:

أولا: المعنى اللغوي والبناء الصرفي لـ«نعم» و«بئس»:

ثانيا: التناول النحوي والخلافات النحوية: وفيه:

١- عمق التحليل النحوي:

٢- الخلافات النحوية، وفيه:

أ/ الخلاف في اسمية «نعم» و«بئس».

ب/ إعراب جزئيات الأسلوب.

ج/ إعراب «ما» في «نعمّا» و«بئسما».

٣- الشواهد النادرة.

ثالثا: آراء المحدثين في أسلوب المدح والذم.

رابعا: الاستعمال القرآني لـ«نعم» و«بئس»، وفيه:

أ/ مواقع «نعم» في القرآن الكريم.

ب/ مواقع «بئس» في القرآن الكريم.

ج/ لحوق «ما» لـ«نعم» و«بئس» في القرآن الكريم.

خامسا: الجداول التوضيحية.

المعنى اللغوي والبناء الصرفي لـ«نَعِمَ» و«بَئِسَ»:

يقول ابن منظور: «النُّعْم بالضم خلاف البُؤس، يقال: يوم نُعْم ويوم بؤس...والاسم النعمة، ونَعِم الرجلُ يَنْعَم نَعمة، فهو نَعِم...وقال ابن جني: نَعِم في الأصل ماضي ينعم»[١].

ويقول في «بئس»: «يبئس ويبأس...على ما قلناه في نعم ينعم»[٢].

وفي كل واحدة منها أربع لغات:

---

(١) ابن منظور: «لسان العرب» ٧: ٤٤٧٨.

(٢) المصدر نفسه ١: ١٩٩-٢٠٠.

١- نَعِم وبَئِس، وهما الأصل في الاستعمال.

٢- نَعْم، وبَئْس، بالتخفيف.

٣- نِعِم. وبِئِس، بالإتباع.

٤- نِعْم، وبِئْس، بالتخفيف بعد الإتباع.

ويقول ابن مالك معلقا على اللغة الأخيرة: إنها «أبعد من الأصل وأكثر في الاستعمال»، ثم يسِمُ اللغات الثلاث المتقدمة بأنها «جائزة في كل ما كان من الأفعال والأسماء ثلاثيا أوله مفتوح، ثانيه حرف حلقي مكسور»(١).

ويؤكد ذلك الأشموني قائلا: «وكذلك كل ذي عين حلقية من «فَعِل» فعلا كان كـ«شَهِد» أو اسما كـ«فَخذ»»(٢).

ويتجلى فيما سبق المنهج الوصفي الدقيق الذي تعامل به ابن مالك في جمعه للغاتها وإشارته للأصل في الاستعمال والأكثر في الاستعمال، كما يتضح أن الصورة الرابعة هي التي نجدها في أسلوب المدح والذم، وكأنما العربي قد اختار لغة محددة هي الأبعد عن الأصل لإنشاء معنى خاص وإفعامه بمعنى يقوي دلالتها على المدح أو الذم.

لقد استوعب النحاة خصوصية الكلمتين حال كونهما داخل أسلوب المدح والذم، ويوضح الصبان ذلك، مميزا بين استعمالين لغويين

---

(١) ابن مالك: «شرح التسهيل» ٢: ٣٣٩.

(٢) الأشموني: «شرح الألفية» ٢: ٢٧٧.

للكلمتين، فيقول: «أحدهما: أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال... وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس... الثاني: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم»[1].

عليه فإن «نعم» داخل هذا الأسلوب عند جمهور النحاة: فعل ماض جامد خصص لإنشاء المدح، أما «بئس»: فهي فعل ماض جامد خصص لإنشاء الذم. أما استعمالهما خارج الأسلوب فيلحظ فيه اختلاف ضبط البنية الفعلية والتصرف التام للفعلين باستعمالهما في صورة الماضي والمضارع والأمر.

التناول النحوي لأسلوب المدح والذم:

لعل المتأمل في الدرس النحوي يمكنه أن يتعرف على عدد من الملامح المنهجية الشائعة في مؤلفات النحاة، أولها: النهج العام للدرس النحوي، من وضع المصطلحات وتعريفها، وتحديد نوع الكلمة وإعرابها من خلال إدراك مكانها ودورها داخل بنائية الجملة، وثانيها: الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية؛ لإيضاح القاعدة المدروسة وتدعيمها؛ ولذا نرى إدراجهم للنادر الشاذ من أقوال العرب – أحيانا – في إطار القضايا المختلف فيها. وثالثها: الإشارات العميقة التي تهتم بالجوانب الدلالية أوالتحليلية التي يوردها النحاة، وهي عادة ما تتخلل

(١) الصبان: «حاشية الصبان» ٣: ٣٨.

جدلهم وبراهينهم في القضايا الخلافية، وهي ذات مادة جديرة باستغلالها والاستفادة منها في تحليل أساليب اللغة.

وكان من بين الأبواب النحوية التي يظهر فيها بجلاء المنهج النحوي باب المدح والذم، حيث تنبه النحاة لخصوصية الأسلوب بناء وتركيبا، إلا أنهم ظلوا يحاولون إخضاع مفرداته للنهج العام في درسهم النحوي، مما ولّد عددا من الخلافات، كخلافاتهم في تصنيف «نعم» و«بئس» بين الاسمية والفعلية والحرفية، وكذلك اختلافاتهم في إعراب جزئيات الأسلوب. وقد انبنى على هذه الخلافات عدد من الجدليات المركبة، حيث أخذ كل فريق يكد مؤيدا وجهة نظر محددة، ومفندا حجج من خالفها، وهذا ما تطلب استشهادا بشواهد لم يخلُ بعضها من الندرة والشذوذ. وفي ضوء هذه الجدليات برزت لمحات عميقة، ووقفات مهمة.

ولإيضاح ذلك نعرض القضايا التالية:

أولا: عمق التحليل النحوي:

كان للنحاة عمق تحليلي، وملاحظات ثرة، ووقفات وتعليقات، وقد برزت من خلال استقراء اللغة ومعايشتها والتمعن فيها، وقد ورد عدد من هذه التحليلات العميقة في أثناء الخلاف والجدل.

لقد التفت النحاة إلى خصوصية هذا الأسلوب في إنشاء معنى المدح والذم؛ لذا خصوه بالدراسة في باب منفصل، وقد ركز النحاة على فعلي

المدح والذم «نعم» و«بئس»، وابتدأوا بهما دراسة هذا الباب؛ وذلك لكثرة أحكامهما، ولأنهما الأكثر استخداما في اللغة موازنة بإنشاء المدح والذم بـ«حبذا» و«لا حبذا». بل أطلق عدد من النحاة على هذا الباب اسم: «نعم وبئس وما جرى مجراهما»[1]، واكتفى ابن هشام بتسمية الباب «نعم وبئس»[2].

ومما يبرز جهد النحاة، وعمق طرحهم النحوي ما أثبتوه من خلال ملاحظتهم لاستعمال أساليب المدح والذم في واقع اللغة، وتتجلى ملاحظاتهم في تتبعهم لصوره المتعددة التي استخدمتها العرب لإنشاء معنى المدح والذم، إذ أشاروا إلى أنَّ «ساء» قد تقع موقع «بئس» في الاستعمال الفصيح، ومثاله قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ **[الأعراف:١٧٧]**، وقوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ **[الشعراء:١٧٣]**، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ **[الكهف:٢٩]**.

كما استنبط النحاة من ملاحظتهم كلام العرب جواز إفادة معنى المدح والذم من كل فعل ثلاثي يبنى على وزن «فَعُل» بفتح الفاء وضم العين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُو۟لَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ **[النساء:٦٩]**، وقوله

---

(١) الأشموني: «شرح الألفية» ٢: ٢٧٥.

(٢) ابن هشام: «أوضح المسالك» ٢: ٢٤٣.

تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥]، حيث إن العرب «تجريه في الاستعمال وعدم التصرف مجرى «نعم»[(١)].

ومن الإشارات الدلالية الثرية التي تخدم الدرس الدلالي للأسلوب إشارتهم إلى البنائية الخاصة على المستوى الصرفي والنحوي، أما على المستوى الصرفي، فقد اتخذ العرب لفعلي المدح والذم «نعم» و«بئس» بنائية صرفية خاصة فانتقلت إلى الجمود، فلم تتصرف. وأجمع النحاة على عدم تصرفها، واختلفوا في النظرة التحليلية لعدم تصرفها، فاتخذه الكوفيون دليلا على اسميتهما؛ «لأن التصرف من خصائص الأفعال»[(٢)]، وذهب البصريون إلى القول بفعليتهما وأخذوا يعللون جمودهما تعليلا يشرح دلالتهما ويدعم معناهما، ويؤكد خصوصيتهما في تقوية معنى المدح والذم.

وهو ما نلمحه في قول ابن مالك عن «نعم» و«بئس» إنهما: «لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة»[(٣)]، ويشبههما الصبان بالحرف في تأدية معنى الإنشاء، وهو معنى خاص بالحرف؛ مما جعلهما يفتقدان خاصية التصرف؛ لأن الحروف لا

(١) ابن الناظم: «شرح ألفية ابن مالك» ٤٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ١: ١٠٥.

(٣) ابن مالك: «شرح التسهيل» ٢: ٣٣٨.

تتصرف[1]، ويقول ابن يعيش في الإطار نفسه: «تضمنا ما ليس لهما في الأصل، وذلك أنهما نقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم»[2].

ونقول: لقد وردت عبارات النحاة السابقة في إطار الخلاف في اسميتهما أو فعليتهما، وقد عللوا عدم التصرف بأنهما أدتا معنى خاصا فشابهتا الحرف، وعلى الرغم من الجدل الذي يبدو في هذه الخلافات إلا أنها تعد أقوالا خصبة لفهم البنائية الخاصة لهذا الأسلوب، والتي لجأ إليها العربي، مخالفا النهج العام الشائع القياسي في اللغة، ليسنّ له صيغة جديدة وتركيبا جديدا إنشائيا يؤدي به معنى له خصوصيته وقوته في أداء دلالة المدح والذم.

وعلى المستوى النحوي أدرك النحاة أن جملة المدح والذم إنشائية غير طلبية، وأنها جملة ذات تركيب خاص، جاءت مفعمة بمعاني المدح أو الذم، مما جعلهم يبحثون في مكونات هذا الأسلوب وفصّلوا في مؤلفاتهم وسم بنائية الجملة فيه، ومن ذلك ما لاحظوه في المرفوع الذي يكمل المعنى مع «نعم» و«بئس» إذ يستلزم كل منهما أن يكون بعدهما فاعل لا يخرج عن كونه فاعلا ظاهرا، معرّفا بـ(أل) أو مضافا لمعرّف بـ(أل)، أو مضافا لمضاف لمعرف بـ(أل)، فإن وقع اسم منصوب بعدهما أعرب تمييزا والفاعل ضمير مستتر يفسره ذلك التمييز، وكذلك

(١) الصبان: «حاشية الصبان» ٣: ٣٩.

(٢) ابن يعيش: «شرح المفصل» ٧: ١٢٧.

قد يكون هذا الفاعل كلمة «ما» ويشير عدد من النحاة إلى أن الغالب ألّا يخرج فاعل «نعم» و«بئس» عن أحد الأقسام المذكورة[1].

ويجسد التمثيل الآتي الصور التي حصرها النحاة لفاعل «نعم» و«بئس»:

١. نعم الرجل المخلص في عمله، وبئس الرجل المتهاون في مسؤولياته. فالفاعل في هاتين الجملتين مقترن بـ«أل».

٢. نعم رادع المجرمين القانون الصارم، وبئس مفرق المجتمعات الصراع الطائفي. والفاعل هنا مضاف لاسم بعده مقترن بـ«أل».

٣. نعم قارئ كتب الأدب المثقف، وبئس متابع أحاديث الناس التافه. الفاعل في هذا التمثيل مضاف لمضاف يليه المضاف إليه مقترنا بـ«أل».

٤. نعم قائدا الحاكم العادل بين رعيته، وبئس قائدا الحاكم الظالم لرعيته. الفاعل في هذا التمثيل ضمير مستتر يفسره المنصوب الذي بعده؛ لذا أعرب هذا المنصوب تمييزا.

٥. نعم ما يقول الحكيم، وبئس ما ينطق به السفيه. فاعل «نعم» و«بئس» هو كلمة «ما». ويفهم من هذا الحصر الدقيق خصوصية هذين الفعلين في تركيبهما مع الفاعل الذي بعدهما، فلا يتوقع أن يُركّبا مع ضمير الرفع المتصل[2]، بأن نقول مثلا: «محمد وعلي نَعِمَا» فهي جملة

---

(١) الأشموني: «شرح الألفية» ٢: ٢٧٧.

(٢) إلحاق ضمائر الرفع بـ«نعم» و«بئس» لغة ضعيفة. يقول سيبويه عن فاعلهما: «لا =

خاطئة بالرغم من أننا نقول: «محمد وعلي حضرا» ولا يتوقع أن يقع العَلَم فاعلا لهما، ولا اسم الموصول، ولا اسم الإشارة، ولا الاسم الظاهر إذا لم يطابق الصور التي حددوها.

ومن الخصوصيات البنائية في هذين الفعلين استحسان حذف تاء التأنيث منهما حتى إذا كان فاعلهما مؤنثا حقيقيا، فيرجّح أن نقول: نعم الأم فاطمة على أن نقول: نعمت الأم، وقد نبعت هذه الخصوصية البنائية من الخصوصية الدلالية إذ تدل «نعم» على المدح العام وتدل «بئس» على الذم العام، وهو أمر يفطن إليه ناظم الألفية عندما يتحدث عن حذف التاء منهما، فيقول:

والحذفُ في «نِعمَ الفتاة» استحسنوا

لأنَّ قصدَ الجنسِ فيه بَيِّنُ

كذلك أفرد النحاة حديثا عن وقوع المخصوص بالمدح أو الذم متقدما أو متأخرا عن «نعم» و«بئس» وأشاروا إلى حذفه من الأسلوب، وما يصحب ذلك من إعرابات متعددة بتعدد آراء النحاة، ففي قولنا - مثلا- نعم القائد خالد. يجوز إعراب مخصوص المدح(خالد) خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا، أو إعرابه مبتدأ مؤخرا ويشير ابن مالك لصورة

=

يكون ضميرا ظاهرا» (الكتاب ٢/ ١٧٩).

من صور هذه الخلافات في حديثه عن المخصوص بالمدح أو الذم، إذ يقول:

ويُـذكرُ المخصـوصُ بعـد مبتـدا أو خبـر اسـمٍ لـيس يبـدو أبـدا
وإنْ يُقـدَّمْ مُشْـعِرٌ بـه كـفى كـ«العلمُ نعم المقتنى والمكتفى»

ثانيا: الخلافات النحوية:

كان للنحاة أصول وضعوها مستقاة من الواقع اللغوي، وقد انتظم في ركابها الغالب الأعم من اللغة، إلا أن ثمة كلمات وتراكيب جاءت مخالفة للنهج العام فيها، ولها خصوصيتها البنائية والدلالية، وهذا شأن اللغات جميعها.

وعلى الرغم من إدراك النحاة لهذه الخصوصية البنائية التي وُجدت لأداء معنى خاص، ظلوا يحاولون إخضاع جزئيات هذا الأسلوب للنسق الشائع في اللغة، مما ولّد خلافات بين النحاة في عدد من القضايا، كتحديد نوع الكلمة اسما أو فعلا أو حرفا، وتحديد الموقع الإعرابي لكل جزئية من جزئيات هذا الأسلوب.

وقد نتجت هذه الخلافات من فرضهم النهج العام على أسلوب خاص بناءً ودلالةً، وقصورهم في البحث عما تقتضيه الأساليب الخاصة من نظرة وتحليل، ودراسة وصفية نابعة من واقع استخدامها في الأساليب الفصيحة؛ فكان من أوجه قصور الدرس النحوي القديم انتهاجه المنهج المعياري في الحكم بالخطأ والصواب، والجواز وعدم الجواز، على صور مفترضة في هذا الأسلوب، وتقدير معان وتكلف

إعرابات لما ورد غير متّسِقٍ مع أحكام الجواز وعدم الجواز التي اختلفوا فيها.

الخلاف في «نعم» و«بئس» بين الاسمية والفعلية:

يعج باب «نعم» و«بئس» بخلافات نحوية متعددة يبرز في أولها الخلاف في عدّ «نعم» و«بئس» فعلين أو اسمين، ومنبع هذا الخلاف عدم تصرفهما وجمودهما كالحروف، ويلخص ابن الأنباري هذه المسألة الخلافية بقوله: «ذهب الكوفيون إلى أن «نعم» و«بئس» اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين»[(١)].

ويؤكد السيوطي أن الإجماع حاصل على أنهما فعلان خارج الأسلوب الخاص المنسبك، «وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل، فالبصريون يقولون: (نعم الرجل) و(بئس الرجل) جملتان فعليتان، وغيرهم يقول: اسمان محكيان نقلا عن أصلهما، وسمي بهما المدح والذم كتأبّط شرا ونحوه...»[(٢)].

الخلاف في إعراب جزئيات الأسلوب:

لقد انبنى على الخلاف السابق اختلاف النحاة في إعراب جزئيات الأسلوب، وقد شغل ذلك حيزا كبيرا من درسهم، وموجزه أن من «قال

(١) ابن الأنباري: «الإنصاف في مسائل الخلاف» ١: ٩٨.

(٢) السيوطي: «الهمع» ٢: ٨٤.

باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ، بعدهما خبر، ويجوز العكس»[1]، ومن قال بفعليتهما أعربهما مع فاعلهما: فعل وفاعل، وأعرب المخصوص «إما مبتدأ خبره نعم وفاعلها، وإما خبر مبتدأ ملتزم حذفه»[2].

إلا أن الواقع اللغوي من الأساليب الفصيحة أنتج خلافات أخرى، إذ لم يكن الأمر منسابا دوما مع هذه الإعرابات التي قال بها النحاة، ومن ذلك قولهم مدحا: نعم رجلًا زيدٌ، إذ ذهب الجمهور إلى أن الفاعل ضمير مستتر، وينقل الأشموني الخلاف في ذلك قائلًا: «وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل «نعم» والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر...وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا...»[3].

كما اختلفوا في فاعل «نعم» و«بئس» إن لم يقع اسم مرفوع بعدهما، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾، أو خلافهم في جواز وصف فاعلهما، يقول ابن مالك: «وقد يوصف فاعلها خلافا لابن السراج والفارسي» واستدل من أجازوه بقوله تعالى في سورة هود: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾[4]، وقد اختلفوا في توجيه المعاني

---

(١) الصبان: «حاشية الصبان» ٣: ٣٨.

(٢) ابن مالك: «شرح الكافية» ١: ٤٧٩.

(٣) الأشموني: «شرح الألفية» ٢: ٢٨٥.

(٤) ابن مالك: «شرح التسهيل» ١: ٤٧٩.

كلٌّ وفق الرأي النحوي المرجح والمختار عنده.

الخلاف في توجيه «ما» بعد «نعم» و«بئس»:

ومن أوجه الخلاف التي شغلت حيزا في دراسة أسلوب المدح والذم الخلاف في إعراب «ما» التي قد تقع مقترنة بـ«نعم» و«بئس» في بعض المواضع في كلام العرب، كما أن هذا التركيب قد ورد في النص القرآني ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة:٢٧١]، وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا﴾ [البقرة:٩٠].

وقد فصلت عدد من الكتب النحوية في بيان الأوجه الخلافية الواردة في ماهية (ما) وفي إعرابها، ومن ذلك قول ابن الناظم: «عند أكثر النحويين: أن «ما» في موضع نصب على التمييز للفاعل المستكن، وهي نكرة غير موصوفة... وذهب ابن خروف إلى أنها فاعل، وهي اسم تام معرفة، وزعم أنه مذهب سيبويه...»(١)، ولعل هذه الخلافات في تحديد الموقع الإعرابي كانت بناء على ما ذهب إليه سيبويه من أنها اسم، إذ يقول: «ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب...غسلته غسلا نعمّا، أي نعم الغسل»(٢)، وتبعه النحاة في ذلك باحثين عن موقعها الإعرابي؛ إذ تقتضي الأسماء مواقع إعرابية. وقد بدا الاضطراب

(١) ابن الناظم: «شرح الألفية»٤٧٢.

(٢) سيبويه «الكتاب» ١/ ٧٣.

والتداخل بين مذاهب النحاة في تحديد موضع إعرابي لـ(ما)، وذلك على الرغم من محاولاتهم ربط هذه الإعرابات بالمعاني.

وقد أورد الفراء في معانيه رأيا تتحدد فيه ماهية (ما) وفقًا للتركيب الواردة فيه؛ إذ يرى أن (ما) لا تلي «نعم» و«بئس» «إلا أن تنوي بهما الاكتفاء، دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع»(١)، ويعني بالاكتفاء: الاستغناء عن المخصوص، وذلك إذا اكتمل المعنى، ويتحقق ذلك بوقوع جملة تصلح أن تكون صلة ويكتمل بها المعنى، وعليه تعدّ (ما) موصولة، ويمثل لها بقوله: بئسما صنعت.

أما إذا «جعلت «نعم» صلة لـ(ما) بمنزلة قولك: «كلّما» و«إنّما» كانت بمنزلة «حبّذا»، ورفعت بعدها الأسماء.»(٢). وقد عرض الرضي هذا الرأي قائلا: «واختلفوا في «ما» هذه فقيل: هي كافة هيّأت «نعم» و«بئس» للدخول على الجمل، كما قيل في (قلّما) و(طالما)»(٣). وهي على هذا الوجه تعدّ حرفا، ولا محل له من الإعراب.

وجميع هذه الآراء كانت مجالا للقبول والرفض والأخذ والرد، وقد أوردت بعض الكتب النحوية الرد على هذه الأوجه، وبينوا وجه الضعف فيها.

---

(١) الفراء «معاني القرآن» ١/ ٥٧.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) الرضي: «شرح كافية ابن الحاجب» ٢: ٢٩٤.

ثالثا: الشواهد النادرة:

وفي ظل هذه الخلافات كان كل فريق من النحاة يجتهد في تأييد مذهبه فيورد بعضا من أقوال العرب التي وسمت بالندرة أو الشذوذ، واحتملت التأويل أو تقدير المحذوفات، ومن ذلك:

١- قول العرب: «بها ونعمت» وقد احتج عدد من النحاة على فعلية «نعم» بدخول تاء التأنيث الساكنة عليها، وهي مما اختص به الفعل الماضي، والحجة مردودة بمخالفة هذه التاء لتاء التأنيث وعدم لزومها للمؤنث، «ألا ترى أن قولك: قام المرأة...لا يجوز...بخلاف قولك: نعم المرأة، وبئس الجارية، فإنه حسن في سعة الكلام»[١].

٢- ما سمع عن بعض العرب: نعما رجلين ونعموا رجالا، حيث اتصل ضمير الرفع بها، وهو لا يتصل إلا بالأفعال، ولكنها لغة قليلة نادرة، وعنها يقول ابن الناظم: «وقد مرت حكاية نعما رجلين ونعموا رجالا، إلا أن هذا ومثله قليل نادر»[٢].

٣- قول الأعرابي حينما بشّر بمولودة أنثى: «والله ماهي بنعم الولد»، وقول أعرابي آخر: «نعم السير على بئس العَيْر»، وبه استدل الذاهبون إلى اسمية «نعم» و«بئس»؛ إذ دخل حرف الجر عليها، ورده

(١) ابن الأنباري: «الإنصاف» ١: ١٠٧.

(٢) ابن الناظم: «شرح الألفية» ٤٧٠.

المعارضون بتأويله، وأن «الحكاية فيه مقدرة»[١]، والمعنى: بولد مقول فيه نعم الولد، وعير مقول فيه بئس العير.

٤- قول الشاعر:

صـــبَّحك الله بخيـــرٍ بـــاكرٍ بـــ**نِعْمَ طيـــرٍ** وشـــبابٍ فـــاخرِ

حيث دخل حرف الجر عليها وأضيفت إلى ما بعدها، مما دعم به القائلون اسميتها، واعتدوا هنا بالإضافة، ورد الرادون بقولهم: «سمي بها محكية؛ ولذا فتحت ميمها»[٢]. و«المعنى: صبحك الله بكلمة «نعم» منسوبة إلى الطائر الميمون»[٣].

٥- ومما استشهد بها النحاة على اسمية «نعم» و«بئس» قول العرب: «يا نعم المولى ونعم النصير»؛ إذ إن النداء من خواص الأسماء، ورد المعارضون بتأويل منادى محذوف، وقولهم: «فيك نعم الخصلة» أخبر عن «نعم» ولا يقع المبتدأ إلا اسما، ورد المعارضون بتأويل محذوف تقديره: فيك خصلة نعم الخصلة. وكذلك ما حكاه قطرب من قول العرب: «نعيم الرجل زيد»، وردها عدد من النحاة بقولهم: «هذا مما

---

(١) ابن الأنباري: «الإنصاف» ١: ١١١.

(٢) السيوطي: «الهمع» ٢: ٨٤.

(٣) ابن الناظم: «شرح الألفية» ٤٧٠.

ينفرد بروايته قطرب، وهي رواية شاذة»[1].

ومما سبق ينجلي لنا عدد من الأقوال والشواهد النادرة المؤولة التي دعم بها كل فريق من النحاة رأيه، وهي في مجملها قد لا ترقى إلى المستوى المثالي العالي في اللغة، لكنها تظل صورة لاستعمال العربي لهذا الأسلوب.

لقد خاض النحاة في هذه الجدليات على الرغم من عمق إشاراتهم وتحليلاتهم التي استوعبوا بها خصوصية الكلمتين داخل هذا الأسلوب الإنشائي، والذي خرج من مجرد إفادة الخبر إلى إنشاء معنى أقوى في دلالته على المدح والذم. وقد أثقلت هذه الخلافات وغيرها كاهل النحو، وجعلته ثقيلا على قلوب متعلميه، ولذا فقد انتقد المحدثون الدرس النحوي، ودعوا إلى دراسة هذا الأسلوب وتحليله وإعادة النظر فيه وفق رؤية جديدة، تجلي خصوصيته التركيبية وتبرز غايته الدلالية.

آراء المحدثين ووقفاتهم:

لقد وقف المحدثون عند عدد من القضايا، أهمها:

١- فِعْلِية «نعم» و«بئس»: يقول إبراهيم السامرائي: «هذه المواد من الأفعال التي تفرغت من الدلالة الفعلية، وهي الحدث المقترن بالزمان؛

(١) ابن الأنباري: «الإنصاف» ١: ١١٨.

للدلالة على المدح والذم في أسلوب خاص»[1]. ويذهب هذا المذهب محمد خير الحلواني إذ يقول: «ولهذين الفعلين تركيب خاص يقعان فيه»[2].

بينما ينفي عبد الرحمن محمد أيوب اسمية هذه الكلمات أو فعليتها، من خلال النظر إلى الجملة متكاملة، أما تمام حسان وتلميذه فاضل الساقي فقد ذهبا إلى أن هذه الكلمات تدخل تحت قسم خاص من أقسام الكلام هو: الخوالف، يقول تمام حسان: «فإذا كان لابدّ من تصنيفهما فهما من الخوالف التي لا هي بالأسماء ولا بالأفعال»[3]، وقد وافق يوسف الحمادي هذه الفكرة مما تجلى في دراسته لهذا الباب تحت عنوان «خالفة المدح والذم»[4].

٢- خصوصية الأسلوب: نظر المحدثون إلى جملة «نعم» و«بئس» على أنها تراكيب إفصاحية متكاملة، تنشئ معنى إفصاحيا، ورأى عبدالرحمن أيوب أنها جملة غير إسنادية، كجملة النداء وجملة التعجب، ومن ثم أخرجها من إطار الجمل الاسمية والفعلية[5]. ورأى

(١) إبراهيم السامرائي: «الفعل زمانه وأبنيته» ٧٤.

(٢) محمد خير الحلواني: «المغني الجديد في علم الصرف» ١٩٩-٢٠٠.

(٣) تمام حسان: «الخلاصة النحوية» ١١٥.

(٤) يوسف الحمادي: «النحو في إطاره الصحيح» ١٧٢.

(٥) عبدالرحمن محمد أيوب: «دراسات نقدية في النحو العربي» ١٢٩، يقسم عبد =

السامرائي أنها: «جمل فعلية غير إسنادية»[١].

وقد دعا عدد من المحدثين إلى مراعاة الخصوصية التركيبية الدلالية، وهو ما نلمحه في حديث تمام حسان إذ يقول عن مستخدم أسلوب المدح والذم: إنه «لا يصوغ جملة ذات ركنين مطردي الصياغة، كأن يكون الفعل فعلا والفاعل فاعلا بلا خلاف، وإنما تعد هذه الجمل من العبارات المسكوكة، التي لا تتفق في تفاصيلها مع شروط صوغ الجملة»[٢]، ويدعو الحلواني لحصر صور الأسلوب في الواقع اللغوي بدراسته دراسة وصفية، إذ يقول: «ولهذين الفعلين تركيب خاص يقعان فيه، هو: الفعل+ فاعل محلى بأل الجنسية+ المخصوص بالمدح أو الذم»، مشيرا إلى إمكانية صور أخرى.

٣- الخلافات والإعرابات التفصيلية: أشار عدد من مؤلفي الكتب النحوية الحديثة إلى الصور الإعرابية التي ذكرها النحاة القدماء، كما أوردوا اختلافاتهم وتأويلاتهم، لكن عباس حسن من خلال عرضه

=

الرحمن أيوب الجمل إلى إسنادية وهي (الجمل الفعلية والاسمية)، وجمل غير إسنادية: كالتعجب والمدح والذم والنداء، ويرفض وسم الجمل غير الإسنادية بالفعلية أو الاسمية.

(١) إبراهيم السامرائي: «الفعل زمانه وأبنيته» ٢٠.

(٢) تمام حسان: «الخلاصة النحوية» ١٤٨.

للأوجه الإعرابية دعا لملاحظة المعاني الدقيقة المتباينة في كل صورة من صور الإعراب.

وانتقد السامرائي اشتغال النحاة بهذه الخلافات، ويرى «أن النحاة لم يشغلوا أنفسهم بشيء كثر في لسان العرب، بل اهتموا بمسائل لم ترد إلا قليلا وأوردوا فيها المشكلات الصعبة فاختلفوا وذهبوا مذاهب شتى»[1].

بينما اختار تمام حسان وجها إعرابيا ميسّرا، غير متجاهل إيضاح المعنى وبيان دقائقه، إذ يقول: «وخير إعراب لهذه الخوالف أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة، إذ قد يتقدم أو يتأخر، وما سواه في التعبير خبر، فإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يتألف من الخالفة وضميمتها، والتي تعتبر دائما أعم من المخصوص، ويعتبر المخصوص من جنسها ولذلك تقف منه دائما موقف التفسير»[2]، وقد ذهب هذا المذهب يوسف الحمادي، متعاملا مع «نعم» أو«بئس» ما بعدهما مباشرة كوحدة، لا مجال لإعراب جزئياتها.

٣- إعراب «ما» الواقعة في قولنا «نعمّا» و«بئسما»: لقد خص النحاة هذه القضية بحديث، حيث تجلّى لهم اضطراب النحاة واختلافهم في

(١) إبراهيم السامرائي: «الفعل زمانه وأبنيته» ٧٥.

(٢) تمام حسان «اللغة العربية معناها ومبناها» ١١٦.

تحديد الموقع الإعرابي لـ«ما»، وكونها مبنية -لا تنجلي علامة إعرابية في آخرها- جعلهم يتنقلون بين الرفع والنصب مقدرين ومؤولين، ويرى السامرائي أن في هذه الاختلافات الإعرابية «دليلًا على أن هذه المسائل قلقة في مكانها، بل قل: إنهم لم يهتدوا إليها اهتداء كافيًا، فهي إما كذا أو كذا أو كذا...»[(١)].

بينما وقف عباس حسن عند هذه الأوجه المختلفة داعيا إلى ملاحظة المعاني الدقيقة المتباينة في كل صورة من صور الإعراب، فيقول: «ولما كان كل نوع من أنواع «ما» مختلفا في دلالته اللغوية عن النوع الآخر، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزا حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر، فإذا وجدت القرينة وجب الاقتصار على ما تقتضيه، فليس الأمر على إطلاقه كما يتوهم بعض المتسرعين... وإلا لكانت الألفاظ ودلالاتها فوضى، والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها»[(٢)]. وقد بنى عباس حسن رأيه على أن الأوجه كلها جائزة في عمومها، وإنما يتحدد الوجه الصحيح لإعراب «ما» حسب المعنى المستفاد من القرائن السياقية.

---

(١) إبراهيم السامرائي: «الفعل زمانه وأبنيته» ٧٥.

(٢) عباس حسن: «النحو الوافي» ٣: ٣٧٤.

ومن خلال ما سبق نرى أن آراء المحدثين جاءت في مجملها منتقدة اشتغال النحاة بقضايا لا تفيد المتكلم ولا الدارس، ولا تخدم المعاني التي هي غاية اللغة، وقد حاولوا تقديم دراسات نظرية لمعالجة أوجه القصور التي نسبوها إلى الدرس النحوي، ولم تتحد رؤى المحدثين فيما قدموه، ونحت منحى جدليا في بعض صورها، لكنها قدمت مقترحات جديرة بإبرازها وتحليل الأسلوب من خلالها. ولعل التتبع للاستعمال القرآني يجلي جانبا هاما تطبيقيا لجملتي «نعم» و«بئس».

«نعم» و«بئس» في الاستعمال القرآني:

لقد وردت هاتان الكلمتان في القرآن الكريم في إطار إنشاء معنى المدح للمؤمنين وأفعالهم ومآلهم أو الذم للكافرين وأفعالهم ومآلهم، وقد تتبعت الدراسة هذا الاستعمال القرآني على النحو التالي:

المدح بـ«نعم» في الاستعمال القرآني:

وردت «نعم» في القرآن الكريم في ثمانية عشر موضعا، اتصلت في موضعين منها بـ«ما». وقد جاء المدح بـ«نعم» في إطار تعظيم الله عز وجل لنفسه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، وقوله: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨].

وعلى هذا الوجه جاء أيضا قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾ وَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾ ﴾ [الصافات: ٧٥-٧٦]، وقوله جل جلاله: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الذاريات:٤٨]، وقوله: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المرسلات: ٢٣]. وقوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج:٧٨]، وفي هذه الآية معنى زائد لتأكيد المدح بتكرار لفظ «نعم».

كذلك فقد جاء مدح للمولى جلّ جلاله على لسان المؤمنين في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].

كذلك وردت «نعم» في بيان حسن العاقبة والمآل في قوله تعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿١٣٦﴾﴾ [آل عمران: ١٣٦] وقوله عز وجل: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد:٢٤].

جاء أسلوب المدح بـ«نعم» في ختام الآية، مؤكدا معنى المدح لممدوح مفصّل في السياق المتقدم على جملة «نعم»، إذ يحسن السكوت عليها لتمام المعنى، ويحسن البدء بما بعدها.

وقد يختتم المعنى الكلي المتقدم بجملة المدح بـ«نعم» فيبدأ معنى جديد بعدها، كقوله تعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ

فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾ ۞ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴿٣٢﴾﴾ [الكهف: ٣١-٣٢].

وكما في سورة «الصافات» إذ تتوالى آيات أربع تحكي عن أيوب عليه السلام، لتُختتم بقوله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ۗ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [الصافات: ٤٤]، ثم يقول جلّ وعلا: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [الصافات: ٤٥]، حيث ينتقل الحديث إلى أنبياء آخرين -عليهم صلاة الله وسلامه -.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿٧٤﴾ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزمر: ٧٤-٧٥]. وعلى الرغم من أن السياق الكلي جاء في وصف يوم القيامة، إلا أن جملة «نعم» اختتم الله تعالى بها الحديث عن بيان حال المؤمنين وعظم أجرهم.

وقد تختتم الآية بجملة المدح بـ«نعم»، وتأتي الآية التالية مرتبطة بما سبقها في المعنى، ومن ذلك قوله تعالى مبينا من هم العاملون المستحقون الجنة وغرفها وأنهارها، وهو الأجر الممدوح والمثنى عليه ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ

فِيهَاۚ نِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ﴿٥٨﴾ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [العنكبوت: ٥٨-٥٩].

وعلى شاكلة ذلك جاء قوله عز وجل: ﴿وَوَهَبۡنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيۡمَٰنَۚ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾ إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلۡجِيَادُ ﴿٣١﴾﴾ [ص: ٤٤-٤٥]، إذ توالى الحديث عن سليمان عليه السلام، وكأنما هو تفصيل وبيان لفضله ومدحه من المولى جلّ وعلا.

وللمفسرين والمعربين خلاف في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٌۚ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ لَهُمۡ فِيهَا مَا يَشَآءُونَۚ كَذَٰلِكَ يَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾﴾ [النحل: ٣٠-٣١] فمنهم من جعل «جنات عدن» هي المخصوص بالمدح، ومنهم من جعل المخصوص بالمدح محذوفا على الغالب الأعم في الاستعمال القرآني، وتقديره: «ونعم دار المتقين دار الآخرة، فحذف المخصوص بالمدح لتقدم ذكره»(١)، وعليه تكون جنات عدن إما خبرا لمبتدأ محذوف، أو تكون مبتدأ خبره «يدخلونها». إذ إن تحديد الموقع الإعرابي وبيان المعنى ينبني كل منهما على الآخر.

وبالنظر للاستعمال القرآني لجملة المدح بـ«نعم» نجد أن ما اصطلح عليه النحاة بتسميته «مخصوصا بالمدح» ورد في آية واحدة على خلاف بين النحاة والمفسرين، ولم يرد في غيرها؛ اكتفاءً بما يوضحه ويجليه

(١) الزمخشري: «الكشاف» ٣: ٥٧٩.

السياق السابق له. كما ينجلي لنا أن ما عدّه النحاة فاعلا اقتصر وروده في القرآن الكريم على أن يكون معرفا بـ(أل) وهو الغالب، أو مضافا لمعرف بـ(أل).

الذم بـ«بئس» في الاستعمال القرآني:

وورد الذم باستخدام «بئس» في أربعين موضعا في القرآن الكريم، وقعت «ما» بعد «بئس» في تسعة مواضع، منها ثلاثة اتصلت فيها بئس بـ«ما» في الرسم القرآني.

وبتتبع مواطن الذم بـ«بئس» في النص القرآني نجد عددا من الأشياء التي ذمها القرآن الكريم، وكان من أبرزها الذم الذي انصب على سوء الخاتمة والمآل إلى جهنم ـ والعياذ بالله ـ كما في قوله: ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [البقرة:٢٠٦] و﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦] و﴿وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ﴾ [إبراهيم: ٢٩]، على حذف المخصوص بالذم، اعتدادا بفهم المعنى من السياق.

ومن ذم سوء العاقبة قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾ [هود: ٩٨] وقوله: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [هود: ٩٩]. وقد وردت هذه الآيات عند النحاة في إطار خلافهم في جواز وصف فاعل «نعم» و«بئس»، ويقول القرطبي في تفسيره: ﴿وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾ أي بئس المدخل المدخول... وهو كما تقول: نعم المنزل دارك، ونعمت المنزل دارك. والمورود الماء الذي يورد، والموضع الذي يورد؛ وهو بمعنى المفعول» ويقول: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ التقدير: بئس الرفد رفد

المرفود»[1]. وعلى هذا المعنى لا يقع الفاعل موصوفا، فالمورود بمعنى الماء أو الموضع والمقصود به (النار)، وهي المخصوصة بالذم، وفي الثانية – حسب تقدير القرطبي للمعنى – فإن «المرفود» مضاف إليه قام مقام المضاف المحذوف، الواقع مخصوصا بالذم.

أما الزمخشري فإنه يبدو من تفسيره قبوله وصف الفاعل إذ يقدر مخصوصا بالذم، فيقول في الآية الأولى: «بئس الورد الذي يردونه: النار»، وفي الثانية يقول في تقدير المعنى: «بئس الرفد المرفود رفدهم»[2].

كما اقترن سوء المثوى بصفة التكبر في عدد من المواضع منسجمة مع السياق الكلي للآيات، فيقول جل جلاله في سورة النحل: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۚ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴿٢٢﴾ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ **[النحل: ٢٢-٢٣]**، ثم يتوالى سرد عدد من صفاتهم وسوء فعالهم في عدد من الآيات، ومن ثم يجلي الله سوء مآلهم، ليختم عز وجل الحديث عنهم بقوله جل وعلا: ﴿ فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ **[النحل: ٢٩]**.

ويتجلى ذلك أيضا في قوله جل جلاله في سورة غافر: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴿٧٥﴾ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۖ

(١) القرطبي: «الجامع لأحكام القرآن»٩/ ٩٣-٩٤.

(٢) الزمخشري: «الكشاف» ٢: ٤٢٨.

فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [غافر: ٧٥-٧٦] فقد جاء السياق في الآية السابقة مشعرا بالفساد في الأرض فرحا وتكبرا.

ومن الذم الذي تناوله القرآن الكريم ذم لمن يُتّخذ وليا من دون الله فيغوي البشر ويتبعونه كما في قوله تعالى: ﴿فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ التي جاءت متممة وخاتمة لمعنى متكامل قبلها إذ يقول الله جل وعلا: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾﴾ [الزخرف:٣٦-٣٨].

ومما جاء في ذم الآلهة تُتّخذ من دون الله قوله جل جلاله: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣] ويتجلى هنا تأكيد الذم بصور شتى، بإدخال اللام على «بئس» وتكرار لفظ الذم.

ومنه قوله تعالى عن إبليس وجنوده: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [٥٠ الكهف]، وفي هذه الآية لم يأت اسم مرفوع ظاهر، وعليه يرى النحاة أن فاعل «بئس» مضمر مفسر بنكرة، وأما «للظالمين» فهي شبه جملة متعلقة بـ(بدلًا)، «ويجوز أن يتعلق (للظالمين) بمحذوف حال، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: بئس البدل إبليس وذريته»[1]. ومعنى المذموم جليّ واضح من سياق الآية.

---

(١) محيي الدين الدرويش: «إعراب القرآن الكريم وبيانه» ٥: ٦١٨.

وقد ترد جملة «بئس» غير مختوم بها الآية، لكنها خاتمة لمعنى الذم قبلها ومجملة له، وقد جاء ذلك في موضعين:

١- قوله تعالى في سورة الحجرات بعدما نهى المؤمنين عن سوء المعاملات بينهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [**الحجرات:١١**].

وقد ذهب المعربون من النحاة إلى أن «الفسوق» هي المخصوص بالذم، وهي توضيح لكلمة «الاسم»؛ إذ المعنى: ذم أن يسمى الرجل كافرا أو فاسقا بعد إسلامه وتوبته، أو أن يفعل ما يستوجب تسميته ووسمه بالفسق إذا فعل ما نُهي عنه من التنابز بالألقاب(١).

٢- قوله تعالى في سورة الجمعة بعدما جعل اليهود كمثل الحمار: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [**الجمعة:٥**].

وقد اختلف المعربون في إعراب «الذين»، فذهب بعض النحويين إلى أن «الذين» في محل رفع على أنها المخصوص بالذم، وقد اقتضى

---

(١) انظر: القرطبي: «الجامع لأحكام القرآن» ١٦/ ٣٢٨. وذكره الطبري في تفسيره، إذ يقول: المعنى: فلا تنابزوا بالألقاب فتستحقوا أن تسموا فساقا، بئس الاسم الفسوق، وترك ذكر ما وصفنا من الكلام اكتفاء بدلالة قوله: {بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ} عليه. انظر: الطبري «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» ٢١/ ٣٧٢.

هذا الرأي تأويلات، منها: (بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا)، وتكون «الذين» قائمة مقام مضاف حذف، وعلل أصحاب هذا الرأي تأويلهم هذا بوجوب تطابق فاعل بئس والمخصوص بالذم، وهو رأي باد فيه التكلف في المعنى والتأويل.

وذهب غيرهم من النحاة إلى أنها في محل جر صفة لـ«القوم»، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: (هذا المثل) الذي اتضح من السياق قبله، وهو الوجه الأكثر قبولا؛ لقلة التأويل فيه، كما أنه سائر على النهج الغالب في القرآن الكريم، من حذف (المخصوص بالذم) لوضوح معناه من السياق السابق له، ومساير لاختتام الآيات بالذم المجمِل والمؤكِّد للمعنى المفصل قبله.

إذ يلاحظ من خلال تتبع مواضع الذم بـ«بئس» أن جملتها تأتي خاتمة لمذموم مفصل قبلها، حيث يحسن الوقوف عندها لاكتمال المعنى، ويأتي أسلوب الذم مقويا ومؤكدا لما قبله من المعنى. أما ما بعدها من حيث المعنى العام في سياق السورة، فشأنه شأن المدح بـ«نعم»، إذ يقع على ضربين:

أولهما: أن يبدأ معنى جديد، ومن ذلك قوله جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ [البقرة:١٢٦- ١٢٧].

وقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾ [البقرة: ٢٠٦ -٢٠٧].

وقوله عز وجل: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٩٧﴾ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴿١٩٨﴾﴾ [آل عمران:١٩٧-١٩٨].

وقوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [النحل: ٢٨-٢٩]، حيث اختتم الله عز وجلّ الحديث عن الذين استكبروا في عدد من الآيات المتوالية بقوله تعالى: ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾، ليبدأ عز وجلّ من بعدُ في بيان حال الذين اتقوا.

ثانيهما: أن تتواصل الآيات في ذات الإطار، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ ۚ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ ۚ فَإِن يَتُوبُوا۟ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ۖ وَإِن يَتَوَلَّوْا۟ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٧٤﴾﴾ [التوبة:٧٣-٧٤]؛ إذ الحديث عن الكافرين والمنافقين الذين أُمِر النبي صلى الله عليه وسلم بجهادهم والغلظة عليهم.

ويمكننا من خلال ما سبق عرضه ملاحظة الشكل الغالب الذي جاءت عليه جملتا «نعم» و«بئس» في القرآن الكريم إذا لم تقع «ما» بعدهما، حيث ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم في أواخر الآيات مدعِّما المعنى السياقي المتكامل قبله، مفعما بمعنى مدح أو ذم. كذلك فإنه لم يبرز في جمل المدح والذم الواردة في القرآن الكريم ما أطلق عليه النحاة (المخصوص بالمدح أو الذم) إلا نادرا وعلى خلاف بين المفسرين، اكتفاء بدلالة السياق السابق عليه. ولم يأت من صور الفاعل التي ذكرها النحاة سوى المعرف بـ(أل)، والمضاف إلى المعرف بـ(أل)، إلا في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [**الكهف**: ٥٠].

إذ نجد أن كلًّا من جملتي المدح والذم بـ«نعم» و«بئس» تتكون من أداة مدح أو ذم يليها ممدوح أو مذموم، تفاصيله يجلوها السياق السابق لهما، لتأتي جملة «نعم» أو «بئس» كالخلاصة لما قبلها مؤكدة ومقوية وموجزة المعنى المتقدم عليها. وعليه ينجلي للمتأمل في هذه المواضع ثمة استخدام خاص لهذا الأسلوب، إضافة إلى الخصوصية البنائية التي أثبتها النحاة على مستوى الكلمة والجملة.

ومن السمات التي يمكن أن نلحظها من خلال النظرة السياقية للاستعمال القرآني لـ«نعم» و«بئس»، ورودهما على سبيل التقابل في عدد من مواضعهما في القرآن الكريم، إذ يتناول القرآن الكريم في سورة النحل حال الكافرين وتختتم الآيات بقوله تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾﴾، ثم ينتقل جلّ وعلا للحديث

عن المتقين بقوله تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ۝٢٩ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٣٠﴾ [النحل: ٢٩-٣٠].

ومثله في سورة الكهف إذ يقول الله تعالى في اختتام بيان عاقبة الكافرين: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف:٢٩]، ثم يذكر ثواب المؤمنين ليختم الآية بقوله جلّ جلاله: ﴿نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف:٣١].

دخول «ما» على «نعم» و«بئس» في الاستعمال القرآني:

دخلت «ما» على «نعم» فاتصلت بها خطًّا، وأدت «نعمّا» معنى المدح كـ«نعم»، ولكنها خالفتها بموضع جملتها في السياق، إذ وقعت جملة «نعمّا» في موضعين:

١- وقوعها جوابا للشرط في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ﴾ [البقرة:٢٧١].

٢- وقوعها خبرا لإنّ، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨].

ويلاحظ وقوع جملة «نِعِمّا» بالآيتين ركنا أساسيا، يتوقف عليه تمام معنى الكلام؛ فوقعت في الأولى جوابا للشرط، وفي الثانية خبرا لـ«إنَّ».

ويقول الفراء في الآية الأولى: «فإذا جعلت «نعم» صلةً لـ«ما» بمنزلة قولك: (كلما) و(إنما) كانت بمنزلة (حبذا) فرفعت بها الأسماء، من ذلك قول الله عز وجل: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾، رفعت (هي) بـ«نعم»[(١)]، ويتضح من قوله: «رفعت بها الأسماء» منهج النحاة في البحث عن العامل والإعمال، إذ يؤكد كون «نعم» هي العامل في رفع الاسم الواقع بعد «نعمّا» المركبة، لكن في نص حديثه أمران يجدر النظر فيهما:

الأول: أنه قد يلي «نعمّا» المركبة مع (ما) فعل كما في الآية الثانية ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾، ولا يلزم وقوع اسم مرفوع بها، وهي حينئذ موصولة إن وقعت مكتفية بما بعدها.

والثاني: انتقال «نعمّا» بعد تركيبها مع «ما» إلى أداة تستوجب استعمالا ومعنى خاصا، كما هو الشأن في (كلما) و(إنما) و(حبذا)، وهي لفتة جديرة بدراستها والنظر فيها وتحليل الأساليب في إطارها.

أما وقوع «ما» بعد «بئس» فقد حصره محمد عبد الخالق عضيمة في تسعة مواضع، جامعا بين «بئس» و«ما» متصلتين ومقطوعتين[(٢)]، وفرق محمد فؤاد عبد الباقي[(٣)] في حصر هذه المواضع في معجمه حسب الكتابة القرآنية[(٤)]، فأورد

---

(١) الفراء: «معاني القرآن» ١/ ٥٧.

(٢) محمد عبد الخالق عضيمة «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ١٠: ١٣٦.

(٣) محمد فؤاد عبد الباقي «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» ١١٣-١١٤.

(٤) تناول علماء التجويد - كصاحب المقدمة الجزرية- فصل «بئس» و«ما» وقطعهما في باب المقطوع والموصول، والإجماع حاصل في جميع المواضع عدا موضعين، وستأتي الإشارة لهما، ودراستهما حسب الأرجح وما عليه مصحف الملك فهد.

«بئسما» المتصلة بعد فراغه من إيراد مواقع «بئس» غير المتصلة بـ«ما»، وعامل «ما» المنفصلة عنها كتابة معاملة سائر الكلمات، وعليه ورد مثل قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ضمن مواضع «بئس» حسب ورودها في القرآن الكريم. وعلى هذا النهج تناولت هذه الدراسة ما وقعت فيه «ما» بعد «بئس» على ضربين، هما:

الضرب الأول: أن تنفصل فيه «ما» عن «بئس»: وقد أفادت في مجملها معنى الموصولية، وهو أرجح الأوجه التي أقرها النحاة في فاعل «بئس» وأقربها تناولا، كما أنه لا يخالف في صورته العامة النسق العام في الاستعمال القرآني لـ«بئس»، إذ يأتي في نهاية الآية أو ما قارب نهايتها، مؤكدا معنى الذم المتناول في الآية أو الآيات السابقة له. وقد ورد في ستة مواضع:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢][1].

٢- قوله تعالى: ﴿وَاشْتَرَوْا بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وقد تشابهت دلالة الموضعين في ذم ما اختاره الضالون لأنفسهم من درب الضلال وتركهم الهداية، وكأنما اشتروا الضلالة بالهدى، فبئس ما اشتروا.

---

(١) انظر: محمد فؤاد عبد الباقي «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» ١١٣-١١٤، وفيها خلاف في فصل «بئس» و«ما» وقطعهما، الراجح القطع، وعليه طباعة المصحف.

أما المواضع الأربعة الباقية فقد وردت متقاربة في إطار توبيخ بني إسرائيل وذم أفعالهم، في سورة المائدة بيانًا لفداحة عمل، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ (٦٢) لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ (٦٣)﴾ [المائدة:٦٢-٦٣].

ويعود القرآن الكريم ليذم أفعال بني إسرائيل مجددا بـ«بئس» بعد عدد من الآيات في السورة نفسها، يقول عز وجلّ: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ (٧٩) تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ (٨٠)﴾ [المائدة: ٧٩-٨٠].

وقد اختلف المعربون في إعراب «ما» في هذه المواضع الأربعة، حيث ذهبوا فيها مذاهب، منها: أنها نكرة تامة في محل نصب على التمييز، أو موصولة فهي فاعل، وهو الأيسر فهما والأقرب تناولا.

وقد وقف عدد من العلماء عند الفروق اللغوية الدقيقة بين الفعل والعمل والصنع، حيث تشابهت وتقاربت الآيات الثلاث الأولى في بنائيتها، مع اختلافها في لفظ «يَعْمَلُونَ» و«يَصْنَعُونَ» و«يَفْعَلُونَ»، يقول أبو هلال العسكري: «الفعل: عبارة عما وجد في حال كان قبلها مقدورا، سواء كان عن سبب أو لا»(١).

(١) انظر: أبو هلال العسكري «معجم الفروق اللغوية» ١٣٣.

فالفعل: لفظ عام، يقال لِما كان بإجادة وبدونها، ولِما كان بعِلم أو غير عِلم وقصدٍ أو غير قصد، ولِما كان من الإنسان والحيوان والجمَاد؛ فناسب لفظ «يفعلون» عدم اكتراثهم بالنهي عن المنكر، وتجاهل الأمر والتواني فيه.

وأما العمل فهو: إيجاد الأثر في الشيء ببطء مع امتداد زمان لما كان بقصد وعلم[1]، ولذا يقال: فلان يعمل الطين خزفا»، ولا يقال: هو يفعل ذلك. وقيل: العمل: «هو تعبير عامٌ يشمل الصنائع والأفعال ويضاف إليها إتيان الأمر باستمرار وتكرار»[2]، وقد جاء في ختام حديث الله تعالى عما اقترفه كثير من بني إسرائيل، مكررين له وقاصدين له قصدا، من المسارعة في الإثم والعدوان وأكل الحرام. وقيل: لأنهم زعموا العلم فعبر عن فعلهم بالعمل.

وأما الصنع فهو من الإنسان فقط لما كان بإجادة، وهو ترتيبُ العمل وإحكامُه على ما تقدَّم علمٌ به[3]، ولذا ناسب ذم أفعال الرهبان والأحبار، وفي ذلك يقول الزمخشري: «كأنهم جُعِلوا آثم من مرتكبي المناكير؛ لأن كل عامل لا يسمى صانعا، ولا كل عمل يسمى صناعة

(١) انظر: المرجع نفسه ١٣٤.

(٢) «يَصْنَعُوْن، يَعْمَلُوْن، يَفْعَلُوْن تَعْرِيْفُهَا والفَرْقُ بَيْنَهَا فِيْ التَّعْبِيْرِ القُرْآنِيّ» مقال في موقع «أوجه البيان في كلام الرحمن» لعدنان الغامدي https://tafaser.com/

(٣) العسكري «معجم الفروق اللغوية» ١٣٥.

حتى يتمكّن فيه ويتدرب وينسب إليه... ولعمري إن هذه الآية مما يَقِذُ السامع، وينعى على العلماء توانيهم»[1].

وأما قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ أي سولت وزينت. وقيل: المعنى لبئس ما قدموا لأنفسهم ومعادهم. «أن سخط الله عليهم» «أن» في موضع رفع على إضمار مبتدأ، كقولك: بئس رجلا زيد»[2].. وإليه ذهب الزمخشري إذ يقول: «أن سخط الله عليهم» هو المخصوص بالذم ومحله الرفع، وكأنه قيل: لبئس زادهم إلى الآخرة سخطُ الله عليهم»[3]، وأورد القرطبي أقوالا أخرى، فقال: «وقيل: بدل من «ما» في قوله «لبئس» على أن تكون «ما» نكرة فتكون رفعا أيضا. ويجوز أن تكون في موضع نصب بمعنى لأن سخط الله عليه: «وفي العذاب هم خالدون» ابتداء وخبر»[4].

ويتشابه وقوع جملة «بئس» في الآيات السابقة مع الاستعمال القرآني العام الذي تناولناه في «بئس»، إذ حسن الوقوف عندها، خاتمة لسياق سابق لها، لتأتي «بئس» مؤكدة لمعنى الذم لأمر مذموم تفصيله متقدم، بينما اختلف في الآية «لبئس ما قدمت لهم أنفسهم» على ما أوضحنا.

---

(١) الزمخشري «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»٢/ ٤٤.
(٢) القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» ٦/ ٢٥٤.
(٣) الزمخشري: «الكشاف» ٢ / ٥٤.
(٤) القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» ٦/ ٢٥٤.

الضرب الثاني: أن تتصل «ما» بـ«بئس» في الكتابة القرآنية، وذلك في ثلاثة مواضع[1]، وهي:

١- : ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ (٩٠)﴾ [البقرة: ٩٠].

٢- قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٩٣)﴾ [البقرة:٩٣].

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ...﴾ [الأعراف: ١٥٠].

وعلى الرغم من أن النحاة أوقعوا عليها الأوجه الإعرابية والخلافية التي أوردوها في «ما»، يظل أجدرها بالقبول كونها مركبة مع «بئس» تركيب «حبذا» و«قلما» و«طالما»، ولا محل لها من الإعراب. مع جواز كونها موصولة، وهو وجه قريب المأخذ واضح المعنى.

---

(١) والإجماع حاصل على الوصل في موضعين: الأول: قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾ [البقرة: ٩٠].

الثاني: قوله تعالى: ﴿قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، والخلاف في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣]، والوصل فيها أولى، وعليه طباعة المصحف.

وقعت «بئسما» متفقة مع سابقيها في المعنى العام في أداء معنى الذم، ولكنها مختلفة في موقعها في السياق عن «بئس» في المواضع الأخرى من القرآن الكريم، فلم تقع خاتمة لحديث مؤكدة ما قبلها خاتمة له، وإنما أتى المذموم مفصلا بعدها: فوقعت في بداية الآية الأولى، وبعد القول في الآيتين التاليتين.

وبالنظر إلى الاستعمال القرآني على هذا الوجه، يمكننا أن نقول إن وقوع «ما» مقترنة بـ«نعم» و«بئس» منحتهما دلالة خاصة وتركيبا خاصا لاستعمال خاص في القرآن الكريم.

وهنا تصل الدراسة إلى خصوصية الدرس الأسلوبي، وأن ربطه بالنصوص الفصيحة- لا سيما القرآن الكريم- يعطي الملامح الدلالية العميقة، كما يدعم الصورة الواقعية لاستعمال الأسلوب في أرقى صوره. وتستحق هذه الأساليب في تناولها المنهج الوصفي، بعيدا عن إعراب الجزئيات في ضوء خلافات جدلية قد تجنح بالدرس النحوي عن غايته الأساسية.

كذلك فإن الاستعمال القرآني أفعم المعاني وأكد بجملتي «نعم» و«بئس» ما قبلهما فوردتا ختاما للآيات، وهو استعمال مغاير لـ«نعمّا» و«بئسما» حال اتصالهما بـ«ما».

والجداول التالية تكشف ما يتعلق بالاستعمال القرآني لـ«نعم» و«بئس».

الجداول التوضيحية:

الجدول (١)

جدول الآيات التي وردت فيها «نِعم» غير موصولة بـ«ما»

م	الآية	الممدوح	موقع جملة «نعم»	المخصوص بالمدح
١	﴿أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا **وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ**﴾ [آل عمران: ١٣٦]	أجر العاملين (الجنات)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٢	﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ **وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾ [آل عمران: ١٧٣]	الوكيل (الله جل وعلا)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٣ ٤	﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَوْلَاكُمْ **نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ**﴾ [الأنفال: ٤٠]	المولى النصير (الله جل وعلا)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٥	﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا	عقبى الدار (جنات عدن ونعيمها)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**

م	الآية	الممدوح	موقع جملة «نعم»	المخصوص بالمدح
	وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ* جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ **فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ**﴾ [الرعد:٢٢—٢٤]			
٦	﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ **وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ** جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا..﴾ [النحل: ٣٠]	دار المتقين (دار الآخرة وما أعدَّ للمتقين من جنات)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له، وذهب بعضهم إلى أن «جنات عدن» هي المخصوص بالمدح**
٧	﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ	الثواب (الجنة ونعيمها)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**

م	الآية	الممدوح	موقع جملة «نعم»	المخصوص بالمدح
	فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ **نِعْمَ الثَّوَابُ** وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف:٣١]			
٨ ٩	﴿.. وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ **فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ**﴾ [الحج: ٧٨]	المولى النصير (الله جل وعلا)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
١٠	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا **نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ**﴾ [العنكبوت: ٥٨]	أجر العاملين (الجنة ونعيمها)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
١١	﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ **فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ**﴾ [الصافات: ٧٥]	المجيبون (الله جل وعلا)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
١٢	﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ **نِعْمَ الْعَبْدُ** إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص:٣٠]	العبد (سليمان عليه السلام)	قرب نهاية الآية، وهي مرتبطة بما بعدها في المعنى	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**

م	الآية	الممدوح	موقع جملة «نعم»	المخصوص بالمدح
١٣	﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا **نِعْمَ الْعَبْدُ** إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤]	العبد (أيوب عليه السلام)	قرب نهاية الآية، وهي مرتبطة بما بعدها في المعنى	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
١٤	﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ **فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ**﴾ [الزمر: ٧٤]	أجر العاملين (الجنة)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
١٥	﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا **فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ**﴾ [الذاريات: ٤٨]	الماهدون (الله جل وعلا)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
١٦	﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ * فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ * فَقَدَرْنَا **فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ**﴾ [المرسلات: ٢٠- ٢٣]	القادرون (الله جل وعلا)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**

جدول (٢)

الآيات التي وردت فيها «نِعِمّا»

م	الآية	الممدوح	موضع جملة «نعمّا»	المخصوص بالمدح
١	﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١]	الضمير الظاهر «هي» العائد على الصدقات غير المخفية و«ما» مركبة مع «نعم»	وقعت جملة «نعمّا» جوابًا للشرط المتقدم عليها	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٢	﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]	ما يعظ الله به من تأدية الأمانات والحكم بالعدل. و«ما» اسم موصول	وقعت في موضع رفع خبرًا لإنّ الناسخة	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**

جدول (٣)

الآيات التي وردت فيها «بئس» وبعدها اسم مرفوع

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
١	﴿...قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ **وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [البقرة: ١٢٦]	المصير (عذاب النار)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٢	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ **وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ**﴾ [البقرة: ٢٠٦]	المهاد (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٣	﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ **وَبِئْسَ الْمِهَادُ**﴾ [آل عمران:١٢]	المهاد (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٤	﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ **وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ**﴾ [آل عمران:١٥١]	مثوى الظالمين (النار)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٥	﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللهِ	المصير (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق**

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
	وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ **وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [آل عمران:١٦٢]			**السابق له**
٦	﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ **وَبِئْسَ الْمِهَادُ**﴾ [آل عمران:١٩٧]	المهاد (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٧	﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ **وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [الأنفال:١٦]	المصير (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٨	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ **وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [التوبة:٧٣]	المصير (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٩	﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ **وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ**﴾ [هود: ٩٨]	الورد المورود (النار)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له، و«المورود» نعت لـ«الوِرْد». وقيل: «المورود» مخصوص بالذم**

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
				بمعنى (الماء) أو (النار) والأول أولى وأظهر
١٠	﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾ [هود:٩٩]	الرفد المرفود (ما أعد لهم في جهنم)	نهاية الآية	لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له، و«المرفود» نعتٌ لـ«الرِفْد» وقيل: «المرفود» مخصوص بالذم على تأويل محذوف، والأول أولى وأظهر
١١	﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَى وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [الرعد:١٨]	المهاد (جهنم)	نهاية الآية	لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له
١٢	﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ	القرار	نهاية الآية	لا يوجد، والمعنى

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
	الْقَرَارُ﴾ [الرعد: ٢٩]	(جهنم)		**محدد من السياق السابق له**
١٣	﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا **فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾** [النحل: ٢٩]	مثوى المتكبرين (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
١٤	﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ **بِئْسَ الشَّرَابُ** وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]	الشراب (ماء كالمهل)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
١٥ ١٦	﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ **لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾** [الحج:١٣]	المولى العشير (من يُدعى من دون الله)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له مع تكرار «بئس» ودخول لام القسم عليها للتوكيد**
١٧	﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ	المصير (النار)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
	يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا **وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [الحج: ٧٢]			
١٨	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ **وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [النور: ٥٧]	المصير (النار)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
١٩	﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا **فَبِئْسَ الْمِهَادُ**﴾ [ص:٥٦]	المهاد (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٢٠	﴿هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ * قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا **فَبِئْسَ الْقَرَارُ**﴾ [ص:٥٩-٦٠]	القرار (النار)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٢١	﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا **فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ**﴾ [الزمر: ٧٢]	مثوى المتكبرين (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
٢٢	﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر:٧٦]	مثوى المتكبرين (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٢٣	﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ۞ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ۞ حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٨]	القرين (الشيطان)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٢٤	﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الحديد:١٥]	المصير (النار)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٢٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا	الاسم (الفسوق بعد الإيمان)	**قبل نهاية الآية وحسن الوقوف عليه**	**«الفسوق بعد الإيمان» موضِّح للمذموم تالٍ له على أنه المخصوص بالذم**

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
	بِالْأَلْقَابِ **بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ** وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات:١١]			
٢٦	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا **فَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [المجادلة: ٨]	المصير (جهنم)	نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له**
٢٧	﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا **بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ** وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة:٥]	مثل القوم الذين كذبوا وهو تشبيههم بالحمار يحمل أسفارا	قبل نهاية الآية وحسن الوقوف عليه	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له. وعليه تكون «الذين» في موضع خفض نعتا للقوم، وهو الأولى.** **وقيل: «الذين» في**

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
				موضع رفع مخصوص بالذم، بتقدير مضاف محذوف، وفيه تكلف وتأويل.
٢٨	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التغابن: ١٠]	المصير (النار)	نهاية الآية	لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له
٢٩	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التحريم: ٩]	المصير (جهنم)	نهاية الآية	لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له
٣٠	﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الملك: ٦]	المصير (جهنم)	نهاية الآية	لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له

جدول (٤)

الآية التي وردت فيها «بئس» ولم يقع بعدها اسم مرفوع

	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
١	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ **بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا**﴾ [الكهف: ٥٠]	مضمر يعود على إبليس وذريته	في نهاية الآية	لا يوجد، والمعنى محدد من السياق السابق له، ولم يرد اسم مرفوع بعد «بئس» وهذا ما انفردت به هذه الآية

جدول (٥)

جدول الآيات التي وردت فيها «بئس ما»

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئس»	المخصوص بالذم
١	﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآَخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ **وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ** لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢]	ما شروا به أنفسهم، (ما) بمعنى الذي	في نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق المتقدم عليه**

٢	﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا **فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ**﴾ [آل عمران:١٨٧]	ما يشترون (ما) بمعنى الذي	في نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق المتقدم عليه**
٣	﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ **لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [المائدة: ٦٢]	ما كانوا يعملون. (ما) بمعنى الذي	في نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق المتقدم عليه**
٤	﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ **لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾ [المائدة: ٦٣]	ما كانوا يصنعون. (ما) بمعنى الذي	في نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق المتقدم عليه**
٥	﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ **لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [المائدة: ٧٩]	ما كانوا يفعلون. (ما) بمعنى الذي	في نهاية الآية	**لا يوجد، والمعنى محدد من السياق المتقدم عليه**
٦	﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا **لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ** أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة:٨٠]	ما قدمت لهم أنفسهم من موالاتهم للمشركين والكافرين	قرب نهاية الآية، وهي مرتبطة في المعنى بما بعدها.	**المعنى محدد من السياق المتقدم عليه.** **وقيل:** ﴿أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ﴾

		فكان سببا في سخط الله عليهم وخلودهم في العذاب. (ما) بمعنى الذي		مخصوص بالذم، وقيل بدل من (ما)، وقيل في محل نصب على نزع الخافض والتقدير: لِأَنْ سَخِطَ...

جدول (٦)

جدول يوضح مواضع «بئسما» في القرآن الكريم

م	الآية	المذموم	موقع جملة «بئسما»	المخصوص بالذم
١	﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [البقرة:٩٠]	الذي اشتروا به أنفسهم وهو كفرُهم	وقعت بداية الآية	**والمذموم مفصل بعدها، وذهب بعضهم إلى أن المخصوص بالذم ﴿أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ﴾.**

المخصوص بالذم	موقع جملة «بئسما»	المذموم	الآية	م
لا يوجد، وجملة القول مكتمل معناها ردًّا على أقوال وأفعال بني إسرائيل	وقعت مبدوءًا بها، جملة القول	ما يأمرهم به إيمانهم المزعوم مما نهى الله عنه	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آَتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ **قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾ [البقرة: ٩٣]	٢
لا يوجد، وجملة القول مكتمل معناها، جاءت عتابًا وتوبيخًا لما فعله بنو إسرائيل بعد ذهاب موسى عليه السلام لملاقاة ربه	وقعت مبدوءًا بها، جملة القول	ما فعله قوم موسى من العصيان بعد ذهاب نبيهم	﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا **قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي** أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف:١٥٠]	٣

جدول (٧)

جدول يوضح إحصائية الصورة الشكلية التركيبية للاستعمال القرآني لـ«نعم» و«بئس»

الصورة الشكلية التركيبية	موقعها في السياق	عددها
نعم + اسم مرفوع معرف بـ«أل» أو مضاف لمعرف بـ«أل»	في نهاية الآية	١٦
نعمّا + جملة فعلية	ركن يكتمل به معنى الجملة	١
نعمّا + اسم مرفوع (ضمير منفصل)	ركن يكتمل به معنى الجملة	١
بئس + اسم مرفوع معرف بـ«أل» أو مضاف لمعرّف بـ«أل»	في نهاية الآية	٢٨
بئس + اسم مرفوع معرف بـ«أل» أو مضاف لمعرف بـ«أل»	قبل نهاية الآية	٢
بئس+ اسم منصوب	في نهاية الآية	١
بئس + ما+ جملة فعلية	في نهاية الآية	٥
بئس + ما+ جملة فعلية	قبل نهاية الآية	١
بئسما + جملة فعلية	**بداية آية أو بداية جملة القول**	٣

الخاتمة والنتائج:

١- المدح الذم معنيان يؤديان من خلال اللغة بصور متعددة، وبكلمات امتلأت بها المعاجم، لكن المعنِي بهما في الدرس النحوي هو استعمال «نعم» و«بئس» و«حبذا» و«لا حبذا» في تراكيب محددة، وقف عندها النحاة مستنبطين لقواعدها وأحكامها.

٢- في أسلوب المدح والذم صارت «نعم» و«بئس» عنوانا للباب النحوي الذي يدرس أسلوبي المدح والذم؛ لأنهما الأكثر استخداما، والأكثر أحكاما، موازنة بكلمتي «حبذا» و«لاحبذا» اللتين لم تردا في النص القرآني.

٣- صاغت العرب على المستوى الصرفي أوزانا مغايرة لتأدية معان خاصة، ويعد منها بناء «نِعْمَ» و«بِئْسَ» على المستوى الصرفي، إذ بُنيتا بناء خاصا ناسب خصوصيتهما الدلالية، وعلى غرار ذلك صاغت العرب من الأفعال الثلاثية على (فَعُل) لتأدية دلالة المدح والذم، وقد ورد استعمال هذه الصيغة في القرآن الكريم في عدة مواضع.

٤- يستنبط من الدرس النظري لأسلوبي المدح والذم أن للنحاة إشارات وملاحظات جديرة بالوقوف عندها لتفعيل درسهم النحوي، نظرا لإدراكهم العميق لمعاني اللغة، ومعايشتهم لها، وإدراكهم لمستوياتها العامة والخاصة الرفيعة.

٥- جاء استعمال القرآن الكريم لـ«نعم» و«بئس» لاستيفاء معنى المدح أو الذم في خواتم الآيات، أو قرب نهاياتها، إذ تأتي جملة «نعم» و«بئس» مؤكدة ومقوية المعنى المستدلّ عليه بالسياق، والمضمن في الآية أو الآيات السابقة لها، وعليه جاء الأصل الغالب في القرآن الكريم الاستغناء عن المخصوص بالمدح أو الذم اكتفاء بدلالة السياق السابق عليه.

٦- جاءت جملة «نعم» و«بئس» مجمِلة وموجزة لما قبلها من تفاصيل؛ تتحدد بموجبها الدلالة الدقيقة للممدوح أو المذموم، الذي يأتي ملائما - بلفظه الدقيق ومعناه - السياق الوارد فيه.

٧- وردت «ما» بعد «بئس» غير متصلة بها خطا في ستة مواضع، متلوةً بجملة فعلية، وهي موافقة في أحكامها التركيبية العامة لمواضع «بئس»، ويعدّ من أيسر الأوجه الإعرابية وأقربها تناولا عدّ «ما» موصولة، والجملة بعدها صلة الموصول.

٨- يعد ورود «نعمّا» و«بئسما» قليلا في الاستعمال اللغوي عامة والقرآني خاصة، وذلك موازنة بورود «نعم» و«بئس» دون «ما»، وهو استعمال له خصوصيته الدلالية، التي يجدر الوقوف عندها، بعيدا عن الخلافات الإعرابية. مع التنبيه على ما يلي:

أ/ وردت «نعمّا» في موضعين، والأيسر عدّ «ما» موصولة إذا تلتها جملة فعلية، وعدّها مركبة كـ«حبذا» إن تُلِيت باسم مرفوع.

ب/ وردت «بئسما» في ثلاثة مواضع، بداية آية في موضع منها وبداية جملة القول في الموضعين الآخرين، فخالفت مواضع «بئس» الأخرى التي اختتمت بها الآيات، كما اتضح المذموم واكتمل معناه بالجملة الفعلية التالية لـ«بئسما» وما بعدها، وجاز فيها كونها مركبة كتركيب «حبذا» مذموما بها الفعل الواقع بعدها، كما جاز كون «ما» موصولة، والجملة بعدها صلة الموصول.

٩- جرفت الخلافات النظرية النحو في بعض الأحيان عن غايته، كما أن محاولات النحاة البحث عن الموقع الإعرابي لكل كلمة استهلكت جزءا كبيرا من جهدهم، برز معه قصور في دراسة الأساليب، رغم إدراكهم لخصوصيتها التركيبية، مما أتعب ذهن المتعلمين، وأثقل كاهلهم، وصرف ذهنهم عن دقائق المعاني التي أوردها النحاة وسط جدلهم.

١٠- قدم المحدثون دراسات جادة، انتقدوا فيها الدرس النحوي القديم، وقدموا عددا من المقترحات جديرة بالنظر فيها، ولكنها في مجملها دراسات نظرية، وإنما تتحقق فائدتها من خلال الدرس التطبيقي والواقع اللغوي.

١١- يمكن أن نعد المدح والذم من الأساليب المسبوكة، وهي مجال خصب للدراسة على مستوى البنية الصرفية والتركيب النحوي والوِجهة الدلالية، على أن تربط جميعا بالدراسة النظرية والتطبيقية.

١٢- لابد من ربط الدرس النحوي الأسلوبي بالنصوص الراقية التي على قمتها يأتي القرآن الكريم، ليتمكن الدارس من إدراك المعاني والأساليب النحوية إدراكا سليما، يربط فيه أحكام القاعدة النظرية بمجالها التطبيقي في استعمال اللغة.

قائمة المصادر والمراجع

١- إبراهيم السامرائي «الفعل زمانه وأبنيته»، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٦م.

٢- ابن الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن أبي الوفا) «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين»، ٢ج، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

٣- ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله، ت٦٧٢هـ): «شرح التسهيل»، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

٤- ابن مالك «شرح الكافية الشافية»، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

٥- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل، ت٧١١هـ): «لسان العرب»، تحقيق: عبدالله علي كبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف (د.ت).

٦- ابن الناظم (بدر الدين بن محمد بن مالك، ت٦٨٦هـ): «شرح ألفية بن مالك»، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد، ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨م.

٧- ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت٧٦١هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» تحقيق: محمد محيي الدين. صيدا_ بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٥هـ.

٨- ابن يعيش(موفق الدين بن يعيش بن علي، ت٦٤٣هـ): «شرح المفصل». بيروت: عالم الكتب (د.ت).

٩- الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد) «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك». بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

١٠- تمام حسان «الخلاصة النحوية». القاهرة: عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠م.

١١- الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن، ت ٦٨٦هـ): «شرح كافية ابن الحاجب». بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

١٢- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود، ت٥٣٨هـ): «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل». بيروت: دار المعرفة (د.ت).

١٣- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): «الكتاب».تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ط١، (د.ت).

١٤- السيوطي (الحافظ جلال الدين، ت ٩١١هـ): «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع». بيروت: دار المعرفة (د.ت).

١٥- الصبان (محمد بن علي الصبان، ت ١٢٠٦هـ): «حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، ج١. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

١٦- عباس حسن «النحو الوافي». مصر: دار المعارف (د.ت).

١٧- عبدالرحمن محمد أيوب: «دراسات نقدية في النحو العربي» ج١، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م.

١٨- العسكري (أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري، ٩٢٠هـ)، «معجم الفروق اللغوية»، تحقيق: محمد إبراهيم أبوسليم، القاهرة: دار العلم والثقافة، ١٩٩٧م.

١٩- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ٦٧١هـ) «الجامع لأحكام القرآن»، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٣٥م.

٢٠- محمد خيرحلواني: «المغني الجديد في علم الصرف» بيروت: دار الشروق العربي، ط٥، ١٩٩٩م.

٢١- محمد عبد الخالق عضيمة «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، القسم الثالث/ الجزء الثالث، ج١٠. القاهرة: دار الحديث، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٢- محمد فؤاد عبد الباقي: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم»، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٦م.

٢٣- محيي الدين الدرويش: «إعراب القرآن الكريم وبيانه»، دمشق: دار ابن كثير، ١٩٨٨م.

٢٤- يوسف الحمادي «النحو في إطاره الصحيح» مصر: دار مصر للطباعة، ١٩٩٠م.

الخطاب السياسي الأوروبي حول المدن المتعددة الثقافات:
دراسة في أساليب النفي والسلب

المساهمون**:

تولي لاهديسماكي (Tuuli Lähdesmäki)

بريسيليا هيندريكس (Priscilla C.C.A.

عبدالرحمن السليمان

ألبان كونهواغنر (Albin Wagener)

سيلفان دينتيز (Sylvain M.F. Dieltjens)

** في آخر البحث (ص: ٣٧٣) نبذة عن المساهمين.

الملخص

تهدف مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) – وهي مبادرةٌ مشتركة أطلقها سنة ٢٠٠٨ المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا – إلى تطوير نموذج يدعم التكامل بين الثقافات داخل التجمعات الحضرية المتنوعة. يدرس هذا المقال، بتوظيف مناهج اللسانيات التطبيقية وتحليل الخطاب، طريقة إنتاج السياسات الحضرية بين الثقافات لغويًّا في المبادرة. تشير الدراسة إلى أن السياسات الحضرية بين الثقافات في المبادرة «سياساتٌ سلبية»، إذ يحدد خطاب السياسة عادة محتوى التفاعل الثقافي من خلال وصف ما لا يرد فيها، وما لا تنطوي عليه السياسة. وتُبرز اللغة المستخدمة في خطاب السياسات الحضرية بين الثقافات التعايشَ بين ثقافات متميزة على أنه إشكالية وقضية متضاربة. وهذا يتناقض والمبدأ الأساسي لهذه السياسة، والتي تهدف إلى خلق روابط تعاونية وإيجابية بين الناس في بيئة حضرية.

الكلمات المفتاحية: التفاعل الثقافي؛ السياسات الحضرية؛ اللغة؛ تحليل الخطاب؛ النفي؛ السلبية.

Abstract

Intercultural cities – a joint initiative launched in 2008 by the European Commission and the Council of Europe – aims to develop a model supporting intercultural integration within diversified urban communities. This article examines, using methods of applied linguistics and discourse analysis, how intercultural urban policy is linguistically produced in the initiative. The examination indicates that the intercultural urban policy in the initiative is ‘negative politics’: the policy rhetoric commonly outlines the content of interculturalism by describing what is not included in it and what the policy is not about. The language used in the intercultural urban policy rhetoric presents the coexistence of distinct cultures as a problematic and conflicting issue. This contradicts the fundamental principle of the policy, which aims for co-operative and positive encountering between people in an urban environment.

Keywords: Interculturalism; urban policy; language; discourse analysis; negations؛

negativity

المقدمة:

أصبحت أوروبا في العقود الأخيرة، أكثر تنوعًا نظرًا لزيادة التعددية الناتجة عن التدفق الثقافي العالمي ووسائل التواصل الجديدة والهجرة وتوسيع الاتحاد الأوروبي الخ. وكثيرًا ما يعتبر تنوع المجتمعات في الخطاب السياسي فرصة إيجابية تثري المجتمعات. لكن من ناحية أخرى، نُوقِشت أيضًا المشكلات – أو التحديات – الناتجة عن التنوع المتعدد المستويات للمجتمعات، فضلًا عن وسائل مختلفة لمعالجتها. وقد سعت المجتمعات الأوروبية إلى لتنظيم التنوع العرقي واللغوي والديني والثقافي المتزايد من خلال سياسات التنوع الوطنية، التي تراوحت من سياسات تعددية الثقافات إلى سياسات الإدماج، ومن العولمة إلى الاستيعاب (انظر: Wiesand et all. 2008). وبالإضافة إلى ذلك، فقد تفاعلت المنظمات السياسية الأوروبية، مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، تجاه التنوع والتغيرات المجتمعية والتحديات المترتبة عنه. وعليه، فقد أصبح مصطلح «التنوع» واحدًا من المصطلحات الرئيسة في الخطاب السياسي على المستوى الأوروبي. كما أصبح هذا المصطلح، إلى جانب كونه كلمة شعبية رئيسة أو شعارًا، مجالًا مهمًّا من مجالات الحكم (انظر: Lähdesmäki and Wagener 2015).

لقد نوقش التداخل بين البيئة الحضرية والفرص والتحديات

والمشكلات التي هي جزء من عمليات التنوع كثيرًا في الأوساط الأكاديمية في الآونة الأخيرة (على سبيل المثال ;Buradyidi 2000 Low et al. 2005; Sandercock 1998; Wood and Landry 2008). وقد درس الباحثون كيفية تطوير المدن والبيئات الحضرية الخاصة بها من أجل تعزيز اللقاء المثمر والإيجابي بين الشعوب المختلفة وتشجيع التدفق الثقافي (انظر: Lähdesmäki 2014). ينص الكاتبان ماينهوف وترياندافيليدو (Meinhof and Triandafyllidou, 2006:13) على أن المدن، من حيث هي «بيئات حضرية مركزة»، تقدم أدوات معرفية أفضل من تلك التي تقدمها الأمم أو الدول لإعادة تخيل الاعتمادات المتبادلة الجديدة وتدفق المجتمعات المعاصرة. ويرى الكاتبان أن واقع الحضرية المعاصرة في المدن الأوروبية يوفر مشهدًا للقاء بين الثقافات وتدفق المهاجرين من أجل تطوير أشكال جديدة من التعبير الثقافي الذي يتجاوز حدود «القومية» و«العرق» ويطوّر أنواعًا جديدة من التعبير الفني وشبكات ثقافية وتجارية جديدة للمنتجات الفنية، وينتج بالتالي واقعًا جديدًا من التنوع الثقافي والكونية اللاقومية (انظر: Meinhof and Triandafyllidou 2006, 15). وعلى الرغم من ذلك فإن استخدام الفضاء الحضري متنازع عليه، وإن معانيه خاضعة للتفاوض والمداولة على الدوام.

وغالبًا ما تعتبر المدن في الواقع الحضري الأوروبي، بمثابة الساحة التي من خلالها يمكن أن يحكم التنوع. ولطالما كانت المدن أيضًا ضمن

اهتمامات سياسات التنوع للمنظمات الأوروبية، ذلك أن المدن (بدلًا من المقاطعات أو الجهات أو الدول) تظهر في المستوى الأكثر ملاءمة حيث يمكن تصميم أشكال وأنواع جديدة من العمليات السياسية التشاركية والشاملة وتطبيقها (انظر: Council of Europe 2013, 28). من ثمة التأكيد على أن المدن إنما هي مساحات ينبغي أن تشجع اللقاءات الرسمية وغير الرسمية وتعبئ المواطنين حول القضايا ذات الاهتمام المشترك التي تتجاوز الحدود العرقية والاجتماعية (انظر: Khovanova-Rubicondo and Pinelli 2012, 14)، وذلك بالموازاة مع وضع شروط لانخراط تشاركي ومفتوح لتعزيز التفاوض (انظر: Amin 2002).

سعت المنظمات الأوروبية في العقد الأخير إلى إعادة التفكير في خطابها السياسي المتعلق بإدارة التنوع وتجديده. وروج الاتحاد الأوروبي لفكرة «الحوار بين الثقافات»، على سبيل المثال في «الأجندة الأوروبية للثقافة في عالم سائر نحو العولمة» (٢٠٠٧). وشدد على الفكرة نفسها في «الكتاب الأبيض حول حوار الثقافات» الذي نشره مجلس أوروبا في عام ٢٠٠٨. والهدف منه تقديم اقتراحات عملية لتعزيز الحوار بين الثقافات ردًّا على مختلف المشكلات التي تواجه المجتمعات الأوروبية المتنوعة حاليًّا. كما وُضعت محاولات لإدارة التنوع قيد التنفيذ في المبادرات الحضرية على المستوى الأوروبي. إن

المبادرة المشتركة للمفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا – (المدن المتعددة الثقافات) – التي أطلقت في الفترة التي سبقت نشر «الكتاب الأبيض حول حوار الثقافات» و«السنة الأوروبية للحوار بين الثقافات» (٢٠٠٨) – سعت إلى تطوير نموذج يدعم التكامل بين الثقافات داخل التجمعات الحضرية المتنوعة. وعلى الرغم من ذلك أشارت دراسات سابقة للخطاب السياسي لمجلس أوروبا (انظر: Lähdesmäki and Wagener 2015) إلى طريقة ربط وثائق السياسات الأوروبية الرسمية المتعلقة بالجماعات العرقية والقومية والثقافية والدينية، بطرق تفكك المجتمعات بدلًا من الإشارة إلى الطريقة التي قد تعطي لهذه الجماعات معنًى إيجابيًّا في المجتمعات التي يعيشون فيها.

والهدف من هذه المقالة دراسةُ اللغة السياسية مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) بصفتها جهازًا إستراتيجيًّا صريحًا وضمنيًّا من أجل فهم الإشكاليات المتعلقة بمناقشة التنوع وإدارته. وسؤال البحث الرئيس للدراسة هو: كيف تُنتَج السياسات الحضرية المتعددة الثقافات لغويًّا في مبادرة (المدن المتعددة الثقافات)؟ تتناول هذه المقالة هذا السؤال مع تحليل كمي ونوعي للخطاب مطبقةً الأفكار النظرية بشأن تداخل مجالات اللسانيات التطبيقية والدراسات الثقافية وأبحاث السياسات الثقافية. ويقدم هذا المقال أولًا وصفًا للبيانات والأساليب وإطارها النظري، ثم تحليلًا ومناقشة للنتائج في سياق التحول المفاهيمي

لسياسات التنوع الحضري في أوروبا.

الإطار النظري: التركيز على النفي والسلبية:

ترتبط السياسة بنظريات التأثير في الآخرين (انظر: Mouffe 2005)، وتهدف إلى تحسين الظروف والممارسات التي ينظر إليها صانعو السياسات على أنها غير ملائمة أو قاصرة أو تعاني من خلل أو مشكلة. وينتج عن عدم التجانس بين الهيئات الحاكمة والشعب توترٌ في جميع عمليات صنع القرار. وهكذا فغالبًا ما تحتوي خطابات السياسة على حجج وبراهين مبنية على أساس النفي لسياسات أو على انتقادات لواضعيها وللآثار المترتبة عنها. كما يؤثر الاستخدام غير المقصود للنفي والتعابير اللغوية السلبية على الخطاب السياسي ومحتوياته. ومع ذلك، فيمكن استخدام النفي والعبارات السلبية أدواتٍ إستراتيجيةً في مجال التواصل. وتضم البحوث السابقة حول النفي مقاربات متنوعة لاستخدام النفي والسلبية في التفاعل الإنساني، وتشير إلى آثار مختلفة للنفي والسلبية على التفاعل بين «المرسلين» و«المتلقين».

وهناك وجهتا نظر في الدراسات العلمية حول تأثير الإنكار في المستمعين أو القراء. أولًا ما يسمى بالرأي الضيق الذي يزعم أن الوظيفة الوحيدة للنفي إنكارُ المقترحات (انظر: Evans et al. 1996 in Prado and Noveck 2007) دون مراعاة أي اعتبار. وثانيًّا الرأي

الذي يسعى لإيجاد بدائل، والذي ينظر إلى عملية النفي على أنها «موجهة لجعل شيء منفي أساسًا لبحثٍ بين الحالات التي يمكنها إنشاء الشيء المنفي، أي العديد من الأشياء التي يمكن للاقتراح المنفي أن يكون» (انظر: Prado and Noveck 2007, 312). تصب نتائج التجارب المطابقة التي أجراها برادو ونوفيك (Prado and Noveck 2007) في صالح الرأي الضيق، بمعنى أن رد فعل المشاركين على النفي لا يتجاوز إنكار الشيء أو المقترح.

عالج العرب في دراساتهم اللغوية النفي بصفته ظاهرة لغوية مهمة. وأفرد له ابن جني (الخصائص، المجلد الثالث، الصفحة ٧٥ وما يليها) بابًا مخصوصًا به أسماه (باب في السلب). أما في العصر الحديث فقد أجريت بحوث حول النفي في مختلف المعارف اللغوية الفرعية، مثل الصرف (على سبيل المثال Ambridge 2013; Anscombre 1994; Cartoni and Lefer 2011)، والتداوليات (على سبيل المثال Autry and Levine 2012; Baltazani 2006; Beltran et al. 2008)، والبلاغة/ الأسلوبية (على سبيل المثال Azer 1985; Vermeiren 1994). وبالإضافة إلى ذلك، شكل النفي موضوعًا للبحث في مجالات معينة، مثل اكتساب اللغة الأولى والثانية (على سبيل المثال Drozd 1995; Eskildsen 2012) والخطاب الطبي (على سبيل المثال Burgers et al. 2012;

Rokach et al. 2008) وفقدان القدرة على الكلام (على سبيل المثال Jou 1988; Juncos-Rabadan 1992) والخطاب التمييزي (على سبيل المثال Beukeboom et al. 2010; Jan Mohamed 1990). ومع ذلك، فإن البحث في قواعد البيانات على الإنترنت للعثور على مقالات حول الاستخدام الإستراتيجي للنفي أسفر عن عدد قليل جدًا من النتائج؛ ذلك أن حالات النفي – عادة – ليست المحور الرئيس للدراسات أو توظف على أنها أحد العناصر في تحليل موضوع آخر. على سبيل المثال، يستخدم فلوتوم (Fløttum, K. 2010) جزيئات النفي باعتبارها واحدة من العلامات اللغوية لتعدد الأصوات في خطاب الاتحاد الأوروبي. إن البحث المثير للاهتمام الذي قام به بوكيبوم وآخرون (Beukeboom et al. 2010)، الذين وجدوا في الدراسات الأربع التي أجروها أدلة ثابتة لتنبؤهم بـ «أن استخدام النفي هو مصدر التحيز الذي يعكس الافتراضات والتوقعات المسبقة لمتحدث حول أشخاص آخرين وينقلها». (انظر: Beukeboom et al. 2010, 988).

لا تصف اللغة السياسية في الوثائق الإدارية واقع السياسات فحسب، بل وتشارك في إنتاجها أيضًا. لقد بحث العديد من الدارسين السياسة والسياسات الأوروبية من خلال التشديد على السرد والبلاغة والخطاب واستخدام اللغة باعتبارها فضاء للإنتاج الواعي واللاواعي للمعنى (انظر: Christiansen et al. 2001; Light and Young

(2009; Risse 2004; Rosamond 1999). وكما يزعم دييز (Diez, T. 2001, 88) – فإنه يمكن النظر إلى تاريخ الاتحاد الأوروبي، من خلال مجموع الاتفاقيات والإعلانات والتعليمات والقرارات – على أنه مجموعة واسعة من أعمال الكلام. ويحتاج تأثير النفي والسلبية في السياسة الأوروبية والخطاب السياسي إلى المزيد من التحليل.

البيانات والأساليب:

أطلق مجلس أوروبا سنة ٢٠٠٨ مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) مشروعًا تجريبيًّا في ١١ مدينة من ١١ دولة أوروبية من أجل «دراسة أثر التنوع الثقافي والهجرة من منظور المدن الأوروبية، وتحديد الإستراتيجيات والسياسات التي يمكن أن تساعد المدن على الاستفادة من التنوع بوصفه عاملًا من عوامل التنمية» (انظر: Wood 2009, 17). انضمت، في نهاية المرحلة التجريبية سنة ٢٠١٠، مجموعة ثانية من المدن للمبادرة. أصبحت المبادرة تشمل في الوقت الحالي ستًّا وثلاثين مدينة. وتتضمن مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) ابتكارًا في الخطاب السياسي المتعلق بإدارة التنوع. نشأ مفهوم «المدينة المتعددة الثقافات» في دراسة أجرتها خلية التفكير البريطانية كوميديا (Comedia)، التي قامت بتحليل الروابط بين التغير الحضري والتنوع الثقافي بهدف توفير أدوات

لإدارة التنوع في السياقات الحضرية (انظر: Wood and Landry 2008). يسعى «نهج (المدن المتعددة الثقافات)» المستخدم في مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) إلى تأييد احترام التنوع وتعدد الهويات في المدينة كما يذكر خوفانوفا-روبيكوندو وبينيللي (Khovanova-Rubicondo, K., and D. Pinelli. 2012, 14) في تقييمهم لمجلس أوروبا.

يعزز «نهج (المدن المتعددة الثقافات)» رؤية المدينة حيث اللقاءات غير الرسمية بين السكان الذين ينتمون إلى خلفيات ثقافية وعرقية مختلفة سهلة وميسرة من خلال تصميم المساحات والمؤسسات الحضرية. يهدف المشروع إلى تعزيز المساحات المفتوحة للتفاعل، والتي سوف تساعد على كسر مشكلات التنوع والحفاظ على الثقة والتماسك الاجتماعي، وتسهيل تداول الأفكار والإبداع.

وقد نتج عن إطلاق مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) وتطويرها والعمل بها وثائق سياسات مختلفة، مثل مذكرات السياسات وبلاغات موضوعية بشأن السياسات الحضرية المتعددة الثقافات، وبيانات متنوعة حول المدن الأعضاء في المبادرة. من وثائق السياسات الرئيسة للمبادرة، تقرير «المدن المتعددة الثقافات: نحو نموذج للتكامل بين الثقافات» (٢٠٠٩) الذي يقدم أهداف السياسة الرئيسة والخلفية والأساس المنطقي والإستراتيجيات الحضرية وأمثلة على تنفيذ مبادرة (المدن

المتعددة الثقافات). يتألف التقرير من ثلاثة أقسام فرعية: «التحدي» و«الاختبار على أرض الواقع» و«الدليل على النجاح». في الفرع الأول، تُوصَف الخلفية وكذا الأساس المنطقي لسياسة (المدن المتعددة الثقافات) بحد ذاتها، وإستراتيجيتها. يحتوي هذا القسم الفرعي، فيما يحتوي، على مقارنة لوجهات النظر المختلفة حول التنوع وأمثلة على نهج (المدن المتعددة الثقافات). في القسم الفرعي الثاني تُناقش مؤشرات المدينة المتعددة الثقافات في العشر مدن التجريبية، وتُوضح. فيما يصف القسم الفرعي الثالث النتائج الإيجابية للإستراتيجية المذكورة في التقرير.

حرر بول وود (Wood Paul) التقرير المتألف من ١٢٤ صفحة، الشبيه بالكتاب والسهل القراءة، ونشره مجلس أوروبا. وقد أعد هذا التقرير بالتعاون مع عشرات الكتاب الذين ساهموا في كتابة النصوص المدرجة في التقرير، أو قدموا دعمًا نظريًّا أو تقنيًّا، أو المشورة أو النقد. ويتقلد المؤلفون مناصب مختلفة: من مديري المناطق الحضرية ومسؤولين من المدن التجريبية إلى ممثلي مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية. كما ساهمت مجموعة متنوعة من خبراء السياسة الحضرية الأوروبيين المعروفين في التقرير. ويستقصي التقرير ويشير إلى وثائق السياسات الأخرى والبلاغات التي تدعم وجهات نظرها وكذلك الحجج الرئيسة. وعلى الرغم من أن التقرير يصرح بأنه «لا يعبر بالضرورة عن السياسة الرسمية لمجلس أوروبا»، فإن الإطار السياسي

للمبادرة – بوصفها واحدة من الإجراءات الثقافية الرسمية للمجلس – والطريقة التي يُروَّج بها للمبادرة ووثائق سياستها، على سبيل المثال، على الموقع الإلكتروني لمجلس أوروبا، يجعل من التقرير الخطابَ السياسيَّ لمجلس أوروبا بشكل صريح. وتشمل جميع التقارير والدراسات المعدة بتكليف من مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي تحفظات مماثلة.

وقد اختيرت معطيات هذا التقرير بوصفها بياناتٍ لهذا التحليل بسبب دوره المركزي في وضع الخطوط العريضة لسياسة المبادرة. بما أن التقرير يقدم المشورة بشأن كيفية تحسين وضع اجتماعي يعد مُزريًا وغير مُواتٍ، فإنه في الوقت ذاته يشكل مادة تدعو إلى الاهتمام بدراسة الاستخدام الإستراتيجي للنفي والمفاهيم السلبية في الخطاب السياسي. إن المقتطف التالي من المقدمة يوضح هذا الادعاء: «تحتاج الخرافات التي لا أساس لها من الصحة والأحكام المسبقة حول الأقليات إلى التفكيك، وينبغي الطعن في بعض النظم والإستراتيجيات المدنية القائمة إذا كان الغرض منها الترويج لمبدأ تكافؤ الفرص». (انظر: Palmer 2009, 11).

يتبع تحليلنا للتقرير نموذجًا منهجيًّا لتحليل الخطاب ويوظف أسلوبًا منهجيًّا على أساس اللغويات المعرفية، وعلم المعاني والتداوليات. يقتضي النموذج أن يخضع قراء الخطاب و/ أو متلقوه لما يطلق عليه مايلا وأوزوالد (Maillat, D., & S. Oswald. 2009) القراءة

السطحية، أي أن يتوقف القراء و/ أو المتلقون عند العلامات الظاهرة في النص. في هذا السياق يعتمد القراء على اختصارات معرفية من أجل توفير الطاقة وتسهيل سلاسة فهم رسائل معينة عن طريق استخدام مفاهيم لهذا الغرض في جو من الراحة المعرفية. ومع ذلك، فإن إدراك «العلامات أو المؤشرات الظاهرة» لا يعني أن بقية العلامات ليس لديها أي تأثير في القراء؛ إذ تتشكل معاني «العلامات الظاهرة» الخطابية بشكل عام على أسس من التفسيرات التي يكونها القراء/ المستمعون من «العلامات» التي يلاحظونها. من هذا المنطلق لا بد من تقصي تأثير الخطاب من خلال البحث عن أدلة خطابية يمكن أن تبين ما الآثار التي يمكن رصد وقعها على القراء/ المتلقين، من جهة، وبالتالي رفع الستار عن أفكار قد تكون في بعض الأحيان متناقضة، من جهة أخرى. وتحقيقًا لهذا الهدف أجرينا تحليلات دلالية وتداولية للبيانات من خلال ثلاث طرق معينة:

أولًا: حللنا نص التقرير باستخدام نهج تصاعدي وضعنا فيه علامات على جميع عناصر النفي: البادئات (مثل: غير)، واللواحق (مثل: أقل)، وأدوات الجزم (مثل: لا)، وحروف الجر (مثل: بدون)، والظروف (مثل: أبدًا). حللنا جميع حالات عناصر النفي في سياقها الدلالي. استخدمْنا لتحليل الكلمات ذات المعنى السلبي ونسبةِ ورودها في النص وكذلك التلازمُ اللفظيّ البرنامجَ: TextSTAT.

ثانيًا: دُرِسَت البيانات من خلال تطبيق نموذج دلالات الاحتمالات

الجدلية الخاص بجالاتانو (Galatanu, O. 2009)، الذي يشير إلى إمكانية استخدام القراء/ المتلقين لأجزاء نصية موضعية محملة لغويًّا في مواضيع لإنشاء (أو إعادة إنشاء) بيئة خطابية متماسكة. وتعتمد أعمال جالاتانو بشكل كبير على التحليلات اللغوية والدلالية، مما يسمح بالوصول إلى ما يكمن وراء النظرة الأولى التي تخولها القراءة السطحية.

ثالثًا: نموذج القرب الخاص بكاب (Cap, P. 2013, 2014) – (نموذج للتحليل المكاني/ الزماني/ القيمي)، مُلهم بشكل أساسي من المقاربات التداولية، ومُستخدم في التحليل. يسعى هذا النموذج إلى تحديد تأثير القرب المكاني والزماني والقيمي في كيفية فهم القراء للخطابات وتفسيرها وإعادة تشكيل معانيها. تكتسب الطرق ونقط انطلاقها النظرية المتمركزة حول ما يطلق عليه كاب (Cap, P. 2014) «مساحة الخطاب» – وهي مسافة معرفية ورمزية نظمت في الخطاب من أجل الوصول إلى القارئ/ المتلقي – أهمية كبيرة في هذا النموذج. وتقر نظرية القرب بأولوية الإدراك المكاني في استخدام اللغة وبناء الخطاب. [...] داخل هذا الفضاء الذهني، وترصد الكيانات والأحداث وتنظمها نسبيًّا في «مركز إشاري». (انظر: Cap 2014, 18).

ونرصد في هذا البحث أن أهمية المركز الإشاري تقوم على الحوار بين المنظمات الأوروبية (مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي) والمواطنين الأوروبيين. يوحد المركز الإشاري بذلك الكيانَين معًا في

فضاء رمزي محمل دلاليًا، حيث من المتوقع أن يعملا من أجل ضمان مصلحة تطور النظام الأوروبي وتعزيزه، خصوصًا من خلال تعزيز الحوار بين الثقافات والتبادل الاجتماعي بشكل عام. وكما يشير تحليلنا، فإن عدم الرغبة في تبني خطاب مجلس أوروبا/ الاتحاد الأوروبي يمكن أن يفسر في الإطار الدلالي للبيانات على أنه علامة مشيرة إلى أن المواطنين الأوروبيين غير الراغبين أو الراضين عن الخطاب «ليسوا جديرين بالمشروع الأوروبي» الذي يروج له الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا.

التحليل:

- عناصر النفي: النتائج الكمية

يحتوي نص «المدن المتعددة الثقافات: نحو نموذج للتكامل بين الثقافات» على ٧,٨١٪ من عناصر النفي (الظروف وأدوات الجزم وحروف الجر والبادئات واللواحق). وبالمقارنة مع أنواع أخرى من النصوص التي حُلِّلت بالطريقة نفسها - مثل محاضر المناقشات في البرلمان الفلمنكي: ١٣,٦٣٪ (انظر: Vermeulen 2010) والمواقع الإلكترونية للمستشفيات حول الرعاية التلطيفية: ١٢,٣٪ (انظر: Bremen 2014) - فإن النص يشير إلى استخدام معتدل عمومًا للنفي. ويبين الجدول ١ كيف قُسّمت أنواع النفي إلى أقسام فرعية. يتوفر

القسمان الفرعيان «الدليل على النجاح» و«الخلاصة» على أدنى معدل في الألْف، وهو مؤشر أول على الاستخدام الإستراتيجي للنفي.

الجدول ١ . عدد عناصر النفي في مختلف الفقرات الفرعية في نص «المدن المتعددة الثقافات: نحو نموذج للتكامل بين الثقافات» (٢٠٠٩):

القسم الفرعي	عدد الكلمات	عدد عناصر النفي	النسبة الألفية
المقدمة	٤٧٣	٣	٦,٣٤
التحدي	٢١٢١٧	١٧٣	٨,١٥
الاختبار على أرض الواقع	٧٦٧٠	٦٣	٨,٢١
الدليل على النجاح	١٧٢٦	٦	٣,٤٨
الخاتمة	٦٥٦	٣	٤,٥٧
المجموع	٣١٧٤٢	٢٤٨	٧,٨١

فحَصْنا في التحليل مجموع عناصر النفي في كل فقرة من الفقرات الفرعية على حدة. لا تحتوي المقدمات لـ«أمثلة على المقاربات بين الثقافات في المدن الأوروبية» و«المدن التجريبية المتعددة الثقافات» والفقرة «تأسيس شراكات وتحالفات» على عناصر للنفي. إن عنصري النفي في الفقرة «إنشاء جدول أعمال بين الثقافات للمدن» مدرجان في تعريف مستشهد به لمدينة متعددة الثقافات. ويتضمن التقرير أربع فقرات تحتوي على عناصر نفي أكثر بكثير من المعدل المتوسط في التقرير

(الجدول ٢). إن الفقرات الثلاث الأولى جزءٌ من القسم الفرعي «التحدي»، والفقرة الرابعة جزء من «الاختبار على أرض الواقع». ونلاحظ في الجدول الذي يلخص السياسات الحضرية المختلفة للتنوع ويقارنها (انظر: Wood 2009, 23-24)، أن القيمة في الألْف للنفي مرتفعة بنسبة ٩٩ ,٥٨.

- عناصر النفي: النتائج النوعية

يكشف تحليل سياق النص لعناصر النفي استعمالات متميزة.

أولًا، تستخدم عناصر النفي كثيرًا مركبةً مع كلمات للتعبير عن معنى سلبي. وتتمثل وظيفتها في إنكار الجوانب السلبية وإعطاء العبارة معنى إيجابيًّا (أمثلة ١ و٢). ويتحقق تأثير مماثل في جمل تحتوي على نفي مزدوج (مثال ٣):

١. إن رؤية جيدة متعددة الثقافات رؤيةٌ تلهم وتحفز، وليست رؤية مصاغة بلغة بيروقراطية [...] (انظر: Wood 2009, 34).

٢. كان من الممكن للمدينة أن تصدر بيانًا رسميًّا بإرسال بيان علني لا لبس فيه تصرح فيه بالتزامها بمبادئ تعدد الثقافات وأنها سوف تشارك بنشاط في إقناع أصحاب الشأن الرئيسِينَ الآخرين في المدينة بأن يَحْذوا حذوها (انظر: Wood 2009, 48).

٣. وينبغي ألا يُتجاهل أي رسم بياني لقضايا تعدد الثقافات

احتياجات السكان الأصليين الذين يعانون من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وتطلعاتهم، والذين قد يشعرون أيضًا بالتمييز والتهميش (انظر: Wood 2009, 32).

ثانيًا، تكون عناصر النفي في الجمل التي يُعبَّر فيها عن المعارضة (في كثير من الأحيان بـ «لكن»؛ مثال ٤). الجمل التي تعبر عن نتيجة متناقضة لها آثار مماثلة (مثال ٥):

٤. كيف يمكن للمدينة أن تعلم للسكان المحليين بأن كونك «متعدد الثقافات» ليس مجرد كلمة ولكن طريقة جديدة للتدبير؟ (انظر: Wood 2009, 49).

٥. ومع ذلك، ليس القصد من المشروع استخدام المؤشر الخام «لترتيب» المدن. بل ينبغي أن [...] (انظر: Wood 2009, 79).

ثالثًا، غالبًا ما يُقلل من وقع العناصر السلبية عن طريق استخدام التضاد في نفس الجملة (أمثلة ٦ و٧).

الجدول ٢. فقرات تحتوي على معدل مرتفع في الألف في نص «المدن المتعددة الثقافات: نحو نموذج للتكامل بين الثقافات» (٢٠٠٩).

فقرة	عدد الكلمات	عدد عناصر النفي	النسبة الألفية
مقاربات مختلفة للسياسات الحضرية	١٣٨٢	٤٢	٣٠,٤٠

التحضير لإستراتيجية مدينة متعددة الثقافات	٣٠٦	١٢	٣٩,٢٢
التشاور والمشاركة	٢٩٢	٦	٢٠,٥٥
تيلبورخ	٥٢٩	١١	٢٠,٧٩

٦. هل هناك إستراتيجية مشتركة للتعامل مع التوتر والتضليل في المجتمع؟ (انظر: Wood 2009, 66).

٧. وقد ركزت بشكل خاص على تحسين التعليم وعده أساسًا لمحاربة الفقر والاستبعاد الاجتماعي في مجتمعها المتعدد الأعراق (انظر: Wood 2009, 103).

تظهر الأمثلة ٦ و٧ أيضا كيفية ورود عناصر النفي في التقرير بشكل مرقم مع الكلمات ذات المعنى السلبي، مثل «التوتر» (٦) و«الفقر» (٧). يوضح المثال ٨ هذه التقنية بشكل أكثر تفصيلًا:

٨. نشوءُ الفصل (سواء أكان مقصودًا أو غير مقصود) وعدمُ وجود المعرفة المتبادلة والتعاطف بين الثقافات وعوامل مثل عدم الاستقرار الاقتصادي والتنافس على الموارد والتطرف في السياسة أو الدين ووسائل الإعلام المثيرة وتأثير الأحداث العالمية يمكن أن تتضافر جميعها لخلق الاضطرابات في المدينة (انظر: Wood 2009, 29).

رابعًا، يوضح المثال ٨ كيفية استخدام النفي دون تعديل أو تضاد عندما يصف التقرير الحالات غير المرغوب فيها – عادةً المواقف التي

سوف تُصحَّح من خلال إستراتيجية (المدن المتعددة الثقافات) التي طرحت في خطاب التقرير. يقارن الجدول في الصفحات ٢٣-٢٤ من التقرير خمس سياسات خاصة بتعدد الثقافات تدعى (سياسة غير رسمية) و(سياسة العامل الضيف) و(سياسة الاستيعاب) و(سياسة تعدد الثقافات) و(سياسة بين الثقافات). ويتضمن الجدول ٣ أسطر من الجدول الأصلي، لوصف السياسات الثلاث الأولى، والتي تعتبر غير مواتية في التقرير، تُقدَّم عناصر النفي بدون تصحيح. بالنسبة إلى السياسة الخامسة، يبرز العنصر الإيجابي عن طريق مقارنته بنفي عنصر سلبي («استخدام وظيفي وليس رمزيًّا للفضاء»).

- عناصر دلالية

وقد أبرز التحليل الدلالي لعلامات النفي الطريقة التي يُتعامَل بها مع السلبية بشكل عام في التقرير. وقد أجري التحليل على مرحلتين.

أولًا: حددنا الكلمات والمفاهيم الأساسية الأكثر استخدامًا بالنسبة لموضوع التقرير.

الجدول ٣. مقتطف من الجدول المعروض في الصفحتين ٢٣-٢٤ في نص «المدن المتعددة الثقافات: نحو نموذج للتكامل بين الثقافات» (٢٠٠٩):

سياسة غير رسمية	الحكم والمواطنة.
سياسة العامل الضيف	لا حقوق أو اعتراف.
سياسة الاستيعاب	- تيسير التجنيس. - لا وجود لهياكل استشارية عرقية.
سياسة تعدد الثقافات	قيادة الجماعة وهياكل استشارية وتخصيص الموارد على أساس عرقي.
سياسة بين الثقافات	- تشجيع القيادة وتكوين الجمعيات والتشاور المتعدد الثقافات. - الإقرار بالتهجين. - التركيز على الاستخدام الوظيفي وليس الرمزي للفضاء.

كانت الكلمات والمفاهيم الرئيسة كالتالي: «وقاية»، «قومي»، «حضري»، «متعدد الثقافات»، «ثقافة/ ثقافي»، «مهاجرين/ هجرة»، «توسط»، «عنف»، «تنوع»، «حتمية»، «إدارة»، «حوار»، «جماعات». تشكل هذه المفاهيم القواعد البلاغية التي يُكوّن من خلالها نظام الخطاب في التقرير.

ثانيًا: درسنا كيف يرتبط موضوع التقرير بالنفي و/ أو السلبية عن طريق أدلة لغوية تظهر الجانب السلبي للدلالة. لذلك، ومن أجل تحليل أدق، اخترنا قائمة لمجالات الدلالات السلبية المتكررة في التقرير: «صراع/ صراعات»، «مشكلة (مشكلات)»، «توتر/ توترات»، «عنصرية/ عنصري»، «عنف/ عنيف»، «قلَق (مخاوف)/ قلِق/ مُقلق». ركز التحليل على ورود هذه المناطق الدلالية في السياق من أجل فهم

الروابط السلبية المحتملة بينها وبين الكلمات والمفاهيم الأساسية المركزية المستخدمة في التقرير. وقد وفر الرصد التثليثي للأساليب المستخدمة نتائج مثيرة للاهتمام من حيث الروابط بين المصطلحات السلبية عمومًا أو المصطلحات «المحملة سلبًا دلاليًّا»، والمفاهيم المركزية المروج لها في التقرير. ويبين الجدول ٤ ورود المصطلحات مدعومة بمجالات الدلالات السلبية المحددة في التقرير.

وتشير النتائج إلى أن «الصراعات» تبقى أكثر المناطق الدلالية السلبية اقتباسًا في التقرير. وتعكس هذه النتيجة الهدف من إستراتيجية (المدن المتعددة الثقافات): ينظر إلى الصراعات كمشكلة ينبغي التغلب عليها من خلال الاعتماد بشكل كبير على ممارسة الحوار بين الثقافات. وتأتي المنطقة الدلالية الثانية، «المشكلات»، متقاربة جدًا مع «دواعي القلق». وورود المجالات الدلالية الثلاثة المتبقية معتدل نسبيًّا مقارنة مع الثلاث مناطق الأولى.

ومع ذلك، فإن أهم نتيجة لتحليلنا هي الطريقة التي يُجمَع بها بين هذه المجالات الدلالية والكلمات والمفاهيم الأساسية المركزية التي تشكل نظام الخطاب في التقرير. وقد اخترنا الكلمات والمفاهيم التي وردت أكثر من ١٠ مرات والمرتبطة بالمجالات الدلالية السلبية المذكورة أعلاه للفحص بشكل دقيق: «المتعدد الثقافات» (٣٣ مرة)، «ثقافة/ ثقافي» (١٦ مرة)، «جماعات (١٣ مرة)، و«مهاجرين/ هجرة» (١١ مرة).

وكما هو متوقع، فإن مصطلح «المتعدد الثقافات» مرتبط بشكل كبير

بـ «الصراع/ الصراعات» (ورد ١٦ مرة في السياق)، يليه «التوتر/ التوترات» (٦ مرات) و«مشكلة/ مشكلات» (٤ مرات). وقد دُرس الجزء النصي الموضعي «الصراعات بين الثقافات» على نطاق واسع، وقد نظر إليه على أنه غالبًا ما يستخدم لتجاوز الاختلافات الثقافية وإظهار أهمية هذه الاختلافات في الحياة اليومية (انظر: Wagener 2014). لا يمنح نص «المدن المتعددة الثقافات: نحو نموذج للتكامل بين الثقافات» أي استثناء. ونادرًا ما يرتبط مصطلح «المتعدد الثقافات» بـ «العنصرية» أو «العنف». تستخدم عبارة «أقل حدة من التفاوت الاجتماعي» في التقرير كيلا تُنتج تكريسًا نمطيًّا للمسألة الاجتماعية. وبعبارة أخرى، يظهر الحديث عن «الصراعات بين الثقافات» مدى تعقيد التفاعلات الاجتماعية دون التأكيد على مصطلحات قد يكون من الصعب التغلب عليها، ذلك أنه يمكن حل نزاع أو التعامل معه، في حين يُعدّ التعامل مع «العنصرية» أو «العنف» أكثر صعوبة.

الجدول ٤. ورود ستة مجالات دلالية سلبية في نص: «المدن المتعددة الثقافات: نحو نموذج للتكامل بين الثقافات» (٢٠٠٩).

مجال دلالي	عدد الكلمات	النسبة المئوية
صراعات	٦٨	٤١,٢١
مشكلات	٣٣	٢٠,٠٠
مخاوف	٣١	١٨,٧٩
توترات	١٢	٧,٢٧
عنف	١١	٦,٦٧

عنصرية	١٠	٦,٠٦
المجموع	١٦٥	١٠٠,٠٠

وعلى العكس من ذلك، يظهر مصطلح «ثقافة/ ثقافي» توزيعًا مختلفًا للروابط مع العبارات السلبية: «الصراعات» (وردت ٦ مرات في سياق النص) و«مخاوف/ قلِق/ مقلق» (٤ مرات) تأتي أولًا، وتليها «مشكلة / مشكلات» (وردت ٣ مرات). في حين أنه يمكن تفسير العلاقة بين «ثقافة/ في» و«صراع/ صراعات» على نفس الأسس كالروابط بين «متعدد الثقافات» و«الصراع/ الصراعات»، فإن ثقل «دواعي القلق» و«المشكلات» المرتبطة بـ «ثقافة/ ثقافي» أكثر إثارة للحيرة. ويبدو أنه في حين أن فكرة التعددية الثقافية قد تساعد في التغلب على النزاعات في العلاقات الاجتماعية، فإن الثقافة – في حد ذاتها – ترتبط بشكل أكثر بالمشكلات والمخاوف. لا توجد في التقرير علاقة سببية بين هذه المجالات الدلالية، ولكن تظهر «الثقافة» علاقة أكثر أهمية مما قد يشكل تحديًا للمجتمعات في جميع أنحاء أوروبا. بعبارة أخرى، في حين يُطرح التفاعل الثقافي في التقرير سبيلًا لتطوير الجماعات الأوروبية وتحسينها، فإن الثقافات المتميزة (العرقية/ القومية) تُصَوّر على أنها كيانات معزولة باعتبارها مصدرًا للهموم والقلق على المجتمعات والاتحاد الأوروبي.

وغالبًا ما ترتبط «المجتمعات» في نص: «المدن المتعددة الثقافات: نحو نموذج للتكامل بين الثقافات» بالـ«نزاعات» (وردت ٦ مرات في

سياق النص) و«المخاوف» (وردت ٤ مرات في سياق النص). وعلى الرغم من أن الورود في سياق النص يبقى منخفضًا نسبيًّا في التقرير، إلا أن الـ «جماعات» ترتبط عادة بعبارات سلبية (١٣ مرة). تؤكد النتيجة حقيقة أن المجموعات المختلفة والمتباينة من الناس تعتبر على أنها تمثل تهديدًا للمجتمعات الأوروبية أو «المشروع الأوروبي»، كما يصرح بذلك في كثير من الأحيان في الخطاب السياسي الأوروبي الرسمي إما بشكل صريح أو ضمني. وبالمثل، فإن خطاب التقرير يصور «الجماعات» في كثير من الأحيان على أنها مصادر للنزاعات أو التوترات أو المخاوف، وذلك على الرغم من أن الأهداف الرئيسة للنص قد تكون لها تطلعات إيجابية، كما هو موضح في المثال التالي (٩):

٩. وينبغي ألا يتجاهل أيُّ رسم تفصيلي لقضايا تعدد الثقافات احتياجات السكان الأصليين الذين يعانون من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وتطلعاتهم، والذين قد يشعرون أيضًا بالتمييز والتهميش. وهناك أدلة كثيرة تشير إلى أن هذه المجموعات يمكن أن تشعر بـ «الإهمال» داخل جماعات مركزة من الأقليات، ويمكن لهذا أن يؤدي إلى تفاقم التوترات بين الثقافات (انظر: Wood 2009, 32–33).

على الرغم من أن جميع «الجماعات» لا تُعرض في التقرير في أجزاء نصية موضعية سلبية، إلا أن «الجماعات» غالبًا ما تقدم على أنها مصدر محتمل للمشكلات بالنسبة للمدن المتعددة الثقافات.

يعطي التحليل المخصص «للمهاجرين/ الهجرة» أكثر النتائج إثارة للاهتمام، حتى وإن كان عدد ورودها في سياق النص ليس بالكبير، لأن هذا المجال الدلالي مرتبط تقريبًا بشكل حصري بالـ «مخاوف/ قلِق/ مقلق» بطريقة سلبية (وردت ٦ مرات في سياق النص)، متقدمة بذلك على «مشكلة» و«صراع» و«توترات» و«عنصرية». وكما هو الحال بالنسبة للمفاهيم الأساسية الأخرى، فإن مفهوم «مهاجرين/ هجرة» لا يُقدم في التقرير بطريقة سلبية فقط، بل إنه يُستخدم، عندما يُقدم، ليؤكد «دواعي القلق» المختلفة.

على الرغم من أن التقرير يسعى إلى تعزيز الحوار بين الثقافات وتعزيز إدماج «القادمين الجدد» داخل الفضاء الاجتماعي الحضري، فإن مفهوم الهجرة (يخص في الغالب المواطنين غير الأوروبيين الذين يستقرون في المدن الأوروبية) يتناول القضايا ذات الاهتمام التي شُدد عليها في التقرير، كما يشير إلى ذلك المثال التالي (١٠):

١٠. يرسل برنامج آخر المهاجرين الذين اخْتِيرُوا للقاء أرباب العمل وإقناعهم بأن الموظفين من المهاجرين لا يسبّبون أية مشكلات (انظر: Wood 2009,60).

وكما يظهر المثال ١٠، فحتى عندما تُبرز الهجرة والمهاجرون بشكل إيجابي، فإن احتمال تعلقها بمشكلات ومخاطر اجتماعية أساسية، وارد.

مناقشة:

التحولات المفاهيمية في سياسة التنوع الحضرية الأوروبية

إن مجلس أوروبا عبارة عن وكالة بارزة في مجال تطوير الخطابات حول الثقافة والهوية والتنوع في أوروبا (انظر: Sassatelli 2009,43). وقد أُدخِلَت صياغات الاهتمام البلاغية للمجلس ومجالاته في الخطاب والأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي في مدة زمنية قصيرة، لا سيما في المسائل المتعلقة بالثقافة (انظر: Patel 2013, 6; Sassatelli 2009, 43, 59). وكان الترويج لفكرة التعايش بين الثقافات المختلفة في المجتمعات الأوروبية ولا يزال من بين اهتمامات مجلس أوروبا منذ إحداثه. وقد روّج مجلس أوروبا بنشاط لفكرة التنوع الثقافي بجانب الهوية الأوروبية العامة والوحدة في أوروبا. وأُبرِزَت فكرة «الوحدة في التنوع» في أوروبا – وهي فكرة اعتُمِدَت فيما بعد وكأنها الشعار الرسمي للاتحاد الأوروبي – في قرار مجلس أوروبا حول الهوية الثقافية الأوروبية منذ سنة ١٩٨٥. تغيّر خطاب التنوع الخاص بمجلس أوروبا في سنوات التسعينيات، عندما اعتُمِدَت فكرة التعددية الثقافية في المباحثات بشأن الهوية الأوروبية إلى جانب الإعلان عن مجتمع متعدد الثقافات والهوية الثقافية الأوروبية (١٩٩٠). خلق الإعلان المتعلق بالتنوع الثقافي (٢٠٠٠) جانبًا أوسع لعمليات التنوع في أوروبا من خلال مناقشة التنوع وعلاقته بتكنولوجيا المعلومات والعولمة والسياسات التجارية.

واجهت أوروبا، في السنوات الأخيرة، ردة فعل سياسية ضد التعددية الثقافية (انظر: Bauböck 2008, 7; Modood and Meer 2012, 190). وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح مفهوم التعددية الثقافية مؤخرًا موضوعًا للعديد من المناقشات النقدية والتحليلات في الأوساط الأكاديمية. ومن بين الانتقادات، على سبيل المثال، تأكيدها للحدود بدلًا من إلغائها، وتركيزها بالأساس على القضايا العرقية والقومية بدلًا من الاهتمام بالتنوع المتعدد الأطراف في المجتمعات (على سبيل المثال: Rodríguez-García 2010; Taylor 2012). وقد ناقش النقاد بدائل عن ذلك التنوع المعاصر وإدارته، واستخدموا مصطلح التفاعل الثقافي، مؤكدين على أن عصر العولمة الحالي و«التنوع الفائق» بحاجة إلى مقاربة متعددة التخصصات للتنوع وذلك لإحداث «تغيير في العقليات من خلال خلق فرص جديدة عبر الثقافات لدعم النشاط الثقافي» (انظر: Cantle 2012)، وكذلك لتمكين «الثقافات من تحقيق رواج يتحقق تبادله وتداوله وتعديله وتطويره في المجتمع» (انظر: ١ Sze and Powell 2004،).

لقد أثرت المناقشات السياسية والمجتمعية حول التعددية الثقافية في العقد الأخير على سياسة التنوع الحالية وسياسة خطاب مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. وقد ساهمت وثائق سياسية حديثة عديدة للاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا في تسريع التحول في سياسات التنوع في أوروبا

من خلال التأكيد على «التفاعل الثقافي» و«الحوار بين الثقافات» بدلًا من التعددية الثقافية باعتبارها مركز خطاب السياسة. وتعد مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) مثالًا على هذا التحول: فقد تغيَّر التركيز في الخطاب السياسي ليصبح حول الملاقاة والتواصل بين مختلف الناس في المجتمعات المتنوعة. ومع ذلك فقد أكد العديد من الدارسين على سهولة الخلط بين مفاهيم الخطاب المتعلقة بالتفاعل الثقافي والتعددية الثقافية وسياساته، وأنه من الصعب استخلاص أي تمييز واضح أو مستقر بين الاثنين (انظر: Levey 2012; Modood and Meer 2012; Wieviorka 2012). وكما أشار إلى ذلك كل من مودود ومير (Modood and Meer 2012)، فإن الخاصيات، مثل تشجيع التواصل والتعرف على الهويات الديناميكية وتعزيز الوحدة وانتقاد الممارسة الثقافية المتعصبة – والتي غالبًا ما تستخدم من أجل الترويج للتفاعل الثقافي السياسي – إنما هي ملامح هامة (وفي بعض الأحيان تأسيسية) للتعددية الثقافية على حد سواء.

التفاعل الثقافي ابتكار سياسي وعلامة على التغيير المفاهيمي في سياسات التنوع الحضري على حد سواء (انظر: Lähdesmäki and Wagener 2015). بيد أن المحتوى الزئبقي وغير الواضح للمفهوم يظهر السياسة على أنها متناقضة وصعبة وغير قابلة للحد. إن هذا الغموض هو أيضًا نتيجة للغة المستخدمة في الخطاب السياسي. وكما

يشير تحليل تقرير سياسة مبادرة (المدن المتعددة الثقافات)، فإن خطاب السياسة غالبًا ما يحدد مضمون التفاعل الثقافي من خلال وصف ما لا تتضمنه وما لا تنطوي عليه السياسة. ويعيق غموض السياسات الحضرية المتعددة الثقافات تنفيذها في المجتمعات ذات التنوع الكبير والتي يتميز فيها التنوع نفسه بالتباين وتعدد الأبعاد والسلاسة (انظر: Blommaert and Rampton 2011; Vertovec 2007).

الاستنتاجات:

غالبًا ما يُناقش تنوع المجتمعات الأوروبية في سياق متعلق بالمشكلات الاجتماعية والنزاعات والتوترات المحتملة بين المجموعات العرقية والقومية والثقافية والدينية المتميزة. ومن أجل التصدي لهذه المشكلات الحقيقية أو المتخيلة والصراعات والتوترات، قام الساسة والسلطات والدارسون بتطوير مبادرات اجتماعية مختلفة وكذلك برامج ونماذج وُضعت قيد التنفيذ وحققت نتائج متفاوتة. إن مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) واحدة من هذه المحاولات التي تسعى إلى تحسين العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية والثقافية المختلفة. يكون التحضر في هذه المبادرة بمثابة الإطار بالنسبة لسياسته الاجتماعية، بينما تكون الجماعات المحلية والحياة اليومية والأحياء السكنية بمثابة النقط التي يرتكز عليها.

أسفر تحليل وثيقة السياسات الرئيسة لمبادرة (المدن المتعددة الثقافات) عن خمس نتائج رئيسة. وقد ضُمِّن الحافز وراء ترويج الحوار بين الثقافات وتشجيعها في الخطاب المستخدم في سياسات التنوع. ويمكن أن يُنظر إلى هذا الخطاب على أنه «جزء صغير من العلامات الخطابية»، لأنه يناشد في المقام الأول حس العدالة والمساواة والرعاية والمسؤولية الاجتماعية، ولكن تكشف دراسة أعمق عن المعاني والقيم «الضامرة» المرتبطة به.

(١) اختيار الأساليب التحليلية التي يشير إليها تحليل الخطاب واللسانيات التطبيقية معًا في كيفية إنتاج معاني الأغراض السياسية لنهج (المدن المتعددة الثقافات) لغويًّا.

(٢) مكّن التحليل المفرداتي والدلالي للنفي والعبارات السلبية من التوصل إلى تصور لآليات مترابطة وتعاونية للمفاهيم في الخطاب السياسي، مُبيّنًا كيف أن استخدام اللغة والمفاهيم محمل بالقيم والحمولات الإيديولوجية.

لقد أظهر تحليلنا أن السياسات الحضرية بين الثقافات في مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) «سياسات سلبية».

(٣) تكشف النتائج عن الطبيعة الغامضة والمتناقضة للخطاب السياسي، إذ يواجه واضعو السياسات المتعلقة بالمبادرة صعوبات بخصوص وصف ماهية السياسات الحضرية المتعددة الثقافات، لأن هذه

السياسات تُوصَف من خلال ما لا تنطوي عليه أو ما ينبغي عليها أن تتجنبه بدلًا من توصيفها من خلال ماهيتها وجوهرها.

(٤) تُلخص اللغة المستخدمة في الخطاب السياسي المُحلَّل للسياسات الحضرية التفاعلَ الثقافي وتعايشَ الثقافات باعتباره إشكالية وقضية متضاربة. وهذا يتناقض مع المبدأ الأساسي لهذه السياسات، والتي تهدف إلى خلق روابط تعاونية وإيجابية بين الناس في بيئة حضرية.

(٥) يُناقش التنوع بحد ذاته في الخطاب السياسي لمبادرة (المدن المتعددة الثقافات) بالمعنى الضيق. وعلى الرغم من أن الدليل العملي للمبادرة يعلن أن الممارسات الجيدة لسياسات تعدد الثقافات «ينبغي أن تصل إلى ما وراء قضايا الهجرة والتنوع العرقي لتشمل جميع جوانب الاختلاف في المجتمعات الحضرية المعاصرة» (انظر: Council of Europe 2013,71)، فإن الموضوعات المشتركة لخطاب التفاعل الثقافي إنما هي المهاجرون والمجموعات العرقية. وتقتصر هذه المجموعات العرقية في الخطاب السياسي للمبادرة، في كثير من الأحيان، على المهاجرين غير الأوروبيين وغير البيض وغير المتعلمين وغير المسيحيين.

على الرغم من أن مبادرة (المدن المتعددة الثقافات) تركز على المكان، فقد تم تشكيل الخطاب السياسي الخاص بها على المستوى الأوروبي. تعترف وثائق السياسات على مستوى أوروبا، مثل الكتاب

الأبيض حول حوار الثقافات، بشكل غير كافٍ بالاختلافات الاجتماعية أو التاريخية بين المجتمعات في أوروبا وتقدم عادة وجهات نظر مُوحَّدة – وجهات نظر من جانب أوروبا الغربية – حول إدارة التنوع (راجع: Lähdesmäki and Wagener 2015). ويشير تقرير ERICarts للمفوضية الأوروبية إلى أن سياسات التنوع التي صِيغَت على المستوى الأوروبي لا يبدو أنها تمتد إلى المستوى الوطني أو المحلي، وأنها تُدمَج بطريقة متباينة في التشريعات أو السياسات الوطنية (انظر: Wiesand et al. 2008, iv). ويزعم التقرير أنه لا يمكن أن يُتوقع من الناحية الواقعية أن يُصاغ نموذج واحد من إدارة التنوع الذي يَشمل كل المقاربات الوطنية للحوار بين الثقافات، وأن يُطبق في أوروبا (انظر: Wiesand et al. 2008, v). ويعكس هذا الادعاء حقيقة وجود أنواع مختلفة من التنوع في أوروبا. لقد أنتجت الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية المختلفة «هياكل تنوع» متميزة في المجتمعات الأوروبية (انظر: Saukkonen 2007, 41-57). وبالتالي، فإن اقتراحات سياسات التنوع المبتذلة والعامة لأوروبا تبسط حتمًا فكرة التنوع في أوروبا وتنتج هياكل هرمية جديدة بين موضوعات سياسات التنوع هذه وأغراضها.

وتشير دراستنا إلى أن الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية المختلفة لأصناف التنوع والتقاطع بين الفئات الاجتماعية والثقافية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بشكل أفضل في عملية صياغة السياسات في

المجتمعات الأوروبية المعاصرة «الفائقة التنوع». إن هذه السياسات تُصْنَع عن طريق اللغة والخطاب، ذلك أن استخدام اللغة ينتج الموضوعات والأغراض وعلاقاتها، والتي هي في أغلب الأحيان علاقات هرمية. وإن من شأن الاستخدام الحذر والدقيق للغة أن ينتج سياسات تنوع أكثر دقة، وأن يتخلص من المعاني الهرمية والمحملة بالقيم والحمولات الإيديولوجية التي عادة ما تُدرَج في الخطاب عن غير قصد. ويمكن، بدلًا من معالجة المشكلات التي يعاني منها التفاعل والعلاقات الاجتماعية من وجهة نظر التنوع العرقي والحوار بين الجماعات المتميزة عرقيًّا أو قوميًّا أو ثقافيًّا أو دينيًّا، مناقشةُ تحسين العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين مختلف الشعوب من خلال التأكيد بشكل عام على الترويج لفكرة ضمان المصلحة والتوظيف والاندماج داخل المجتمع (راجع Lähdesmäki 2014).

نبذة عن المساهمين

تولي لاهديسماكي (Tuuli Lähdesmäki):

دكتوراه، DScoSci، هي زميلة في البحث الأكاديمي في قسم الفنون والدراسات الثقافية في جامعة يوفاسكولا، فنلندا. متخصصة في التحليل النقدي للخطاب والممارسات السياسة في المبادرات الثقافية والتراثية والحضرية للاتحاد الأوروبي. tuuli.lahdes- maki@jyu.fi.

بريسيليا هيندريكس (Priscilla C.C.A. Heynderickx):

دكتوراه، أستاذة اللغة الهولندية والتواصل في مجال الأعمال في جامعة لوفان في بلجيكا، ورئيسة تحرير مجلة Ad Rem المخصوصة بالتواصل في مجال الأعمال، وعضوة في مجلس خطوات نحو المستقبل (Steps into the Future). ومجال تخصصها تحليلُ الخطاب في وثائق التواصل في مجال الأعمال. priscilla.heynderickx@kuleuven.be.

عبدالرحمن السليمان:

دكتوراه، أستاذ العربية والترجمة الأدبية والترجمة القانونية وتكنولوجيا الترجمة في جامعة لوفان في بلجيكا، ورئيس المجموعة البحثية (تكنولوجيا الترجمة) فيها. متخصص في اللغات الجزيرية (السامية) وعلم اللغة المقارن والترجمة علمًا وصناعة وتكنولوجيا.

abied.alsulaiman@kuleuven.be.

ألبان واغنر (Albin Wagener):

دكتوراه، عميد كلية العلوم الإنسانية في الجامعة الكاثوليكية في الغرب في أنجيه، ونائب مدير مختبر أبحاث CoDiRe (جامعة نانت)، فرنسا. متخصص في التحليل النقدي للخطاب، فضلًا عن التواصل بين الثقافات والمجموعات وسياسة الهوية. awagener@uco.fr.

سيلفان ديتيز (Sylvain M.F. Dieltjens):

دكتوراه، أستاذ اللغة الفرنسية والتواصل في مجال الأعمال في جامعة لوفان في بلجيكا، ورئيس مجلس إدارة وكالة التواصل IBIS، كورتنبرغ، ومؤسسة خطوات نحو المستقبل (Steps into the Future). متخصص في تحليل الخطاب في وثائق تواصل الأعمال.

المراجع

1- Ambridge, B. 2013. How do children restrict their linguistic generalizations? An (un-) gramma- ticality judgment study. *Cognitive Science* 37, no. 3: 508–543.

2- Amin, A. 2002. Ethnicity and the multicultural city: living with diversity. *Environment and Planning A* 34, no. 6: 959–980.

3- Anscombre, J.C. 1994. L'Insoutenable légèreté morphologique du préfixe négatif in- dans la for- mation d'adjectifs. *LINX* 5: 299–321.

4- Autry, K.S., and W.H. Levine. 2012. Activation of negated and non-negated entities. *Journal of Pragmatics* 44, no. 11: 1474–1485.

5- Azer, H.A. 1985. The expression of negation in Egyptian colloquial Arabic (ECA). *Studies in African Linguistics* (supplement) 9: 15–18.

6- Baltazani, M. 2006. Intonation and pragmatic interpretation of negation in Greek. *Journal of Pragmatics* 38, no. 10: 1658–1676.

7- Bauböck, R. 2008. Beyond culturalism and statism. Liberal responses to diversity. *Eurosphere Working Paper Series*, online working paper 6. http://eurospheres.org/files/2010/08/plugin-Eurosphere_Working_Paper_6_Baubock.pdf

8- Beltran, D., I. Orenes, and C. Santamaria. 2008. Context effects on the spontaneous production of negation. *Intercultural Pragmatics* 5, no. 4: 409–419.

9- Beukeboom, C.J., C. Finkenauer, and D.H.J. Wigboldus.

2010. The negation bias: When nega- tions signal stereotypic expectancies. *Journal of Personality and Social Psychology* 99, no. 6: 978–992.

10- Blommaert, J., and B. Rampton. 2011. Language and superdiversity. *Diversities* 23, no. 2: 1–22. Bremen, I. 2014. Palliatieve zorg: waarover en hoe informeren Nederlandse en Vlaamse acade-

11- mische ziekenhuizen op hun websites? PhD diss., Katholieke Universiteit Leuven. Buradyidi, M. ed. 2000. *Urban planning in a multicultural society*. Westport: Praeger.

12- Burgers, C., C.J. Beukeboom, and L. Sparks. 2012. How the doc should (not) talk: When break- ing bad news with negations influences patients' immediate responses and medical adherence intentions. *Patient Education and Counseling* 89, no. 2: 267–273.

13- Cantle, T. 2012. *Interculturalism: For the Era of cohesion and diversity*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

14- Cap, P. 2013. Proximization theory and critical discourse studies: A promising connection? International Review of Pragmatics 5, no. 2: 293–317.

15- Cap, P. 2014. Applying cognitive pragmatics to critical discourse studies: A proximization analy- sis of three public space discourses. *Journal of Pragmatics* 70: 16–30.

16- Cartoni, B., and M.A. Lefer. 2011. Negation and lexical morphology across languages: Insights from a trilingual translation corpus. *Poznan Studies in Contemporary Linguistics* 47, no. 4: 795–843.

17- Christiansen, T., K.E. Jorgensen, & A. Wiener, ed. 2001.

The social construction of Europe. London: Sage.

18- Council of Europe. 2013. *The intercultural city step by step. Practical guide for applying the urban model of intercultural integration*. Strasbourg: Council of Europe Publishing.

19- Diez, T. 2001. Speaking 'Europe': The politics of integration discourse. In *The social construc- tion of Europe*, ed. T. Christiansen, K.E. Jörgensen, and A. Wiener, 85–100. London: Sage.

20- Drozd, K.F. 1995. Child English pre-sentential negation as metalinguistic exclamatory sentence negation. *Journal of Child Language* 22, no. 3: 583–610.

21- Eskildsen, S.W. 2012. L2 negation constructions at work. *Language Learning* 62, no. 2: 335–372.

22- Evans, J.S.B.T., J. Clibbens, and B. Rood. 1996. The role of implicit and explicit negation in con- ditional reasoning bias. *Journal of Memory and Language* 35, no. 3: 392–409.

23- Fløttum, K. 2010. EU discourse: Polyphony and unclearness. *Journal of Pragmatics* 42, no. 4: 990–999.

24- Galatanu, O. 2009. L'analyse du discours dans la perspective de la sémantique des possibles argumentatifs: les mécanismes sémantico-discursifs de construction du sens et de reconstruc- tion de la signification lexicale. In *L'analyse linguistique des corpus discursifs. Des théories aux pratiques, des pratiques aux théories*, ed. N. Garri and J. Longhi, 49–68. Clermont-Ferrand: Presses Universitaires Blaise-Pascal.

25- Jan Mohamed, A.R. 1990. Negating the negation as a form of affirmation in minority discourse: The construction of

Richard Wright as subject. In *The nature and context of minority dis- course*, ed. A.R. Jan Mohamed and D. Lloyd, 102–123. New York: Oxford University Press. Jou, J. 1988. The development of comprehension of double negation in Chinese children.

26- *Journal of Experimental Child Psychology* 45, no. 3: 457–471.

27- Juncos-Rabadan, O. 1992. The processing of negative sentences in ﬂuent aphasics: Semantic and pragmatic aspects. *Brain and Language* 43, no. 1: 96–106.

28- Khovanova-Rubicondo, K., and D. Pinelli. 2012. Evidence of the economic and social advan- tages of Intercultural Cities approach. Meta-analytic assessment for the Council of Europe. Strasburg: Council of Europe. http://www.coe.int/t/dg4/cultureheritage/culture/Source/Cities/ Review.doc.

29- Lähdesmäki, T. 2014. The role of space in the politics of intercultural dialogue. In *Cultural encounter. The Mosaic of urban identities*, eds. E.-N. Burdus¸el, O. Matiu, D. Preda, and A. Tomus¸, 28–42. UNeECC Forum vol. 6. Sibiu: University Network of the European Capitals of Culture.

30- Lähdesmäki, T., and A. Wagener. 2015. Discourses on governing diversity in Europe: Critical analysis of the White Paper on Intercultural Dialogue. *International Journal of Intercultural Relations* 44: 13–28.

31- Levey, G.B. 2012. Interculturalism vs. multiculturalism: A distinction without a difference? *Journal of Intercultural Studies* 33, no. 2: 217–224.

32- Light, D., and C. Young. 2009. European Union enlargement, post-accession migration and imaginative geographies of the 'New Europe': media discourses in Romania and the United Kingdom. *Journal of Cultural Geography* 26, no. 3: 281–303.

33- Low, S., D. Taplin, and S. Scheld, ed. 2005. *Rethinking urban parks: Public space & cultural diversity*. Austin: University of Texas Press.

34- Maillat, D., & S. Oswald. 2009. Defining manipulative discourses: The pragmatics of cognitive illusions. *International Review of Pragmatics* 1, no. 2: 348–370.

35- Meinhof, U.H., & A. Triandafyllidou. 2006. Transcultural Europe: An introduction to cultural policy in a changing Europe. In *Transcultural Europe. Cultural policy in a changing Europe*, ed. U.H. Meinhof and A. Triandafyllidou, 3–23. Basingstoke: Palgrave MacMillan.

36- Modood, T., & N. Meer. 2012. How does interculturalism contrast with multiculturalism? *Journal of Intercultural Studies* 33, no. 2: 175–196. Mouffe, C. 2005. *On the political*. London: Routledge.

37- Palmer, R. 2009. Foreword. In *Intercultural cities: Towards a model for intercultural integration*, ed. P. Wood, 11–12. Strasbourg: Council of Europe Publishing.

38- Patel, K.K. 2013. Introduction. In *The cultural politics of Europe. European capitals of culture and European Union since the 1980s*, ed. K.K. Patel, 1–15. London: Routledge.

39- Prado, J., and I.A. Noveck. 2007. How reaction time measures elucidate the matching bias and the way negations are processed. *Thinking & Reasoning* 12, no. 3: 309–328.

40- Risse, T. 2004. Social constructivism and European integration. In *European integration theory*, ed. T. Diez and A. Wiener, 159–176. Oxford: Oxford University Press.

41- Rodríguez-García, D. 2010. Beyond assimilation and multiculturalism: A critical review of the debate on managing diversity. *Migration & Integration* 11, no. 3: 251–271.

42- Rokach, L., R. Romano, and O. Maimon. 2008. Negation recognition in medical narrative reports. *Information Retrieval* 11, no. 6: 499–538.

43- Rosamond, B. 1999. Discourses of globalization and the social construction of European iden- tities. *Journal of European Public Policy* 6, no. 4: 652–668.

44- Sandercock, L. 1998. *Towards cosmopolis: Planning for multicultural cities*. London: John Wiley.

45- Sassatelli, M. 2009. *Becoming Europeans. Cultural identity and cultural policies*. New York: Palgrave Macmillan.

46- Saukkonen, P. 2007. *Politiikka monikulttuurisessa yhteiskunnassa (Politics in a multicultural society)*. Helsinki: WSOY.

47- Sze, F., and D. Powell. 2004. Introduction. In *Interculturalism: Exploring critical issues*, ed. F. Sze and D. Powell, 1–2. Oxford: Interdisciplinary Press.

48- Taylor, C. 2012. Interculturalism or multiculturalism? *Philosophy & Social Criticism* 38, no. 4–5: 413–423.

49- Vermeiren, H. 1994. La Rhetorique de la negation. *LINX* 5: 331–341.

50- Vermeulen, M. 2010. *Negaties in de plenaire vergaderingen van het Vlaams Parlement*. PhD diss.,

Katholieke Universiteit Leuven.

51- Vertovec, S. 2007. New Complexities of cohesion in Britain: Super-diversity, Transnationalism and Civil-integration. In *Commission on integration and cohesion*. Wetherby: Communities and Local Government Publications.

52- Wagener, A. 2014. Creating identity and building bridges between cultures: The case of 9gag.

53- *International Journal of Communication* 8: 2488–2502.

54- Wiesand, A., I. Heiskanen, R. Mitchell, D. Cliché, M. Fisher, & L. Marsio. 2008. *Sharing diver- sity. National approaches to intercultural dialogue in Europe. Study for the European commis- sion*. Bonn: European Institute for Comparative Cultural Research.

55- Wieviorka, M. 2012. Multiculturalism: A concept to be redefined and certainly not replaced by the extremely vague term of interculturalism. *Journal of Intercultural Studies* 33, no. 2: 225–231.

56- Wood, P. ed. 2009. *Intercultural cities: Towards a model for intercultural integration*. Strasbourg: Council of Europe Publishing.

https://www.coe.int/t/dg4/cultureheritage/culture/Cities/ICCModelPubl_en.pdf

57- Wood, P., and C. Landry. 2008. *The intercultural city: Planning for diversity advantage*. London: Earthscan.

القسم الثالث:

المقالات

كتاب الفَرق للأصمعي وتراث الفرق في العربية
- عرض ومقارنة -

أ.عطاالله بوخيرة[(١)] – الجزائر

ملخص:

يحاول هذا البحث الموجز أن يعرض لتراث الفَرق في العربية وأبرز من ألف فيه، وكنموذج لأحد كتبه وهو كتاب الفرق للأصمعي نحاول من خلاله إيضاح الموضوع الذي تناوله، وإبراز أهم الخصائص التي ميزت الكتاب، والقيمة العلمية التي تضمنها. مع مقارنته بكتب الفرق الأخرى.

الكلمات المفتاحية:

كتب الفرق – الأصمعي – اللغة العربية.

Abstract:

Try this brochure to introduce the heritage difference in Arabic and the highlights who wrote it, as a model for one of his books, a book difference

---

(١) حاصل على ماجستير من جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ٢٠١٣ في تخصص المعجمية العربية.
– طالب سنة ثالثة دكتوراه في نفس التخصص.
– باحث دائم بمركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية من تاريخ ٢٠١٤/٠٦/٢٦ إلى يومنا هذا.

for lasami an exercise in clarification of the topic addressed by the, highlighting the most important characteristics that differentiated the book, scientific value. En comparaison avec le livre différence des autres.

Key words:

Books the difference -a lasami – Arabic language.

مقدمة:

إنّ الفكرة العامة لهذا اللون من التأليف سواء أكان كتاب الفَرق للأصمعي أو غيره من كتب الفَرق الأخرى فهي تقوم بالأساس على ذكر تسمية عضو من أعضاء جسم الإنسان أو صفته، ثمّ ذكر ما يقابله من أعضاء البهائم والطيور والسّباع. فتحديد اختلاف مسمّيات أعضاء وأجزاء من بدن الإنسان وصفاته بينه وبين مختلف الحيوانات والبهائم نال من لدن علماء العربية قديمًا عناية بالغة منذ أوائل القرن الثاني للهجرة، فأقدموا على التأليف في هذا النوع باسم الفَرق تارة وباسم ما خالف فيه الإنسان البهيمة تارة ومرة أخرى، وهذا النمط من المعاجم دوّن فيه مؤلفوه ألفاظًا ومفردات تكنى بها أعضاء مشتركة لطائفة من الحيوانات ذات الخصال والصفات الواحدة مثل ذات الأظلاف (الماعز، النعاج، الضأن) وذات الحافر مثل (الحصان، الفرس، الحمار) والسباع مثل (الأسد، الذئب، الكلب)، ويكون لكل عضو منها عند الحيوان الذي يحمله اسم خاص يفرقه عن مثله لدى الحيوانات والبهائم الأخرى، كما أوعوا فيه أيضًا أسماء صغار الحيوان، وأسماء أصواته، والجماعات التي ينضوي تحت لوائها ويسير في مواكبها، ولا تقف هذه الكتب عند ذكر أعضاء جسم الإنسان ووظائفه؛ بل تبحث حتى في حركات وتنقلات الكائن الحي.

انطلاقا مما سبق ما هو موضوع كتاب الفرق للأصمعي؟ وما أهميته

العلمية؟ وما هي أهم الخصائص التي تميز بها الكتاب؟ وما هي كتب الفرق الأخرى؟ ومن ألف فيها؟

١-الأصمعي:

هو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ابن مُظَهِّر بن رباح بن عمرو بن عبد شمس بن أعيا بن «سعد»[١]، «بن تميم»[٢]، بن غَنْم بن قُتيبة بن مَعْن «بن مالك»[٣] بن أَعْصُر بن سعد بن «قيس بن عيلان»[٤]، «بن مضر بن نزار بن مَعَدّ بن عدنان»[٥]، وقد أضافت بعض المصادر الباهلي نسبة إلى قبيلة باهلة مع أنّ الأصمعي ينفي ذلك بقوله: «لست من باهلة؛ لأن قتيبة ابن معدّ لم تلده باهلة

(١) الوزير جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القِفْطيّ: إنباه الرّواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت،ط١، ١٩٨٦م، ص١٩٨.

(٢) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٢ (د.ت) ص١٦٧.

(٣) جاء في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (بن خالد) عوض (بن مالك) ص١٦٧.

(٤) جاء في إنباه الرواة ص١٩٨، ووفيات الأعيان ص ١٧٠ (قيس عيلان)، وجاء في بغية الوعاة للسيوطي ص١١٢ والطبقات للزبيدي ص ١٦٧ والأنساب للسمعاني ص٢٩٣ (قيس بن عيلان).

(٥) الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م.ج٢، ص١١٢.

قط»[١]. «ولد سنة ١٢٣هـ بالبصرة»[٢].

نشأ الأصمعي على طلب العلم منذ صغره يتنقل في مسجد البصرة من حلقة إلى أخرى، ويلوذ بأبي عمر بن العلاء أستاذه طلبًا للمشورة والتحصيل العلمي حتى صار للأصمعي كما «قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:... يد غرّاء في اللغة لا يعرف فيها مثله وفي كثرة الرواية..»[٣]. وكان العلماء الأجلاّء يعدّونه بمثابة من انتهى إليهم علم اللغة. يقول أبو الطيب اللغوي: «كان في العصر العباسي الأول ثلاثة هم أئمة الناس في اللغة والأدب وأخبار العرب، لم ير الناس قبلهم ولا بعدهم مثلهم، وعنهم أخذ جلّ ما في أيدي الناس من هذه العلوم بل كلّها، وهم أبو زيد الأنصاري والأصمعي وأبو عبيدة»[٤]. فهو شخص الأدب ماثلًا ولسان العلم قائلًا.

---

(١) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي: جمهرة أنساب العرب، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط٥ (د.ت) ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٢) ابن قتيبة: المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف القاهرة ط٤ (د.ت) ص٥٤٤.

(٣) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، قام بتحقيقه: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن، ط٣، ١٩٨٥م، ص٩١.

(٤) رحاب عكاوي: الأصمعي صاحب اللغة وإمام الرواة، دار الفكر العربي بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ص٦٩.

«توفي بالبصرة سنة (٢١٣هـ)، ويقال أيضًا أنه مات في سنة سبع عشرة ومائتين (٢١٧هـ)»[١] .

مؤلفاته: كتاب خلق الإنسان- كتاب الأجناس- كتاب الصفات- كتاب خلق الفرس- كتاب الشّاء- كتاب الأخبية- كتاب الأمثال- كتاب السلاح- كتاب النوادر- كتاب جزيرة العرب- كتاب المصادر- كتاب النبات- كتاب الأنواء- كتاب الهمز- كتاب الأبواب - كتاب الخيل- - كتاب الوحوش- كتاب الأضداد- كتاب اللغات- كتاب أصول الكلام- كتاب الاشتقاق- كتاب الأراجيز- كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه- كتاب المقصور والممدود- كتاب الفَرق- كتاب الميسر والقداح- كتاب الإبل- كتاب فعل وأفعل- كتاب الألفاظ- كتاب مياه العرب- كتاب القلب والإبدال- كتاب معاني الشعر- كتاب النخلة- كتاب غريب الحديث- كتاب نوادر الأعراب، وأضاف ابن النديم لهذه المؤلفات: «كتاب الخراج- كتاب السرج واللجام والبرى والعقال- كتاب أسماء الخمر- كتاب المذكر والمؤنث- كتاب الأصوات- كتاب غريب الحديث والكلام الوحشي- كتاب النسب- كتاب ما تكلّم به

(١) أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالنّديم: الفهرست، حققه: يوسف علي طويل ووضع فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٢، ص ٨٦-٨٧.

العرب فكثر في أفواه الناس»[1].

٢- موضوع الكتاب:

إنّ الفكرة العامة لهذا اللون من التأليف سواء أكان كتاب الفَرق للأصمعي أو غيره من كتب الفَرق الأخرى فهي تقوم بالأساس على ذكر تسمية عضو من أعضاء جسم الإنسان أو صفته، ثمّ ذكر ما يقابله من أعضاء البهائم والطيور والسّباع.

«إذًا فموضوع الفَرق هو تباين واختلاف المسميات التي تخص أعضاء الجسم البشري وأسماء الأولاد والجماعات وأصواتها بين الإنسان والحيوان، وهو من الموضوعات المهمة التي طالما لفتت أنظار اللغويين القدامى وفتحت لهم شهية التأليف فيها»[2]، فميدان تحديد اختلاف مسمّيات أعضاء وأجزاء من بدن الإنسان وصفاته بينه وبين مختلف الحيوانات والبهائم نال من لدن علماء العربية قديمًا عناية بالغة منذ أوائل القرن الثاني للهجرة، فأقدموا على التأليف في هذا النوع باسم الفَرق تارة وباسم ما خالف فيه الإنسان البهيمة تارة ومرة أخرى[3]، وهذا النمط من المعاجم دوّن فيه مؤلفوه ألفاظًا ومفردات

(١) ابن النديم: الفهرست ص٨٧.

(٢) أبو حاتم السجستاني: كتاب الفَرق، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والثلاثون، الجزء الأول، ١٩٨٦م، ص٢٠٦.

(٣) ينظر: الأصمعي: رسالتان في اللغة الفَرق والشّاء، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة =

تكنى بها أعضاء مشتركة لطائفة من الحيوانات ذات الخصال والصفات الواحدة مثل ذات الأظلاف (الماعز، النعاج، الضأن) وذات الحافر مثل (الحصان، الفرس، الحمار) والسباع مثل (الأسد، الذئب، الكلب)، ويكون لكل عضو منها عند الحيوان الذي يحمله اسم خاص يفرقه عن مثله لدى الحيوانات والبهائم الأخرى، كما أوعوا فيه أيضًا أسماء صغار الحيوان وأسماء أصواته والجماعات التي ينضوي تحت لوائها ويسير في مواكبها[(١)]، ولا تقف هذه الكتب عند ذكر أعضاء جسم الإنسان ووظائفه؛ بل تبحث حتى في حركات وتنقلات الكائن الحي، ففي باب الجلوس مثلًا: يقال للإنسان **جلس**، وللفرس والحمار **ربض**، وللبعير **برك**، وللطائر **جثم**...[(٢)] ، وتبحث كتب الفَرق أيضًا في أصواته وصيحاته، فيقال: للفرس **صهل وحمحم**، ويقال للحمار **نهق وشحج**، ويقال للبعير **رغا، وجرجر، وهدر** (إذا هاج)، ويقال للناقة إذا مدّت صوتها في إثر ولدها **حنّت تحن حنينًا**، فيلاحظ بذلك أنّه يفرق بين الأصوات حتى للحيوان الواحد حين هدوئه، وحين هيجانه، وحين طلب الأم لولدها، ويسترسل في ذكر الأصوات فيقال للشاة **ثغاء**، وللبقر

=

الثقافة الدينية، ط٢، ١٩٩٢، ص٥٠.

(١) ينظر: أحمد الشرقاوي إقبال: معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ط٢، ١٩٩٣م، ص١١٢.

(٢) ينظر: الأصمعي: رسالتان في اللغة الفَرق والشّاء، ص٧٧.

خوار، وللطير **صرصرة**، وللغراب **نعيق**[1].

كما تبحث هذه الكتب أيضًا في مكان إقامته وتجمعاته، فيقال: **جماعة** من الناس، و**قطيع** من البقر والغنم، ويقال: **ذود** من الإبل لما بين الثلاثة إلى العشرة، و**هجمة** لما دون المائة[2] . وتدقق وتنظر كتب الفَرق وتفصل تفصيلا فتصف وتسمي ما يطرحه الكائن الحي من عرق ولعاب وفضلات، إذ يقال: **عرق** الإنسان عرقًا، وهو **النجد** أيضًا **والصّواح** من ذي الحافر، ويقال له **الحميم**، ويقال **عصيم** العرق وهو أثره إذا جفّ.

ثمّ البصاق: وهو **البزاق والبساق والبصاق**، وهو **اللّعاب**، وهو **المرغ واللّغام** من ذي الخفّ[3]، كما تذكر ويذكر كتاب الفَرق للأصمعي حالاته في إرادة التكاثر (النكاح)، والحمل، الوضع، وأسماء الأولاد، والفَرق بين مذكرها ومؤنثها. فيقال: **جامع** الرجل امرأته وقد **غشي** امرأته و**وطئها**، ويقال للنكاح: **البعال**، ويقال للفرس: **كامنها كومًا**، ويقال للتيس: **تسفد سِفادًا**، ويقال للكلب: **عاظل معاظلة**، ولكل ذي فحل: **ينزو نُزُوًّا**، وللطير: **قمط قمطًا**، وللجمل: **ضرب ضرابًا**، **وقاع قياعًا**. أمّا الحمل: فيقال **حملت** المرأة، و**حبلت**، ويقال للكلبة: **محَجُّ** وكذلك السباع كلّها، ويقال: **أَمْكنتِ** الضبّة والجرادة إذا اجتمع البيض

---

(١) ينظر: المصدر نفسه ص من ٩٨ إلى ١٠١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ص ٩٥-٩٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ص١٢٢.

في بطنها، أمّا بالنسبة للوضع والولادة فلكلٍّ كنية خاصة به فيقال: **ولدت** المرأة و**وضعت**، و**نفست** المرأة، والناقة **نتجت**، و**الخداجُ** في الشاة[١]، ثم بعد الحمل تضع الأمهات أولادًا لكلّ منها اسمه الخاص به، فيقال له من الإنسان: الغلام والجارية، ويقال لولد الدّابة: المهر والأنثى مُهرة، ويقال لولد الحمار: الجحش والأنثى جحشة، والفَلُوُّ ولد الفرس إذا فطم، ويقال لولد الشاة: السخلة للذكر والأنثى، ويقال للذّكر من المعز: الجدي وللأنثى عَنَاق، ويقال لولد الناقة: الحُوارُ والأنثى حُوارَة[٢]، كما نجد أنّ كتب الفَرق قد أتت على أسماء الجماعات من جميع الأجناس، وحالات الهرم التي تقاس بانتهاء السّن ثم الموت، فيقال: جمل بازلٌ إذا فَطَر نابه وكذلك الناقة بازلٌ، وفرس قارح، وشاة وبقرة صالغٌ[٣].

من هذا يمكن القول أن موضوعات كتاب الفَرق قد تفرّعت وتنوّعت واختلفت اختلاف المسميات بين البهائم نفسها وبين البهائم والإنسان، واتسمت بالتفصيل الدقيق لكل عضو ولكل صفة وسمة مما أعطانا صورة واضحة عن الثروة اللفظية الكبيرة التي احتفظت بها عربيتنا الفصحى فحافظت بذلك على إحساس وتقدير الإنسان العربي الأول بأنّ العضو الواحد وإن خُلق لوظيفة معينة تكاد تكون متشابهة بين

(١) ينظر: الأصمعي: رسالتان في اللغة الفَرق والشّاء ص من ٨٣ إلى ٨٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ص ٩٠-٩١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ص١١٠.

بني البشر والحيوان فإنّ شكله المختلف، وتكوينه المتباين عند كلّ نوع من هذه الأنواع قد أوجد المبرر الكافي للإنسان العربي أن يخالف التسمية باختلاف شكل المسميات وصفاتها فيجعل القدم للإنسان في مقابل الخف للبعير، والحافر للفرس والحمار، والظلف للشاء والبقر والظباء... وغير ذلك من الأسماء[(١)].

٣- خصائص ومميزات الكتاب:

١) من الظواهر البارزة في الكتاب إشارته إلى لغات القبائل العربية، قال الأصمعي: «يقال: فَمُ الإنسان وفيه ثلاث لغات: فَمُ، وفُمّ، وفِمٌ»[(٢)].

٢) إيضاح المعاني بإيراد مجموعة من الشواهد المتنوعة (أشعار، أرجاز، آيات قرآنية، أحاديث نبوية، أمثال وأقوال)، وشرح ما يرد فيها من غامض ومبهم، مثل: «قال الراجز: يفتح للضّغم فمًا لهمّا؛ أي واسعًا. وكمثال على الشواهد الشعرية، قال حميد بن ثور يصف حمامة:

عجبت لها أنّى يكون غناؤها ... فصيحًا ولم تفغر بمنطقها فما»[(٣)]

---

(١) ينظر: أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب: كتاب الفَرق في اللغة، حققه: خليل إبراهيم العطية، وراجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية (د.ط.ت)، ص٠٦.

(٢) الأصمعي، رسالتان في اللغة الفَرق والشّاء، ص٥٥.

(٣) المصدر نفسه ص٥٥.

«قال أبو دؤادٍ:

فبِتْنـــا عُـــراةً لـــدى مُهرنـــا نُنَـــزِّعُ مِـــن شـــفتيه الصَّـــفارا

قال أبو جعفر: الصّفارُ يبيس البهمى، وهو شبيه بالسُّنبل، وهو كالإبر إذا علق بشيء نشب فيه»[(١)]. ومن القرآن الكريم: «يقال ولدت المرأة ووضعت، قال الله جلّ ثناؤه: (فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى)»[(٢)] . ومن الحديث: «يقال للنكاح: البعال ومنه الحديث في أيام التشريق: (أنها أيام أكل وشرب وبعالٍ)»[(٣)] . ومن الأمثال والأقوال: «العقرب تصئي، ويقال في مثلٍ: العقرب تلدغ وتصئي مثل هو يضرب ويبكي»[(٤)]. «ويقال لولد القرد: القِشّة، ويقال للصبي إذا عُرف بالكيس: هو أكيس من قِشّة على وجه الأرض»[(٥)]. وقد جاءت أكثر شواهده من الشعر حيث استشهد بحوالي ٧٤ بيتًا من الشعر، و١٣ مثلًا، وثلاث آيات قرآنية، وحديثين شريفين.

٣) نهج في الأقسام الأولى من الكتاب على الابتداء بذكر الأسماء ثم الأفعال من باب الفم وحتى باب المخاط، ونوّع في الأقسام الأخيرة من

(١) المصدر نفسه ص ٥٨-٥٩.

(٢) المصدر نفسه ص٨٨.

(٣) المصدر نفسه ص٨٤.

(٤) المصدر نفسه ص١٠٦.

(٥) المصدر نفسه ص٩٤.

باب الجلوس إلى الباب الأخير بين الأسماء والأفعال فتارة يبدأ بالفعل وتارة بالاسم، وراعى في الأسماء أن يبين المفرد منها والجمع، بل ويذكر في بعض الأحيان جموع القلة والمثنى منها، قال في باب الظفر: «ظفر الإنسان، وجمعه أظفار، وأظفور، وجمعه أظافير»[١]، وقال في باب الشفة: «يقال لهما من البعير: المِشفران والواحد مشفر، والجميع المشافر»[٢]. وأبان في الأفعال عن صيغ الماضي والمضارع والمصدر، قال: «ربض الفرس والحمار يربض ربوضًا، وكل ذي حافر، وبرك البعير يبرك بروكًا، وجثم الطائر يجثم جثومًا»[٣].

٤) أشار إلى المذكر والمؤنث في الألفاظ التي أوردها ضمن الأبواب، وليس الذّكر كالأنثى قال في باب الغلمة: «رجل مغتلمٌ، وامرأة مغتلمة، ورجل شَبِقٌ وامرأة شَبِقَة وقَطم البعير يقطم قطمًا، وهاج يهيج هياجًا وهيجًا، ويقال للناقة ضبعت تضبع ضبعًا، وضبعة»[٤].

٥) اعتناؤه بضبط الألفاظ وشكلها، وإشارته إلى المهموز منها والممدود، إذ قال في باب الشفة: «فهي من الإنسان الشفة (مفتوحة)، ويقال له من ذوات الأظلاف: المِقَمَّة، والمِرَمَّة، المَقَمَّة والمَرَمَّة. قال

(١) المصدر نفسه ص٦١.

(٢) الأصمعي: رسالتان في اللغة الفَرق والشّاء ص٥٧.

(٣) المصدر نفسه ص٧٧.

(٤) المصدر نفسه ص٨٢.

الباهلي: وسألت الأصمعي فأبى إلاّ الكسر، والفتح عن غير الأصمعي»[١]. وقال في الثدي: «وهو الثدي (مفتوح)، وجمعه ثُدِيٌّ، والثندوؤة (مهموزة وغير مهموزة): مَغْرِزُ الثدي»[٢].

٦) التفت في بعض الأحيان إلى مسائل لغوية ونحوية وصرفية قدّم فيها بعض الشروح والإيضاحات التي بلا امتراء ستفيد القارئ بمعلومات ما ظنّ يومًا أنّ كتابًا مثل هذا يحويها، وكمثال لبعض هذه المسائل ما جاء في باب الفم من مسألة نحوية ولغوية إذْ قال: «هذا فم زيدٍ، وهذا فو زيدٍ، ورأيت فا زيدٍ، ووضعت الشيء في فيِّ زيدٍ، إذا أضفت لم تبال أيّهما جئت به، فإذا لم تضف وأفردت لم يكن إلاّ فمٌ، نحو قولك: رأيت لك فمًا حسنًا، ولا تقل: فا حسنًا، وهذا فيّ لا فوك فمًا حسنًا إلاّ أنه قد جاء في الشعر، وليس كلّ ما يجوز في الشعر يجوز في الكلام؛ لأنّ الشعر موضع اضطرار. قال العجاج: خَالَط من سلمى خياشيم وفَا»[٣]. وهناك مسألة صرفية في باب أسماء جماعات الأشياء، حيث قال: «... وهُنَيْدَة: المائة لا تنصرف لأنّها معرفة»[٤].

٧) عرّف بعض الألفاظ بما ترادفها من أسماء وهذا فيه اهتمام

---

(١) المصدر نفسه ص ٥٧-٥٨.

(٢) المصدر نفسه ص ٦٧-٦٨.

(٣) المصدر نفسه ص ٥٥-٥٦.

(٤) المصدر نفسه ص٩٦.

بظاهرة الترادف وما لها من أهمية في بلوغ المراد باللفظ. والأمثلة على الترادف كثيرة نورد منها ما يلي: «يقال له من السّباع: الخَطَم والخُرطوم، ويقال نقره بمنقاره، ونسره بمنسره نسرًا وهما واحد»(١). ويقال للضائنة في باب الأصوات: «قد جَأَرت، وثَأَجت، وخَارت»(٢).

٤- القيمة العلمية للكتاب:

تكمن قيمة وأهمية الكتاب في رصده لثروة لفظية متميزة ما كان ليكون لنا بها قِبل لولا جهد الأصمعي وتفانيه وصرف عنايته في جمع هذه الثروة المتناثرة بين أفواه الأعراب وألسنتهم، وضمِّها بين دفتي كتاب ليبقى حارسًا ومصونًا لهذه الثروة اللفظية رغم انقضاء عشرات القرون على نسخ هذه الألفاظ ضمن هذا الكتاب، فرصد لنا بذلك اختلاف مسمّيات العضو الواحد ذو الاستخدام الواحد نتيجة وجوده في الإنسان أو في الحيوان أو في الطيور وغيرها.

والكتاب يحمل بين طيّاته مادة لغوية جديرة بالعناية والاهتمام فهي تمثل جزءًا من مخزون لغوي اشتهر به الأصمعي، وما يزيد الاجتذاب وقابلية الدراسة والبحث لهذه المادة اللغوية هو دورانها في حقل معين وثابت يسمى حقل الفَرق ممّا يسهل عملية الدراسة كون الألفاظ تجري

(١) الأصمعي: رسالتان في اللغة الفَرق والشّاء ص٥٨.

(٢) المصدر نفسه ص٩٩.

في علاقات مترابطة يساهم اللفظ أو الجزء الواحد في فهم وإدراك مجموعة الألفاظ الأخرى، وبلوغ أمد المراد بألفاظ أعيان ومعانٍ أفراد بحيث لا مزيد على الحاجة ولا إخلال يفضي إلى الفاقة. كما يشكل الحقل والزمكان(١) حدودا لهذه الدراسة فلا يجعلها تخرج عن مرتادها ومرادها ولا تتفرع إلى أمور أخرى تنقص من أهمية وقيمة الدراسة.

بالإضافة إلى هذا يمثل الكتاب نموذجًا رائدا في منهج هذا اللون من التأليف خاصة بعد فقدان أغلب ما ألف فيه، إذ أنه من أصل أربعة عشر كتابًا في الفَرق لم يصل إلينا إلاّ خمسة كتب متمثلة في كتاب الأصمعي وابن فارس وقطرب والسجستاني وابن ثابت(٢). وهذا لا يعني أن معاجم الموضوعات أو معاجم الألفاظ قد غضّت الطرف عن هذا الجانب - الفَرق - ولم تعره اهتمامها، بل إن موضوعات الفَرق موجودة ضمن هذه المعاجم لكنها متفرقة ومبعثرة إمّا تحت أبواب وموضوعات أكبر وأشمل، أو تحت جذورها اللغوية إلاّ أن فضلَ ومزية كتب الفَرق هو أنها جمعتها وحصرتها في أبواب محددة وأجلت دلالاتها

(١) المادة اللغوية في هذا الكتاب تمثل الألفاظ التي قيلت زمن ومكان الاحتجاج أي إلى غاية القرن الثاني للهجرة بالنسبة للحواضر والمدن، وإلى غاية القرن الرابع الهجري بالنسبة للبوادي وسط شبه الجزيرة العربية، وهذا الاستنباط مردّه إلى أن الأصمعي كان لا يحتج إلا بالنصوص الموثوقة.

(٢) ينظر: الأصمعي، رسالتان في اللغة الفَرق والشّاء، ص٣٣.

بشكل يسهل معرفتها، ومن هذه الكتب كتاب الفَرق للأصمعي الذي يمثل حلقة رائدة في هذا الميدان وفق منهجية دقيقة ومحكمة أساسها التأليف ضمن حقول معرفية ودلالية معينة[١]. كما أنّ هذا الكتاب وكتب الفَرق الأخرى كانت هي النّواة لأصحاب المعاجم الموضوعية منها انطلقوا وبها جمعوا وحرروا كتبهم ومصنفاتهم، وإليها يعود الفضل كلّه في بروز هذا النمط من المعاجم التي هي عبارة عن مجموعة من الرسائل اللغوية جُمعت ضمن كتاب واحد فكان كتاب المخصص لابن سيده، وفقه اللغة للثعالبي، والغريب المصنف لأبي عبيد القاسم وغيرهم.

٥- تراث الفَرق في العربية:

لقد زخر التراث العربي بمصنفات وكتب أُلفت في موضوع الفرق، حيث لم ينفرد الأصمعي بهذا النوع من التأليف، بل كان لمعاصريه أومن جاء بعده مشاركة في هذا اللون، وقد أحصى الدكتور رمضان عبد التواب العلماء الذين ألفوا في الفرق وهم[٢]:

١) «أبو زياد الكلابي واسمه يزيد بن عبد الله بن الحر، أعرابي بدوي، قال دعبل: قدم أيام المهدي حين أصابت الناس المجاعة ونزل

(١) ينظر: المصدر السابق ص٢٠٦.

(٢) ينظر: ابن فارس: كتاب الفرق، حققه وقدم له وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٩٨٢م، ص ٤٠-٤٣.

قطيعة العباس بن محمد وأقام بها أربعين سنة وبها مات. وكان شاعرا من بني عامر بن كلاب وله من الكتب؛ كتاب النوادر، كتاب الفرق، كتاب الإبل، كتاب خلق الإنسان»[١] .

٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢٠٩ هـ): «قال الشيخ أبو سعيد رحمه الله: ابو عبيدة معمر بن المثنى التيمي من تيم قريش لا تيم الرباب وهو مولى لهم....، وله من الكتب؛ كتاب مجاز القرآن، كتاب غريب القرآن...، كتاب الفرق، كتاب الخسف»[٢].

٣) «أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس (ت٢١٥هـ): من صليبة الخزرج. قال العباس المبرد: كان زيد عالما بالنحو ولم يكن مثل الخليل وسيبويه...، وله من الكتب؛ كتاب إيمان عثمان، كتاب حيلة ومحالة، كتاب الهوش والنوش... كتاب الفرق، كتاب فعلت وأفعلت»[٣].

٤) «ابن السكيت يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ): كان أبو العباس ثعلب يقول: كان يعقوب ابن السكيت متصرفا في أنواع العلم وكان من أصحاب الكسائي، حسن المعرفة بالعربية...، وله من الكتب؛ كتاب

---

(١) ابن النديم: الفهرست ص٥٠.

(٢) المصدر نفسه ص٥٨-٥٩.

(٣) المصدر نفسه ص ٦٠.

الألفاظ، كتاب المنطق...، كتاب الفرق، كتاب السرج واللجام»[١].

٥) «أبو بكر الجعد محمد بن عثمان (ت٣٢٠هـ)، صاحب ابن كيسان وخلط المذهبين. وله من الكتب؛ كتاب القراءات، كتاب معاني القرآن، كتاب المقصور والممدود، كتاب الهجاء، كتاب المذكر والمؤنث، كتاب مختصر نحو، كتاب العروض، كتاب خلق الإنسان، كتاب الفرق، كتاب الألفات.»[٢].

٦) «أبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحق الأعرابي الوشاء (ت٣٢٥هـ). أحد الأدباء الظرفاء وكان نحويا معلما لمكتب العامة والغالب على تصنيفه كتاب الأخبار والشعر والمقطعات. وله من الكتب؛ كتاب مختصر في النحو، كتاب جامع النحو، كتاب المقصور والممدود، كتاب المذكر والمؤنث، كتاب الفرق، كتاب خلق الإنسان...»[٣].

٧) «أبو الجود العجلاني القاسم بن محمد بن رمضان نحوي قريب العهد من البصريين، وله من الكتب؛ كتاب المختصر للمتعلمين، كتاب المقصور والممدود، كتاب المذكر والمؤنث، كتاب الفرق.»[٤].

---

(١) المصدر نفسه ص٧٩.

(٢) ابن النديم: الفهرست ص ٩٠.

(٣) المصدر نفسه ص٩٣.

(٤) المصدر نفسه ص٩٢.

٨) «أبو الفضل محمد بن أبي غسان البكري، له من الكتب؛ كتاب مختصر في النحو، كتاب الفرق»[١].

وجميع هذه الكتب مفقودة ولم يصل إلينا منها أيّ كتاب، إنّما جاء ذكرها في كتب التراجم والطبقات دون أن نعرف محتواها أو نلقي نظرة على كُنهها فهي في باب الضياع حتى يعثر لها على أثر. أمّا كتب الفرق التي حظيت بالوصول إلينا فمجموعها خمسة كتب منها كتاب الأصمعي الذي هو مجال دراستنا، والكتب الأخرى هي على التوالي:

أ- كتاب الفرق لأبي علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت٢٠٦هـ): «وهو أول كتاب يصل إلينا في موضوع الفرق بين الإنسان والحيوان والطير، وقد نشر الكتاب أول ما نشر في مجلة SBWA في فيينا سنة ١٨٨٨م مختصرًا بعناية الدكتور المستشرق رودلف جاير R.Geyer، ثم نشر الكتاب مطبوعًا ومحققًا من طرف الأستاذ الدكتور خليل إبراهيم العطية، ووكِّل أمر مراجعته والإشراف على طبعه وتصحيح تجاربه الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب»[٢]، «وروى الكتاب عن قطرب أبو عبد الله محمد بن الجهم السمّري (ت٢٧٧هـ) تلميذ قطرب والفرّاء (ت٢٠٧هـ)»[٣].

---

(١) المصدر نفسه ص٩٤.

(٢) قطرب: كتاب الفرق، ص٠٧.

(٣) المصدر نفسه ص٢٩.

قسّم قطرب كتابه إلى ستة أبواب أو موضوعات أتى في كلّ منها على عضو من أعضاء الجسم أو صفة من صفات الكائن الحي أو شأنٍ من شؤونه جاعلًا منها مدار حديثه مبتدئًا بالإنسان ثم ما يقابله عند الحيوان والطير والسّباع...، وأقسام الكتاب هي:

١- **أقسام الخلق**: عالج فيه أبواب الفم والأنف والظفر والصّدر والثدي... إلى جانب أبواب أخرى تتعلق بالمخاط واللعاب والغائط وما يماثلها كقضاء الحاجة.

٢- **الولادة بعد الحمل وتسمية المواليد**: وتكلم فيه عن الولادة بعد الحمل عند المرأة، وعند ذوات البرثن، وذوات الأخفاف، وأخفاش الأرض والطير.

٣- **أصوات الإنسان والبهائم والطير**: تناول فيه الأصوات عند الإنسان، وما يقابله عند ذوات الظلف والحافر والخف، وذوات البرثن والجناح.

٤- **زجر الإنسان والبهائم والطير**: جاء فيه ما تعلق بالحثّ للإنسان وزجره لذوات الخف والحافر والطير والسّباع والأغنام وما ماثلها من ذوات الأظلاف.

٥- **الجماعة من الناس والبهائم**: وخصّ به جماعة بني البشر والبهائم من ذوات الحافر والخفّ والظلف والبرثن والجناح، وهي جاثية مجتمعة.

٦- **الموت من الإنسان والبهائم**: واهتم فيه بالموت وأسمائه عند البشر، وما يقابله عند الحيوانات، ويعدّ هذا القسم من أصغر الأقسام مقارنة بالأقسام الأخرى للكتاب، واستدرك آخر الكتاب بملحق ذكر فيه جملة ممّا فاته مثل: الأُسروع، وطحن، والقنفذ، والشقذ، والشبث، والسرفة، وحمار قبّان...، وكلها دواب صغيرة.

ولم يخل الكتاب من شواهد شعرية جمّة طفت على سطح الغموض وأبانت عن الكلام الغريب والوحشي وأوضحته إيضاحًا، خاصة أنّ معظم الأشعار منسوبة إلى الرعيل الأول من علماء العربية والأعراب الفصحاء(١)، وراعى قطرب في الألفاظ التي تمخضت عن مواده اللغوية أن ينبه على المذكر منها والمؤنث، وعلى جمع المفرد مذكرًا كان أو مؤنثا، وعلى ما يرد فيه من لغات ولهجات القبائل العربية، والتفت في بعض الأحيان إلى اشتقاقات الفعل فكان يذكر الماضي منه والمضارع والمصدر، وأتى ببعض المترادفات في أحيان أخرى(٢).

ب- كتاب الفرق لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت المتوفى في أواسط القرن الثالث الهجري:

وهو أحد كتب التراث اللغوي المهمة، ذكره كل من ابن النديم في

---

(١) ينظر: قطرب: كتاب الفرق، ص ٢٨-٢٩.

(٢) ينظر: حسين نصّار: معاجم على الموضوعات، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥م، ص١١٩.

الفهرست وابن خير الإشبيلي في فهرسته وياقوت الحموي في معجم الأدباء...، والكتاب نشره محمد الفاسي في الرباط سنة ١٩٧٣م عن نسخة ناقصة، ثم أعاد تحقيقه الدكتور حاتم صالح الضامن على نسختين سنة ١٩٨٤م. بدأ ثابت كتابه بمقدمة قال فيها: «هذا كتاب ما خالف فيه تسمية جوارح الإنسان تسمية جوارح ذوات الأربع من البهائم والسّباع وغير ذلك وما وافق عن الأصمعي وابن الأعرابي وأبي عبيد وأبي نضر وغيرهم من العلماء»[١].

قسّم ثابت كتابه إلى ٢٨ بابًا وهي: باب الفم – الشفة- الأنف – الظفر –الصدر –الثدي – الرجل – فرج الرجل – فرج المرأة – الدبر – قضاء الحاجة – الغائط وموضع الخلاء – خروج الريح من الإنسان وغيره – ما يسيل من أنف الإنسان وغيره – باب الشهوة من الرجل وغيره – النكاح – الحمل – سقوط الولد لغير تمام – الولادة – ما يخلف في الرحم فيخرج مع الولد – نعوت النساء والبهائم مع أولادهن – باب الذكر والأنثى – أسماء الأولاد – العرق – اللعاب – الجلوس – الموت – نعوت الناس في السرعة والعدو واختلافه[٢].

ج- كتاب الفرق لأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ): نشره الدكتور

(١) ثابت بن أبي ثابت: كتاب الفرق، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٨م، ص١٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ص ٨-٩.

حاتم صالح الضامن بعد تحقيقه في مجلة المجمع العلمي العراقي بغداد سنة ١٩٨٦م، وقد قسّم السجستاني كتابه إلى ٢٨ بابًا على نفس منوال كتاب الأصمعي ودون أيّ تغيير مما يبعث الشك في نسبة هذا الكتاب إلى أبي حاتم السجستاني، وقد أورد المحقق جملة من النقاط والملاحظات التي ترجح نسبة هذا الكتاب إلى السجستاني[١]، والكتاب بِغضّ النظر عن مؤلفه يزخر بشواهد مختلفة ومتنوعة أكثرها من الشعر والأرجاز وأدناها من الأمثال والحديث والقرآن. وأهميته تكمن في أنّه أحد الكتب التي وصلت إلينا والتي تحمل ثروة لغوية مهمة، كما أنه يحمل كمًّا من الشواهد والأشعار الفريدة من نوعها والتي انعدم وجودها في الكتب الأخرى[٢].

د- كتاب الفرق لأبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي (ت٣٩٥هـ):

ذُكر هذا الكتاب في طبقات ابن شهبة ١/٢٣١، والوافي بالوفيات ٧/٢٧٩، كما ذكره ابن فارس في كتابه (تمام فصيح الكلام ١٥/ ٣٥) قال فيه: (فأما الفرق فقد كنت ألفت على اختصاري له كتابًا جامعًا، وقد شهر وبالله التوفيق). وقد قسم ابن فارس كتابه إلى ٥٠ بابًا بدأها بخلق الإنسان وغيره من الحيوان والطير، وذكر فيه بعد حديثه عن الشفة

---

(١) ينظر: أبو حاتم السجستاني: كتاب الفَرق، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ص ٢١٠-٢١٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ص٢١٤.

الشعر في كثرته وقلته، والوجنة، والعين، والأنف، والفم، والأسنان، وغيرها من الأعضاء. ثم يذكر ابن فارس أبوابا في قعود الإنسان وجلوسه، ومواضع الوحش وغيره، والعرق والمخاط، ثم يخصص للشهوة أبوابًا، وكذا الحمل والولادة، والنفاس، والبيض، وفراخ الطير، والرّضاعة، وتدرّج العمر في الإنسان والخيل والناقة والشاة، وكبر السّن في الإنسان وغيره، ثم يعقد أبوابًا أخرى في ذكور الحيوان وإناثه وكذلك الطير وأنثاه.

وينهي الكتاب بذكر السمن والهزال، وأسماء الجماعات، والموت، وأنواع القوافل، وفروق الآجام(١).

في الأخير يمكن القول أنّ كتاب الفرق لابن فارس قد كان أكبر كتب الفرق الأخرى في الإحاطة والشمول بنواحي الموضوع من كل جانب وتخصيص أكبر عدد من الأبواب له، لكن ما طبع كتابه هو ندرة الشواهد الشعرية والأمثال فيه، وانعدام استشهاده بآيات قرآنية وأحاديث نبوية.

---

(١) ينظر: ابن فارس: كتاب الفرق، ص ٣٩-٤٠.

الخاتمة:

- موضوعات كتب الفَرق قد تفرّعت وتنوّعت واختلفت اختلاف المسميات بين البهائم نفسها وبين البهائم والإنسان.

- اتسمت كتب الفرق بالتفصيل الدقيق لكل عضو ولكل صفة وسمة مما أعطانا صورة واضحة عن الثروة اللفظية الكبيرة التي احتفظت بها عربيتنا الفصحى.

- يمثل الكتاب الفرق للأصمعي نموذجًا رائدا في منهج هذا اللون من التأليف خاصة بعد فقدان أغلب ما ألف فيه، إذ أنه من أصل أربعة عشر كتابًا في الفَرق لم يصل إلينا إلاّ خمسة كتب متمثلة في كتاب الأصمعي وابن فارس وقطرب والسجستاني وابن ثابت.

- هذا النمط من التأليف دوّن فيه مؤلفوه ألفاظًا ومفردات تكنى بها أعضاء مشتركة لطائفة من الحيوانات ذات الخصال والصفات الواحدة مثل ذات الأظلاف، وذات الحافر، والسباع وغيرها.

ثبت المصادر

١- أحمد الشرقاوي إقبال: معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ط٢، ١٩٩٣م.

٢- الأصمعي: رسالتان في اللغة الفَرق والشّاء، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، ط٢، ١٩٩٢.

٣- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، قام بتحقيقه: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.

٤- أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٢ (د.ت).

٥- ثابت بن أبي ثابت: كتاب الفرق، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٨م.

٦- أبو حاتم السجستاني: كتاب الفَرق، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والثلاثون، الجزء الأول، ١٩٨٦م.

٧- الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م.ج٢.

٨- حسين نصّار: معاجم على الموضوعات، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥م.

٩- رحاب عكاوي: الأصمعي صاحب اللغة وإمام الرواة، دار الفكر العربي بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

١٠- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي: جمهرة أنساب العرب، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط٥ (د.ت).

١١- أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب: كتاب الفَرق في اللغة، حققه: خليل إبراهيم العطية، وراجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية (د.ط.ت).

١٢- ابن فارس: كتاب الفرق، حققه وقدم له وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٩٨٢م.

١٣- أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالنّديم: الفهرست، حققه: يوسف علي طويل ووضع فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٢.

١٤- ابن قتيبة: المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف القاهرة ط٤ (د.ت).

١٥- الوزير جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القِفْطيّ: إنباه الرّواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

«أَفْرَغَ» وَ«تَفَرَّغَ» وبعض مفردات عائلتيهما معنىً ومبنى
-تحقيق لغوي -

أ. د. صادق عبدالله أبوسليمان(١)

يرتد الفعلان «أَفْرغ» و«فرَّغ» إلى الجذر (ف. ر. غ)؛ يقال: (فـرَغ يفـرُغ) و(فـرِغ يفـرَغ) فَراغًا، وإذا كانت أغلبُ جُذورِ اللغةِ العربيةِ يُنتجُ واحدُها مفرداتٍ يربط بينها رباطٌ معنويٌّ عامّ، فإنها أيضًا تصطبغُ بمعانٍ متنوعةٍ قد تكونُ متقاربةً أو متباعدةً يُمَيِّزُ بينها سياقُ المقال والمقام؛ الأمرُ الذي ينطبقُ على الجذر الذي بين أيدينا؛ فمفردات هذا الجذر- على ما سيأتي- يجمعُ بينها دلالةُ الإخلاءِ أو الإخراج، كما في قولنا: «أفرَغَ السائقُ سيارتَهُ من الركّاب» أو «فَرَّغَها» بمعنى «أنزلهم» أو «نَزَّلَهم منها»؛ أيْ«أخلاها من راكبيها».

وعلى هذا المعنى قال ابن منظور في معجمه لسان العرب: «وفَرَّغَ المكانَ: أَخلاه، وقد قُرِئ: ﴿حَتَّى إِذَا فُرِّغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾(٢). وفسّرَ: فَرَّغَ قلوبَهم

---

(١) أستاذ العلوم اللغوية وموسيقا الشعر/ جامعة الأزهر- غزة/ فلسطين، وعضو مجامع اللغة العربية (القاهرة- القدس- مكة المكرمة)، وعضو مجلس إدارة اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ورئيس لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

(٢) من الآية:(٢٣) سورة البقرة.

من الفَزَعِ. وتَفْرِيغُ الظُّرُوفِ: إِخْلاؤها... واستَفْرَغْتُ مَجْهُودِي في كذا؛ أَي بذلتُه. يقال: اسْتَفْرَغَ فلان مَجْهُودَه إِذا لم يُبْق من جُهْدِه وطاقتِه شيئًا... وإِناءٌ فُرُغٌ: مُفَرَّغٌ... وفي حديث الغسل: كان يُفْرِغُ على رأْسِه ثلاث إفراغاتٍ، وهي المرة الواحدة من الإِفراغِ».

وإذا كان كلماتُ الإفراغِ أو التفريغِ في أو الاستفراغِ فيما سبق تحمل معنى إشغالِ حيّزٍ في الشيءِ المصبوبِ فيه الماءُ كالوِعاءِ أو الإناءِ أو غيره فإنك قد تتحسس معنى الإخلاءِ في الوعاء الذي صُبَّ منه الماء، وهو ضد معنى الإخلاء الذي يشكّلُ الرابطَ بل المعنى الرئيس لجذر الكلمة. وفي ضوء هذا التحليل نتحسس المعنيين في قولنا أيضًا: «أفرَغَ الرجلُ الماءَ في الإناء»؛ فالمعنى الرئيس أو الظاهر فيه هو «صبُّ الماء»، والمعنى الخَفِيُّ أو المستنتَجُ هو إخلاؤه أو تفريغه من الوعاء الذي كان فيه.

إنَّ اجتماعَ مثلِ هذين المعنيين نتحسسه في سياقاتٍ أخرى قديمةٍ ومعاصرة، وذلك كما في معنى الفعل«أفرغ» الذي وردَ في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع، قال تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٥٠﴾[1]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ ١٢٦﴾[2]، وقال عز وجل: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ

(١) الآية (٢٥٠) في سورة البقرة.

(٢) الآية (١٢٦) في سورة الأعراف.

ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[1].

وكما هو واضحٌ فإن المعنى في الآيتين الأولى والثانية يكمن في طلب التخلص من التسرع، ورجاء التحلي بقيمة الصبر؛ أيْ «صَبِّرْنا»، أو «اِملأْ عُقولَنا صبرا»، أما الآية الثالثة فإن معنى «أُفْرِغ» فيها يحمل في طياتهِ معنى «نَقْل القِطْرِ من أوعيته»؛ لـ«صَبِّهِ» أو «سَكْبِه»، والله أعلم.

وفي هذا المعنى وجدنا الأزهري يذكر في معجمه تهذيب اللغة: «قال الله جل وعز: ﴿أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾: أي اصبُب. ويقال: افترغت، إذا صببتَ على نفسك ماء، ودرهم مفرغ؛ أي مصبوب في قالب».

ومن الشواهد البشرية القول: «أفرغَ الفدائيُّ رصاصَ بندقيته في صُدورِ الأعداء»، و«أفرغ كلَّ ما في جَعبتهِ وهو يُقنعُ الناس بحجته»؛ بمعنى: أخرج كلَّ ما عنده، و«أفرغَ جامَّ غَضبِه» و«فرَّغَ كل غضبه فيه» بمعنى، و«صَبَّ جامَّ غضبه»... إلخ؛ بمعنى: «أفرز أو أخرج كلَّ ما عنده من غضب ونشره على حاضريه»، و«أفْرَغَ كُلَّ إمْكَانياتِهِ فِي العَمَلِ»؛ بمعنى«أخرج كلَّ ما عنده من جهدٍ وقدراتٍ في عمله» أو«بَذَلَ كُلَّ مَا فِي وُسْعِهِ أو طاقته؛ لتلبية متطلبات عمله»، و«هنيئًا لِمَنْ فَرّغَ نَفْسَهُ لِعبادةِ الله»؛ أي«تَجرّدَ من متاع الدنيا وأخلص نفسه لعبادة الواحد الأحد سبحانه وتعالى».

نخلص مما سبق إلى أن المعنى العام الذي تدور حوله معاني مفردات

---

(١) الآية (٩٦) في سورة الكهف.

الجذر (ف. ر. غ) – في الأغلب– هو الإخلاءُ والإخراجُ والمِلْء أو السَّكب وما إلى ذلك؛ فقد وجدنا الجوهري (٣٩٣هـ) في معجمه الصحاح يقول: «**وفَرَّغْتُهُ** تفريغًا؛ أي صببته، **وافْتَرَغْتُ**؛ أيْ صببتُ الماءَ على نفسي. **وتفريغُ الظروف**: إخلاؤها»، وقال الصاغاني (ت. ٣٧٩هـ) في العباب الزاخر: «**وأفْرَغْتُ** الدماء: أرقتها. **وفَرَّغْتُه** تَفْرِيْغًا؛ أي صببته، وتفريغُ الظروفِ: إخلاؤها». وقال ابن منظور (ت. ٧١١هـ): «يقال: **أَفْرَغْتُ** الإِناءَ إِفْراغًا، **وفَرَّغْتُه** تَفْرِيغًا إِذا قَلَبْتَ ما فيه. **وأَفْرَغْتُ** الدِّماءَ: أَرَقتُها. **وُفَرَّغْتُه** تَفْرِيغًا؛ أَيْ صببته».

ومما نرى ضرورة التنبيه عليه في هذا السياق هو أنَّ المُطَّلِعَ على ما جاء عن معجميينا السابقين في معاني مفردات الجذر (ف. ر. غ) سيلحظ عدم تفريقهم في المعنى بين الفعلين المزيدين «أفرغ» ومصدره «إفراغ»، و«فَرَّغَ» ومصدره «تفريغ».

وقد سبق للسابقين من علماء العربية القدماء أن نبهوا على شواهدَ لهذه الظاهرة في هاتين الصيغتين: (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) وغيرهما، وذلك كما في مادة (ف. ك. ر)؛ جاء في تهذيب اللغة: «يقولون: فكّرَ في أمره، وتفكَّرَ، ورجل فِكِّيرٌ: كثير الإقبال على التّفكُّرِ والفِكْرَة، **وكل ذلك معناه واحد**»، وفي الصحاح ولسان العرب» أَفْكَرَ في الشيء، وفَكَّرَ فيه وتَفَكَّرَ، **بمعنى**». وفي مادة (ق. ط. ر) جاء في لسان العرب وتاج العروس» قَطَرَ الماءُ والدَّمْعُ وغيرهما من السَّيَّالِ يَقْطُر قَطْرًا وقُطُورًا وقَطَرانًا وأَقْطَر؛ الأَخيرةُ عن أَبي حنيفة، وتَقاطَرَ... وقَطَره اللهُ وأَقْطَره وقَطَّره وقد قَطَرَ الماءُ وقَطَرْتُه أَنا، يَتَعَدَّى ولا

يَتَعَدَّى»، وفي المصباح المنير للفيومي (ت. ٧٧٠هـ): «وَأَقْطَرْتُهُ إِقْطَارًا وَقَطَّرْتُهُ تَقْطِيرًا كُلُّهَا **بِمَعْنىً**». وفي مادة (ق. ط. ب) ذكر لسان العرب: «يقال: قَطَبَ يَقْطِبُ قُطوبًا، وقَطَبَ الشرابَ يَقْطِبُه قَطْبًا وقَطَّبه وأَقْطَبه: **كلُّه مَزَجه**». وكذلك الحال في مادة (ش. م. ر)، جاء في تهذيب اللغة عن الأصمعي: «قال: شمر، يقال: شَمّرَ الرجل وتشَمَّر، وشَمّر غيره، إذا أكمشته في السير والإرسال... قال: ويقال: شَمّرَ إبله وأشمرها، إذا أكمشها»، وجاء مثل هذا في لسان العرب والقاموس المحيط، وهكذا أيضًا في جذورٍ أخرى؛ الأمر الذي نتبينه في مصنفاتٍ لغويةٍ أخرى كما في أدب الكاتب لابن قتيبة (ت. ٢٧٦هـ) و«كتاب الأفعال» لابن القوطية (ت. ٣٦٧هـ)... إلخ.

وإذا عدنا إلى قول من يقول: «**أفرغتِ** الجامعةُ بعض أعضاء هيئة التدريس لأنشطة البحث العلمي» و«**فَرَّغَتِ** الجامعةُ بعضَ أعضاء هيئة التدريس لأنشطة البحث العلمي» فإنه- في ضوء ما سبق من تراثٍ معجميّ- يُمكنُ أنْ نقولَ بعدم وجودِ فرقٍ معنويٍّ بين استعمالِ الفعلين في هذا السياق. وكذلك الحال في تَصَرفهما في المضارع والأمر؛ أو في مصدريهما «إفْراغ» من «أَفْرَغ» و«تَفريغ» من«فَرَّغ»؛ أو فيما يُشتَقُّ منهما كاسم الفاعل والمفعول«مُفْرِغ» و«مُفْرَغ» من الفعل«أفْرَغ»، و«متفرِّغ» و«مُتَفَرَّغ» من الفعل«تفَرَّغ».

وإذا كان الأمرُ على هذا النحو من عدم التفريق بين الفعلين«أَفْرَغ» و«تَفَرَّغ»، والقول بارتدادهما ومفرداتهما إلى رابطٍ معنويٍّ عامٍّ فقد **ذاع** استعمالُ الفعل«تفرّغ» ومفردات عائلته (تفريغ- مُتَفرِّغ- مُفَرَّغ) على ألسنة

أهل العربية في العصر الحديث؛ فنقول اليوم: «سأفرّغُ نفسي لإنجاز كذا»، أوْ «سأتفرّغُ لِعَمَلِ كذا»، و«تَفَرَّغَ فُلانٌ للعمل التثقيفي»، و«فلانٌ متفرِّغٌ لإنجازِ مشروعه»... إلخ. ونقول في فلسطين أيضًا: «فلانٌ مُفَرَّغٌ على جهازِ الأمنِ الفُلانيِّ»؛ أي مُخصَّصٌ للعملِ فيه فقط، و«تفريغات سنة ٢٠٠٥» للدلالة على مجموعة من الشباب تمّ تعيينهم للعمل في أحد الأجهزة الأمنية في هذا العام.

على أنَّ ما أودُّ الإشارةَ إليهِ في هذا المقامِ هو أنَّ لهذهِ الألفاظِ المسوقةِ في هذه الدراسةِ دلالاتٍ تراثيةً عامةً وأخرى خاصة؛ أما **الدلالةُ العامةُ** فَينتشرُ إطلاقُها في مجالاتِ الحياةِ العامةِ على كلِّ مَن يُكَلَّفُ بعملٍ ما فَيُكرِّسُ جهدَهُ وكلَّ وقتِ عملِهِ؛ لغرضِ إنجازِهِ. وأنَّ استعمالَها بهذا المعنى العامِّ يُرَدُّ إلى أصولٍ عربيةٍ قديمة؛ فقد ورد في مادة (ف. ر. غ) في الصحاح: «فَرَغْتُ من الشّغْلِ[1]؛ أَفْرُغُ فُروغًا وفَراغًا وتَفَرَّغْتُ لكذا. واسْتَفْرَغْتُ مجهودي في كذا». وفي لسان العرب: «وفَرَغْتُ من الشُّغلِ أَفْرُغُ فُروغًا وفَراغًا وتَفرَّغتُ لكذا، واستَفْرَغْتُ مَجْهُودِي في كذا؛ أَي بَذلتُه. يُقال: اسْتَفْرَغَ فلان مَجْهُودَه إِذا لم يُبْقِ من جُهْدِه وطاقتِه شيئًا».

(١) جاء في الصحاح في مادة (ش. غ. ل): «الشّغْلُ فيه أربع لغات: شُغْلٌ وشُغُلٌ وشَغْلٌ وشَغَلٌ. والجمع أَشْغالٌ. وقد شَغَلْتُ فلانًا فأنا شاغِلٌ، ولا تقلْ: أَشْغَلْتُهُ؛ لأنَّها لغة رديئة. و(شُغْلٌ شاغِلٌ): توكيدٌ له، مثل:(ليلٍ لائلٍ). ويقال: شُغِلْتُ بكذا، على ما لم يُسمَّ فاعله، واشْتَغَلْتُ. وقد قالوا: ما أَشْغَلَهُ وهو شاذٌّ؛ لأنّه لا يُتَعَجَّبُ مما لم يُسمَّ فاعله».

أمّا **الدلالةُ الخاصّةُ** فهي تقع في دائرةِ الألقابِ الوظيفيةِ في حقل العمل الجامعي والبحثي بصفة عامة؛ وهو خاصٌّ بصفةٍ علميةٍ وظيفية في نظام أعضاء هيئةِ التدريس؛ فيقال في مصر مثلاً: «**فلانٌ أستاذٌ متفرِّغ**»؛ للدلالة على الأستاذ الجامعي الذي يتفرغ بعد بلوغه سن التقاعد القانوني للتدريس والبحث العلمي فقط حتى بلوغه سن الخامسة والستين، ولا يُعيَّنُ في مرحلةِ التفرُّغِ في مناصبَ إداريةٍ في عمله في الجامعة في الجامعة كنظرائه الذين لمّا يبلغوا مرحلة التقاعد. و«**فلانٌ أستاذٌ غيرُ مُتفرِّغ**» ويحدد تعيينه بسنتين قابلة للتجديد بمكافأةٍ وحقوقٍ وواجباتٍ وظيفيةٍ مُحَدَّدة[1]. ويقال أيضـًا: «**إجازة التفرّغ العلمي**»، وهي منحة يحصل عليها عضو هيئة التدريس في الجامعة لمدة سنةٍ في الأغلب يُكرِّسُ فيها جهدَهُ للدراسة والبحث.

وإذا كان لنا من تعليلٍ لتغلّبِ استعمال الفعل«تفرّغ» ومفردات عائلته (تفريغ- مُتَفرِّغ- مُفَرَّغ) على ألسنة المُحْدَثين والمعاصرين فإننا نرى أن إهمالَ المُشَرِّعِ الجامعيِّ الأولِ لاستعمالِ الفعل (فرَغَ) و(أَفْرَغَ) وعائلتيهما في مجالِ التشريعِ لنظام الهيئةِ التدريسيةِ في الجامعة، واستعمالَهُ الفعل (فرَّغَ)

(١) ينظر، موقع «صوت القوانين»، الرابط:
https://lawvoice.wordpress.com/2011/03/02/%D9%85%
وقد يفهم لقب «الأستاذ المتفرغ» «Tenured professor» في الجامعة على أنه «الأستاذ المُثَبّت»، أو كما يُسمى في الجزائر «الأستاذ الدائم». أما «الأستاذ غير المتبت» «adjunct professor» فهو «غير المثبت»، أو «يعمل بعقد»، أو «بحسب ما يؤديه من محاضرات أو ساعات عمل»، ويسمى بحسب المصطلح الدارج في الجامعات الفلسطينية «عامل بالساعة» أو «يعمل بعقد» أو «غير مثبّت».

بتضعيف العين أكسب هذا الفعلَ ومفردات عائلته قيمةً دلاليةً راقية؛ الأمر الذي كان لهُ أثرٌ قويٌّ في تغلغلِهِ على ألسنة جماهيرِ أهلِ العربية، وتجنّبِها عن الإقدامِ إلى استعمالِ لقبٍ آخرَ مرادفٍ من الفعلِ«أَفْرَغَ» وعائلته.

وكما أتذكّرُ فإنني لم أسمع من المعاصرين مَنْ قال: «أَفْرَغ» أو«مُفْرِغ» أو «إفراغ» في المعاني العامة أو الخاصة المُشارِ إليها في هذه المقالة، وكذلك لم ألحظْ في ترجمات «قاموس المعاني المحوسب- قاموس عربي إنجليزي» أيَّ ترجمةٍ عربيةٍ في مجال معنى التفرّغ وَرَدَ فيها لفظٌ من عائلة الفعل«أفرغ» في سياق عائلة ألقاب أستاذ الجامعة المتفرِّغ أو غيرِ المتفرِّغ(١).

وأرى في هذا السياقِ أنَّ اختيارَ مصطلحِ«متفرّغ» ومفرداتِ عائلته في سياق البحثِ والتحرّي العلمي في العمل الجامعيّ لَيُعبِّرُ عندَ واضعِهِ الأولِ عن سلامةِ حِسٍّ لُغَويٍّ سليمٍ، وإدراكٍ عميقٍ بأسرارِ خصائصِ اللغةِ والفروقِ الدقيقةِ بين معاني مفرداتِها.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الرأيَ أنَّ الفعلَ الثلاثيَّ السالم «فَرَغَ» ومزيدَهُ بالهمزة«أَفْرَغَ» في قولنا: «فَرَغَ من مهمته»، و«أَفْرَغَ ما في جَعبته» **قد** يُشعِرُ متذوّقَ اللغةِ المعاصِرَ أنَّ **الفاعلَ في الفعلِ«فَرَغَ»** ومفرداتِ عائلته قد أنهى مهمته، ولم يعد عنده ما يقدمه فيها، أو انتهى فِعْلُ حَدَثِه؛ يقال: «فَرَغَ من مهمته»، و«هذا أمرٌ مفروغٌ منه»، و«إنسانٌ فارغٌ»، و«إناءٌ فارغ». وكذلك حالُ

(١) ينظر، موقع «قاموس المعاني»- قاموس عربي إنجليزي، الرابط:
http://www.almaany.com/ar/dict/ar- en/% D8%

فاعلِ الفعل«أَفْرَغَ»، وهو هنا قد يُشعِرُكَ بأنه قَدَّمَ كلَّ ما عنده دفعةً واحدة، ولا مجال لزيادةٍ منه؛ الأمرُ الذي يُمْكِنُ أنْ ينطبقَ على مفرداتِ عائلته أيضا، يقال: «أَفْرغَ ما جَعْبتِهِ»؛ أيْ «ليس عنده شيءٌ يُخفيه؛ أو أفصح عن كلِّ ما عنده»؛ و«هذا أمرٌ مُفرَغٌ منهُ»؛ أيْ انتهى أمرُه، و«إنهُ إنْسانٌ مُفرَغ»؛ أي فارغٌ أو خالٍ.

أما الفعلُ (فَرَّغ) فلا يُشعِرُ بما يُشْعَرُ به في الفعل السابق ومفرداتِ عائلته، وإنْ شئت فتدبّر معي ما تَدبّرتُهُ بشأن دلالةِ بنيةِ هذا الفعلِ على معاودةِ حَدَثِهِ مرةً ومرات؛ فهو فعلٌ مزيدٌ جاءت الزيادةُ في وسْطِهِ بل بحسبِ المصطلحِ الصرفيِّ في عينهِ؛ فالفعلُ جاء على صيغةِ (فَعَّلَ) مضعفةِ العين، وعينُهُ المضعفةُ بُنِيَتْ من صوتِ الراءِ الموسومِ صفةً بأنهُ صوتٌ مكرورٌ أصلاً. وهكذا يتظافرُ في هذا الفعلِ معنيا التكثير والتكرار؛ وهما من المعاني التي تحملُها صيغةُ (فَعَّلَ) ذاتُها، وزادهما قوةً وتأثيراً مجيءُ صوتِ الراءِ في عَيْنِ بنيةِ هذا الفعلِ؛ ليغدوَ هذا الفعل دالّاً على التكثير والتكرار صوتًا وصيغة.

وإذا كانَ للإحساسِ والتذوقِ دَوْرٌ في تَحَسُّسِ المعنى فإنَّ للمأثورِ من لغةِ العربِ الأقحاحِ وقواعدِهِ التي صاغها رادةُ الفكرِ اللغويِّ العربيِّ دوراً مُهِمّاً في الإرشادِ والتوجيهِ أيضًا؛ الأمر الذي نَراهُ خيرَ مُعينٍ لنا في تَدَبُّرِ مَعاني اللغةِ وَسِياقاتِها أيضا.

على أنَّ السؤالَ الذي أراه قد يطرح نفسه في هذا السياقِ هو: هل القاعدة المأثورة هي فَيْصَلُنا في الحُكْمِ في لغتنا المعاصرة؟ وهل للذوقِ أثرٌ في اعتمادِ

ما يَجِدُّ في لغتنا المعاصِرةِ أو الحكمِ عليه؟

قد أرى، وقد يرى غيري رأيَ العالم ابنِ قتيبةَ الذي أفصح عنه في كتابه «الشعر والشعراء» حين قال: «لم يقصرِ الله العلم والشعر والبلاغة على زمنٍ دون زمن، ولا خَصَّ به قوماً دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهرٍ، وجعل كلَّ قديمٍ حديثاً في عصره»[١]. وحذا حذوه بل زاد عليه مجمع اللغة العربية في القاهرة حين أجاز الاحتجاج بلغة الفصحاء من المُحْدَثين.

ومع هذا فنحن حين نأخذ بهذا الرأيِ الواعونَ أهلُهُ بوظيفة اللغة التي تكمن في تلبية متطلبات أهلِها من الألفاظ والتراكيب في الدلالةِ على ما تنتجهُ أدمغتُهم في مختلِفِ الأزمنةِ والأحوالِ والأماكنِ ينبغي ألّا نخرجَ عن القياسِ على نظامِ كلامِ العربِ صوتاً وصرفاً ونحواً؛ لأنَّ «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسمَ كل فاعلٍ ولا مفعول، وإنما سمعتَ البعضَ فَقِسْتَ عليه غيرَه. فإذا سمعتَ «قام زيدٌ» أَجَزْتَ «ظَرُفَ بِشْر»، و«كَرُمَ خالد»[٢].

---

(١) محمد عبدالله بن مسلم قتيبة: الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، ومراجعة: د. نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٩٨٥م/ ص١٩.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د. ت، ج١/ ص ٣٥٧.

وفي سياقِ هذه الدراسة فإن رجوعَنا إلى كتب التراثِ اللغويِّ سنراهُ يوصلُ- بناء على شواهدَ في كلام العرب- إلى نتيجةٍ مُؤدّاها أنه لا فرق في المعنى بين الفعلين «أفرغ» المزيدِ بالهمرة، والفعل «فرّغ» المزيد بتضعيف عينه؛ فلا فرق في المعنى بين قولنا: «أَفْرَغَ نفسه للمذاكرة» و«فرّغ نفسه لعمل الخير». على أن ذيوعَ استعمالِ الفعل «فَرَّغَ» مضعف العين في حقل البحث العلمي والعمل الجامعي غلّبَ استعمالَهُ على نظيرهِ «أَفرَغَ» في المجالاتِ المتنوعة في الحياة العربية المعاصرة.

وعليه فأنا أزعم أنه لو قلنا: «أَفْرَغَتِ الجامعةُ الأستاذَ فلانـًا» لَفُهِمَ هذا القولُ الفهمَ السَّلبيَّ الذي يبعثُ إلى القولِ «إن الجامعةَ استغنت عن خدمات هذا الأستاذ»، ولو قلنا أيضـًا: «أَفْرَغت الجامعة الأستاذ فلانـًا للبحثِ العلمي» لَوجدنا من بيننا من قد ينفرُ من وجود الفعل «أفرغ» في هذا السياق، أو يقول بخطأِ استعماله، وهو قولٌ غيرُ دقيقٍ بحسب الاستعمال التراثي لهذا الفعل؛ فالقول «إنَّ فلانـًا أفرغَ نفسه للبحث» يعني أنه «فَرَّغ نفسه» أو «كَرَّس نفسه» أو «خَصَّصَ وقته» للعملِ المنشغلِ أو المكلَّفِ به.

ولعلَّ ما يعزز هذا القول أنَّ التكثير يشكّلُ معنىً من معاني الزيادة في الصيغتين «أَفْعَلَ» و«فَعّلَ»؛ الأمرُ الذي يعني الزيادةَ في الشيءِ الذي يقع فيه التكثير؛ وهو ما يعني تَطَلّب التّكرار والإعادة، وبذل الجهد، وزيادة الوقت. ومن أمثلتِهِ **على صيغة «أَفْعَلَ» قولُ العرب:** «أَظْبَأتِ الغابة»؛ أيْ «كَثُرت ظباؤها». و«أعال الرجل»؛ أيْ «كَثُرت عيالُه». **وقولهم على صيغة «فَعَّلَ»:**

«بَرَّكَتِ الإبل»؛ أي «كَثُرَ الباركُ منها»، والتكثيرُ هنا في الفاعل. **وقوله سبحانه وتعالى:** ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾ والتكثير هنا في المفعول به. **وقوله عز وجل:** ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾، والتكثير هنا في الفعل. والله تعالى أعلى وأعلم.

نحو معجم لساني حاسوبي عربي

- قراءة في المنهج والإجراء -

د. سعيد فاهم(١)

الملخص:

إنَّ صناعة المعاجم العربية سواء أكانت داخل الوطن العربي أم خارجه، تتطور باستمرار. وقد تم تحقيق منجزات مهمة بفضل كبار المعجميين واللغويين، وذلك رغم التسرّعُ الذي يغلب على إعداد بعض المعاجم اللغوية، أو المتخصصة من جهة، والاهتمام بالجانب التجاري أكثر من التأني المنهجي والتجويد العلمي من جهة أخرى، خاصة في الوافد اللساني الحديث المتمثل في اللسانيات الحاسوبية؛ إذ نلمس ضرورة توثيق مصطلحات اللسانيات الحاسوبية وضبطها، ووضعها في سياقها العلمي الدقيق، في حين لا يزال العالم العربي بمنأى عن هذا الاهتمام بسبب غياب الرؤية الاستشرافية، وكذا الدراية بالمستجدات المعرفية المتعلقة به.

---

(١) من مواليد برج منايل (الجزائر)، ١٩٨٤م. حاصل على الدكتوراه في علوم اللغة ٢٠١٦م. يعمل الآن أستاذًا باحثًا بمركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة، وله أعمال منشورة في اللسانيات والحوسبة اللغوية.

وفي هذا المقال نحاول وضع تصور للخطوات والإجراءات المعتمدة في إنجاز معجم باللغة العربية يضم مصطلحات اللسانيات الحاسوبية، ويحاول وضع تعريف علمي دقيق لها، وذلك بالتركيز على حصافة التعريفات، حيث تحوي كل المكونات التعريفية والخصائص المفهومية.

الكلمات المفاتيح:

الصناعة المعجمية، اللسانيات الحاسوبية، المعاجم، التعريفات.

Résumé:

La lexicographie arabe, que ce soit à l'intérieur ou à l'extérieur du monde arabe, est en constante évolution, bien que les linguistes négligent le côté scientifique et donnent plus d’importance au côté commercial. De ce point de vue, nous avons décidé d’élaborer un dictionnaire contenant les termes de linguistique computationnelle et de mettre chaque terme dans son contexte scientifique exact.

Dans cet article, nous essayons de présenter les étapes et les procédures adoptées dans l’élaboration des dictionnaires en langue arabe contenant la terminologie de la linguistique computationnelle, et d'essayer de mettre une définition scientifique précise, en se concentrant sur la pertinence des définitions qui contiennent toutes les composantes définitoires et les caractéristiques conceptuelles.

Mots clés:

Lexicolographie, linguistique computationnelle, dictionnaires, définitions.

Abstract:

Arabic lexicography, whether inside or outside the Arab world is constantly changing, although linguists neglect the scientific side and give more importance to the commercial side. From this point of view, we decided to develop a dictionary of terms of computational linguistics and put each word in its correct scientific context.

In this article, we try to present the steps and procedures adopted in the development of Arabic dictionaries containing the terminology of computational linguistics, and try to put a precise scientific definition, focusing on the relevance of definitions which contain all the definitional components and design features.

Keys words:

Lexicography, Computational Linguistics, Dictionaries, Definitions.

مقدمة:

إن اللغة والحاسوب أصبحا في عصرنا الحالي صنوين لا يفترقان؛ إذ أصبحت الدراسات اللغوية المعاصرة تعتمد اعتمادًا مباشرا على الحاسوب وبرامجه المتطورة، ومن هذا المنطلق أدّت الفروع المختلفة للسانيات النظرية منها والتطبيقية، دورًا أساسيًّا في فهم اللغات وتطويرها لأهداف مختلفة، ولعل فرع اللسانيات الحاسوبية أحدث فروع اللسانيات ذلك أن اللغة تقع في قمة الموضوعات التي تهتم بها العلوم الإنسانية، والحاسوب هو ذروة التقنيات الحديثة، له مكانة مهمة في عصر أصبحت فيه التكنولوجيا السمة الأبرز في حياتنا الاتصالية والمعرفية، لذا كان من الضروري أن تلتقي اللغة بالحاسوب، فاللغة تنمو بنمو مصطلحاتها، والمصطلح هو الوسيلة التي تعبر عن المفاهيم والدلالات المختلفة في مستوياتها الأربعة: (الصوتية والصرفية، والنحوية والدلالية) وتطوّر أي لغة من لغات العالم وسعة انتشارها مرهون بتطوّر مصطلحاتها ومدى شيوعها على ألسنة الناس؛ لأن المصطلح يُعدّ البذرة الأولى التي تقوم عليها العلوم والمعارف المختلفة.

ونظرًا لأهمية علم المصطلح فقد أخذت الدراسات اللغوية المعاصرة تتجه في معظم مباحثها لدراسة هذا العلم – وبالأخص المصطلح اللساني الحاسوبي- وتعنى بمطالبه عناية شديدة فتطورت

مباحثه في العالم الغربي، فأخذت بعض الدول على عاتقها إنشاء بنوك لمصطلحاتها قصد الحفاظ عليها[1].

لكن قبل الولوج في صلب موضوعنا يجدر بنا أن نسلط الضوء على نشأة الاتجاه الحاسوبي في دراسة علوم اللغة العربية، والملابسات التي أسهمت في تكوينه سواءً أكانت جهودًا فردية أم جهودًا مؤسّسية علمية رسمية.

١- اللسانيات الحاسوبية النشأة والتطور:

لقد اخترع جهاز الحاسوب - حسب ما تنص عليه المصادر- في أواخر النصف الأول من القرن المنصرم، وتحديدا عام ١٩٤٨م. ومنذ ذلك التاريخ أصبح الحاسوب متاحًا للإفادة منه في جميع مجالات الحياة ومختلف العلوم، والمعارف الإنسانية. أمّا بداية توظيف الحاسوب في دراسة اللغة على الصعيد العالمي، فمن الصعب التأريخ له؛ لأنه لم يحدث دفعة واحدة؛ بل أتى استجابة لمجهودات أغلبها فردية وعبر مراحل مختلفة وكذا في دول متعددة[2]. إلا أن البحث

(١) ينظر، أبو نواس عمر محمد، «نحو معجم مفهرس للمصطلحات العربية الموحدة في ضوء اللسانيات الحاسوبية ومشروع الذخيرة العربية»، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ع.١، ماليزيا، جوان ٢٠١٣، ص.٥-٦.

(٢) ينظر: العارف عبد الرحمن بن حسن، «توظيف اللسانيات الحاسوبية في خدمة الدراسات اللغوية العربية جهود ونتائج»، مجلة مجمع اللغة الأردني، ع.٧٣، ٢٠٠٧، ص.٤٨.

اللساني الحاسوبي اتخذ شكله الرسمي الأكاديمي في عام ١٩٥٤م في جامعة جورج تاون، وقد اتخذ العمل في بداياته طابع الترجمة الآلية من اللغات الأخرى إلى اللغة الإنكليزية، ثم أخذت معالم هذا العلم تتبلور وتتشكل، ودعائمه تترسخ بعقد الملتقيات والندوات وإصدار المجلات(١).

في السياق ذاته، لقد ظهرت المعالجة الآلية للغات البشرية – اللسانيات الحاسوبية- عند الغربيين في بداية الخمسينيات من القرن المنصرم. أمّا فيما يخص العلوم النظرية عند العرب في العصر الحاضر، فقد كانت العلوم الشرعية من أسبق العلوم الإنسانية استخدامًا لتقنية الحاسبات الإلكترونية، ونظم المعلومات حيث شرع العمل بها والإفادة منها في السبعينيات من القرن الماضي، وظلت علوم اللغة العربية في منأى عن الانتفاع بها ردحًا من الزمن، حتى قيّض الله لها من عمّم فائدة استخدام الحاسوب على العلوم العربية. وتبدأ قصة الاتصال العلمي بين الحاسوب والبحث اللغوي العربي عند لقاء الطبيب محمد كامل حسين مع الدكتور إبراهيم أنيس؛ حيث اقترح عليه إمكانية الاستفادة من الحاسوب في البحوث اللغوية، فلقيت هذه الفكرة قبولًا واستحسانا؛ لأنها كانت تداعب خاطره منذ أن سمع بإنجازات الحاسوب في شتى

---

(١) ينظر: الوعر مازن، دراسات لسانية تطبيقية، ط.١، دار طلاس، دمشق: ١٩٨٩، ص.٣٢٥.

العلوم. ومن ثم انتهز فرصة زيارته لجامعة الكويت سنة ١٩٧١م للعمل بها أستاذًا زائرًا وهناك التقى بالدكتور علي حلمي موسى، أستاذ الفيزياء النظرية في جامعة الكويت، وطرح عليه فكرة الاستعانة بالحاسوب في إحصاءات الحروف الأصلية لمواد اللغة العربية ابتغاء الوقوف على نسج الكلمة العربية. وقد رحّب بهذه الفكرة واستحسنها، وبدأ بالتخطيط لها وتنفيذها في النصف الأول من عام ١٩٧١م، وكان من ثمرة ذلك صدور الدراسة الإحصائية للجذور الثلاثية وغير الثلاثية لمعجم الصحاح للجوهري. أمّا خطوات العمل في هذا الإحصاء فتوزعت على ثلاث مراحل الأولى: إدخال المواد اللغوية في ذاكرة الكمبيوتر، والثانية: وضع برامج له بإحدى لغات الكمبيوتر والثالثة: التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج. وجاءت نتائج هذه الدراسة في صورة جداول إحصائية لجذور اللغة وحروفها، وتتابع أصواتها وخصائص حروفها، مقرونة بدراسة تحليلية موجزة عن التفسير اللغوي لما ورد في تلك الجداول، وتلقى الباحثون هذا العمل العلمي بقبول حسن وأوّل مرّة تمّ تعاون الفيزيائيين واللغويين حول إحصاء كلمات اللغة العربية[(١)].

وليس من باب المبالغة في شيء أن نقول إن هذا التوجّه في الفكر

(١) ينظر: العارف عبد الرحمن بن حسن، «توظيف اللسانيات الحاسوبية في خدمة الدراسات اللغوية العربية جهود ونتائج»، مرجع سبق ذكره، ص.٤٨-٥٠.

العربي المعاصر قد فتح بابًا واسعًا للباحثين في الدراسات اللغوية للولوج من خلاله إلى عالم الحاسوب وتسخيره لخدمة الدرس اللغوي. وهكذا كان حقل الإحصاء اللغوي هو الميدان الأول لتطبيق اللسانيات الحاسوبية على اللغة العربية، وهذه هي الإرهاصات الأولى لظهور فرع جديد من فروع علم اللغة يطلق عليه أغلب الباحثين اللسانيات الحاسوبية.

تلك لمحة مقتضبة عن نشأة اللسانيات الحاسوبية عند الغربيين، وكذا العرب، لكن السؤال المطروح ما هي مكوناتها وأهدافها؟ ولكي نجيب عن هذا التساؤل كان لزامًا علينا أن نحدد ما يلي:

- استكناه اللسانيات الحاسوبية، من ناحية المحتوى والماهية والأهداف المتوخاة؛

- قراءة في المصطلح وترجماته.

٢- اللسانيات الحاسوبية الماهية والمحتوى والأهداف:

للسانيات الحاسوبية مكونان متكاملان، لا يستقل أحدهما عن الآخر والمكونان هما:

- **المكوّن النظري**: ويُعْنَى بـ«قضايا في اللسانيات النظرية، تتناول النظريات الصورية للمعرفة اللغوية التي يحتاج إليها الإنسان لتوليد

اللغة وفهمها»[١] كما يُعنى بالبحث عن كيفية عمل الدماغ الإلكتروني لحل المشكلات اللغوية كالترجمة الآلية من لغة إلى لغة أخرى[٢].

- **المكون التطبيقي**: ويهتم «بالناتج العملي لنمذجة الاستعمال الإنساني للغة، وهو يهدف إلى إنتاج برامج ذات معرفة باللغة والإنسانية وهذه البرامج مما تشتد الحاجة إليه لتحسين التفاعل بين الإنسان والآلة؛ إذ إن العقبة الأساسية في طريق هذا التفاعل بين الإنسان والحاسوب إنّما هي عقبة التواصل»[٣]

فالمكوّن النظري يختص بمعرفة كيفية عمل الدماغ الإلكتروني، والمكون التطبيقي يختص بتسخير ذلك العقل لحل القضايا والمشكلات اللغوية، ممّا يعني ضرورة الالتقاء بين اللغويين والحاسوبيين، والتعاون فيما بينهم، للخروج بنتائج تسهم في تذليل العقبات، وحل المشكلات التي تواجه التحليل الحاسوبي للغة الطبيعية، فاللسانيات الحاسوبية بمكونيها - النظري والتطبيقي تقوم على تصوّر نظري يتخيل الحاسوب عقلا بشريا، محاولة استكناه

---

(١) الموسى نهاد، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ط.١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: ٢٠٠٠، ص.٥٤.

(٢) ينظر: الوعر مازن، دراسات لسانية تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص.٣١٧.

(٣) الموسى نهاد، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص.١٣.

العمليات العقلية التي يقوم بها العقل البشري لإنتاج اللغة وفهمها وإدراكها، إلا أنها تستدرك على الحاسوب أنه جهاز أصم لا يعمل إلا حسب البرنامج الذي صممه له الإنسان لذا ينبغي توصيف المواد اللغوية له توصيفا دقيقا بحيث تستنفذ كافة الإشكالات التي يستطيع الإنسان إدراكها[١].

إذًا، فالغاية التي ينشدها الحاسوبي من توصيف اللغات الطبيعية للحاسوب الوصول به إلى مرتبة الكفاية اللغوية كالتي يملكها الإنسان حتى يصبح قادرًا على فهم اللغة، وإنتاجها، وتحليلها. ومعالجة اللغة الطبيعية آليًّا لا يقتصر على جهود اللسانيين فحسب، وإنما بتضافر جهود علماء البرمجيات، والذكاء الاصطناعي وغيرهم.

إن مصطلح اللسانيات الحاسوبية من التخصصات الحديثة والأجنبية المنشأ. تتعدد المصطلحات الدالة عليها، والتي عكف الباحثون على استخدامها سواءً أكان ذلك في المراجع الأجنبية أم العربية، ممّا يسبب مشكلا في توظيف المصطلح وترجمته إلى اللغة العربية. كما سبق وأن أومأنا إلى أن اللسانيات الحاسوبية تتكون من اللسانيات والعلوم المنطقية الرياضية؛ أي المعالجة الآلية للمعلومة،

(١) ينظر: العناتي وليد، اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ط.٢، دار الجوهرة للنشر، عمان: ٢٠٠٣، ص.٥٤-٥٥.

وعند العرب يحيل هذا المصطلح – اللسانيات الحاسوبية- عادة إلى المجال الذي ترتبط فيه اللسانيات بعلوم الحاسوب، وهذا ما ذهب إليه أحد الباحثين المحدثين قائلا: «يلتقي فيه الجانب النظري اللساني بكل خلفياته المعرفية والمنهجية، والجانب التقني [...] بكل تطوراته ليصوغ ما أصطلح عليه بالهندسة اللسانية أو تكنولوجيا اللسان»(١)

ونستشف من هذا القول، إن هناك مصطلحين مرادفين للسانيات الحاسوبية ألا وهما: الهندسة اللسانية وتكنولوجيا اللسان، كما نلحظ أن الباحث قد أعطى اللسانيات الحاسوبية طابعًا تقنيًّا شديد الارتباط بالآلة وتؤكد ذلك طريقة صياغة هذا المصطلح – اللسانيات الحاسوبية- «فقد تم وصفه بـ(الحاسوبية) التي تشير إلى نسبته وتعلقه بالحاسوب، وهي الآلة التي تتجلى فيها معالجة المعلومات بطريقة آلية»(٢)

وينحو عبد الرحمن الحاج صالح هذا المنحى في دلالة مصطلح اللسانيات الحاسوبية على الحقل الذي تمتزج فيه اللسانيات

(١) غازي عز الدين، «اللسانيات الحاسوبية واللغة العربية»، الحوار المتمدن، ع.١٦٣٩، ٢٠٠٦، مجلة إلكترونية على الرابط www.alhewar.org

(٢) بابا أحمد رضا، «اللسانيات الحاسوبية مشكل المصطلح والترجمة»، مخبر المعالجة الآلية للغة العربية، جامعة تلمسان: د.ت، ص.٣.

بالحاسوب؛ حيث يقول: «إن الدراسات والبحوث العلمية في اللسانيات الرتابية (الحاسوبية) ازدهرت في الوطن العربي في هذه الآونة، وتكاثر إلى حدّ ما الباحثون في هذا الميدان الذي تتلاقى فيه علوم الحاسوب وعلوم اللسان، وهو ميدان علمي وتطبيقي واسع جدًا كما هو معروف؛ إذ يشمل التطبيقات الكثيرة، كالترجمة الآلية، والإصلاح الآلي للأخطاء المطبعية وتعليم اللغات بالحاسوب»(١)

غير أن هذه التطبيقات الحاسوبية الكثيرة التي تعالج اللغة العربية ليس من السهل أن تُلمَ في أصول واحدةٍ، وأسسها الإبستيمولوجية غير واضحة، ومن ثم لم توضع لها المقدمات التعليمية التي تسهّل على القارئ العربي المتعلم أو الباحث أن يستفيد منها. فعلى الرغم من ذلك يفهم مما تقدم أن اللسانيات الحاسوبية هي مجال تتداخل فيه التصورات اللسانية والحاسوبية، وتتلاقح لتشكل نظريات تعمل على معالجة الوقائع اللغوية وفق منهج حاسوبي لتتمخض عن ذلك تطبيقات متعددة تشمل تلك الوقائع اللغوية لكن في إطارها الآلي. ومن ثمّ وإن كانت اللسانيات علمًا متجذرًا في الفكر الإنساني غير أن ارتباطها بالحاسوب هو من اختراع القرن العشرين عصر ثورة المعلومات.

---

(١) الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.١، موفم للنشر، الجزائر: د.ت، ص.٢٣٠.

ويرجع السبب في ذلك الارتباط كما يرى سمير شريف إستيتية إلى كون الحواسيب تمثل أوج ما بلغه التقدم التكنولوجي، وأهم ما تحتاج إليه الحياة المعاصرة؛ لأنها تساعد على حل كثير من مشكلاتها المعقدة، ويتم ذلك بالتواصل مع الحواسيب عبر لغة خاصة استفاد الباحثون من دراسة اللغات الإنسانية في تطويرها، واللسانيات الحاسوبية ناشئ من هذا التواصل مع الحواسيب، ويخدم الأهداف المتعلقة به والتي تنحصر في حل المشكلات المعقدة التي تتصل بحوسبة اللغة[١].

وممّا سبق تجدر الإشارة إلى أن أغلب الباحثين العرب قد ترجموا هذا المصطلح من المصطلح الإنجليزي (computational linguistics) إلى ذلك المجال الذي يتفرع من اللسانيات، وعلوم الحاسوب وتشتمل التفاعلات بين اللغة الإنسانية والحواسيب، وهو يتضمن تحليل النص المكتوب والخطاب الشفوي ترجمة نص أو منطوق من لغة لأخرى استعمال اللغات الإنسانية (لا الحاسوبية) للتواصل بين الحواسيب ومستخدميها، كما أنه يتضمن نمذجة* النظريات اللسانية واختبارها[٢].

---

(١) ينظر: إستيتية سمير شريف، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، ط.١، عالم الكتب الحديث، الأردن: ٢٠٠٥، ص.٥٢٧.

* نمذجة: هي عملية هدفها كشفي heuristique، تتضمن إنشاء النماذج، وذلك =

وقد وظّفهُ بعض الباحثين مرادفًا للمعالجة الآلية للغة الطبيعية؛ إذ إن أَبْرز مهمة للسانيات الحاسوبية هو إنشاء برامج حاسوبية من أجل معالجة الكلمات والنصوص في اللغة الطبيعية، وهذه المهمة تتلاقى مع مهمة مجال المعالجة الآلية للغة الطبيعية، غير أنه لا يخفى بأن عملية إنشاء البرامج الحاسوبية المعدة لمعالجة الكلمات والنصوص خاصة في الأبحاث الأولى، لم تكن تعتمد في أغلب الأحيان على ما تقدمه اللسانيات من معلومات حول الوقائع اللغوية، «لكن الظاهر أن منحى اللسانيات الحاسوبية هو لساني أكثر منه حاسوبي بمعنى أن الباحثين فيها يهتمون بالوصف الصوري للغة بدلًا من اهتمامهم بالمشاكل الخوارزمية التي يمكن أن تصادف عند القيام بعملية الصورنة»[(١)]

ومن جهة أخرى، فإن المصطلح الفرنسي المستعمل للدلالة على ذلك المجال الذي تتداخل فيه علوم اللغة، وعلوم الحاسوب هو

=

بنقل المعطيات وملاحظتها، ومن ثم وصف مختلف السيرورات من خلال لغة مناسبة وصورية.

Voir: Dufaye Lionel, Théorie des opérations énonciatives et modélisation, éd. Ophrys: 2009, p.38.

(٢) ينظر: بابا أحمد رضا، «اللسانيات الحاسوبية مشكل المصطلح والترجمة»، مرجع سبق ذكره، ص.٠٥.

(١) بابا أحمد رضا، «اللسانيات الحاسوبية مشكل المصطلح والترجمة»، مرجع سبق ذكره، ص.٥-٦.

linguistique informatique ويمكن أن نجد له مقابلا في العربية وهو «اللسانيات المعلومية»؛ لأن المصطلح العربي «المعلوميات» يقابل المصطلح الفرنسي informatique ولا نقول المعلوماتية كما يفضل البعض؛ لأنه خطأ شائع يخالف القياس. لقد بيّن راستيي Rastier «أن الارتباط بين علوم اللغة وعلوم الحاسوب له طرائق ثلاث: الطريقة الأولى: التحليل اللساني أولى الخطوات للمعالجة الحاسوبية، ويسمح هذا النوع بتحليل أولي للمدونة corpus، وفقًا للمهمة المزمع تحقيقها من الحاسوب. أمّا الطريقة الثانية: فيوجّه فيها التحليل اللساني التحليل الحاسوبي في إطار إستراتيجية استعمال البرامج الحاسوبية. وفي الطريقة الثالثة: تضطلع اللسانيات بتأويل نتائج المعالجة في أفضل الأحوال، تتدخل اللسانيات قبل التشغيل الحاسوبي وأثناءه وبعده»(١). ونلحظ أن هذا المفهوم المدروس - اللسانيات الحاسوبية- تعددت المصطلحات حوله، لكن أغلبها تقارب هذا المصطلح فالاختلاف راجع إلى الترجمة أو في تعريب هذه المصطلحات، وكذا راجع إلى تجاربهم ومشاربهم العلمية المختلفة، وإن كان الجميع متفقون على أن هذا العلم يربط الجانب اللساني بالجانب الحاسوبي، ولا مشاحة في الاصطلاح.

---

(١) Voir: Rastier François, et al. Sémantique pour l’analyse: de la linguistique a l’informatique, Masson, Paris: 1994, p.2.

فعلى الرغم من الأهمية التي يكتسيها توثيق مصطلحات اللسانيات الحاسوبية وضبطها يظل العالم العربي بعيدا كل البعد عن هذا الإنجاز بسبب غياب الرؤية الاستشرافية، وكذا الدراية بالمستجدات المعرفية المتعلقة به[١]. إلا أن هناك بعض الدراسات السابقة التي قاربت الدراسة التي نحن بصدد إنجازها ألا وهو قاموس وظيفي في اللسانيات الحاسوبية ثلاثي اللغة، ومن بين هذه المشاريع نذكر على سبيل المثال لا الحصر: كتاب «دليل الباحث إلى اللسانيات الحاسوبية» لوليد العناتي، و«معجم الحاسبات» وهو معجم متخصص أنجزه مجمع اللغة العربية بالقاهرة وكتاب نبيل علي، «الحاسوب والنحو العربي» وكتاب «المعجم التركيبي للغة العربية – مقدمات في المعالجة الحاسوبية للغات الطبيعية–» لمحمد الحناش، إلى جانب أعمال نهاد الموسى، الأخضر غزال مازن الوعر، وعبد الرحمن حاج صالح وغيرهم.

ولا يسعنا المقام هنا لسرد كل من أسهم في بناء صرح هذا العلم، إلا أننا استأنسنا بالمشهورين في هذا المضمار. والشيء اللافت للانتباه أن أغلب هذه الدراسات أطاريح جامعية، ومشاريع بحث أنجزت من قبل

(١) محمود فهمي حجازي، المصطلح العربي الحديث، ووسائل ووضعه وحصيلة تطبيقاته في المؤسسات العربية المصطلحية المختصة، مركز اللغة العربية، جامعة القاهرة: ١٩٩٤، ص.٤١.

هيئات ومؤسسات علمية أكاديمية تدور في فلك التعريف بالعلم – اللسانيات الحاسوبية- وامتازت بالاختصار، أما المداخل المخصصة لبعض المصطلحات فاتسمت بعدم وفائها للمطلوب وعدم قدرتها على استيعاب هذا الكم المعرفي الهائل، لذا ظهرت الحاجة لإنجاز قاموس وظيفي في اللسانيات الحاسوبية ثلاثي اللغة ليسد حاجات الباحثين في هذا المجال.

لقد دأب كثير من الباحثين العرب المحدثين ارتياد مظان الفكر اللساني الغربي، والإفادة من حصائل ثمراته، لكن بغض النظر عن ذلك كان لزامًا علينا لتجاوز هذه النمطية العمياء والدونية القاتلة، النظر في الأسس التي تواصفها الغربيون أنفسهم لتحديد بنية القاموس اللساني الحاسوبي قبل المصير إلى بيان ما رصده الباحثون العرب لهذا المتصوّر اللساني فلعل ذلك أبين لما أنهجه هؤلاء، وهم يؤصلون مصطلح اللسانيات الحاسوبية، ويقوّمونه، ويضعون مداخله، ويبوبونه. لن نجانب الصواب، إن قلنا بغياب رؤية واضحة وشاملة في التعامل مع المصطلح اللساني عامة والمصطلح الحاسوبي خاصة، وتزداد الصعوبة عندما يواجه المعجمي المصطلح العلمي؛ لأن تعريفه على الوجه المطلوب، يتطلب الدراية بمجاله المخصوص، وبالمستجدات المعرفية المتعلقة به، مما يستدعي الولوج في غمار المصادر العلمية، لتقديم تعريف علمي دقيق للمصطلح المعني.

٣- دواعي وضع معجم لساني حاسوبي عربي:

- الحاجة الماسة إلى وجود معجم دقيق لا يكتفي بوضع المقابل العربي للمصطلح الأجنبي فحسب بل يورد أيضًا تعريفًا لهذا المصطلح يسد حاجة القارئ إلى إدراك دلالته.

- التزايد السريع في عدد المصطلحات العلمية عمومًا، والحاسوبية خصوصًا.

- تعاظم أثر المعلوميات في حياتنا مع قدوم عصر المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة.

- إن صناعة المعاجم العربية سواء أكان داخل الوطن العربي أم خارجه تتطور باستمرار، وقد حققت منجزات مهمة بفضل كبار المعجميين واللغويين، لكن الشيء الملحوظ يغلب على إعدادها التسرّع والطابع التجاري أكثر من التأني المنهجي، والتجويد العلمي خاصة في الوافد اللساني الحديث - اللسانيات الحاسوبية- لهذا قر عزمنا على إنجاز قاموس وظيفي يحوي مصطلحات الحاسوب ويُعنى بضبطها ووضعها في سياقها العلمي الدقيق.

٤- الأهداف المنشودة من المشروع ووسائله:

- توفير قاموس لساني حاسوبي لم يسبق إنجازه يستعين به المتخصصون في اللسانيات الحاسوبية.

- فتح موقع في الإنترنيت خاص بمصطلحات اللسانيات الحاسوبية ليكون مرجعًا هامًا في هذا العلم.

- إثراء المجال المصطلحي اللساني الحاسوبي.

- إن هذا العمل يعد تجربة رائدة في هذا المضمار - مجال اللسانيات الحاسوبية- إذ يُلبي احتياجات الباحثين في هذا المجال، ولاسيما بعد إدخال بعض الجامعات هذا التخصص أو بالأحرى هذا المقياس ودراسته على مستويي الليسانس والماستر، لذا نطمح أن يسد هذا المعجم الفراغ الذي يعاني منه هذا التخصص الجديد، ويعتمد كمرجع أساس في حل المشاكل المتعلقة في هذا المجال. وكذا اعتماده كأرضية معرفية تأسيسية لدراسات أخرى قائمة على الخوض في غمار الدرس الحاسوبي الحديث وفك مغاليقه.

- تجديد العمل فيه دوريًّا، ليبقى مواكبًا لما يطرأ من مصطلحات جديدة في هذا العلم أمّا وسائله فتتمثل في:

- الاستئناس بعدد غير يسير من معاجم مصطلحات الحاسوب (العربية، الإنكليزية، الفرنسية)

- توفير مجموعة من الباحثين المتخصصين على إنجازه مارس معظمه الحاسوب وتطبيقاته، وخبروا المصطلح باستعماله.

- الاستعانة بخبراء في مجال اللسانيات العربية والحاسوبية، وعلم

الترجمة، وكذا عقد شراكة وتعاون مع خبراء تقنيين في مجال صناعة القواميس لشرح منهجية البحث والعمل والإخراج.

- الاستعانة بمدقق ومصحح لغوي يتقن اللغات الثلاث.

- تكوينات بالخارج في مجال الصناعة المعجمية إلى جانب الوسائل اللوجيستية كآلات السحب والطباعة والوثائق والتجهيزات.

٥- منهجية إعداد معجم لساني حاسوبي عربي:

إذا كان إعداد المعاجم يحتاج إلى جملة من الخطوات كجمع المادة وترتيبها، وتنظيم مداخلها المعجمية نطقا وكتابة وصرفًا وتركيبًا، كمل يُعدّ التعريف المعجمي أصعب خطوة على الإطلاق لأنه يقتضي الإحاطة بدقائق معاني الكلمات العامة والخاصة، والعلم بأسرار اللغة ومضامينها المستحدثة، وبالعلائق الممكنة بين المفاهيم المتقاربة[١]، لذا نسير وفق الخطة التالية:

- **المرحلة الأولى**: جمع المادة وترتيبها، بمعنى جرد كل ما كتب بخصوص اللسانيات الحاسوبية في العالم العربي ورصدها، وكذا ما ألفه الغربيون في هذا المجال، ولا سيما فيما يخص المصطلح وإشكالاته

(١) توبي لحسن، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية - تعريف المصطلح التداولي نموذجًا-، مقال منشور في مجلة اللسان العربي في الإنترنيت، تاريخ الإنزال ٢٥ جوان ٢٠١٥.

المختلفة. ويكون على هذا النحو:

- **المرحلة الثانية:** انتقاء المصطلحات من المعاجم الإنكليزية المعتمدة، وكذا تتبع مصطلحات هذا العلم – اللسانيات الحاسوبية–في الكتابات الحاسوبية اللسانية العربية.

وفي هذه المرحلة نستعين بالمدونة التي تمّ إعدادها ومحاولة تصنيفها، وفرزها، وتبويبها، ومن ثمّ ضبط هذه المصطلحات، وبعدها وضع المقابلات العربية للمصطلحات، وتنسيقها واعتمادها، وكذا ترجمة تعريفات المصطلحات، ومراجعتها بدقة. وأخيرًا إخراج نسخة المعجم الورقية والرقمية.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية نرى أنه من الضروري إبداء جملة من المقترحات نحسب أنها تسهم في توطين هذا التوجه في الدراسات اللسانية المعاصرة، وتدفع به نحو الأمثل والأفضل وهي على هذا النحو:

أولا: أن تتضافر الجهود في مجال اللسانيات الحاسوبية العربية، خاصة بين اللسانيين والحاسوبيين.

ثانيا: ترجمة جميع الأعمال العلمية المكتوبة باللغة الإنكليزية في مجال اللسانيات الحاسوبية إلى اللغة العربية.

ثالثا: إنشاء أقسام خاصة باللسانيات الحاسوبية في الكليات والجامعات أو أضعف الإيمان اعتماد اللسانيات الحاسوبية مقرّرًا دراسيا أو بالأحرى يدرس كمقياس في الجامعات العربية.

رابعا: يمثل مشروع المعجم اللساني الحاسوبي العربي فرصة سانحة للعرب للاطلاع على مستجدات هذا العلم، ولاسيما فيما يخص الجانب المصطلحي، وكذا تحويل الواقع البحثي في العالم العربي من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج، لذا نرى من الضروري، بل الحتمي أن يخصص في كل هيئة أكاديمية علمية لجنة خاصة تتابع المشروع؛ ليوفروا لنا معجما لسانيا حاسوبيا يعتمد عليه الباحثون في دراساتهم، ويكون بحق مرجعا عربيا يضبط مصطلحات هذا العلم، ويضعها في سياقها العلمي الدقيق.

خامسا: الإرادة الحقيقية هي السبيل الأمثل للنهوض بالدرس المعجمي العربي، وغيرها من المشاريع التي تخدم العربية لغة وفكرا، لذا ينبغي على أصحاب القرار إصدار قرار سياسي ملزم لتنفيذ هذا المشروع وفق خطة زمنية محددة، وبتضافر جهود المجامع اللغوية، والمؤسسات العلمية البحثية العربية.

ونافلة القول يمكننا القول إن ميدان اللسانيات الحاسوبية لا يزال حقلا خصبًا يعوزه العمل الدؤوب الجاد، ونأمل أن نرتقب المزيد من

إسهامات اللسانيين والحاسوبيين على السواء. ولا تزال العربية في حاجة ملحة لتطويع الحاسوب وتطبيقاته، وكذا مواكبتها لمطالب التقنيات الحديثة ونرى أن ذلك هو الرهان الوحيد لتضمن اللغة العربية مكانتها ضمن مصاف اللغات عامة، وفي ظل العولمة اللغوية خاصة.

قائمة المراجع والمصادر:

١- أبو نواس عمر محمد، «نحو معجم مفهرس للمصطلحات العربية الموحدة في ضوء اللسانيات الحاسوبية ومشروع الذخيرة العربية»، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ع.١، ماليزيا، جوان ٢٠١٣.

٢- استيتية سمير شريف، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، ط.١، عالم الكتب الحديث، الأردن: ٢٠٠٥.

٣- الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.١، موفم للنشر، الجزائر: د.ت.

٤- العارف عبد الرحمن بن حسن، «توظيف اللسانيات الحاسوبية في خدمة الدراسات اللغوية العربية جهود ونتائج»، مجلة مجمع اللغة الأردني، ع.٧٣، ٢٠٠٧.

٥- العناتي وليد، اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ط.٢، دار الجوهرة للنشر، عمان: ٢٠٠٣.

٦- الموسى نهاد، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ط.١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: ٢٠٠٠.

٧- الوعر مازن، دراسات لسانية تطبيقية، ط.١، دار طلاس، دمشق: ١٩٨٩.

٨- بابا أحمد رضا، «اللسانيات الحاسوبية مشكل المصطلح

والترجمة»، مخبر المعالجة الآلية للغة العربية، جامعة تلمسان: د.ت.

٩- توبي لحسن، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية - تعريف المصطلح التداولي نموذجًا-، مقال منشور في مجلة اللسان العربي في الإنترنيت، تاريخ الإنزال ٢٥ جوان ٢٠١٥.

١٠- غازي عز الدين، «اللسانيات الحاسوبية واللغة العربية»، الحوار المتمدن، ع. ١٦٣٩، ٢٠٠٦، مجلة إلكترونية على الرابط www.alhewar.org

١١- محمود فهمي حجازي، المصطلح العربي الحديث، ووسائل ووضعه وحصيلة تطبيقاته في المؤسسات العربية المصطلحية المختصة، مركز اللغة العربية، جامعة القاهرة: ١٩٩٤.

12- Dufaye Lionel, Théorie des opérations énonciatives et modélisation, éd. Ophrys: 2009.

13- Rastier François, et al. Sémantique pour l’analyse: de la linguistique a l’informatique, Masson, Paris: 1994.

أصول الدرس النحوي عند الشاطبي، للباحث حميد النهاري

عرض ونقد: عباس السوسوة

هذا العمل رسالة دكتوراه أجيزت في كلية الآداب بجامعة تعز في أغسطس ٢٠١٤م. وتقع في ٥٨٢ص، توزعت على ثلاثة أبواب ذات فصول متفاوتة طولا وقصرا، وقائمة بالمصادر والمراجع وعدة ملاحق. درس فيها الطالب حميد عبده أحمد سلام النهاري أصول الدرس النحوي عند أبي إسحاق الشاطبي صاحب أكبر شرح لألفية ابن مالك.

بعد **المقدمة** (٩-١٥) تناول الباحث في **التمهيد** (١٦-٥١) مقدمة في أصول الدرس النحوي مصطلحا ومفهوما، نشأة ومنبعا ومعناه عند الشاطبي. ثم تحدث عن الاستقلالية والأولية في التأليف، وعرض لمسألة الأصالة والتأثر بعلم المنطق وبعلم أصول الفقه وبالصنعة الحديثية؛ فنفاها الباحث بالأدلة، بل أثبت قدم أصول الدرس النحوي في مرحلتي النشأة والتكوين.

ثم جاءت أبواب الكتاب.

الباب الأول (مقومات الفكر الأصولي عند الشاطبي ٥٣-١٩٩).
بدأه بتمهيد في ترجمة الشاطبي ٥٤-٥٨ ثم كان:

الفصل الأول (بواعث الفكر الأصولي وآثاره ٥٩-٨٢). تحدث فيه

عن آثار الشاطبي الأصولية وتأثيرها في الخالفين.

الفصل الثاني (أسس الفكر الأصولي عند الشاطبي ٨٣-١٢٢). ركز فيه القول على العناية بالمصطلح الأصولي، والاستقراء، والتقعيد الأصولي.

الفصل الثالث (معالم التجديد الأصولي عند الشاطبي ١٢٣-١٥١). مهد له بكلام عن التجديد والاجتهاد، ثم جاء إلى المعالم الكبرى عنده: عنايته بالمقاصد، والحس الوصفي، وقضية تيسير النحو.

الفصل الرابع (أصول التفكير اللغوي عند العرب ١٢٥- ١٩٤). مهد له بحديث عن الفائدة في الفكر اللغوي العربي، المرتكزة على البيان والاقتصاد والجمال؛ فتحدث عن البيان واللبس، ودور السياق في البيان، والعناية بالمعنى. ثم عن الاقتصاد اللغوي في مفهومه وفي مظاهره المتمثلة في: الاستغناء والاختصار والحذف والاتساع. ثم تحدث عن الجمال الذي يعني اجتناب ما يؤدي إلى القبح ومظاهره المتمثلة في: المشاكلة والتناسب وكراهة التكرار اللفظي والضرورة.

الباب الثاني (أصول الاستشهاد ١٩٥-٣٦٤) فيه أربعة فصول:

الفصل الأول (سمات الاستشهاد وقواعده وموارده والاعتراض عليه ٣٦٥-٢٢٦). وتتمثل عند الشاطبي في:

- التمييز بين لغة الشعر ولغة النثر.

- العناية بالرواية والتوثيق.

- البعد عن التكلف في تأويل الشواهد.

- العناية بلغات العرب.

ثم تحدث عن قواعد الاستشهاد، وعن موقفه من موارد الاعتراض على الشواهد.

الفصل الثاني (مراتب الاستشهاد ٢٢٧-٢٦٤). تحدث فيه من خلال شرحه -مقابلا بما عند سابقيه-عن المطرد، والغالب، والشائع والشهير، والكثير، والقليل، والنادر، والشاذ. وعلاقة بعضها ببعض.

الفصل الثالث (الاستشهاد بالقرآن والحديث ٢٦٥-٣٠٦). ركز في آخره على رؤيته في الاستشهاد بالحديث النبوي وأن الشاطبي ليس من المتوسطين كما أشيع عنه من خلال النقل عن خزانة البغدادي.

الفصل الرابع (الاستشهاد بكلام العرب نثره وشعره ٣٠٧-٣٦٤). كان أبرز ما فيه أن الشاطبي كثيرا ما يصرح أنه لا تبنى قاعدة على الشعر وحده ما لم يكن لها سند نثري من استعمال العرب، وفيه حديث مركز عن الضرورة الشعرية، وحديث عن صناعة ابن مالك للشواهد الشعرية، وكان للباحث رأي في ذلك نؤجله حتى عرض النتائج.

الباب الثالث (أصول الاحتجاج ٣٦٥-٥٣٣). مهد له بحديث عن القياس والاحتجاج ثم تتابعت فصوله الأربعة:

الفصل الأول (القياس ٣٧٠-٤٢٣). تحدث فيه عن مفهوم القياس وصلته بالدرس النحوي، ومرتكزات القياس وقواعده، وعن القياس الاستعمالي، وقياس الحمل، وعلل القياس.

الفصل الثاني (العامل ٤٢٤-٤٦٣). ناقش فيه مفهوم العامل ومسوغات الإعمال، ثم أنواع العوامل ومراتبها، وإهمال العوامل وموانع عملها، ودور العامل في بناء التراكيب.

الفصل الثالث (التعليل ٤٦٤-٥٠٠). تحدث فيه عن مفهوم التعليل وصلته بالدرس الأصولي، ومصادر التعليل، وأنواع العلل، وسمات التعليل عند الشاطبي. وكان للباحث رأي خاص في الاحتجاج والتعليل.

الفصل الرابع (الإجماع ٥٠١-٥٣٣). بدأه بمفهومه والألفاظ الدالة عليه في عدة علوم، ثم منزلة الإجماع والرد على منكريه، ثم دواعي انعقاده ومسوغات نقضه، ثم مسائل الإجماع وارتباطها بالخلاف النحوي.

بعد ذلك جاءت **الخاتمة** (٥٣٤-٥٦٣) وفيها نتائج البحث، ثم الملاحق وفيها إفادتان من مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية ومركز جمعة الماجد للثقافة بأن هذا العمل غير مسبوق (٥٦٤-٥٦٥)، وملحق بشواهد ابن مالك الشعرية في المقاصد المتهم بوضعها (٥٦٦-

٥٦٩)، ثم كلام الشاطبي بين المقاصد وخزانة الأدب للبغدادي عن الاستشهاد بالحديث النبوي، وعن الضرورة.

ولنترك الباحث نفسه يتحدث عن نتائج دراسته دون تدخل منا إلا في أضيق الحدود.

«لا يكاد الإنسان ينتهي من عمل ما إلا ويقترن مع شعوره بالارتياح من الانتهاء منه شعور آخر يوحي بالتقصير، وهو السمة الأبرز في العمل الإنساني أيا كان، ذلكم هو ما انتاب كاتب هذه السطور وهو يسطر خاتمة رحلة شاقة شائقة آن لها أن تضع عصا ترحالها بذكر ما يمكن أن يستخلص منها من نتائج، ويسطر فيها من توصيات، وهو لا يدعي ولا ينبغي له أن يدعي - بل لا يستطيع أن يدعي - أنها تستحق القبول والتسليم، بل حسبه أن يقول: إنها تستحق النظر والبحث أو يفترض أنها كذلك.

ولعل من أهم ما يمكن البدء بذكره من ذلك أن الشاطبي لم يكن قارئا للدرس النحوي من لدن سيبويه حتى ابن مالك فحسب، بل كان مستقرئا للدرس النحوي ومقوماته، مستنتجا لقواعده وأصوله، محاورا لعلله وتحليلاته، وقد قدم مفهوما جديدا لأصول النحو العربي يضمن له استقلاليته بعد أن كادت مفاهيمه تذوي في مفاهيم ومصطلحات أصول الفقه الإسلامي، وساهم بجلاء في تحرير الدرس الأصولي

النحوي على نحو ما ساهم في تحرير الدرس الأصولي الفقهي، ولو ظهر كتابه (أصول العربية) لكان في الدرس الأصولي النحوي بمثابة كتابه (الموافقات) في الدرس الأصولي الفقهي، وكما عني بالمقاصد في الجانب الشرعي وجعلها مناط التشريع عني بها كذلك في المجال اللغوي، وعني - أيضا - بتأكيد أهمية علوم اللغة واشتراط التبريز فيها للمجتهد في علوم الشريعة.

وقد أقام الشاطبي درسه النحوي الأصولي على جملة من المقومات التي انتشر حديثه عنها في أثناء شرحه للألفية، منها ما يعد بحق ميزة له من بين النحويين، ومنها ما هو مشترك بينه وبينهم، ومن ذلك: عنايته بالمقاصد، والحس الوصفي العالي، وإيضاح العلاقة بين الأصل القياسي والأصل الاستعمالي، والعناية بالحدود والمصطلحات، والتقعيد الأصولي، والبعد عن التكلف، وتكامل مكونات الدرس الأصولي وترتيبها.

كما أن لديه ما يمكن أن يكون بدايات مبكرة لما ينبغي أن ينشأ من حركة مراجعة شاملة لمعطيات النحو العربي تعيد الحق إلى نصابه، ومن ذلك الإشارات الدقيقة الهادئة إلى انفراد ابن مالك ببعض الشواهد الشعرية، وهو ما يعد إشارة مبكرة إلى النقد الذي يُوَجّه إلى ابن مالك في عدد هائل من الشواهد التي انفرد في الاستشهاد بها، وكذلك في موضوع ما ينسب إلى الكوفيين من آراء، مما يؤكد أنها بحاجة ماسة إلى مراجعة

وتفتيش، ويمكن باطمئنان تقرير أن الشاطبي أول من تحفظ على ذلك الكم من الشواهد الشعرية التي انفرد بها ابن مالك، وإن اتخذ ذلك التحفظ صورة هادئة حفظت لابن مالك مكانته، كما يمكن أن يقرر على وجه يصل إلى الدرجة المقبولة يبنى عليه مثل هذه التقريرات أن ما نص الشاطبي على وجوده عند ابن مالك فحسب فهو كذلك، وقريب منه ما نص على أنه أنشده أو ذكره، في حين أن ما ذكره بالمطلق دون ذكر لقائل أو مصدر مما أخذه بعض العصريين على ابن مالك فالأمر فيه قابل للبحث والتحري، والغالب أن له مصدرا أقدم من ابن مالك.

والشاطبي يحترم ما يرد عن العرب كثيره وقليله، ولا يرده بحال، كما أنه لا يؤوله إلا في نطاق ضيق، وقد يحمله على الشذوذ الذي لا يخرجه بحال عن حد الفصاحة عنده، علما بأنه بعد ذلك كله لا يرى البناء عليه. وللشذوذ عند أبي إسحاق مفهوم خاص يختلف عما هو عليه عند الآخرين من النحويين والفقهاء والمحدثين، فهو وإن كان لا يرى القياس عليه، يحفظه ويدونه ولا يخرجه عن الفصاحة كونه صادرا عن المتكلم الأصلي للغة، وإن ناقض ذلك في حدود ضيقة قد تكون بسبب ضغط المفهوم الشائع للمصطلح عند عامة النحويين وغيرهم.

والشاطبي لا يمانع من مجيء الشاذ في القرآن الكريم لكن وفق مفهومه الخاص بالشذوذ إذ يرى أن القرآن الكريم ما دام قد نزل بلغة العرب، فلا بد أن يجيء فيه من الظواهر اللغوية ما يجيء في كلامهم،

فما جاء في لغة العرب كثيرا جاء فيه كثيرا، وما جاء في كلام العرب قليلا جاء فيه قليلا، وهو الأمر نفسه الذي يمكن أن يقال فيما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومما له صلة بالحديث النبوي والاستشهاد به فليس صحيحا أنه توسط فيه بين مذهب يمنع وآخر يجيز بالمعنى الدقيق للمذهب، فما ثمة مذاهب أصلا، بل هي رؤى يقولها نحوي هنا وآخر هناك، ثم إن من المواطن القليلة التي أخذها الشاطبي على ابن مالك توسعه في الاستشهاد بالحديث، وهو موافق لغيره في أنه لا يتوسع في الاستشهاد به نظرا لروايته بالمعنى واشتراك غير العرب في نقله، ولا خلاف بينه وبين غيره من أنه إذا ما تأكد أن الحديث منقول بلفظه عنه فإنه حجة ولا ريب في كونه صدر عن أفصح البشر، غير أن الفرق بينه وبين غيره أنه أطال في هذا واستطرد، وأتى عليه بأمثلة، فوقع من وقع في وهم دعوى الوسطية في الموضوع، ومعلوم أنك لا تكاد تجد كتابا نحويا إلا وقد اشتمل على أحاديث، وأصحابها بين مقل ومكثر، بما في ذلك كتب من قيل إنه تزعم مذهب المانعين أو ممن تزعم مذهبهم أعني كتب أبي حيان الغرناطي.

والشاطبي في سوقه لشواهده لم يخرج عن المعتاد عليه عند النحويين من كثرة الاستشهاد على القليل والشاذ والنادر، لكنه يرى أن الشعر لا يستقل بالبناء عليه، وإنما لا بد من عضده بنثر. وانعكس ذلك على الجانب التطبيقي عنده في الغالب، فحين يستشهد بالشعر نجده

يردف ذلك بالنثر حتى في تلك المواضع التي أخذت طابع الاضطرار، وإن قيده بعد ذلك بالقلة أو الندور.

وظاهر عنده ارتباط المطرد والكثير وما كان بمعناهما غالبا بلغة جماهير العرب، وارتباط القليل وما دونه من النادر والشاذ بلغات متفرقة للقبائل العربية، وارتباط ما لا يعتد به في بناء القاعدة العامة في الدرس النحوي بالقليل والشاذ وما كان بمعناهما عنده كالضرورة والنزر والنادر إضافة إلى ما خالف الإجماع أو ما خالف القاعدة المطردة. ولعل ما حكم عليه الشاطبي بالمطرد والكثير أقرب إلى القبول منه إلى الرد، أما ما جعله في إطار القليل والنادر والشاذ وما هو بحكمها وبمعناها فإنه لا بد من إعادة النظر فيه وجمعه ودراسته، والإفادة مما جد من مصادر ومراجع ووسائل بحث وتقص للتحقيق فيما قلّ وما ندر وما شذّ في ضوء أن القليل ما كان دون الكثير، وأن النادر ما قل عن القليل، وأما النزر والشاذ فما قل عن ذلك.

ومما له صلة – أيضا – برؤى الشاطبي في القضايا الأصولية أنه ساهم في تصحيح مفهوم العامل عند النحويين، إذ يقرر أن العامل الحقيقي إنما هو المتكلم، لكنه يمتاز عمن قال بذلك أنه يقرر أن على ذلك المتكلم أن يسلك مسالك العرب (أصحاب اللغة الأصليين) في استعمال ما ورد من كلامهم، ووفق ما ورد فيما لم يرد منه عنهم، وبذلك خرج عن القائلين بإنكار العامل مطلقا وعن القائلين به على

ذلك النحو من دعوى تأثير الألفاظ بعضها في بعض.

وقد اتسع التعليل عنده فشمل السبب والتفسير والاحتجاج لقول على قول، والشاطبي يقدم العلة المطردة على غير المطردة والعامة على الخاصة، والعلة محتملة عنده لا قطعية، وهو في تعليلاته يرتكز على الشرح والإيضاح، جاعلا التعليل بجميع أحواله ثانيا عما نطق به أصحاب اللغة الأصليون. وهو يعتمد في تعليلاته على من تقدمه من النحويين وبالأخص سيبويه، وهو في تعامله مع تلك التعليلات موازن فذ يحسن ويضعف ويوضح ما يحتاج إلى إيضاح من تعليلاتهم.

ومما له صلة بالتعليل أن ما ذهبت إليه هذه المحاولة من مجيء التعليل بمعنى الاحتجاج أو العكس انطُلق فيه من جوهر اللغة، وهو معزز بفعل الشاطبي الذي استعمل التعليل بمعنى الاحتجاج في مواضع من كتابه، وما ذلك إلا انعكاس لما استقر عنده، بل إن نفي من نفى أن يكون ذلك كذلك ما كان ليحدث لولا أن صاحبه قد طالع أقوالا للنحويين تنطق بذلك، وبإمكاننا أن نفصل بين الشق السببي التفسيري والشق الاحتجاجي لقضية التعليل بأن الأول له صلته الوثيقة بالمتحدث الأصلي للغة في حين أن الشق الثاني يتصل على نحو أكبر بالمهتمين باللغة من كبار منظري العربية، وتجد في كلام الشاطبي ما يعزز ما ذكر قبل من كون الحمل في بعض صوره - على الأقل - يحمل مهمة التعليل أكثر من مهمة القياس.

ويدلك على الضبط المنهجي لدى الشاطبي أمران في غاية الأهمية: أنه في اعتراضاته وتقريراته لا يضع مع كلام العرب أي شيء آخر، فلا قياس ولا قول لأحد من النحويين مع ما يرد عنهم – أعني العرب – حتى سيبويه فضلا عن غيره، وأنه قد حاكم ابن مالك في عدد من المسائل الأصولية إلى ما ذهب إليه ابن مالك نفسه كما في القراءات والحديث، على الرغم من أنه قد التزم الدفاع عنه.

لكن كل ما سبق لا يعني أن الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) كان مبرأ، بل إن هناك جملة من الأمور التي لا يمكن التغاضي عنها، فعلى الرغم من أنه يحسب له أنه أوفى بما قطعه على نفسه من الدفاع عن الناظم، إذ دافع عنه دفاعا مريرا، لكن ذلك أوقعه فيما كان ينهى عنه من التكلف والتصنع والتناقض، وإن كان قد وفّى – أيضا – بما قطعه على نفسه من رده قول ابن مالك إذا ما خالف أصلا أو كان متعلقا بما هو كثير الدوران في العربية وترتب عليه أحكام كثر، لكنه لم يسلم في هذه أيضا من التحامل على المخالف، كما في تشنيعه على ابن جني في موضوع الإجماع.

ومن تلك المسائل التي رد فيها قول ابن مالك: خروجه عن الإجماع في بعض المواطن، ومفهوم الضرورة الشعرية عنده، والبناء على القليل، والاستشهاد بالحديث النبوي، كما أن التزام الشاطبي الدفاع عن ابن مالك جعله يجهد في الاحتجاج له والتعليل لأقواله

والدفاع عن آرائه.

ومن جملة ما أوقعه فيه التزامه الدفاع عن ابن مالك وأقواله القول بأن الناظم لم يأت بجديد البتة تقديسا لقوله: (وما بجمعه عنيت) ناسفا كل ما سبق أن قرره من أن الرجل مجتهد مطلق وكرره في مواضع من المقاصد، كما دفعه ذلك الالتزام إلى ذلك التطويل الممل في سرد الاعتراضات والرد عليها ومن ذلك محاولة توجيه إغفال ابن مالك لكثير من لغات العرب بأنه فعل ذلك لقلتها أو شذوذها ونحو ذلك، مع أن ابن مالك قد ذكر في مواضع كثيرة من الخلاصة مواضع شاذة ونادرة وقليلة، ونص على ذلك في منظومته.

ومما يؤخذ على الشاطبي أيضا التوسع في استعراض الاعتراضات والإطالة فيها ومن ثم الإطالة في الرد عليها والتعامل المضطرب مع الردود عليها، إذ مرة يرد بتوسع ينهيه بأن هذ مسألة لا فائدة منها، ومرة لا يستطيع الرد على ما اعترض به محتجا بأنه (ما كل داء يعالجه الطبيب)، بل إن بعض استطراداته جعلت بعضهم يفهم من كلامه ما لا يريده وما لا يقول به كما في موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي.

تلك الإطالة – التي لا مسوغ لها – لعل مبعثها أن الرجل قد اشترط لبلوغ شخص ما مرتبة الاجتهاد أن يكون في العربية مثل الخليل وسيبويه، وهو ما حاول أن يثبته هنا لنفسه وإن كان ذلك بصورة غير

مباشرة. وقد ذهبتُ في مرحلة من مراحل العمل إلى أن تلك الاعتراضات إنما هي لبعض المتحاملين على ابن مالك كأبي حيان؛ غير أن وقوفي مؤخرا على شرح أبي حيان على الألفية قد ذهب بهذا الظن فلم يبق إلا الاحتمال السابق. ويعززه أن تسجيل الاعتراضات ودفعها قد شاع في أساليب التأليف عند نحاة الأندلس في عصر الشاطبي لبيان التمكن في العلوم، وإن كان لذلك التطويل من فائدة فبما كان فيه من اشتماله على نقول من كتب مفقودة يأتي على رأسها كتاب التذكرة لأبي علي الفارسي بأجزائه الكثيرة التي بلغت بحسب ذكر ما ينقل عنه الشاطبي سبعة وعشرين جزءا.

كما أن الشاطبي مثله مثل النحاة في تعامله مع ما يخالف القاعدة العامة إذ يلجأ إلى القول بالشذوذ على مفهوم خاص له فيه، أو القول بالتأويل لكن ليس بذلك الغلو الذي عند غيره، كما أنه لم يتميز عنهم في موضوع التحديد الدقيق للقلة أو الكثرة في إطار ما يقاس عليه وما لا يقاس، فعلى الرغم من أن الشاطبي أوجد مخططا لما يمكن أن تبنى عليه القاعدة العامة يشمل المطرد والشائع والغالب والكثير وبعض القليل بما في ذلك من تنوع يمكن أن تتعدد وفْقَه القاعدة، وكذلك الحال في وضعه مخططا مقابلا لما يحفظ ولا يبنى عليه شمل القليل في معظمه والنادر والنزر والشاذ، فإن معالم الفصل بين القليل الذي يبنى عليه وذاك الذي لا يبنى عليه مفقودة عنده إضافة إلى حدود ذلك النادر. وهو

في الجملة متابع لمنهج النحويين العام القائم على الصنعة النحوية بمختلف جوانبها، لكنه في تفسيراته وتحليلاته أقرب إلى روح اللغة منه إلى متطلبات تلك الصنعة، ولذلك نجده مثلا يفسر الأصالة بجانب ملموس في اللغة هو الكثرة بينما وجدنا غيره يفسرها بجوانب قواعدية صرفة هي بحاجة إلى تفسير، ويربط مفهوم الشذوذ بما جاء عن العرب على وجه من القلة القليلة ولم يربط ذلك بالخروج عن القاعدة التي قعدها النحويون كما هو الحال عند غيره وهكذا.

ويمكن أن يستشف أن عناية النحويين المغاربة - ومنهم الشاطبي - بنحو ابن مالك لا يخلو من نفس مناطقي، وإلا ما الذي جعل أبا حيان وهو لا يضاهى تحاملا على ابن مالك بحقٍّ حينًا وبغير وجه حق حينًا يُعنى تلك العناية بتسهيله؟ والشاطبي علام عنى نفسه بهذا الشرح الطويل للألفية لولا ذلك الأمر؟ وتستطيع أن تقرأ شيئا من ذلك في كلامه - الشاطبي - عن النسخة الشرقية للكتاب وعن ابن هشام النحوي المشرقي المتأخر على حد قول الشاطبي، كما يمكن أن يلتمس في تسمية ابن مضاء لكتابه الموسوم بـ(المشرق في الرد على نحاة المشرق).

ومما يمكن أن يعزز أن الشاطبي قد قارف التناقض: أنه في مفهوم الضرورة لا يرى أنها ما ألجئ الشاعر إليه إلجاءً، بل هي ما استعمله خلاف الشائع، وكان بإمكانه أن يستعمل غيره. ثم هو - أعني الشاطبي

- لا يرى الشعر مؤهلا لأن تبنى القواعد النحوية عليه إذا لم يسانده نثر شهير لأنه موضع الضرورة، ولا يخفى ما في ذلك من تناقض.

ولعل مما أوقع النحويين - ومنهم الشاطبي - في كثير مما يحتاج إلى إعادة نظر أمرين اثنين: الأول: الانجرار وراء المقولة الشائعة: (لا مشاحة في الاصطلاح)، والآخر هو التعصب للشخصيات وربط احترامها بقبول آرائها. ولا بد من إعادة النظر في الأمرين وعدم التسليم لهما. ففي الأمر الأول يُحتاج إلى تحرير المصطلح النحوي في شقه الأصولي، فإذا كان الشاطبي وهو من هو في التحرير والتأصيل تجُوز عليه تلك المقولة، فيحتج بها في مواضع من كتابه، فكيف بغيره؟! ثم هو يحدث عنده بسبب ذلك تداخل واسع في تلك المصطلحات، وهو ما يطلق عليه التسامح في الاصطلاح لكنه أيضا نفسه يشبع بعضها بحثا واعتراضا ونقاشا على الرغم من ذلك التسامح الذي يتحدث عنه مما يظهر مشاحة واضحة. ولعل هذه المحاولة قد ساهمت بشيء من ذلك التحرير وتلك المراجعة. وفي الأمر الثاني فإن الذي ينبغي أن يدافع عنه هو الحق لا الأشخاص، وكثيرة هي المسائل التي ما كان الشاطبي ليقع فيها لولا التزامه الدفاع عن ابن مالك.

وأمر ثالث يضاف إلى ما سبق هو (الاطلاع الناقص والنظرة العجلى) وهو ما أوقع بعض المحدَثين في أن ينسبوا إلى الشاطبي ما لم يقله أو أن يحملوا كلامه ما لا يحتمل، كما كان هذا هو سبب جملة من

الأوهام التي وقع فيها هؤلاء، سواء أكان ذلك فيما له صلة بالشاطبي، أم فيما له صلة بأصول الدرس النحوي بصفة عامة مما جاء ذكره في هذه المحاولة، وهو ما كان قد أشار إلى شيء منه ابن جني وهو يناقش ابن السراج.

وفي مجال إعادة النظر في تفسير الظواهر النحوية فقد استُنتج من كلام الشاطبي أن للعرب مقاصد ثلاثة في كلامها، هي (البيان) و(الاقتصاد) و(الجمال). ذلك أن المتكلم يهدف إلى إيصال رسالة بشكل بين ومختصر وجميل من خلال جملة من التصرفات والأنحاء التي سلكها المتكلم في خطابه وهو ما أخذه الشاطبي بعين الاعتبار وأكد على استخراجه بالاستقراء ليبني منه أصول مقاييس العربية وعلل قوانينها، وهي مجتمعة بما تشتمل عليه من جزئيات تمثل أحد أركان الثلاثية الأصولية التي يفترض أن الشاطبي أقام الدرس الأصولي النحوي عليها، وهو ما عبر عنه الشاطبي بـ(الأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها)، والركن الثاني هو ما جُعل في هذه المحاولة في الباب الثاني والثالث وعبر عنه الشاطبي بـ(أصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس)، والركن الثالث هو الآلية التي يتبعها النحوي الأصولي في استخراج كل ذلك، وعبر عنه الشاطبي بكونه (مأخوذا ذلك كله من استقراء كلامها) يعني العرب، وذلك كله في قوله عن أصول الدرس النحوي: «التنبيه على أصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس،

والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها، مأخوذا ذلك كله من استقراء كلامها».

وعليه وبعيدا عن الآلية التي استعملها الشاطبي وشكلت عنده الركن الثالث من أركان نظريته، فإن الذي يظهر أن أصول الدرس النحوي تتمثل في أصلين هما: الاستشهاد ويكون بما صدر عن المتكلم الأصلي للغة، ثم الاحتجاج وهو ما يقوم به النحوي من جهد ذهني في سبيل تقرير القاعدة النحوية بعيدا عن الاستعانة بالشاهد، وكل ما هو خارج عنهما يعود إليهما بصورة أو بأخرى.

ولا يمكننا هنا أن نتجاوز موضوع القياس الذي سجل حضورا بارزا في كتاب المقاصد، إذ تبين من تناول الشاطبي للقياس النحوي أن مفهومه في الدرس الأصولي النحوي يختلف عما هو عليه في أصول الفقه، إذ هو في هذا الأخير لا يعدو أن يكون حمل ما لم يرد فيه حكم شرعي على ما ورد فيه حكم شرعي بإعطائه ذلك الحكم في حال اتحادهما في العلة، وليس الأمر كذلك عند النحويين الذين يفهم من حديثهم عن القياس أنه يتجاوز مثلا موضوع قياس نائب الفاعل على الفاعل بإعطاء الأول حكم الرفع قياسا على الثاني لاتحادهما في إسناد الفعل إلى كل واحد منهما، وإن حاول بعضهم أن يجعله كذلك، بل إن القياس النحوي يتجاوز ذلك إلى أنه هو الجهد العقلي الذي يبذله النحوي في إثبات حكم أو تفسير ظاهرة أو ترجيح قول بعيدا عن

الاستعانة بالشاهد الوارد عن المتكلم الأصلي للغة، ولذلك ارتأت هذه المحاولة أن تطلق عليه مصطلحا آخر يضم شتاته ويجمع فتاته، وذلك المصطلح هو (الاحتجاج) مقابل الشق الآخر من العلمية التي يقوم بها النحاة والتي ارتأت هذه المحاولة - أيضا - أن يطلق عليه مصطلحا آخر هو (الاستشهاد) بدلا عن السماع، وذلك مساهمة في تحرير المصطلح الأصولي النحوي.

ومما له صلة بالموضوع يمكن أن يقال: إن النحويين خلطوا بين مفاهيم ثلاثة للقياس الأول: الاحتجاج العقلي المجرد عن الاستعانة بالمنقول بمختلف أساليبه، والثاني: ما يفترض أن المتكلم الأصلي للغة قام به مما يعرف بقياس الحمل، والثالث: القول بفصاحة التراكيب والصيغ اللغوية المتجددة المبنية على هيكل تركيبي يطابق الهياكل التركيبية التي استعملها المتكلم الأصلي للغة. ولم يفصلوا بين تلك المفاهيم في تنظيراتهم وتطبيقاتهم فوقع الخلط واستعمل هذا بمعنى ذاك، وأدى ذلك فيما أدى إليه إلى رميهم بالتناقض ليس من الشادين في هذا المضمار بل من كبار الدارسين على نحو ما رأينا من عباس حسن في تعاطيه مع كلام الشاطبي. وأعتقد أنه قد آن الأوان لوضع حد لذلك التداخل والخلط بأن يدرس النوع الأول والثاني في إطار الاحتجاج، ويدرس النوع الثالث في إطار الاستشهاد إذ هو محمول على المسموع، مطابق له في الهيكل التركيبي، بيد أنه يختلف عنه في إبدال لفظ مكان

لفظ، فما كان من التراكيب اللغوية مسموعا عن العرب كثيرا جاز أن يبنى عليه وما لم يرد إلا قليلا أو شاذا حفظ ووقف به على محله.

أما الإجماع فلم يكن أصلا مستقلا متفقا عليه من أصول الدرس النحوي، وإنما هو أحد ما يستأنس به النحويون في إقرار قول أو نقضه، وليس له بحال تلك المكانة التي هي له في أصول الفقه، وبينهما فوارق أهمها أنه لا يورد عند النحويين إلا في سياق الخلاف، وقل أن تجد مسألة نقل فيها الإجماع إلا وتجد فيها مخالفا.

ومما لا ينبغي أن يغفل ما أثبتته الدراسة من أنه لا صلة لأصول الدرس النحوي بأصول الفقه ولا بأصول الحديث ولا بالمنطق إلا ما يكون من صلات عامة بين العلوم المختلفة تختلف في قوتها من علم لآخر، فقد أكدت الأطروحة أنه لا سبيل للقول بأن أصول الدرس النحوي انعكاس لأصول الفقه الإسلامي، بل إن أصول الدرس النحوي كانت سابقة بلا شك لأصول الفقه، وأن الافتراق كبير في جوهر ما يوحي التشابه اللفظي في المصطلحات باتفاقه، كما في القياس والإجماع والسماع، ومن ذلك ما هو ظاهر في موضوع الإجماع الذي من شأنه في أصول الفقه أن يرفع الخلاف قبله بينما نجد عند الشاطبي أنه يحتج بخلاف سابق على إجماع محكي بعده.

كما ينبغي الإشارة إلى أن هذه المحاولة وهي تسير في خطها لرسم

مخطط تفصيلي للفكر الأصولي عند الشاطبي قد قدمت رؤى مختلفة في موضوع الاستشهاد بعامة وفي موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي بخاصة، وقدمت تفسيرات وإيضاحات لقضايا مختلفة لها صلتها بذلك، إضافة إلى تصحيح قدر من الأخطاء التي قارفها عدد من الباحثين.

ولئن غابت بعض نتائج هذه المحاولة عن هذه الخاتمة اكتفاء بذكرها في موضعها فيما سبق، فإن مما يلزم حضوره هاهنا التوصية بجملة من الأمور من أهمها: أنه آن الأوان لبدء حركة مراجعة شاملة لمعطيات الدرس النحوي بعامة، فقد طبعت أمات كتب النحو وألفت مئات الدراسات، وفي جميعها ما يستوجب إمعان النظر وإنعامه بعيدا عن النظرة السريعة العجلى من قبل الدراسين المهتمين بالدرس النحوي لينتج عن ذلك إثبات ما يثبت من أقوال وشواهد إلى أصحابها وتصحيح ما يثبت خطؤه من نقل أو تحليل أو استنتاج، وهذا ما يمكن أن يكون عند الشاطبي ما يصلح أن يكون أساسا له كما سبق غير بعيد.

فنحن أمام مدونة موسوعية في النحو العربي اشتملت على معظم شواهده قرآنا وحديثا وشعرا وأقوالا للفصحاء، وحوت آراء النحويين من لدن سيبويه وحتى ابن مالك فمن دونه حتى عصر الشاطبي، مع موازنة بين آرائهم وإيرادات على أفكارهم وإيضاح لاعتراضات

النحويين على ابن مالك وما أكثرها.

وإزاء ذلك كله أقول: لم أدون في هذه المحاولة معشار ما كنت أريد أن أدونه، أو قل معشار ما كنت قد استخرجته من لجة هذا الكتاب، فلقد أعددت فهرسا موضوعيا لكل ما يتعلق بأصول الدرس النحوي في هذه الموسوعة تجاوز أربع مئة صفحة من القطع المتوسط بعد قراءة متأنية استغرقت حولين كاملين، غير أني دونت أهم ما فيها بعد القراءة والتأمل والفحص، أو قل: ما بدا لي أنه أهم ما فيها، ولذلك أرجو أن أكون قد وفقت في استخراج عينة ممثلة لما جمعت - أخضعتها للبحث والنقاش والتأمل والموازنة، وأرى أن كل مكون من المكونات الرئيسة لهذه المحاولة صالح لأن يكون عملا بحثيا مستقلا معتمدا على المادة التي تعنيه في هذه الموسوعة النحوية، ولذلك فقد أدركت دقة قول بعض كبار الدارسين لي وقد استطلعت رأيه حول الموضوع: الكتاب موسوعة لكل بحث يتعلق بالدرس النحوي واللغوي، وعليه فيصدق فيه قول المبرد لمن جاءه طالبا القراءة عليه في كتاب سيبويه: هل ركبت البحر؟ ومن هنا أدعو الباحثين إلى الإفادة من أطروحتي هذه للانطلاق في زوايا هذا البحر لاستخراج ما فيه من خبايا، وعلى وجه الخصوص أوصي بدراسة الجانب الصوتي عنده وبخاصة أنه قد أخذ على النحويين أنهم يهملون دراسته، كما أوصي بدراسة أصول الجدل النحوي

والإفادة من واحدة من أهم سمات الكتاب في ذلك، ألا وهي طرائق الشاطبي في إيراد الاعتراضات وفي كيفية مناقشتها والرد عليها.

وأوصي الباحثين في الدرس اللساني الحديث بقراءة هذه المدونة قراءة متمعنة، ذلك أنها خلاصة أمينة للدرس النحوي القديم بمراحله المتعددة شملت النقلات الكبرى فيه، فنحو الخليل وسيبويه والمبرد ماثل بين يديك، وإنتاج ابن السراج وأبي علي والسيرافي وابن جني حاضر بقوة، وابن مالك والرضي وغيرهما من نحاة القرن السابع وكبار نحاة الأندلس كابن الضائع والشلوبين وابن عصفور وأبي حيان غير غائبين، كل ذلك جعل خلاصة الدرس النحوي خلال ستة قرون في بوتقة واحدة، وإعادة قراءة كل ذلك من قبل المعنيين بالدرس اللساني الحديث نافع للدرس النحوي من جهة ولأولئك الدارسين من جهة أخرى، ومن شأنه الكشف عن الصلات بين التقدير في الدرس النحوي القديم وبين البنى العميقة والسطحية في الدرس اللساني الحديث وعن نظرية الحواجز وما يكف عن العمل وعن نظرية العامل ونظرية الربط العاملي وغيرها.

نعم لقد ركبتُ البحر وغصتُ فيه، وها هي بين أيديكم بعض ما حسبته دررا، راجيا أن تجلو عنها ما أصابها من غبار تقصيري، وأتربة جهلي، وفوضى تسرعي، وما هي إلا محاولة بحثية أخرى أضمها إلى ما

سبقها من محاولات أدعو الله أن يغفر لي ما في جميعها من زلات الأقلام وجهالات الأفهام وطيشان الحداثة وما فيها من تجاوزات على مَن كتب وما كَتب».

نوقش الباحث حميد النهاري نحو ساعتين ونصف ساعة، وأشاد المناقشان به وبعمله وما فيه من صبر، وعمق اطلاع وقوة شخصية، وتمكن قوي من أدوات البحث العلمي، وأن عمله كاد يخلو من أخطاء اللغة والطباعة.

وأخذا عليه شدة حملته على كثير ممن كتب عن تاريخ الدرس النحوي وقضاياه من المحدثين وما أكثرهم! وأخذا عليه اضطراب الصياغة في مواضع من عمله، وأنه في مواضع متأثر بلغة شيخه ومشرفه، وأنه يتتبع الرخص لا العزائم.

ودافع المشرف (عباس علي السوسوة) عنه بأن الأخذ بالرخص ليس عيبا، وأن الله عز وجل يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه، أما شدته على المتناقضين في آرائهم والمتسرعين في إطلاق الأحكام المتجاهلين بعض الأدلة فلا عيب فيها؛ إذ هي من ألزم واجبات الباحث مادامت قائمة على البرهان والحجة، وهو مؤدب اللغة فيها.

ووافقهم المشرف في الإشادة بالطالب الذي قضى في عمله أربع سنين دأبا وأوصاه أن يظل متواضعا، وأن يعمل ببعض ملاحظات

المناقشين: أد. عبدالله صالح بابعير ود. عبدالله محمد سعيد، راجيا له التوفيق والسداد، وأن يسخر الله تعالى من يطبع عمله القيم ليستفيد منه الباحثون. وهذه دعوة لمجمعنا الموقر أن يطبع هذا البحث.

والحمد لله الذي بحمده تدوم النعم.